أوروبا الموحدة ١٩٩٢ - ٢٠٠٠

٢


بسم الله الرحمن الرحيم

أوروبا الموحدة

المجلد الثانى

إعداد
مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
٤ ش ٩ ب المعادى - ٣٨٠٢٠٣٣

المجلد : -أوروبا الموحدة

*مليونا توقيع بريطانى لتأييد ماستريخت
العالم اليوم ٩٣/٠٤/٠٢# ٢٢٧

*بنود الخلاف أكثر من نقاط الاتفاق
احمد محمود عجاج الحياة ٩٣/٠٤/٠٤# ٢٢٨

*مهاجر وافريقيا يصطدمون بأوروبا الموحدة
الاهرام الاقتصادى ٩٣/٠٤/٠٥# ٢٣١

*مخاطر تواجه خطة التقارب الأسبانية مع الوحدة الاقتصادية الأوروبية
العالم اليوم ٩٣/٠٤/٠٦# ٢٣٢

*تردى الاوضاع الاقتصادية يسود أوروبا والضغوط تبعد اعضاء المجموعة عن ماستريخت
الحياة ٩٣/٠٤/٠٩# ٢٣٤

*العمال غاضبون فى أوروبا الموحدة
الكفاح العربى ٩٣/٠٤/١٢# ٢٣٨

*أوروبا تعلن حالة التأهب لمواجهة بطالة عامة تنذر بالقلق والتوترات الاجتماعية
الاهرام ٩٣/٠٤/١٤# ٢٣٩

*هل يطرق التيير أبواب اوروبا .. ؟الأحزاب اليمينية تسد الطريق أمام الوحدة
المساء ٩٣/٠٤/١٦# ٢٤١

*العمالية السبعة .. وهموم الاقتصاد العالمى
مروان اسكندر العالم اليوم ٩٣/٠٤/١٦# ٢٤٣

*اشكالية التوسع فى عضوية الجماعة الأوروبية
العالم اليوم ٩٣/٠٤/٢٢# ٢٤٥

*"جنرال انتسيجر" الألمانية مصاعب أمام الوحدة الأوروبية
العالم اليوم ٩٣/٠٤/٢٣# ٢٤٦

*مخاطر ماستريخت على اوروبا الأقل ثراء ؟
لطفى عبد العظيم العالم اليوم ٩٣/٠٤/٢٥# ٢٤٧

*مرحبا
محسن محمد العالم اليوم ٩٣/٠٤/٢٥# ٢٤٩

*أوروبا مثالنا
الحياة ٩٣/٠٤/٢٦# ٢٥٠

*اليمين الفرنسى .. واتفاقية ماستريخت
عبد الفتاح الجبالى الاهرام ٩٣/٠٤/٣٠# ٢٥١

*الدول الصناعية الكبرى تضع استراتيجية لدفع معدل نمو الاقتصاد العالمى
الاهرام ٩٣/٠٥/٠١# ٢٥٣

*تفاؤل بين الدول الصناعية السع بنتعاش الاقتصاد العالمى
الاهرام المسائى ٩٣/٠٥/٠١# ٢٥٤

*إعلان استراتيجية الدول الصناعية لرفع معدلات نمو الاقتصاد العالمى
الوفد ٩٣/٠٥/٠١# ٢٥٥

المجلد : ٤ -أوروبا الموحدة

*صفعة فرنسية مفاجئة للوحدة الأ وروبية
الا هرام ٩٣/٠٥/٠١# ٢٥٦

*مجموعة السبع زادت حيرة الأ سواق
العالم اليوم ٩٣/٠٥/٠١# ٢٥٧

*"ماستريخت" مهددة بالسقوط نتيجة للصراع الا قتصادى
المساء ٩٣/٠٥/٠٢# ٢٥٩

*اجتماعات السبعة
على ابراهيم الشرق الا وسط ٩٣/٠٥/٠٣# ٢٦١

*الوحدة (المهددة) طريق اوروبا الوحيد للاستمرار فى السباق العالمى
منى ياسين الشعب ٩٣/٠٥/٠٤# ٢٦٢

*رسالة عن "عدم قيمة" الوعود الأ وروبية تثير بلبلة فى الدنمارك وبريطانيا
الحياة ٩٣/٠٥/٠٤# ٢٦٤

*مصر والقوة الأ وروبية الأ ولى
الا هرام المسائى ٩٣/٠٥/٠٥# ٢٦٥

*قبول المحافظين فى بريطانيا بتعديل عمالى يضع عقبة جديدة أمام ماستريخت
الحياة ٩٣/٠٥/٠٧# ٢٦٧

*حكومة ميجور تقبل جميع نصوص ماستريخت
ابراهيم نوار العالم اليوم ٩٣/٠٥/٠٧# ٢٦٩

*عالم بلا حدود
فاروق لقمان الشرق الا وسط ٩٣/٠٥/٠٨# ٢٧٠

*الدنمارك : استطلاح جديد يظهر ارتفاع نسبة مؤيدى ماستريخت
الحياة ٩٣/٠٥/١٢# ٢٧١

*مشكلات فى طريق الوحدة الأ وروبية
العالم اليوم ٩٣/٠٥/١٢# ٢٧٢

*رحلة الا نتظار والقلق
فتحى غانم العالم اليوم ٩٣/٠٥/١٢# ٢٧٣

*مطلوب إعادة النظر فى القوانين التجارية للمجموعة الأ وروبية
العالم اليوم ٩٣/٠٥/١٥# ٢٧٥

*مرحبا
محسن محمد العالم اليوم ٩٣/٠٥/١٥# ٢٧٦

*بيزيتا ومارك أم جنوب وشمال ؟
وليد ابو مرشد الشرق الا وسط ٩٣/٠٥/١٧# ٢٧٧

*الدنمارك تستعد لـ"احياء" ماستريخت فى استفتاء تاريخى
الحياة ٩٣/٠٥/١٧# ٢٧٨

*الفساد يجتاح الأ حزاب الأ وروبية
مايو ٩٣/٠٥/١٧# ٢٧٩

المجلد : ٤ -أوروبا الموحدة

---

*أوروبا الحدود المفتوحة هل تقفل تصدير السلاح
الكفاح العربى　#٩٣/٠٥/١٧　٢٨١

*الدنمارك تحدد مصير الوحدة الأوروبية فى ثانى استفتاء ماستريخت اليو.
الاهرام　#٩٣/٠٥/١٨　٢٨٣

*نتائج الاستفتاء النمركى اليوم تحدد مصر الوحدة الاقتصادية
نور الدين الفريضى　الحياة　#٩٣/٠٥/١٨　٢٨٤

*الجماعة الأوروبية تجبر أعضاءها على رفع القيود عن البث التليفزيونى
العالم اليوم　#٩٣/٠٥/١٨　٢٨٥

*توقعات بموافقة ٥٧% من الدنماركيين على معاهدة ماستريخت للوحدة الأوروبية
الاهرام　#٩٣/٠٥/١٩　٢٨٦

*ترحيب أوروبى بموافقة الدانماركيين على "ماستريخت
الاهرام المسائى　#٩٣/٠٥/١٩　٢٨٧

*المعارضون قذفوا جنود الشرطة بالحجارة
المساء　#٩٣/٠٥/١٩　٢٨٨

*الشعب الدنماركى يؤيد اتفاقية ماستريخت
الاخبار　#٩٣/٠٥/١٩　٢٨٩

*شعب الدانمارك واتفاقية ماستريخت المجموعة الأوروبية ١٦ دولة ..
طارق فودة　اخرساعة　#٩٣/٠٥/١٩　٢٩٠

*توقع "نعم" دنماركية لمعاهدة ماستريخت
الحياة　#٩٣/٠٥/١٩　٢٩٢

*وحدة بحاجة إلى وحدويين
محمد طالب زراعى　الشرق الاوسط　#٩٣/٠٥/٢٠　٢٩٣

*موافقة الدنماركيين على ماستريخت تزيل بعض الشكوك حول الوحدة الأوروبية
نور الدين الفريضى　الحياة　#٩٣/٠٥/٢٠　٢٩٤

*نتيجة استفتاء الدنمارك تبهج أوروبا وكول يؤكدان "القطار" لن يتوقف
الحياة　#٩٣/٠٥/٢٠　٢٩٥

*مجلس العموم البريطانى يناقش معاهدة ماستريخت
الاهرام　#٩٣/٠٥/٢١　٢٩٧

*هل يشرق فجر "أوروبا الموحدة" .. وينتهى عصر القطب الوحد ؟
المساء　#٩٣/٠٥/٢١　٢٩٨

*تعليق ظلال الشك
الاخبار　#٩٣/٠٥/٢١　٣٠٠

*أيام وقضايا لا مكان للصغار
سمير عطا اللة　الشرق الاوسط　#٩٣/٠٥/٢١　٣٠١

*مجلس العموم البريطانى يوافق بأغلبيى ساحقة على معاهدة "ماستريخت"
الوفد　#٩٣/٠٥/٢٢　٣٠٢

المجلد : ٤ -أوروبا الموحدة

*الدانمارك .. والضوء الأخضر امام الركب الأوروبى
العالم اليوم　#٩٣/٠٥/٢٢　٣٠٣

*الطريق لا يزال طويلا أمام الوحدة الأوروبية
العالم اليوم　#٩٣/٠٥/٢٢　٣٠٤

*مجلس العموم البريطانى يصادق على "ماستريخت"
الحياة　#٩٣/٠٥/٢٢　٣٠٥

*خطوة اوروبية جديدة على طريق الوحدة
الاهرام　#٩٣/٠٥/٢٣　٣٠٦

*"نعم" الدانماركية تعيد الحياة لسوق سندات الايكو
العالم اليوم　#٩٣/٠٥/٢٣　٣٠٧

*ثاتشر تنظم المعارضة ضد ماستريخت
الاهرام　#٩٣/٠٥/٢٤　٣٠٩

*"نعم" للوحدة الأوروبية على الطريقة الدنمركية
اخرساعة　#٩٣/٠٥/٢٦　٣١٠

*سياسة متشددة تجاه المهاجرين فى دول المجموعة الأوروبية
ابراهيم نوار　العالم اليوم　#٩٣/٠٥/٢٨　٣١٣

*ارتياح شعبى عام .. فى دول المجموعة الأوروبية
احمد عبد السلاة　المساء　#٩٣/٠٥/٣١　٣١٤

*"البوندسبنك" لم يعد متحمسا لدعم الاتجاه لاقامة وحدة أوروبية مالية
الحياة　#٩٣/٠٦/٠٢　٣١٥

*كول وميتران يطالبان باسراع بالوحدة الأوروبية
العالم اليوم　#٩٣/٠٦/٠٢　٣١٧

*استمرار إجراءات الوحدة رغم المصاعب
العالم اليوم　#٩٣/٠٦/٠٣　٣١٨

*السويد وفنلندا والنروج والنمسا تركب قطار الوحدة شرط اعتماد مبدا الاكثرية
الحياة　#٩٣/٠٦/٠٤　٣١٩

*سحابة ماستريخت تخيم على التجارة العربية - الأوروبية
الحوادث　#٩٣/٠٦/٠٤　٣٢١

*قمة طوكيو للدول الصناعية الكبرى تعرض الترتيبات الاساسية لفتح الحدود
الحياة　#٩٣/٠٦/٠٤　٣٢٣

*المجموعة الأوروبية تحقق فى أعمال العنف ضد المهاجرين
العالم اليوم　#٩٣/٠٦/٠٤　٣٢٥

*المجموعة الأوروبية تعلن الاسبوع المقبل العقوبات ضد المؤسسات الأميركية
الحياة　#٩٣/٠٦/٠٤　٣٢٦

*العلم والحياة
عواطف عبد الجليل　الجمهورية　#٩٣/٠٦/٠٦　٣٢٧

المجلد : ٤ -أوروبا الموحدة

*الا تفاق على تصفية الخلافات الا قتصادية خلال اجتماع القمة الفرنسية الأ لمانية
مصطفى مرجان　　العالم اليوم　　٩٣/٠٦/٠٦#　　٣٢٨

*تصاعد حركة التمرد فى بريطانيا ضد ميجور وتاشر تنظم المعارضة لمعاهدة ماستريخت
الا هرام　　٩٣/٠٦/٠٧#　　٣٢٩

*تاتشر تقود الهجوم على "ماستريخت"
ابراهيم نوار　　العالم اليوم　　٩٣/٠٦/١٠#　　٣٣٠

*تطبيق "قانون الدم" يلغى "حق الأ رض" ويجعل أوروبا للاوروبيين فقط
الحوادث　　٩٣/٠٦/١١#　　٣٣١

*ماستريخت ليست عقبة فى طريق التعاون العربى مع أوروبا
سناء السعيد　　العالم اليوم　　٩٣/٠٦/١١#　　٣٣٤

*حقوق الهجرة
فتحى عبد الفتاح　　العالم اليوم　　٩٣/٠٦/١٦#　　٣٣٥

*المديرون يطالبون بتوحيد التشريعات الأ وروبية
العالم اليوم　　٩٣/٠٦/١٧#　　٣٣٧

*أوروبا "ترحب" بزعماء التطرف" و"تضايق" المقيمين الشرعيين
الوطن العربى　　٩٣/٠٦/١٨#　　٣٣٨

*أوروبا باتحاصر الهجرة تمهيدا للقضاء عليها
الحوادث　　٩٣/٠٦/١٨#　　٣٤٤

*صفقة الا تصالا ت الأ مريكية الأ لمانية تهدد الوحدة الأ وروبية
العالم اليوم　　٩٣/٠٦/١٨#　　٣٤٦

*قمة كوبنهاجن تفاضل ما بين الآ لا م الا جتماعية والحسابات الا قتصادية
الا هرام　　٩٣/٠٦/٢١#　　٣٤٧

*خطة إنعاش من ٨ نقاط يقدمها ديلور للقمة الأ وروبية
الشرق الا وسط　　٩٣/٠٦/٢٢#　　٣٤٨

*دول المجموعات الأ وروبية تخشى استمرار ارتفاع البطالة
الحياة　　٩٣/٠٦/٢٢#　　٣٥٢

*الرؤية قبل الوحدة
الشرق الا وسط　　٩٣/٠٦/٢٢#　　٣٥٥

*كريستوفر يتوقع تقدما فى قمة السبع فى طوكيو
الحياة　　٩٣/٠٦/٢٣#　　٣٥٦

*المجموعة الأ وروبية ترحب بانضمام أعضاء جدد
العالم اليوم　　٩٣/٠٦/٢٤#　　٣٥٧

*قمة البطالة فى كوبنهاغن حاولت إعادة المل إلى ملايين العاطلين عن العمل
الحياة　　٩٣/٠٦/٢٤#　　٣٥٨

*كوبنهاجن بين الـ "لا " والـ "نعم"
الشرق الا وسط　　٩٣/٠٦/٢٤#　　٣٥٩

المجلد : ٤ -أوروبا الموحدة

*مشكلة فى فرنسا بين الأغلبية الحاكمة
فريدة الشوباشى　المصور　#٩٣/٠٦/٢٥　٣٦٠

*الوحدة الأوروبية فى بيت الأشباح
باسم الجسر　الشرق الاوسط　#٩٣/٠٦/٢٦　٣٦٤

*البطالة والجماعة الأوروبية
الاهرام　#٩٣/٠٦/٢٧　٣٦٧

*الدول السبع الصناعية تبحث إنشاء صندوق لتمويل الخصخصة فى روسيا
الاهرام　#٩٣/٠٦/٢٨　٣٦٨

*الفوضى تعصف بأسواق الصرف الأوروبية
الشرق الاوسط　#٩٣/٠٦/٣٠　٣٦٩

*أعلى محكمة تحدد مصيرها هل تخالف ماستريخت دستورية المانيا ؟
العالم اليوم　#٩٣/٠٧/٠٢　٣٧١

*تفاوت أداء اوروبا الشرقية فى اندفاعها نحو اقتصاد السوق
العالم اليوم　#٩٣/٠٧/٠٤　٣٧٢

*عيون النمسا على قطار الوحدة الأوروبية ولا خوف من الاندماج
طارق محمد بن لادن　اخرساعة　#٩٣/٠٧/٠٧　٣٧٣

*بلجيكا تراس المجموعة الأوروبية وتنفتح على قضايا العالم الثالث
الوسط　#٩٣/٠٧/١١　٣٧٥

*أوروبا الكبرى الموحدة ٢٥ دولة تنتظر دورها للدخول
الكفاح العربى　#٩٣/٠٧/١٢　٣٧٧

*الخلاف على سياسة عسكرية واقتصادية مشتركة يهدد استمرار الوحدة
سعيد السبكى　الوفد　#٩٣/٠٧/١٢　٣٨٠

*دروس فى قاعدة الذهب
عدنان بسيسو　العالم اليوم　#٩٣/٠٧/١٣　٣٨٤

*تاتشر تعلن اعتزامها مواصلة هجومها على معاهدة ماستريخت
الاهرام　#٩٣/٠٧/١٣　٣٨٧

*الحلم الأوروبى بدأ فى اتفاقية روما وتتوج فى معاهدة ماستريخت
الحياة　#٩٣/٠٧/١٥　٣٨٨

*احباط محاولة تاتشر لعرقلة اتفاقية الوحدة الأوروبية
الاهرام　#٩٣/٠٧/١٦　٣٩١

*ماستريخت : وحدة اوروبية بالتقسيط
الشرق الاوسط　#٩٣/٠٧/١٦　٣٩٢

*التضخم والكساد والبطالةعقبات تعترض المجموعة الأوروبية
الحياة　#٩٣/٠٧/١٦　٣٩٣

*الجماعة الأوروبية السياسة هدفها الأبعد
الاهرام الاقتصادى　#٩٣/٠٧/١٩　٣٩٦

المجلد : ٤ -أوروبا الموحدة

*محاولة جديدة لتعطيل إقرار معاهدة ماستريخت فى بريطانيا
الا هرام #٩٣/٠٧/٢٠ ٣٩٩

*ميجور يواجه معركة ماستريخت فى مجلس العموم
مسعود الحناوى الا هرام #٩٣/٠٧/٢٠ ٤٠٠

*وجهة نظر طبقية فى الخلافات الا قتصادية داخل بلدان المجموعة الأ وروبية
الحياة #٩٣/٠٧/٢١ ٤٠١

*السعى لا قرار "ماستريخت" توازن التحالفات السياسية فى بريطانيا
الحياة #٩٣/٠٧/٢١ ٤٠٤

*دعوى أمام المحكمة العليا البريطانية تؤخر التصديق على ماستريخت
العالم اليوم #٩٣/٠٧/٢١ ٤٠٦

*عقبة جديدة تؤخر التصديق على ماستريخت فى بريطانيا
ابراهيم نوار العالم اليوم #٩٣/٠٧/٢٢ ٤٠٧

*مجلس اللوردات البريطانى يصادق على معاهدة ماستريخت
الحياة #٩٣/٠٧/٢٢ ٤٠٨

*التصويت على ماستريخت بمجلس العموم البريطانى جو من الغموض والقلق
الا هرام #٩٣/٠٧/٢٣ ٤٠٩

*جولة فى خلفية التصويت البريطانى على اتفاقية ماستريخت
الشرق الا وسط #٩٣/٠٧/٢٣ ٤١٠

*التصويت على طرح الثقة .. فى حكومة "ميجور"
المساء #٩٣/٠٧/٢٣ ٤١٢

*البرلمان البريطانى يوجه "لطمة قوية" للحكومة البريطانية
الوفد #٩٣/٠٧/٢٣ ٤١٣

*انتهت معركة ماستريخت
الشرق الا وسط #٩٣/٠٧/٢٤ ٤١٥

*تصويت ينقذ حكومة ميجور ويفتح الطريق لتصديق ماستريخت
الحياة #٩٣/٠٧/٢٤ ٤١٦

*تحذير من منظمة التعاون الا قتصادية والتنمية
العالم اليوم #٩٣/٠٧/٢٦ ٤١٧

*الا ندماج الا قتصادى الأ وروبى معرض للتباطؤ
الحياة #٩٣/٠٧/٢٧ ٤٢٠

*المجموعة الأ وروبية تتجه إلى تقييد وارداتها من الأ لومنيوم الروسى
العالم اليوم #٩٣/٠٧/٢٧ ٤٢٣

*ميجور يصف ٣ من وزارئه بأنهم "أوغاد" لموقفهم من ماستريخت
الا هرام #٩٣/٠٧/٢٧ ٤٢٦

*مرة أخرى ماستريخت تقفز إلى سطح السياسة الأ وروبية
طارق فودة اخرساعة #٩٣/٠٧/٢٧ ٤٢٧

المجلد : ٤ -أوروبا الموحدة

*تحديات جديدة فى انتظار معاهدة ماستريخت
العالم اليوم　#٩٣/٠٧/٢٩　٤٣٠

*المحكمة العليا البريطانية ترفض الطعن فى تصديق البرلمان على معاهدة ماستريخت
الا هرام　#٩٣/٠٧/٣١　٤٣٣

*على هامش ماستريخت البريطانية
صالح بشير　الحياة　#٩٣/٠٧/٣١　٤٣٤

*ازمة العملات الا وروبية تنذر بانهيار آلية سعر الصرف
العالم اليوم　#٩٣/٠٨/٠١　٤٣٦

*حول العالم أوروبا تغلق الا بواب
نبيل عدلى　وطنى　#٩٣/٠٨/٠١　٤٣٩

*مصير النظام النقدى الا وروبى
على ابراهيم　الشرق الا وسط　#٩٣/٠٨/٠١　٤٤٢

*تحرك أوروبى لمحاولة إنقاذ آلية الصرف من الا نهيار
الشرق الا وسط　#٩٣/٠٨/٠١　٤٤٣

*مرحبا
محسن محمد　العالم اليوم　#٩٣/٠٨/٠١　٤٤٥

*المجموعة الآ وروبية تواصل محاولا تها لا نهاء الا ضطرابات فى اسواق القطع
الحياة　#٩٣/٠٨/٠١　٤٤٦

*المجموعة الا وروبية تسابق الساعة لوضع خطوط الدفاع عن عملاتها
الشرق الا وسط　#٩٣/٠٨/٠٢　٤٤٨

*ازمة نظام سعر الصرف الا وروبى
الا هرام الا قتصادى　#٩٣/٠٨/٠٢　٤٤٩

*مصير ميجور على كف ماستريخت
العربى　#٩٣/٠٨/٠٢　٤٥٠

نهاية الفـهـرس



مليونا توقيع بريطاني لتأييد ماستريخت

□ لندن ـ العالم اليوم:

قال متحدث باسم الهيئة البريطانية للاستفتاء على معاهدة ماستريخت إن عشرات الآلاف من عرائض تأييد إجراء استفتاء عام على المعاهدة بدأت فى التدفق على مقر الهيئة التى تشارك فى رئاستها مارجريت تاتشر رئيسة وزراء بريطانيا السابقة.

وأوضح مارتن جارود نائب رئيس حملة جمع التوقيعات أن الهيئة تستهدف جمع حوالى مليونى توقيع لإجبار الحكومة على إجراء استفتاء عام، ووقف تمرير المعاهدة عبر مجلس العموم البريطانى.

وأضاف جارود أنه إلى جانب التوقيعات، فقد بدأت الهيئة أيضا فى تلقى تبرعات نقدية كبيرة، من شأنها أن تساعد على تمويل توسيع نطاق حملة جمع التوقيعات فى كل أنحاء بريطانيا.

معاهدة ماستريخت بين الواقع الاوروبي وحلم الوحدة

بنود الخلاف اكثر من نقاط الاتفاق

احمد محمود عجاج *

■ يبدو ان معاهدة ماستريخت تواجه، بكل ما تحمله من بشائر توحيد طاقات القارة الاوروبية ومواردها، صعوبات عديدة ومتشعبة بدءاً بالوضع السياسي وانتهاء بالوضع القانوني. فبعد مرور اكثر من عام على توقيع المعاهدة لا يزال النقاش بين المؤيدين والمعارضين على اشده حول جدواها وتاثيرها على سيادة بقية الدول الاعضاء. فقطار الوحدة لم يزل في مرحلة التزويد بالوقود وتهيئة القبطان استعداداً لرحلة طويلة اكثر ما يقال فيها انها باتجاه أرض جديدة ذات موارد ومقدرات هائلة من شانها ان امكن الوصول اليها ان تحدث هزة قوية في موازين القوى والتوازن الدولي.

المتحمسون للوحدة الاوروبية والمعارضون على السواء لهم ظروفهم ودوافعهم الخاصة التي تقربهم وتبعدهم في الوقت نفسه عن المعاهدة التي يصفها البعض بانها بداية عصر جديد مشرق بينما يرى فيها البعض الآخر مشروعاً مشؤوماً يهدف الى الغاء سيادة الدولة وجعلها خاضعة للمركز في بروكسيل. لذا لم يتردد الرئيس الفرنسي في القول في مقابلة اجريت معه اثناء احتفالات الباستيل ان حلمه الوحيد هو «تحويل اوروبا باكملها الى مكان واحد وسوق واسعة واقامة علاقات ثابتة ومتجذرة مع جميع دولها». ويذكر ان فرنسا لم تكن متحمسة جداً الى الوحدة بمفهومها الشامل المنعكس في معاهدة ماستريخت لو ان الوحدة الالمانية لم تتحقق رغم كل العوائق المصطنعة والموضوعة من قبل الدول المتضررة وفي مقدمها فرنسا وبريطانيا. فالقادة الالمان الغربيون لم يروا في زيارة الرئيس الفرنسي الى المانيا الشرقية في ٢١ و٢٢ كانون الاول (ديسمبر) عام ١٩٩٠ سوى انها عمل غير ودي يهدف الى منع عملية الوحدة بين الالمانيتين.

والحقيقة ان الرئيس ميتران لم يخف ممانعته للوحدة وان موهها دائماً بالقول «ان من حق الالمان تقرير مصيرهم بانفسهم شريطة ان تتم ضمن اطار روح المشاورة والتفاهم لما لذلك تاثير بناء على العلاقات المستقبلية بينهم وبين بقية الدول الاوروبية». لكن رياح التغير وتطور الاحداث الدراماتيكي مع مجيء ميخائيل غورباتشوف الى سدة الحكم في الكرملين وبدء مشروعه الاصلاحي وتاييد الولايات المتحدة للوحدة الالمانية دفع فرنسا وبريطانيا معاً للتفكير مرتين قبل ابداء معارضة الوحدة.

وفعلاً وجدت الدولتان فرنسا وبريطانيا آنذاك انه ليس من مصلحتهما معارضة الوحدة اذا لم يكن بوسعهما منعها وانما الافضل لهما العمل الدؤوب على ربط المانيا التي تعتبر برايهما، الولد المشاغب والخطر، بعجلة حلف شمال الاطلسي وتمتين ارتباطها بالمجموعة الاقتصادية الاوروبية. لذا رفض الفرنسيون رفضاً باتاً ما قدمه الرئيس السابق لما كان يعرف بالاتحاد السوفياتي غورباتشوف ووزير خارجيته ادوارد شيفاردنادزه اقتراحات عديدة تدور حول اعطاء المانيا عضوية مشابهة لعضوية فرنسا شبه المستقلة في حلف شمال الاطلسي، بل اصروا على منح المانيا عضوية كاملة غير منقوصة. فالفرنسيون كانوا يعارضون بالمطلق اي توجه الماني نحو الاستقلال ولو كان مقيداً لكن خوفهم المستمر من المانيا واحتمال انفتاحها على المعسكر الاشتراكي دفعهم الى التفاهم مع مستشار المانيا هلموت كول ووضع صيغة - تفي بالمطلب الالماني (الاستقلال) والرغبة الفرنسية (عدم انفراد المانيا) - قوامها ان تترافق عملية الوحدة الاوروبية مع تعميق وتجذير الوحدة الالمانية. ويمكن الاشارة الى ان خبراء استطلاع الراي في فرنسا ردوا موافقة الفرنسيين على معاهدة ماستريخت الى رغبتهم في ربط المانيا باوروبا ومنع انفرادها.

ان توجه المانيا نحو الوحدة الاوروبية لم يكن كما يظن احياناً ثمناً دفعته لقاء وحدتها بل انما هو ناتج اعتقاد جازم مترسخ في استراتيجية قادتها، الذين عاصروا الحرب العالمية الثانية وذاقوا ويلاتها وعانوا من نتائجها، بان من مصلحة بلادهم ان تعمق ارتباطها وعلاقاتها بجيرانها الاوروبيين حتى تنعم بالاستقرار ولا تعيد تجاربها السابقة. وعبر عن ذلك التوجه المذكور اصدق تعبير مستشار المستشار الالماني للشؤون الخارجية السيد هورست تكتيشيك بقوله: «ان استمرار السلام والاستقرار والامن في اوروبا كانا دائماً مرتبطين بالعلاقات الوثيقة بين المانيا، الدولة ذات الموقع الجغرافي الوسط، وجيرانها الاوربيين». ولم يقتصر هذا الموقف على السيد هورست بل تعداه ليطال المستشار الالماني كول نفسه الذي اعلن في مقالة كتبها منذ شهر «نحن الالمان بالذات لدينا سبب خاص يدفعنا لان نكون شاكرين جداً للوحدة الاوروبية، فتجربتنا تزودنا بحافز قوي من اجل المستقبل ناهيك عن اننا محاطون باكثر من دولة اوروبية مجاورة مما يجعل لنا مصلحة كبيرة في اقامة اتحاد اوروبي ينضم اليه جميع جيراننا يوما ما».

الواضح ايضاً ان مما زاد عملية الوحدة سرعة واعطاها زخماً الى جانب عوامل الخوف واحتمال بروز العملاق الالماني هو الطفرة الاقتصادية التي عاشتها المجموعة الاقتصادية الاوروبية في نهاية الثمانينات. فالرخاء الاقتصادي وبحبوحة العيش آنذاك خلقت وعياً شعبياً بان الوحدة الاوروبية هي رديف بحبوحة الفرد الاوروبي ورفاهيته. فالجو والظروف السياسية مهدت الطريق آنذاك امام اتخاذ خطوة تاريخية لا سابق لها في تاريخ اوروبا القديم والحديث توجت باجتماع قادتها في كانون الاول من عام ١٩٩١ في مدينة ماستريخت وتوقيع اتفاقية الوحدة التي اصبحت تعرف منذ ذلك الحين باسم معاهدة ماستريخت. لكن توقيع الاتفاقية لم يعقبه شهر عسل كما كان يظن بعض المتفائلين بل اسفر عن مشاكل عديدة لم تكن تخطر سابقاً على بال مهندسي الوحدة الاوروبية.

بريطانيا التي اعلنت منذ البداية على لسان رئيسة وزرائها السابقة

مارغريت تاتشر ان قطار الوحدة الاوروبية لن يمر الا على جسدها لم تغير نظرتها كلياً الى المعاهدة بعد التبديل الوزاري الذي جاء عبر انقلاب ابيض، ولا يختلف رئيس الوزراء الحالي جون ميجور في الهدف والغاية عن معلمته، لكنه يختلف عنها في الاسلوب والتكتيك المتبع. والمثير حقاً هو ان بريطانيا كانت دائماً من منظور تاريخي تخشى وتعارض على طول الخط اية خطوة بإتجاه الوحدة الاوروبية لا لشيء سوى ان موقعها وارتباطاتها وعلاقاتها الخارجية حتمت عليها ان تكون دائماً حرة غير مقيدة باي تجمع او تحالف يمكن ان يفرض عليها التزامات تتعارض مع مصالحها التي هي بالدرجة الاولى اقتصادية. فالعامل الاقتصادي بالذات فرض على بريطانيا ان تحجم في الماضي عن الانضمام الى «اتفاقية روما» التي ضمت ست دول اوروبية لاعتقادها ان انضمامها سوف يؤدي الى تقييد حركتها ويضيق هامش مرونتها في تعاملها الخارجي.

دفع التردد البريطاني ازاء طروحات الوحدة العديد من الزعماء الاوروبيين الى النظر اليها بعين الشك والريبة ومن بينهم الرئيس الفرنسي شارل ديغول الذي صرح في مؤتمر صحافي عقده في الرابع من كانون الثاني (يناير) عام ١٩٦٣ ان بلاده سوف تستخدم حق النقض ضد اية محاولة بريطانية للانضمام الى معاهدة روما لان بريطانيا برايه «دولة معزولة وقوة بحرية ترتبط من خلال تبادلاتها واسواقها وخطوط مواصلاتها مع اكثر البلدان تنوعاً وغالباً اكثرها بعداً». لكن السبب الحقيقي الذي كان يكمن وراء ممانعته هو اعتقاده بان بريطانيا يمكن ان تتحول الى «حصان طروادة» داخل المجموعة الاوروبية انذاك نظراً لعلاقاتها المميزة مع الولايات المتحدة.

ان ذلك الاعتقاد لم يندثر كلياً مع ذهاب ديغول ودخول بريطانيا المجموعة الاقتصادية والاوروبية بل ما زال يتردد على السنة البعض كلما تناقضت مصالح بريطانيا مع بعض الدول الفاعلة في المجموعة الاقتصادية الاوروبية وخصوصاً فرنسا.

وساهم هذا الاعتقاد في تعميق الفجوة بين بريطانيا وحلفائها الاوروبيين رغم انه لا يستند الى حقائق ومعطيات علمية قيمة. وللتدليل على ذلك يمكن الاشارة الى موقف بريطانيا المعارض لسياسة المجموعة الاقتصادية الاوروبية الزراعية المشتركة والمنسجم اكثر مع موقف الولايات المتحدة في مفاوضات اتفاقية التجارة الدولية (غات). فبريطانيا لم تؤيد الولايات المتحدة التي تطالب المجموعة الاوروبية الاقتصادية، وبالذات فرنسا والمانيا، بخفض دعمها للمزارعين الاوروبيين بنسبة عالية جداً لا يمكن للمجموعة القبول بها لاسباب داخلية وطبيعية، بدافع الرابط الثقافي او اللغوي بل بدافع المصلحة البحتة المرتكزة على حقيقة واضحة وهي ان بريطانيا ليست دولة زراعية.

ان الواقع المصلحي الذي قرب بين فرنسا والمانيا هو الذي دفع بريطانيا بإتجاه مصلحتها حيثما وجدت سواء كانت في الارتباط بالمجموعة الاقتصادية او السير في النهج الاميركي. وهذا التوجه ليس انحرافاً عن القاعدة السياسية بحد ذاته لان الدول في تعاملها لا يمكن ان تتخلى عن مصالحها في سبيل مصلحة المجموع كما ينادي بذلك الطوباويون في ابراجهم العاجية.

ضمن هذا السياق تحديداً يمكن فهم المعارضة الشديدة لمعاهدة الوحدة الاوروبية كما يطلق عليها اصطلاحاً. فالمعارضة البريطانية نابعة من اعتقاد واضح بان المعاهدة لا تصب ابداً في باب المصلحة البريطانية وان ضررها اكبر من نفعها وانها لا يمكن ان تفي بالغرض المطلوب منها. ويمكن وصف المعاهدة بانها ناتج صفقة تميزت بالشد والرخي والتنازل من كل طرف لارضاء المجموع وبعبارة اخرى اتفاقية ارضاء الكل وتذمر الكل.

ولسوء طالع المعاهدة برزت المشاكل الاقتصادية دفعة واحدة بعد التوقيع عليها حين انهار نظام النقد الاوروبي وانسحبت بريطانيا منه بعد يوم السبت المشؤوم الذي تراجعت فيه عملتها الوطنية وارتفعت معدلات البطالة في ضوء التردي الاقتصادي. وبرزت النعرات القومية مرة اخرى بعد انهيار جدار برلين وتوحيد الدولتين الالمانيتين، ما دفع السياسيين في بعض العواصم الاوروبية الى التردد في المصادقة عليها احياناً ومعارضتها احياناً اخرى. فما بدا لاحقاً هو ان المعاهدة كانت بمثابة جرعة اقوى من اللازم لشخص لم يعتد على جرعات قوية ومحاولات مستحيلة لجمع متناقضات ومصالح من غير الممكن ان ترضي الجميع في آن واحد. فقد بدا جلياً بعد التوقيع ان ما يريده الفرنسيون يرفضه البريطانيون وما يطمح اليه الالمان يخشاه اشد الخشية الدانماركيون.

للتدليل على هذا التناقض يمكن الاشارة وان كان عرضاً لبعض نقاط الخلاف على بعض بنود المعاهدة الاساسية. فما يريده الالمان من معاهدة ماستريخت هو توحيد السياسة الاوروبية في مسائل عديدة ابرزها مسالتي الهجرة واللجوء السياسي، الى تحويل البرلمان الاوروبي الى كيان غير استشاري، اي ان تكون له صلاحيات فعلية في صنع القرار القاري وهذا عين ما ترفضه بريطانيا. وليس الخلاف في الواقع الا تضارب المصالح لان بريطانيا جزيرة معزولة محاطة بالبحر من كل جانب وليس لديها مشكلة تسلل لاجئين كما هو الحال مع المانيا وغيرها من دول اوروبا. والامر ذاته ينطبق على البرلمان الاوروبي بمعنى انه سيفقد البرلمانات المحلية قيمتها ناهيك عن ان اللامركزية تناسب بعض الدول مثل المانيا التي تعتمد النظام الفيديرالي وتتعارض مع انظمة دول اخرى تعتمد على المركزية الشديدة مثل بريطانيا.

والخلاف ليس محصوراً فقط بهذه النقاط بل امتد ليطال الميثاق الاجتماعي والعملة الاوروبية والسياسة الخارجية والدفاع وغير ذلك. فالحكومة الفرنسية ذات التوجه الاشتراكي ابدت تحمساً لتبني الميثاق الاجتماعي الصادر عام ١٩٨٩، الذي يحدد ساعات العمل والاجور والحماية للعمال بكل اشكالها بينما بريطانيا المحافظة وجدت فيه كل ما هو ضار بمصلحتها لانه يفرض على شركات ودول تامين ضمانات وظروف ومنافع للعمال خارج امكاناتها. وقد ادى الاصرار البريطاني على رفض الميثاق الاجتماعي ورفض وضعه في المعاهدة الى اجبار بقية الدول الاخرى على وضع بروتوكول خاص (ملحق) للميثاق تلتزم فيه فقط الدول الموقعة عليه، لكن المشكلة التي حاول السياسيون الاوروبيون تجنبها سياسياً عادت لتطاردهم قانونياً. فلنفترض مثلاً ان مواطناً فرنسياً وقعت بلاده على الميثاق الاجتماعي نقل من عمله الى بريطانيا، الدولة غير الموقعة على هذا الميثاق، فإنه سيكتشف عاجلاً ام اجلاً انه اصبح يتمتع بحماية اقل مما كان يتمتع به سابقاً في فرنسا وبالتالي من حقه ان يقيم دعوة بذريعة ان حقوقه قد انتهكت. والغريب ان القادة الاوروبيين يعلمون تماماً ان التجارة الحرة والسوق الاوروبية الواحدة لا يمكن ان تكون ناشطة وعلى المستوى



المصدر : ....الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ....٤........ ابريل ١٩٩٣ ....

المتوقع منها الا اذا كانت تشريعاتها متجانسة على الاقل ان لم نقل موحدة وهذا بالفعل ما قامت من اجله المعاهدة وفشلت حتى الآن في تجسيده واقعاً.

اما الخلاف وغياب التفاهم فهو على اشده في مسالتي السياسة الخارجية والدفاع والنقد. فالحكومة البريطانية تعارض معارضة شديدة سياسة دفاعية اوروبية مشتركة انطلاقاً من انها تضعف حلف شمال الاطلسي وتستثني الاميركيين من المظلة الدفاعية الجديدة. وكالعادة وضع السياسيون ما يطلق عليه المادة (ب) في المعاهدة التي هي مجرد صياغة مطاطة يوحي ظاهرها بالتفاهم والالتقاء بينما جوهرها بالاختلاف وغياب التصور الموحد. وتنص المادة (ب) على الدعوة «لانشاء سياسة دفاع مشتركة في النهاية يمكن ان تؤدي عندما يحين الوقت المناسب الى سياسة دفاعية مشتركة».

بدا الانقسام واضحاً ايضاً في مجال السياسة الخارجية اذ ترى بعض الدول ان من مصلحتها عدم ربط قراراتها الخارجية بقرار المجموعة الاوروبية لأنها هي التي يجب ان تقرر سياستها الخارجية انطلاقاً من مصلحتها الذاتية في النهاية. وفعلاً رضخ السياسيون ايضاً لاعتراضات المعترضين ووضعوا تسوية مفادها انه لا يمكن فرض سياسة خارجية صادرة عن هيئة صلاحياتها اعلى من صلاحيات الحكومات. وان الحل الافضل انتهاج سياسة خارجية مشتركة على مستوى الحكومات. وبعبارة اخرى ان تحديد السياسة الخارجية يجري خارج وداخل اطر آلية المجموعة الاقتصادية الاوروبية بصورة متساوية. ويعني هذا الحل انه اذا رات الدول الاوروبية ان قراراً مشتركاً في السياسة الخارجية سيكون مساعداً لها تعمد ساعتئذ الى الاجتماع وتصوت على الموقف، لكن بريطانيا على عادتها نجحت في وضع بند يسمح لها بالخروج على قرار المجموعة عندما تتغير الظروف وتصبح مصلحة البلاد في خطر. هذا البند بحد ذاته من الصعب تفسيره وبالتالي يعطي بريطانيا الحق بالخروج على قرار المجموعة عندما ترى ذلك لأنها هي التي تحدد الظروف ومعيار الخطر. لا شك ان فشل معاهدة ماستريخت في وضع سياسة خارجية مشتركة كان ضربة قاسية لآمال الدول الاوروبية الصغرى التي كانت ترغب في تجسيد سياسة مشتركة تسمح لها بلعب دور ملموس على الساحة الدولية مثل هولندا وبلجيكا.

والمسالة الاخرى التي فشلت معاهدة ماستريخت في وضعها موضع التطبيق هي قضية العملة الاوروبية التي تعرف بإسم «الايكو» الاوروبي. واستناداً الى معاهدة ماستريخت فإن المرحلة الثالثة من النظام النقدي تقضي بان توافق جميع الدول بصورة لا رجعة فيها على معدلات تحويل عملاتها الى العملة الاوروبية وتبادلها بالمقابل، لكن بريطانيا والدنمارك (والمانيا على المستوى الشعبي) اكدتا حقهما في التراجع عن قرار توحيد العملة مستقبلاً. ويمكن القول ان التصويت السلبي على المعاهدة في الاستفتاء الذي جرى في الدنمارك في العام الماضي من الممكن ارجاعه الى تلكؤ الدنماركيين وعدم رغبتهم في التخلي عن عملتهم الوطنية. وترى بريطانيا ايضاً ان مسالة توحيد العملة هي امر لا يمكن القبول به تحت اي ظرف كان، لذا كسب البريطانيون في مفاوضاتهم تنازلاً يفيد ان الكلمة الاخيرة والفصل في مسالة التخلي عن الجنيه الاسترليني ستكون لمجلس العموم البريطاني.

امتد الخلاف اخيراً ليشمل موضوع المواطنية الاوروبية التي تقضي بان يحمل المواطن الاوروبي الى جانب جنسيته هوية الاتحاد الاوروبي. وتلك الهوية الاوروبية ليست مسالة اعلامية بحت بل تترتب عليها معطيات واقعية وعملية هي ذاتها مثار خلاف. فالمواطن الاوروبي سيتمكن بموجب الهوية (جنسية) من ممارسة الحقوق نفسها التي يتمتع بها المواطن الاصلي لأي بلد اوروبي تنتسب بلاده الى معاهدة ماستريخت. ويترتب على هذا الاجراء ان يكون بمقدور المواطن الالماني المقيم في بريطانيا ترشيح نفسه والمشاركة في التصويت في الانتخابات غير العامة، مثل انتخابات المجالس المحلية والبرلمان الاوروبي، شانه شان اي مواطن بريطاني. والجنسية الاوروبية ستوفر لحاملها حماية ديبلوماسية من قبل اي بلد عضو في المعاهدة. وعلى رغم ايجابيات الجنسية الاوروبية فإن المعارضين يقولون ان الجنسية مسالة شخصية وعاطفية، وتصورها الحالي قد تم من دون الرجوع واستشارة البرلمانات الوطنية او الشعب وانها ستؤدي الى ابعاد المواطنين الذين تهدف الى حيازة اعجابهم وذلك بخربطة شعورهم بالانتماء الوطني الحالي.

باختصار ان ماستريخت تضم في بنودها نقاط خلاف اكثر من نقاط اتفاق ما يجعل المرء احياناً يتساءل لماذا اطلق عليها اسم الوحدة الاوروبية! فكلمة «وحدة» بالذات هي عبارة لا يقدر البريطانيون على تحملها مما حدا برئيس وزراء بريطانيا الى الاصرار على عدم توقيع المعاهدة ما لم تشطب منها كلمة فيديرالية المرادفة للوحدة وقد تم له ذلك. والحقيقة المرة ان المسالة لا تتوقف عند التسميات لان القاعدة تقول ان لا مشاحنة في الاسماء بل تتعداها لتطال جوهر المعاهدة بالذات. فإذا كانت ماستريخت تهدف الى خلق اوروبا الموحدة فإن ذلك لا يتحقق الا بوجود مركزية قوية تصدر منها جميع القرارات المتعلقة بالشؤون السياسية الخارجية والداخلية والمالية وغيرها وهذا ما تفتقده المعاهدة. فهي على ما يبدو نجحت فقط في ايقاظ حلم الوحدة الاوروبية وفشلت في تجسيدها واقعاً وربما يكون سبب ذلك انها جاءت قبل اوانها ومن دون اعداد كاف.

ومع هذا فإن للمعاهدة ايجابية واحدة هي انها نشطت الوعي الشعبي وحركته سلباً وايجاباً في اتجاهي الوحدة ورفضها. فاوروبا الموحدة تبدو بحاجة لما قاله الاقتصادي الفرنسي جون مونت منذ اربعين عاماً الى الوقت الكافي لا لشيء سوى ان: «شان بناء اوروبا كشان جميع الثورات السلمية بحاجة الى الوقت الكافي من اجل الاقناع والوقت الكافي من اجل تكييف عقول الناس والوقت الكافي من اجل الاستعداد لتغيرات ضخمة».

---

* كاتب لبناني مقيم في بريطانيا.



مهاجر وافريقيا يصطدمون باوربا الموحدة

على مدى ثلاثة ايام بالجزائر كانت هناك مواجهة بين العمال المهاجرين العرب والافارقة وبين اوربا الموحدة وانعكاسات سياستها على حياتهم وذلك من خلال الندوة التى نظمتها منظمة العمل العربية، ومعاهدها الثقافية العمالية وبحوث العمل فى الجزائر بالتعاون مع منظمة الوحدة الافريقية.

واكدت الندوة ـ كما يقول بكر محمود رسول المدير العام لمنظمة العمل العربية ـ على جعل الهجرة قضية مشتركة لدى جميع الهيئات على مستوى كل دولة سواء كانت منظمات حكومية او نقابية عمالية او لارباب عمل وجمعيات لحقوق الانسان واتحادات نسوية او شبابية او طلابية، وتبنى على مستوى كل دولة سياسة للهجرة مع التركيز على ضرورة تطوير هياكل للتشاور تتماشى والاجراءات الوطنية المعمول بها وتستجيب الى التزامات الاتفاقيات الدولية لمنظمة العمل الدولية والموسعة للممثلين المؤهلين للحركة الجماعية للهجرة

ايضا مساندة وتدعيم انشاء حركة جماعية موسعة وديموقراطيه وقوية على مستوى كل دولة مضيق بغية الدفاع عن الحقوق المعنوية والمادية الشرعية للمهاجرين، ووضع لجنة من الخبراء العرب والافارقة للتكتل بالتعاون مع الحركة الجماعية للهجرة باعداد برنامج للعمل وطرحه امام منظمة العمل العربية ولجنة العمل التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية لاعتماده فى اقرب الاجال.

ولهذا الغرض يتم دعوة المكتب العربى للعمل والامانة التنفيذية وللجنة العمل تلاتبعة لمنظمة الوحدة الافريقية لتحديد كيفية تاسيس لجنة الخبراء وتعريف منهجيتها للعمل.

وقررت الندوة ان يشكل برنامج للعمل لصالح الهجرة اطارا للتجمع والتجنيد والعمل المنظم والمنسق على جميع المستويات منها الدول العربية والافريقية التى هى فى امس الحاجه للتصدى لتحديات الساعة، وتخصيص اهمية بالغة للعمل المشترك على المستوى الاقليمي والدولى والحكومي والحركة الجماعية، وان تتظافر الجهود من اجل وضع منهجية موحدة وشاملة فيما يخص سياسة الهجرة على المستويات الوطنية والاقليمية والدولية.

كذلك وضع وتدعيم الهيئات فى اوربا وفى البلاد الام للتكفل بالمشاكل الخاصة بالعمال المهاجرين العرب والافارقة بالتعاون مع الحركة الجماعية للعمال المهاجرين المتواجده فى اوربا او فى البلاد الاصلية.



العالم اليوم تقدم خدمة خاصة
بالتعاون مع «فاينانشيال تايمز»

مخاطر تواجه خطة التقارب الأسبانية مع الوحدة الاقتصادية الأوروبية

▣ توم بيرنز لـ «العالم اليوم» - والفاينانشيال تايمز:

يوصف فيليب جونزاليس رئيس الوزراء الأسباني غالبا بانه سياسي برجماتي تدرك حكومته تماما ان السياسة هى «فن الممكن».. لكنه من الواضح أن تلك الرؤية لا تنطبق عندما يتعلق الأمر بالسياسة الاقتصادية.

ويعد الاعتناق النظرى للوحدة الاقتصادية والنقدية داخل المجموعة الأوروبية هو القضية المثيرة للجدل، فالحكومة الاسبانية تركز اهتمامها على التقارب من اقتصاديات الدول الغنية داخل المجموعة الاوروبية وتعمل جاهدة على تحقيق أهدافها فى الاجتماعات المغلقة بل وتشرع فى بدء السير على طريق فاس رغم انها قد تحرق الأرض التى تسير عليها.

وخير دليل على ذلك ما قاله كارلوس سولشاجا وزير المالية الأسبانى لرجال الأعمال المحليين والدوليين فى شهر يناير الماضى من ان أسبانيا قدمت التزامات تجاه أوروبا والوحدة الاقتصادية والنقدية.

ومع إدراك طبيعة الامور أصبح الجانب المحزن لإطراء وزير المالية عن أسبانيا نحو مسايرة الوحدة الأوروبية بسرعة هو أنه اخطأ فى الحسابات، فبينما ابلغ رجال الاعمال أنه من المحتمل تحقيق معدل نمو قدره ١٪ عام ١٩٩٢ كشفت الإحصاءات الصادرة بعد ذلك باقل من شهرين أن معدل نمو الناتج الإجمالى المحلى بلغ ١٪ فقط.

وكانت خطة التقارب التى رسمها الساسة الأسبان فى ابريل من العام الماضى قد حددت مجموعة من الاهداف التى ينبغى تحقيقها حتى عام ١٩٩٦ والتى تعد المعيار الاساسى الذى تم رسمه فى اتفاقية ماستريخت للسماح بالانضمام إلى الوحدة الاقتصادية والنقدية الاوروبية، لكنه يبدو أن الامل فى تحقيق هذه الاهداف أصبح بعد مرور عام بعيد المنال.

ووفقا للخطة كان ينبغى أن ينمو راس المال الثابت عام ١٩٢٢ بمعدل ٣,٢٪ إلا أنه فى الواقع انخفض بمعدل ٣٪ خلال هذا العام كما تراجع بمعدل ٦٪ خلال الربع الأخير من العام الحالى؛

كما كان ينبغى — وفقا للخطة ايضا — أن ينمو قطاع البناء والتشييد خلال نفس الفترة بمعدل ٢,٤٪ إلا أن ما حدث أنه انخفض بمعدل ٤٪ كما انخفض بنسبة ٦,٣٪ خلال الشهور الثلاثة الأخيرة.

وكان الفريق الاقتصادى لوزير المالية «سولشاجا» قد توقع فى بداية عام ١٩٩٢ نمو إجمالى الناتج المحلى بنسبة ٣,٣٪ قبل أن يخفض هذه التقديرات إلى نمو قدره ٣٪ بعد ذلك باربعة أشهر وفقا لخطة التقارب.. لكن هذه التقديرات كانت مفرطة فى التفاؤل حيث بلغ نمو الناتج المحلى الإجمالى خلال الربع الاخير من عام ١٩٩٢ «٠,٢٪» فقط ودخلت أسبانيا رسميا مرحلة من الركود الاقتصادى.

وعلى النقيض من ذلك كان التضخم - الذى انخفض إلى ٤٪ فى فبراير الماضى مقارنة بـ ٥,٤٪ فى نهاية ديسمبر - هو العنصر الوحيد فى خطة التقارب الذى توافق مع تقديرات ابريل ١٩٩٢.

وتظل المشكلة الرئيسية التى تواجه الحكومة الاسبانية هى انها لا تزال تعامل خطة التقارب نحو الوحدة الاقتصادية والنقدية على انها «كلمة شرف» كما يحدث دائما مع هذه العقيدة المحرجة دون أن تدرك عدم الثقة لدى الاخرين.

والحقيقة ان أسواق المال لا تنتظر طويلا لمعرفة ما إذا كانت خطة التقارب وتحقيق المقاييس المطلوبة للانضمام إلى الوحدة النقدية والاقتصادية ستتحقق أم لا فى وقت تبدى فيه هذه الاسواق شكوكا كثيرة حول توجه اسبانيا نحوها.. فخلال العام الماضى بدات السوق فى ملاحظة أن قيمة البيزيتا الاسبانية تبلغ قيمة أعلى من قيمتها الحقيقية داخل آلية الصرف للنظام النقدى الاوروبى مما أدى إلى إجبار البيزيتا إلى خفض قيمتها داخل آلية الصرف بمعدل ٥٪ فى سبتمبر ثم بمعدل ٦٪ فى نوفمبر الماضى.



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٦ ـ ابريل ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وجـاءت تصريحات «جـاك ديلور» رئيس اللجنة الاوروبية بانـه ليس مـن المتـوقع انضمام أسبـانيـا إلى الوحـدة النقديـة الاوروبية فى وقت تصل فيه البطالة بها إلى ٢٠٪ من حجم القوى العاملة لتزيد من الشكوك التى تحوم حول إمكانية تحقيق الحكـومة الاسبانية لوعودها.

وبـالرغم من أن «سـولشاجـا» محق فى أن عنصر البطالـة لا يدخل ضمن معايير التقارب التي حددتها اتفاقية ماستريخت إلا أن الرد الذى كان ينتظره ديلور وأسواق المال هو تقديم شيء إيجابى عن مصداقية الاقتصاد الأسبانى.

وخـلال الأسابيع الماضيـة عبر المهتمون بالاقتصـاد الأسباني من رجـال الأعمال والخبراء عن عدم إيمانهم واقتناعهم بخطـة التقارب أو الوحـدة النقديـة والاقتصاديـة وهو عدم اقتناع ينتظر أن يولد قوة دفع ضد الحكومة.

وقـــد اتهم مجتمـع الاعمال الحكومة بتقييد الاقتصاد الاسباني ووصف خطـة التقـارب بانها مارست ضغـوطا على المؤسسات حتى قادتها إلى النقطة التى تستطيع معها التنفس بالكاد.

وكـانت أربـاح المؤسسـات والشركات الاسبـانية قـد تراجعت بشـدة، كما طلبـت ٨٤٧ شركـة الحماية من دائنيها بينما وصل عدد الشركات التي دخلت تحت الحراسة القضائية العام الماضى إلى اقل بقليل من عدد الشركات التى واجهت نفس الظروف عام ١٩٨٢ عنـدما دخلت اسبانيا مرحلة كبرى من الركود.

ويحذر وزير الماليـة الان من أن الامور قد تـزداد سوءا قبل أن تبدأ فى التحسن فى حين يرى عدد قليل من الاسبان وجـود علامـات على قرب الانتعاش الاقتصادى هذا العام.

وتعـــوق قطـــاع الأعمال والاستثمار فى أسبانيا حلقتان من القيود.. الأولى هى ارتفاع تكلفة الاقتراض حيث يصل سعر الفائدة إلى ١٣٪ وتصر الحكومـة على هذه النسبة للـدفاع عـن قيمة البيـزيتا داخل آليـــة الصرف الاوروبيـــة ولجذب التدفقات المالية التى تمول العجز فى الميزانية.

أما العقبة الثانية فهى عدم رغبة الحكومة ـ فى عام الانتخابـات ـ فى تمرير تشريع يحرم تسريح العمال مما يؤدى إلى تكلفة باهظة.

ومن العسير أن تجد مـــديـرا تنفيذيا فى أسبـانيـا لا يـؤمن بان الحكـومــة ـــ أن لاحقـا أو آجـلا ـ سوف تضطـر لدفـع الاقتصاد إلى الأمـــام من خـــلال خفض قيمـــة البيزيتا وخفض أسعار الفائدة.

وبعد انقضـاء عام الانتخـابات من المؤكـد أنه سيتم إلقاء مـا تبقى من خطة التقارب من النافذة.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحيـــاة

التاريخ : ٩ ايلول ١٩٩٢

روح الانقسام تمتد من شرق القارة الى غربها

تردي الاوضاع الاقتصادية يسود اوروبا والضغوط تبعد اعضاء المجموعة عن ماستريخت



المصدر : ....الحـيـاة..........

التاريخ : ....٩ ابريل ١٩٩٣..........

لندن – من ديفيد مارش:

FT خلال عامي ١٩٨٩/ ١٩٩٠ طغت موجة غالبة منتصرة من الراسمالية الليبرالية الغربية على الشطرين الاوسط والشرقي من اوروبا، فغسلت الموجة صدا السيطرة الشيوعية.

وبعد ثلاث سنوات من طغيان تلك الموجة يجد الشطر الغربي من اوروبا نفسه في الاجتراف الخلفي لنجاحه الماضي، واثبتت اوروبا بذلك، على نطاق واسع جداً، صحة القانون الفيزيائي الذي اكتشفه إسحق نيوتون في القرن السابع عشر والقائل بان لكل فعل رد فعل يعادله قوة.

وفي الشرق من اوروبا تهيمن الشرذمة ويسيطر الانقسام. ويدل على هذا ما يحدث في ما كان يوغوسلافيا وما حدث من انهيار في ما كان الاتحاد السوفياتي، ناهيك عما حدث من انفصال بين شطري ما كان يسمى تشيكوسلوفاكيا. وفي غرب اوروبا تفعل القوى الانقسامية فعلها ايضاً، ويظهر هذا الفعل اكثر ما يظهر في ايطاليا وبلجيكا، كما يظهر في الانشطار والتفسخ الاقتصادي والاجتماعي في المانيا الموحدة.

ومع هذا يبدو ان الرؤية السياسية والقدرة على قيادة الآخرين كانت اكثر من غيرها بعدما الحق الركود الاقتصادي والبطالة وعدم ارتياح الناخبين الى الاوضاع العامة ضرراً بالغاً بهذه الرؤية والمقدرة فانهيار جدار برلين وتوحيد المانيا وتفتيت الامبراطورية السوفياتية كانت احداث «علاجية مسهلة» استقبلها الغرب بامتنان بالغ على رغم انه لم يكن مستعداً لها ابداً.

واستجابت اوروبا الغربية لهذه الاحداث بان حاولت تسريع التحركات باتجاه توحيد دول المجموعة الاوروبية، عن طريق معاهدة «ماستريخت».

وكانت فكرة توحيد هذه المجموعة طرحت للمرة الاولى في الخمسينات واكتسبت دفعاً وزخماً من عملية انشاء سوق اوروبية واحدة موحدة. وكان خيار انشاء هذه السوق دائماً موضع جدال ونقاش، وبالنظر الى الوراء، يبدو ان هذا الخيار كان خاطئاً ضالاً.

واعطى الساسة في اوروبا الغربية الاولوية لتعميق الاندماج بين دول المجموعة الاوروبية بدلاً من نشر هذا الاندماج شرقاً. ولم يدرك هؤلاء الساسة ان انهيار الشيوعية سيتسبب في نشوء ازمة تكيف مقابلة في الغرب، ولم يدركوا ايضاً ان الالم الذي لا بد ان يرافق اصلاح البنيات

الاوروبية الغربية الشامل سيقلل من حماس الاوروبيين العاديين للوحدة السياسية والاقتصادية.

ولم يتمكن الساسة الغربيون من استشراف حجم المشاكل الاقتصادية التي ستتاتى من توحيد المانيا او التنبؤ بهذا الحجم، ولا من استشراف مدى ما سيكون لهذه المشاكل من مضاعفات واصداء في اوروبا كلها. ولم ينتظر هؤلاء الساسة او توقعوا ان تصبح الخطة التي تتضمنها معاهدة «ماستريخت» التي تتناول احلال عملة اوروبية واحدة موحدة محل المارك الالماني، عقبة امام اعادة بناء اوروبا كلها بدلاً من ان تكون عاملاً مساعداً في ذلك البناء.

وكان هذا كله سلسلة من الحسابات الخاطئة، اما الآن، وفي مواجهة ما يتوجب عمله بعد معاهدة «ماستريخت»، تواجه حكومات الدول الغربية ثلاثة تحديات مترابطة. واهم هذه التحديات انشاء جسر اقتصادي قوي يصل ما بين شطري اوروبا الشرقي والغربي، ويوحد ما بينهما. وما لم تنجز الحكومات الاوروبية هذه المهمة الاولى، فمن المحتمل ان تفشل في تحقيق الهدفين/ التحديين الآخرين وهما اعادة الاعتبار الى نفسها في اعين الناخبين الاوروبيين وتحقيق نجاح في الصراع الاقتصادي الذي تخوضه اوروبا للحاق بالاجزاء الاخرى من العالم الصناعي.

ومنذ ثلاث سنوات، بدت الاهداف كلها وكانها طوع البنان وسهلة التحقيق. وكان الساسة الاوروبيون يتحدثون في عشرات الخطب الرنانة التي القوها عن المشاركة وعن الازدهار وعن التصميم والعزم والثمار. وكان المستشار الالماني هلموت كول يقول ان الوحدتين الالمانية والاوروبية هما «وجهان لعملة واحدة». والآن صدئت العملة وصار مذاق الخطب والاحاديث مراً.

ويتساءل بول نايروب راسموسن، رئيس وزراء الدنمارك الجديد «ما هو الوضع في اوروبا حالياً؟» ويجيب على نفسه بنفسه فيقول: «الوضع هو غموض بغموض بشكوك، وهذه كارثة». وفي اعتقاد راسموسن، الذي يرأس حالياً مجلس دول المجموعة الاوروبية، انه يتعين على دول المجموعة المصادقة على معاهدة «ماستريخت». الا انه يضع خروج المجموعة الاوروبية من حال الركود الاقتصادي في راس اهتماماته واولوياته.

ويتحدث مسؤول رفيع المستوى في مقر المستشارية الالمانية في بون عن «تراكم الغموض والشكوك» التي يتاتى من الاهتمام والقلق اللذين يتناولان الهجرة والتضخيم، ومن شعور الاوروبيين بالعجز التام ازاء ما يحدث في البوسنة. ويقول هذا المسؤول ان المانيا تشبه فريق كرة قدم يسوده الارتباك والتشوش، ويضيف «يتعين علينا الاستمرار في اللعب فيما يجري تغيير قواعد اللعبة».

لكن يدرك شطرا اوروبا الآن انهما يعتمدان على بعضهما البعض. ففي غرب اوروبا كلها، لا في المانيا فقط – وهي الدولة الوحيدة التي تحول شكلها المادي وتغير – غيرت الاضطرابات والتبدلات التي شهدها الشطر الشرقي من اوروبا، امزجة الناس وتوجهاتهم لذا يتساءل المطلعون عما اذا كان بلوغ ثقة بريطانيا بنفسها الحضيض الذي تدنت اليه في السنوات القليلة الماضية كان حدث بالفعل لولا تزامن الركود الاقتصادي الذي جاء في اعقاب اضمحلال العقيدة الثاتشرية مع انتهاء الدور الذي كانت بريطانيا تلعبه في الحرب الباردة كحارس لاوروبا المنقسمة على نفسها.

وفي ايطاليا ساهمت الزلازل في الشطر الشرقي من اوروبا في تشرذم الدولة الايطالية القديمة وتشرذم بنيات الاحزاب السياسية التي وضعت البلاد في قبضة الفاسدين المفسدين الحديد على مدى فترة طويلة من الزمن.

وفي فرنسا سارعت المحاولات العبثية العديمة الجدوى التي بذلها الرئيس الفرنسي فرنسوا ميتران في نهاية ١٩٨٩من اجل تاجيل الوحدة الالمانية او عرقلتها، وتقليله من اهمية القوى الرامية الى الاصلاح في الاتحاد السوفياتي في الوقت الذي حصل فيه انقلاب المتشددين في اب (اغسطس) ١٩٩١، في تراجع هيبة الرئيس الفرنسي ومكانته في اعين الفرنسيين. وفي اسبانيا تتراجع حظوظ فيليبي غونزاليس، رئيس الوزراء، لاسباب عدة منها لان اسبانيا تواجه، فيما تتكشف آفاق شرقية جديدة، منافسة اكبر بكثير مما كانت تواجهه، في سعيها لاجتذاب المستثمرين الاجانب والمساعدات من دول المجموعة الاوروبية.

والعامل المشترك الذي تشارك فيه نكسات الامل الاوروبية هذه كلها، هو العامل الاقتصادي. وكانت اسعار الفائدة الالمانية المرتفعة، التي يهدف بقاؤها كذلك الى التضييق على الضغوط التضخمية المتاتية من

توحيد المانيا، من الاسباب الرئيسية الكامنة وراء الركود الاقتصادي الاوروبي. وربما كان هذا الركود بعمق الركود الذي شهدته دول المجموعة الاوروبية عام ١٩٧٥ الا انه اكثر اضراراً باوروبا من ذلك الركود، علماً بان اقتصادات دول المجموعة شهدت اخر تقلص لها في ذلك العام من السبعينات. ولم تتسبب المبادئ التي تضمنتها معاهدة «ماستريخت» التي تهدف الى تحقيق الوحدة المالية والاقتصادية بين دول المجموعة الاوروبية والى تمهيد الطريق امام التقارب الاقتصادي بينها وامام استقامة الموازنات وابتعادها عن الاسراف في بلوغ اي من هذه الاهداف الطموحة اذ رسمت المعاهدة حدود العجز الضريبي المسموح به وحدود المديونية المسموح بها واشترطت التقيد بهذه الحدود على الدول التي ترغب في ان تشارك في الوحدة المالية والاقتصادية الاوروبية في وقت لاحق من العقد الجاري. لكن بسبب الزيادة في الانفاق الاجتماعي، تلك الزيادة التي جعلها الركود الاقتصادي ضرورية، وبسبب تراجع العائدات الضريبية، سيكون متوسط العجز في دول المجموعة الاوروبية في العام الجاري بين خمسة وسبعة في المئة من الناتج المحلي الاجمالي، اي اكثر بكثير من الهدف الاصلي الذي كان ثلاثة في المئة.

وعلى رغم ان تحقيق اهداف معاهدة ماستريخت لا يلزم دول المجموعة الاوروبية حتى عام ١٩٩٦ او ١٩٩٨، من المحتمل ان يستمر عدد من الدول الاوروبية، بما فيها المانيا، في الابتعاد عن هذه الاهداف في السنوات القليلة المقبلة. وبناء على هذا، تبدو المعاهدة، التي كانت غايتها الواضحة الصريحة رسم الطريق نحو الوحدة المالية والاقتصادية، وكانها تحتوي ضمناً على عقبات وحواجز تحول دون تحقيق هذه الوحدة.

ويقول حاكم مصرف مركزي اوروبي كان منذ فترة طويلة ولا يزال يشارك البوندسبنك الالماني في التشكيك في الوحدة المالية الاقتصادية الاوروبية «بوسعي القول ان الالمان قالوا ان هذه الاهداف ضرورية لاستحالة تحقيقها بالفعل».

ولو كانت الصعوبات الاقتصادية التي تواجهها دول اوروبا الغربية دورية لهان الامر. الا ان تراجع تنافسية هذه الدول يقيم الدليل على ان هذه الصعوبات تجسد ايضاً عنصراً بنيوياً اذ تقلصت حصص عدد كبير من دول المجموعة الاوروبية، بما في ذلك المانيا من اسواق تصدير السلع المصنعة الدولية على مدى عدد من السنوات الماضية. ويرتبط هذا الاتجاه بارتفاع الاجور الاوروبية وبالنواقص التكنولوجية، او التخلف التكنولوجي، لا بالنسبة الى الولايات المتحدة واليابان فقط، بل ايضاً بالنسبة الى الاقتصادات الراسمالية الناشطة في جنوب شرق اسيا. وكان العجز في ميزان دول المجموعة الاوروبية التجاري العام الماضي، مع دول العالم كلها ٩٠ بليون دولار اي حوالي ثلاثة اضعاف متوسط هذا العجز بين عامي ١٩٨٥ و١٩٩٠. وتعكس تكاليف الانتاج المرتفعة جزئياً الاعباء التي تتحملها الدول الاوروبية بسبب المساعدات الاجتماعية او الرفاه الاجتماعي الذي تزداد استحالة تمويله لاسباب اقتصادية وديموغرافية اي ما له صلة باوضاع سكان دول المجموعة من حيث المواليد والوفيات والشيخوخة والزواج الخ...

وبالنظر الى المشاكل البنيوية المشابهة يقول الفرد غروسيه، الذي يعتبر من كبار علماء السياسة الفرنسيين، ان الركود الاقتصادي الاوروبي ليس «ازمة موقتة» فقط، بل يثير مسائل تتعلق بالطريقة التي «ننتظم بموجبها مجتمعنا الصناعي».

ويقول غروسيه، الذي يتخصص في دراسة العلاقات الفرنسية الالمانية، ان الارتباطات الاساسية بين الطبقات الحاكمة في كل من بون وباريس جيدة وسليمة، الا انه يضيف «هذا الوضع لا اهمية كبيرة له».

ويقول غروسيه، معلقاً على الفجوة التي فغرت فاها بين الحكومات من جهة وبين المحكومين العاديين في اوروبا من جهة اخرى، بسبب البطالة والشكوك الاقتصادية، ربما على نحو فعال في الدرامية «المانيا وفرنسا تتفسخان وتنهاران».

وبصرف النظر عن ذيول الركود الاقتصادي، ستبقى الارتباطات الفرنسية الالمانية ذات اهمية كبيرة جداً بالنسبة الى مستقبل اوروبا. الا ان انعدام ثقة الفرنسيين بالالمان يقع في مكان القلب من هذه الارتباطات او العلاقات، ولا تزال هذه الشكوك تخالج صدور الفرنسيين على رغم مرور حوالى خمسة عقود على تعاون البلدين الذي بدأ في اعقاب الحرب العالمية الثانية.

وجاء في نتائج استطلاع للراي جرى بعد استفتاء ايلول (سبتمبر) الماضي بخصوص معاهدة ماستريخت ان ٧١ في المئة من الفرنسيين الذين ايدوا المعاهدة و٤٠ في المئة من الذين عارضوها قالوا ان الخوف من هيمنة المانيا على اوروبا كان العامل الحاسم في كيفية تصويتهم في الاستفتاء.

ويقول رئيس مجلس ادارة مصرف يعتبر من اكبر المصارف الفرنسية، ان امام فرنسا من ثلاث الى اربع سنوات فقط تكون فيها المانيا ضعيفة او سريعة العطب بعد توحيدها مباشرة. وبوسع فرنسا في هذه الفترة، التي تعتبر فرصة سانحة لن تعوض، ان تتفاوض مع المانيا، اما بعد انقضاء هذه الفترة فستكون المانيا من القوة بحيث يصعب التفاوض معها.

وكان جاك اتالي، رئيس بنك الاعمال والتنمية الاوروبي، احتل موقعاً مفتاحاً مميزاً في العلاقات الفرنسية - الالمانية، ويلعب الآن دوراً مركزياً على جزء اخر من المسرح الاوروبي.

وكان اتالي مستشاراً للرئيس الفرنسي فرنسوا ميتران في شؤون السياسة الخارجية في الثمانينات. وعلى هذا الاساس ومن هذا المنطلق كان من مهندسي معاهدة ماستريخت. اما الآن فيطلق اتالي على المعاهدة وصفاً ملفتاً اذ يقول «كانت المعاهدة آخر ما تم التوصل اليه من معاهدات في الحرب الباردة، اذ تجاوزها الزمن والاحداث».

ويعترف اتالي ان الغاية الرئيسية من معاهدة ماستريخت هي التخلص من المارك الالماني. ويشدد على اهمية تصديق المعاهدة ويقول «اقبل بالقول ان الاحداث والزمن تجاوزها بعد التصديق عليها»، الا انه يضيف انه حالما تصادق كل من بريطانيا والدنمارك على هذه المعاهدة، كما يأمل، «يتعين على دول المجموعة الاوروبية ان تفكر بامر اخر غيرها».

ويقول اتالي ان هذا الامر الاخر ربما كان انشاء مجموعة تضم الدول الاوروبية كافة تربط اقتصادات اوروبا الشرقية والمتوسطة باقتصادات اوروبا الغربية. ويقول اتالي ايضاً انه يتعين على الدول الاوروبية كافة المشاركة في التعاون السياسي رسمياً، وان يتخذ هذا التعاون مثالياً شكل الانضمام الكامل الى عضوية مجموعة الدول الاوروبية.

ويشكو البروفسور الن وينترز، الخبير في شؤون التجارة الدولية في جامعة بيرمنغهام البريطانية، كما يشكو اتالي، من سياسات الحماية التي تبنتها مجموعة الدول الاوروبية في الاتفاقات التجارية التي تم الوصول اليها على مدى العام الماضي مع الدول التي كانت تنتمي الى الكتلة الشرقية السوفياتية.

ويقول وينترز «نسفت مصالحنا الاقتصادية المتمكنة اهتماماتنا

السبيلة برفاه اخواننا في شرق اوروبا». ويوجه وينتز انتقادات لاذعة حادة الى قيام مجموعة الدول الاوروبية بتحديد الاستيراد في مجالات كالصلب والمواد الزراعية والمنسوجات.

وحققت دول اوروبا الشرقية والوسطى تقدماً كبيراً ملفتاً في التحول الى التعامل التجاري مع الغرب، الا ان تخلص هذه الدول من صناعاتها التقليدية كان اصعب مما كان متوقعاً.

واذا عاد الانتعاش الاقتصادي على نحو متواضع عام ١٩٩٣، كما هو متوقع سيكون الناتج المحلي الاجمالي المجمع لهنغاريا وبولندا وتشيكا وسلوفاكيا في نهاية العام اقل بحوالي ٢٠ في المئة ادنى عما كانت عليه عام ١٩٨٨.

وبالمقارنة مع هذا سيكون الناتج المحلي الاجمالي لدول المجموعة الاوروبية في نهاية العام الجاري اكبر بما بين ثمانية وتسعة في المئة عما كان عليه عام ١٩٨٨ حتى لو كانت نسبة النمو الاقتصادي في العام الجاري صفراً او اقل من ذلك (اي حتى ولو كان النمو سلباً).

ويقول باشك شيويكي، مدير الاستثمار في صندوق المشاريع التجارة البولندي - الاميركي، الذي يتخذ من وارسو مقراً له ويتخصص في شؤون التخصيص والاستملاكات في بولندا، ان اخطاء ارتكبت في التكهن في عملية تحويل اوروبا الشرقية، ويضيف «لم تدرك ان هذا التحول لا يشبه تحول شركة فالوضع في اوروبا الشرقية يشبه ما يحصل بعد حرب، بعد حرب نووية فملايين الناس تشعر بالتاذي والتضرر ويتعين اعادة تنشيط الاقتصاد ان ان يكون عملية مدروسة مُدارة ويتطلب الامر جراحاً موجوداً في ساحة المعركة. ولا يجوز تبعاً لذلك ان تترك الامور لمشيئة قوى السوق». والجدير بالذكر ان شيويكي كان وزير دولة في وزارة التخصيص البولندية عام ١٩٩١.

ويدعو روبرتو ليوناردي الخبير في العلاقات بين الحكومات في معهد العلوم الاقتصادية في لندن الى انشاء منظمة تشمل اوروبا باكملها تشبه مجموعة الفحم والصلب الاوروبية التي انشات في الخمسينات من اجل المساهمة في تنظيم التغيرات البنيوي، وتروق افكار من هذا القبيل للصناعيين.

وكان بنك الاعمار والتنمية الاوروبي انشا علاقات غير رسمية مع «يوروفير» اي فيديرالية منتجي الصلب الاوروبيين، بهدف البحث في المقدرة الزائدة عن اللزوم على انتاج الصلب في كل من اوروبا الشرقية والغربية.

ويقول احد اعضاء مجلس ادارة «مانزمان»، وهي المجموعة الالمانية الناشطة في مجال الهندسة الصناعية «الجميع يستفيد من المشاركة المنظمة في الاعمال المتوافرة بين شركات الصلب الناشطة في كل من شطري اوروربا. وبالنظر الى ان تكلفات الانتاج في المانيا مرتفعة، كلما عجلنا في نقل الانتاج باتجاه الشرق قل عدد الوظائف الاجمالية التي نخسرها في المانيا وسنكسب من هذا النقل تنافسية جديدة واسواقاً جديدة وكميات جديدة من الانتاج».

واذا تقدمت ترتيبات تعاونية من هذا القبيل على غيرها من الترتيبات سيكون هذا انعكاساً لاعادة تنظيم الاولويات الاوروبية.

وصار ارتباط الفعل برد الفعل في الشرق وفي الغزب من اوروبا واضحاً جلياً، ومن المحتمل ان يهيمن السعي الدؤوب لايجاد طرق خلاقة تفيد الجميع للرد على التحديات وتحقيق الاولويات على جدول اعمال اوروبا بعد التصديق على معاهدة «ماستريخت».



البطالة تزداد الى اكثر من ١١٪ والنمو يتراجع

العمال غاضبون في اوروبا الموحدة

■ وسط اجواء غير واضحة حتى الآن توحي بتعثر مسيرة الوحدة الاقتصادية الاوروبية التي بدأت تباشيرها اوائل العام الحالي بخاصة مشروع «السوق الاوروبية الموحدة»، تطرح التساؤلات حول التحرك المتزامن للاحتجاجات العمالية في اربع دول من كبريات الدول الاوروبية، هي بريطانيا والمانيا وفرنسا وايطاليا، والجهات التي تقف وراءها.

فمن لندن الى بون الى روما فباريس، اضرب مئات الألوف من العمال لإبراز عدم رضاهم عما آلت اليه الأمور الحياتية والمعيشية الاجتماعية، وفي ظل توقعات للخبراء الاقتصاديين بأن تتزايد البطالة التي يبلغ معدلها حاليا حوالى ١١٪ في كل من هذه الدول الاوروبية، الى اكثر من ذلك بشكل ملحوظ مع حلول عام ١٩٩٥، وحيث يبدو ان معدل النمو الاقتصادي يتراجع في دول القارة القديمة بعامة ويقترب من التوقف في بعضها.

ففي فرنسا اضرب عمال مطار اورلي مطالبين بجدول جديد للرواتب، فيما توقف عمال الهندسة والصلب في المانيا احتجاجا على رفض الادارة دفع زيادة ضخمة في الأجور وعدت بها منذ عامين. اما في بريطانيا فقد نظم عمال السكك الحديد تظاهرات كبيرة لإبداء قلقهم تجاه خطط حكومة جون مايجور الهادفة لبيع شبكة السكك الحديد التي تملكها الدولة الى القطاع الخاص والتي ستؤدي الى فقدان وظائفهم، كما شاركهم في هذه التظاهرات التي تحولت الى اسوأ اضطرابات عمالية تشهدها بريطانيا منذ سنوات، سائقو الحافلات وعمال المناجم احتجاجا ايضا على قفل الحكومة لـ١٥ منجما للفحم. اواما في ايطاليا فقد نظم العاملون في مكاتب البريد وعمال المواصلات وعمال آخرون في القطاع العام اضرابا وتظاهرات احتجاجا على نسبة البطالة التي تتضاعف يوما بعد آخر والتي بلغت ٩,٥٪.

وجميع هذه الأمور تأتي وسط مساع متعثرة من المجموعات الاوروبية والولايات المتحدة لتجنب حرب تجارية، وركود يصيب رجال الاعمال الالمان بالهستيريا وخلافات بين دول المجموعة الاوروبية حول فرض ضريبة «الكربون» حيث سددت بريطانيا طعنة للمشروع الاوروبي الخاص بفرض ضريبة على الطاقة تكاد تلغيه، ومعاناة لدول المجموعة من ازمة سياسية واقتصادية حادة يعقدها موقف الدانمارك وبريطانيا من معاهدة «ماستريخت» للوحدة الاوروبية. ■■



المصدر : ....

التاريخ : ١٤ / ٤ / ١٩٩٣

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

روما من:
ميشيل داجاتا

أوروبا تعلن حالة التأهب لمواجهة بطالة عامة تنذر بالقلق والتوترات الاجتماعية

تعانى أوروبا فى الوقت الحالى من مرض خطير هو البطالة أو على الأصح مشكلة العمالة الناجمة عن تضاؤل الإنتاج الصناعى والكساد الاقتصادى مما دفع الكثير من الصناعات والشركات الكبرى فى دول أوروبا المختلفة إلى الاستغناء عن عدد كبير من العمال. ومايترتب على ذلك من التوترات الاجتماعية ورفع حدة التذمر بين الطبقات العاملة التى تلقى بالمسئولية على أصحاب رؤوس الأموال ورجال الصناعة فى شتى الميادين

واعتبر يوم ٢ ابريل الماضى يوم التعبئة من أجل العمالة وإطلاق سياسات التنمية. وقد تزامن يوم التعبئة هذا فى إيطاليا مع الإضراب العام الذى أعلنته نقابات العمال الرئيسية الثلاث ولاحظ السكرتير العام للاتحاد الأوروبى للنقابات «إيمليو جاباكيو» أن لنضال العمال الإيطاليين أهمية محلية بلاشك ولكن العمل على جعله متزامناً مع اليوم الأوروبى للتعبئة والتأهب يدل على الوعى المتزايد بضرورة الربط بين الاستراتيجيات الرامية إلى مكافحة ظاهرة البطالة التى أخذت تنتشر فى القارة الأوروبية كلها، ومما له مغزاه فى هذا الصدد أهمية الخطاب الذى ألقاه رئيس الحكومة الإيطالية فى مدينة «فيرابارا» بشمال إيطاليا مؤخراً حيث جرى لقاء بين وزراء العمل فى دول المجموعة الأوروبية عندما أكد أنه يعتبر العمالة أولى الأولويات، كما أنه لايمكن التقليل من أهمية كلمة وزير العمل الدنماركى «جانسون» فى هذه المناسبة عندما قال إن الوقت حان لوضع أوروبا على طريق العمل. وفى رأى رئيس الحكومة الإيطالية أن أوروبا تقف الآن على مفترق الطرق فإما أن تعمل بقدر أكبر من أجل التنمية وإما أن تتحول مشكلتها إلى مرض معد قد يصيب الدول المجاورة وخاصة دول الشرق الأوروبى وأفريقيا التى تنتظر من أوروبا المساعدة.

وأوضح رئيس الحكومة الإيطالية «أماتو» أنه لايمكن أن يخفى على أحد الصلة التى تربط بين معدل البطالة المرتفع هناك (٣٢ مليون شخص عاطل فى الغرب) والمعدل المنخفض فى التنمية الذى تعانى منه أوروبا



المصدر : ....

التاريخ : .... ٤ / ١ / ١٩٩٣ ....

كلها . هذا إلى جانب ان هناك خطراً من ان تستانف عملية التنمية بصورة بطيئة فى المستقبل بحيث لايتجاوز معدلها ٢٪ مما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة بحيث يتعذر على اوروبا مساعدة الدول الأكثر حاجة للتنمية وهو خطر يجب ان تتلافاه اوروبا من خلال تحسين شروط العمل للنظام الصناعى الأوروبى. وبالتالى يجب إدخال تعديلات سريعة على اقتصادياتها لكى تتمكن من منافسة الدول الأكثر تقدماً من الناحية التكنولوجية. ولكن كيف يتم إدخال هذه التعديلات؟!

يقترح رئيس الحكومة الإيطالية الأخذ بثلاثة اساليب تتعلق بالإعداد المهنى والرعاية الاجتماعية وإعادة تنظيم سوق العمل وفيما يتعلق بالإعداد المهنى يجب ان تتاح الفرصة للعمال لتمكينهم من مواءمة مهنتهم مع العمليات الإنتاجية المتغيرة دائما بحيث لاتفوتهم التطورات التكنولوجية المتلاحقة مما يجعلهم متخلفين مهنياً عن زملائهم فى الدول الصناعية الأكثر تقدماً مثل الولايات المتحدة واليابان. اما الرعاية الاجتماعية بمختلف اشكالها فهى ضرورة حتمية لايمكن التخلى عنها او التقليل من شانها بقصد الاقتصاد فى النفقات حيث أنها تمثل رمزاً للحضارة فى الدول التى تطبقها. ولكن مع الأخذ فى الاعتبار انه لايمكن الإبقاء على مؤسسات مرتبطة باسواق للعمل فات اوانها. وبعبارة اخرى يلزم تنظيم اسواق العمل بحيث يكون فيها للدولة وزن اقل ومجال اكبر للتفاوض والحوار بين اصحاب الصناعات ونقابات العمال.

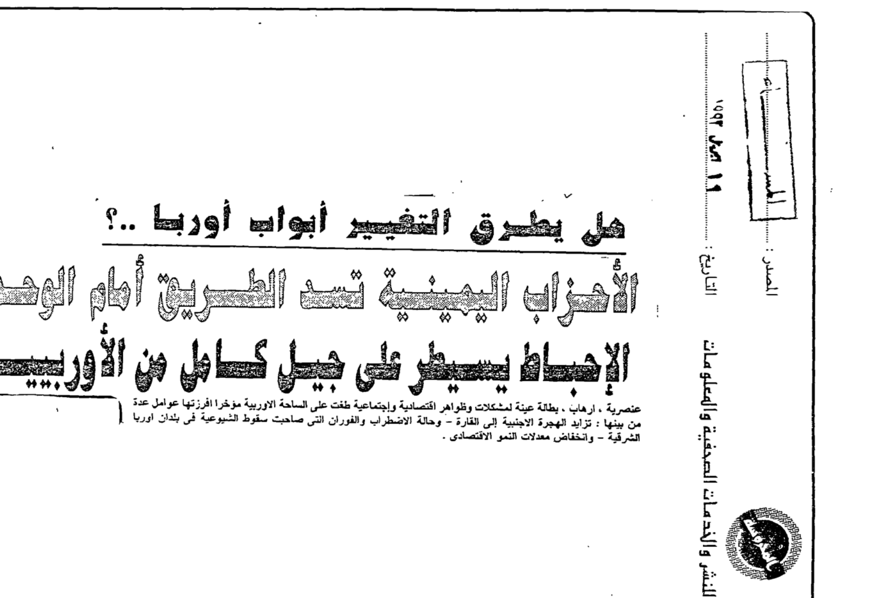
ودعا رئيس الحكومة الإيطالية الشركاء الأوروبيين الآخرين إلى التفكير والتامل فى هذه الأساليب الثلاثة كما يبدو انهم يشاركونه فى هذا الاقتراح والواقع ان مكتب العمل الدولى قد شدد فى تقريره الرئيسى على ضرورة حماية اهلية وكفاءة الأيدى العاملة كشرط اول لاستحداث التكنولوجيات الجديدة والعمليات الإنتاجية واساليب تنظيم العمل. ولعله قد يمكن من خلال ذلك تحديد اتجاه العمالة الحالى الذى لم يسبق له مثيل.

وتكفى الإشارة إلى ان البطالة قد تضاعفت فى السنوات العشر الأخيرة وبلغ معدلها ٩٪ فى اوروبا الغربية ومابين ١٥، ٢٥٪ فى أوروبا الشرقية.

والحقيقة ان مشكلة البطالة لاتعانى منها إيطاليا واوروبا وحدهما بل تشمل الولايات المتحدة كذلك داخل نطاق الدول الصناعية الكبرى وإذا كان معدل البطالة فى إيطاليا قد بلغ فى السنوات الثلاث الأخيرة حوالى ١١٪ من القوى العاملة فإنه قد اثر على عشرة ونصف فى المائة فى فرنسا وبريطانيا مع زيادة مستمرة منذ عام ١٩٩١ كما تجاوز معدل البطالة ستة ونصفا فى المائة فى المناطق الغربية من المانيا، فى حين ان معدلها فى الولايات المتحدة قد تجاوز ٧٪ وإن كان قد سجل انخفاضاً طفيفاً منذ منتصف العام الماضى. وبعبارة اخرى يلاحظ فى هذه الفترة ان اماكن العمل الجديدة فى اوروبا والولايات المتحدة تقل عن تلك التى امكن توفيرها فى ظروف مماثلة منذ عام ١٩٤٥، ومع ذلك تعتبر الولايات المتحدة قاطرة الجذب الاقتصادى الوحيد فى العالم حيث انها اخذت تجتذب اليها واردات متزايدة من الدول الحليفة.

لكن وطاة إعادة التنظيم الاقتصادى فى اوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتى السابق قد اثرت بلاشك على برامج المبادلات الدولية وسببت خسائر كبيرة للإنتاج الأوروبى واثار تدفق موجات من المهاجرين على الغرب إلى جانب الانعكاسات السلبية للحرب فى يوجوسلافيا السابقة على أوروبا كلها.

وقد اوضح آخر تقرير للمركز الأوروبى للأبحاث الأبعاد المقلقة لمشكلة البطالة حيث يتوقع ان تتراجع العمالة فى عام ١٩٩٣ بنسبة اربعة من عشرة فى المائة أى مايعادل الاستغناء عن حوالى ٩٠ الف عامل من عملية الإنتاج ويلاحظ هذا المركز انه لابد من الرجوع إلى عام ١٩٧٢ لكى نسجل تناقص الأيدى العاملة إلى مثل هذه الأبعاد كما أن فرص العمل فى عام ١٩٩٤ ستظل ضئيلة وإن كان سيطرأ عليها شىء من التحسن وسيصاب القطاع الصناعى باكبر ضرر حيث ينخفض الإنتاج بنسبة ٢,٥٪ فى عام ١٩٩٣ وبنسبة ١٪ فى عام ١٩٩٤. فى حين ستزداد فرص العمل فى قطاع الأعمال الموسمية (السياحة والفنادق والمصايف... إلخ) زيادة طفيفة بنسبة واحد فى المائة فى عام ١٩٩٣ و٦ من عشرة فى المائة فى عام ١٩٩٤. وستظل اماكن العمل فى الإدارة العامة ثابتة، ولعل أوضح ظاهرة لمشكلة البطالة المستحكمة فى أوروبا تنعكس الان على مظاهرات الاحتجاج.



هل يطرق التغيير أبواب أوربا ..؟

الأحزاب اليمينية تسد الطريق أمام الوحدة

الإحباط يسيطر على جيل كامل من الأوربيين

عنصرية ، ارهاب ، بطالة عينة لمشكلات وظواهر اقتصادية وإجتماعية طغت على الساحة الاوربية مؤخرا افرزتها عوامل عدة من بينها : تزايد الهجرة الاجنبية إلى القارة - وحالة الاضطراب والفوران التى صاحبت سقوط الشيوعية فى بلدان أوربا الشرقية - وانخفاض معدلات النمو الاقتصادى .



المصدر : المساء

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩ ابريل ١٩٩٣

والنتيجة حالة من الاحباط المتزايد تسيطر على الشعوب الاوربية من بريطانيا والمانيا فى الشمال ، إلى اسبانيا واليونان فى الجنوب . وتمثلت هذه الحالة فى شعور بالاستياء من الاحزاب والقيادات التى وجهت دفة الحكم فى هذه الدول لسنوات عديدة وقد أظهرت ذلك بوضوح استطلاعات الرأى العام .

واستفادت أحزاب اليمين المتطرف من هذه الحالة فى توجيه سهام نقدها للقيادات التقليدية فى القارة وفى زيادة حجم تمثيلها الانتخابى فى البرلمانات الاوربية ونجحت هذه الاحزاب فى اجتذاب بعض القائمين على الاوضاع الحالية والامثلة على ذلك : الجبهة الوطنية الفرنسية بزعامة جان مارى لوبان والحزب الوطنى الديمقراطى الالمانى ، والحزب الجمهورى الالمانى .

وبالطبع فان هذه الاحزاب وافكارها السوفيتية وعنصريتها تشكل أكبر تهديد لمشاريع الوحدة الاوربية ولخطوات بناء اوربا جديدة .

صرخة تحذير

ورغم ان نتيجة الانتخابات الفرنسية الاخيرة جاءت لتؤكد قوة السياسات الديمقراطية وضآلة حجم التأييد الذى تتمتع به الاحزاب اليمينية المتطرفة وما ترفعه من شعارات مناهضة للديمقراطية . فإن هذه الانتخابات كانت بمثابة صرخة تحذير لكل الاحزاب والقيادات الاوربية والتى استنامت إلى طول فترة بقائها فى الحكم بأن التغيير يطرق الابواب .

فبعد سنوات طويلة من حكم الاشتراكيين فى فرنسا أصبح القلق من تزايد البطالة والركود الاقتصادى هو القضية الاساسية فى كل المناقشات حتى بين الشباب ويؤكد ذلك جيان مانويل بورجوا - ناشر فرنسى فيقول ان حديث ابنائى واعمارهم تتراوح بين ١٧ عاما ، ٢٠ عاما مع اصدقائهم يتركز حول امكانية توافر فرص العمل الملائمة لهم بعد انتهاء دراستهم فنسبة البطالة تصل إلى ١٠،٦ فى المائة من حجم القوى العاملة وأمام هذا اقتنع الناخب الفرنسى بعجز الحكومة الاشتراكية عن حل المشكلات التى تواجه البلاد وكانت النتيجة هزيمة ساحقة للحزب الاشتراكى ونصرا تاريخيا لاحزاب يمين الوسط مكنها من تشكيل الحكومة .

وكما سجل خمس الناخبين الامريكيين ضيقهم بالاحزاب التقليدية بالتصويت لصالح « روس بيرو » المرشح المستقل فى انتخابات الرئاسة الامريكية ، أعطى حوالى ٢٠ فى المائة من الناخبين الفرنسيين تأييدهم لحركات البيئة وأحزاب أخرى مثل الجبهة اليمينية المتطرفة بزعامة جان مارى لوبان .

والان أمام ادوار بلادير رئيس الوزراء الجديد عامين كى يثبت خلالهما انه أكثر قدرة على حل مشكلات فرنسا الاقتصادية

مشكلة حقيقية

وبالتركيز على مستقبل اوربا تبدأ المشكلات الحقيقية . فالقيادات والاحزاب الحاكمة أصبحت تفتقد الجديد من الافكار ، كما يتزايد الاحساس بفساد السياسات التقليدية وعدم الثقة فى القائمين عليها . يظهر هذا فى فرنسا وايطاليا وألمانيا ودول أخرى .

إلا ان الصورة أوضح فى ايطاليا فهناك جيل كامل من الساسة والقادة يقفون الان متهمين أمام القضاء

وفى اسبانيا : فيليب جونزاليز رئيس الوزراء - منذ عام ١٩٨٢ - يفقد شعبيته باستمرار نتيجة فضائح الفساد داخل الحكومة والحزب الحاكم وتزايد معدلات البطالة حتى وصلت إلى نسبة ١٧ فى المائة من حجم القوى العاملة .

ويتفاءل خوسيه مارسيا زعيم حزب الشعب الاسبانى المعارض بنتيجة الانتخابات الفرنسية ويقول انها تبشر بنتيجة مشابهة فى الانتخابات المقرر اجراؤها فى وقت لاحق هذا العام فى اسبانيا .

وفى ألمانيا : يواجه المستشار الالمانى هيلموت كول العام القادم أول انتخابات عامة منذ الوحدة وقد شلت حكومته سلسلة من الفضائح المتتالية ، بالاضافة إلى التردد فى اتخاذ قرار بشأن المشكلات الاقتصادية والقضايا المهمة التى واجهت البلاد منذ توحيد الالمانيتين .

وكانت اخر الفضائح التى هزت حكومته اصرار جونتر كلاوس وزير النقل على منح اعانة حكومية ضخمة لعاملة نظافة تعمل لديه . اضافة إلى هذا إنتخابات المحليات الاخيرة التى أظهرت مدى قوة الاحزاب اليمينية الالمانية مثل الحزب الجمهورى ، ومصرع ١٧ شخصا فى الهجمات ضد الاجانب كل هذا زاد من المخاوف العالمية حول إمكانية ظهور الرايخ الالمانى من جديد .

وفى النهاية فان إحياء التعاون الفرنسى - الالمانى يمكن أن يكون أفضل وسيلة لتغلب دول غرب اوربا على المشكلات التى تواجهها ، ولتنشيط دور الجماعة الاوربية .



العمالقة السبعة.. وهموم الاقتصاد العالمى

■ مروان اسكندر

من المفترض أن بلدان مجموعة الدول السبع الصناعية الكبرى توفر المؤشرات الحيوية لتوجهات الاقتصاد الدولى، فهذه الدول تسيطر علي اكثر من نصف حجم الانتاج الاقتصادى فى العالم وعملاتها تعتمد لتغطية ٩٥٪ من عمليات التبادل التجارى علي الصعيد العالمي. وبالتالى فإن التوجهات الدولية الاقتصادية والمالية تكمن جذورها فى الدول السبع، وسياسات هذه الدول فى مجالات التعاون أو التصادم هى التي ترسم صورة التوقعات المستقبلية.

وداخل مجموعة الدول السبع الكبرى توجد دولتان تعدل أوضاعهما الاقتصادية مقبولة ـ كما هو الحال فى اليابان حيث معدل النمو ما زال على مستوى ٣٪ كما ان معدل التضخم ومعدلات البطالة متدنية ـ أو على تحسن كما فى الولايات المتحدة حيث مقاييس معدلات النمو تشير إلى تحقيق مستويات تزيد علي معدل ٤٪ كما ان أرقام البطالة اظهرت تدنيا وقد أصبحت معدلات البطالة ما بين ٦,٩ و٧٪ وهي معدلات أفضل من المعدلات السائدة فى دول أوروبا الغربية.

إن ظاهرة توسع الاقتصاد الأمريكى واستمرار توسع الاقتصاد اليابانى لها أهميتها لأن حجم اقتصاد البلدين ما بين دول المجموعة يزيد على النصف وبالتالى فإن أهمية البلدين للاقتصاد العالمى ضخمة أيضا، وتوجهات الولايات المتحدة واليابان حيوية فى المستقبل القريب لمسار الاقتصاد الدولى لأكثر من سبب ومن أهم هذه الأسباب المشاكل التي تواجه البلدان الأخرى فى المجموعة والتى يبدو من الصعب حلها فى وقت قريب.

فالمانيا الغربية، التى هى العملاق الاقتصادى فى أوروبا الغربية، تعانى من انخفاض انتاجها الصناعى، وتوسع معدلات البطالة واستمرار ضغط المعونات بشرق المانيا حتى عام ١٩٩٦ وتدنى مستويات الجودة فى بعض المنتجات الألمانية المكلفة، ولا شك أن ارتفاع سعر صرف المارك قياسا علي العملات الاوروبية بصورة خاصة قد ضيق فرص التصدير من المانيا ورغم الاتفاق الاخير علي تجميد الاجور وزيادات الضرائب حتى ١٩٩٥، والذى يعتبر انجازا فى حد ذاته لحكومة المستشار هيلموت كول لا يجوز القول بان المانيا بدأت تخرج من أزمتها الاقتصادية بل علي العكس فإن هذا الاتفاق يعبر عن خشية الألمان من اتساع الأزمة واستمرارها طويلا والاتفاق يسهم فى تخفيف الاثار الضارة اكثر مما يساعد على تحقيق النمو في المستقبل القريب.

وفرنسا دخلت نفق الازمة من أوسع أبوابه فالانكماش سيد الموقف فى كل مجال حيث إن الانتاج الصناعى يتقلص واسعار العقارات إلى انهيار وارباح الشركات المالية بما فيها المصارف وشركات التامين إلى تقلص وعجز الميزانية إلى توسع، ومستوجبات استمرار سعر صرف الفرنك ضمن حدود ضيقة مع المارك، تفرض أعباء ضخمة على احتياطى بنك فرنسا المركزى كما هو الحال بالنسبة للبنك المركزى الالمانى وهذه وضعية لا يمكن أن تدوم طويلا فالاعباء لا تقابلها منافع والفرنسيون يعانون من تجاوز معدلات البطالة لنسبة ١٠٪ هى كتلة اليد العاملة والانتخابات الاخيرة فى فرنسا وفرت لليمين وقواه نصرا كبيرا بسبب تردى الأوضاع الاقتصادية وتوسع معدلات البطالة باستمرار.

وقوى اليمين فى فرنسا تدرك، خاصة بعد تكليف بالادير برئاسة الوزراء وهو شخص اقتصادى ومالى في المقام الاول، أن العجز عن تحريك الاقتصاد وتحقيق معدل انماء يسمح بتخفيض البطالة سيؤدى إلى وضع أسوأ يتمثل ربما بتوسع القلاقل الاجتماعية وتقلص نطاق سيطرة الدولة فلابد إذن من تحريك الاقتصاد وبسرعة.

وانجلترا.. البلد الخامس فى مجموعة الدول السبع قررت قيادتها الاستقلال عن القرار الأوروبى الهادف إلى تنسيق السياسات النقدية والخارجية ما بين دول



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٦ ابريل ١٩٩٣

مجموعة السوق المشتركة، وخرج البريطانيون بقرار وزارتهم من نظام النقد الاوروبى وخفضوا الفوائد بسرعة منذ الصيف المنصرم لكن مؤشرات النهوض مازالت غير متوافرة. وبسبب تأخر الاقتصاد البريطانى عن مواكبة النمو الأوروبى خلال النصف الثاني من الثمانينات أصبح حجم الاقتصاد البريطانى أصغر من الاقتصاد الايطالي والفرنسي، وبالتالي تقلص ثقل بريطانيا في الاقتصاد الدولى خاصة بعد تراجع أهمية الاسترلينى كعملة دولية والبريطانيون يأملون الاستفادة من تحرك الاقتصاد الأمريكى وتعزيز سعر صرف الدولار بالنسبة للجنيه، فقد هبط سعر صرف الجنيه خلال خمسة أشهر وبعد تخفيض الفوائد فى بريطانيا بنسبة ٢٥٪ قياسا علي الدولار وبالتالى اصبحت البضائع البريطانية أقل كلفة بالنسبة للأمريكيين عن ذى قبل.

واضافة لالمنيا، وبريطانيا وفرنسا تعتبر ايطاليا اقتصاديا من أهم بلدان السوق المشتركة. كما أن حجم انتاجها الاجمالى أصبح يفوق حجم الاقتصاد البريطاني، وبالتالى تعتبر ايطاليا خامس اقتصاد فى العالم والقياس علي صعيد الحجم لا مستوى الدخل الفردى - بعد الولايات المتحدة واليابان وألمانيا الغربية وفرنسا - وقد أصبحت طاقات ايطاليا شبه معطلة بسبب التحقيقات الجارية مع المسئولين السياسيين ومديرى الشركات الكبرى حول تفشى الرشوة ومنافع الاستئثار بالسطوة الوظيفية، وليس هنالك شك بأن إيطاليا لا تستطيع حاليا ولاشهر مقبلة التزام خطوات اقتصادية ضمن أطار مساع دولية لتجاوز الانكماش العالمى، فإيطاليا، التي شهدت تدهور سعر عملتها بنسبة ٤٢٪ قياسا على الدولار منذ شهر سبتمبر المنصرم كل ما تستطيعه الوقوف على جانب المسار ومحاولة الاقتراب من محطات المسيرة مستقبلا.

ومن بين البلدان الصناعية السبع الكبرى تبقى هنالك كندا، وهى الأخرى تعانى من انكماش مستمر منذ سنوات وارتفاع حاد فى معدلات البطالة. ووضع كندا لن يتعدل بسرعة لأن مشاكلها نابعة من طبيعتها الجغرافية وضآلة عدد سكانها وقساوة طقسها، فكندا مدينة علي حساب انجاز بنيتها التحتية بمبالغ تفرض تخصيص ٤٠٪ من موارد الموازنة لمدفوعات الفائدة علي الدين العام ووضعية كهذه لا تمنح البلد حرية كبيرة فى التصرف الاقتصادى داخليا أو خارجيا كما أن عمق الازمة الاقتصادية حث رئيس الوزراء الكندى على الانسحاب من الحياة السياسية، وفي ضوء ذلك كله فإن الدول الصناعية لا خيار أمامها، إذا هى ارادت توسع الاقتصاد العالمى وتخفيض معدلات البطالة، إلا المنهج التالى:

تمكين الولايات المتحدة من زيادة انتاجها دون «تحميلها أعباء اقتصادية خارجية كبيرة وعلى أن تبقى أسواقها مفتوحة للاستيراد والتصدير شرط الا تحاول دول صناعية اخري اغراق السوق الأمريكية بمنتجات رخيصة.

وبالمقابل فإن اليابان التي تنعم باكبر احتياطيات مالية بين مجموعة الدول السبع يجب أن يطلب منها تمويل برنامج انقاذ الاقتصاد الروسى على مدى سنتين بما يوازى ٥٠ مليار دولار، وحاجات روسيا تتوافر فى أوروبا الغربية والولايات المتحدة واليابان، والتمويل يكون يابانيا حتي تاريخ استرداد القروض والفوائد من روسيا وهذا أمر ممكن لان روسيا غنية بالكثير مما تحتاجه اليابان وهذا الكثير يشمل النفط والغاز والذهب والخشب وحتي بعض تكنولوجيات الفضاء.

إن الاقتصاد العالمى قابل للنهوض إذا هدأت تطورات ايطاليا وسارعت اليابان لتوفير الدعم المالى للاتحاد السوفييتى وإذا تحولت المعونات المالية لطلب متفرع على منتجات وخدمات مجموع الدول الصناعية وبعض الدول النامية وإن لم تحدث هذه التطورات فستكون السنتان المقبلتان علي قدر كبير من الصعوبة الاقتصادية.



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٠٢ ابريل ١٩٩٢

إشكالية التوسع فى عضوية الجماعة الأوربية

■ نجلاء الرفاعى ■

تحتل مسألة التوسع فى عضوية المجموعة الاوروبية اهمية متزايدة فى اطار التطورات الداخلية الاوروبية ومحور هذه القضية تفاعل عنصرين.

اولهما: التزايد المطرد فى اعداد الدول الراغبة فى الانضمام للجماعة سواء تلك التى تقدمت بطلب رسمى «قبرص ـ تركيا» أوتلك التى تبحث فى الامر دون التقدم بخطوات رسمية «دول اوربا الشرقية وبعض الدول الاسكندنافية» وقد تم تقسيم الدول الراغبة فى الانضمام لقسمين وفق امكاناتها الاقتصادية ومرونتها وقدرتها على التكيف مع قوانين السوق الموحدة ويشمل القسم الاول النمسا وسويسرا والنرويج والسويد اما القسم الثانى فيضم تركيا وقبرص وبولندا والمجر.

ثانيهما يرتبط بالاتجاه الرئيسى داخل الجماعة الذى يعارض بشدة اية محاولات للتوسع فى عضوية الجماعة ويطرح مسالة التعميق مقابل التوسيع حيث يشكل التوسيع خطرا على هدف تعميق العلاقات بين دول المجموعة الاوروبية صوب المزيد من التوحيد السياسى بينما تطرح الدول الراغبة فى الانضمام حجة مضادها مفادها ان المرحلة السابقة من تاريخ الجماعة والتى رفعت خلالها شعارات التوسع كان لها اثار ايجابية على عملية التعميق وليس العكس وقد طرح جاك ديلور تصورا جديدا لاوروبا يستند على ايجاد عدة دوائر متداخلة تكون دائرتها المركزية السوق المشتركة ثم دائرة أوسع تضم فى المستقبل دوائر مثل المجر وبولندا.. اما الدائرة الثالثة فتضم دولا تتمتع بعلاقات اقتصادية وتجارية متميزة مع السوق المشتركة.

دول اوروبا الشرقية

كان لتلاحق الاحداث فى اوروبا الشرقية اثره فى اسراع دولها بطلب الانضمام للجماعة وكانت الجماعة قد اتخذت قرارا من حيث المبدأ بانه سيكون بامكان البلاد الديمقراطية فى اوروبا الشرقية الانضمام للجماعة إلا أن منهجها قام على ان اوروباا الشرقية لاتزال دون المستوى الذى يؤهلها لعضوية المجموعة الاوروبية إلا انها ابرمت مجموعة جديدة من اتفاقيات الربط وقبلت طلب انتساب للسوق لكل من بولندا والمجر والسؤال هو مدى صدق الجماعة فى قبولها دول اوروبا الشرقية فى عضوية المجموعة.

دول الأفتا EFTA

تتسم المرحلة الحالية من التوسع فى عضوية الجماعة باتجاه التوسع نحو القطب الشمالى وتزايد احتمالات انضمام بلدان الأفتا مما يعطى الجماعة ابعادا جديدة من الناحية السياسية والجغرافية كما إنه سيزيد حصيلة المجموعة الاوروبية بحكم القوة الاقتصادية التى تتمتع بها هذه الدول وإذا ماتم هذا الأمر فانه يعنى طفرة هائلة فى القدرات التنافسية للاقتصاد الاوروبى الموحد، وقد وقعت المجموعة الاوروبية اتفاقا تاريخيا مع «الأفتا» تقبل بمقتضاه دول الأفتا بكل التشريعات والقرارات التى اصدرتها المجموعة منذ انشائها.

وتعتبر هذه الاتفاقية خطوة مرحلية للانضمام للمجموعة الاوروبية وقد اعلنت الجماعة فى ٢٤ مارس انها ستنظر فى طلبات عضوية النرويج وفنلندا والسويد وسويسرا والنمسا حيث هناك فرص للانضمام فى ١٩٩٥. إلا أن هناك تحفظا بالنسبة للدول المحايدة حيث هذا الحياد لايتناسب مع تطلعات الجماعة الاوروبية لاقامة سياسة خارجية ودفاعية اوروبية مشتركة بينما يرى الرئيس النمساوى ان سياسة الحياد لاتعد عائقا فى قبول بلاده فى عضوية الجماعة الاوروبية واكد القبول بأفاق الوحدة بكل متطلباتها كما اكدت السويد انها لاترى صعوبة فى القبول بسياسة خارجية ودفاعية مشتركة كما ابدت فنلندا موقفا متعاون مع المجموعة الاوروبية بالنسبة لاستمرار التزامها بالحياد السياسى ويلقى طلب سويسرا للانضمام ترحابا من قبل المجموعة الاوروبية حيث سويسرا اقرب لدول المجموعة الاوروبية من بعض دولها إلا أن مانصل اليه ان عضوية المجموعة الاوروبية أتية وكل ماتستطيع الدول التى تعارض التوسع عمله هو تأخير العملية لاإلغاؤها ويطرح توسيع العضوية عدة مخاوف وتساؤلات فالمخاوف من تعقد عملية اتخاذ القرار وعرقلة التقدم الذى احدثاه فى تنسيق القضايا بينما تثار التساؤلات حول كيفية تنفيذ السياسات والبرامج الاوروبية وكيف ستكون بين أوروبا الموحدة وحلف شمال الاطلنطى وماهو الدور الامريكى وكيف يمكن للجماعة ان تتصرف إذا ماتقدمت روسيا أو أى من الجمهوريات السوفيتية السابقة على الانضمام.

☆مركز دراسات التنمية السياسية والدولية



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٢٢ ابريل ١٩٩٢

General-Anzeiger

«جنرال انتسيجر» الألمانية

مصاعب أمام الوحدة الأوروبية

اكد بول بيروب رئيس وزراء الدنمارك فى حديثه مع صحيفة «جنرال انتسيجر» ان تحقيق وحدة النقد الاوروبية لايمكن تحقيقها فى الموعد الذى حددته اتفاقيات ماستريخت.

واعرب رئيس الحكومة الدنماركية ـ الذى يشغل ايضا منصب رئيس اللجنة الاوروبية لهذه الدورة ـ عن تشككه إزاء إمكانية التوصل الى موقف اوروبى موحد خلال مؤتمر القمة لدول المجموعة الاوروبية المزمع عقده قريبا فى كوبنهاجن، ويتكهن بول بيروب بأن كل مايمكن ان يسفر عنه مؤتمر القمة الاوروبية المقبل فى كوبنهاجن هو بناء هيكل للعلاقات مع روسيا وأوروبا الشرقية فقط.

واعرب بول بيروب عن تفاؤله فيما يتعلق بأمر الاستفتاء الشعبى المقرر اجراؤه فى الدنمارك حول اتفاقية ماستريخت ويرجح الاقتراع الايجابى لصالح هذه الاتفاقية.



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٥-٢-ابريل ١٩٩٣

مخاطر ماستريخت على أوروبا الأقل ثراء؟!

شهد العام الفائت مناقشات محتدمة حول اتفاقيات ماستريخت، وعلى العكس من ذلك يشهد العام الحالى هدوءا لافتا للانظار حول تلك الاتفاقيات ويبدو أن الغلبة كانت للرأى الذى يقول أن الجدول الزمنى الموضوع لتحقيق الوحدة الاوروبية الاقتصادية والنقدية لم يعد متوائما مع الظروف الأوروبية وعلى الاخص بعد الاعاصير العاتية التى شهدها النظام النقدى الأوروبى فى اواخر العام الماضى ومع ذلك فمازالت قرارات المجموعة الأوروبية فى هذا الصدد سارية فكل دول المجموعة الاوروبية الاثنتى عشرة تقريبا قد اعتمدت تلك القرارات وإذا ما تراجع الشعب الدانماركي فى استفتاء مايو عن رفضه، وإذا ما وافق اخيرا مجلس العموم البريطانى على تلك الاتفاقيات، حينئذ لن يقف دون التنفيذ شىء، اللهم الا إذا حدثت فى أوروبا احداث جسام تنتكس بسببها اتفاقيات الوحدة، وهذا امر بكل المقاييس بعيد كل البعد عن الواقع الحالى.

ولكن يبدو أن النقاش حول اتفاقيات ماستريخت قد يكتسب زخما جديدا وذلك بسبب كتاب ظهر قبل اسابيع قليلة من تاليف فيلهلم نوللينج WILHELM NOELLING تحت عنوان «نقودنا، الصراع من اجل استقرار العملات فى أوروبا» واهمية الكتاب ترجع إلى ان المؤلف ظل لمدة عشر سنوات ونصف السنة يشغل وظيفة رئيس البنك المركزى الاقليمى لهامبورج وبالتالى كان عضوا فى مجلس إدارة البنك المركزى الاتحادى BUNDESBANK الذى يحدد السياسة النقدية لالمانيا، وكان معروفا بان المعارضة هى السمة الرئيسية لمواقفه وكان نوللينج قبل استقالته فى اكتوبر الاخير قد قاد حملة ضارية ضد اتفاقيات ماستريخت وبمجرد أن ترك منصبه قام بإصدار الكتاب المشار اليه متضمنا كل ارائه المعارضة لتلك الاتفاقيات. وعلى النقيض من غالبية المعارضين لاتفاقيات ماستريخت لم يقدم نوللينج افكاره فى صورة إعلان للحرب على الاتفاقيات، بل ضمن كتابه افكارا متباينة وشديدة الموضوعية لدرجة انها تفرض نفسها فرضا على اشد انصار ماستريخت.

ويبدأ نوللنج كتابه باستعراض شديد القتامة ولكنه مع ذلك ليس بغير واقعيا للاوضاع الاقتصادية الدولية فيقول «فى الوقت الحاضر لا توجد بوارق أمل كثيرة فى عودة الانتعاش الاقتصادى كما انه ليس من الواضح على الاطلاق من اين يمكن أن تاتى الدفعات الكفيلة بالتخفيف من المخاوف من ان تنحدر بريطانيا وربما ايضا غيرها إلى اوضاع مشابهة لما عاشته المانيا فى الثلاثينات من هذا القرن.

ويعتقد نوللينج ان بقاء الديمقراطية تتهدده اخطاء كثيرة ويؤمن مثله فى ذلك مثل ابيه الروحى جون ماينارد كينز، أن النظام الغربى



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٢٤ ابريل ١٩٩٤

■ د. لطفى عبد العظيم ■

الحر المرتكز إلى اقتصاديات السوق الحرة لن يقدر على البقاء إذا لم يجد حلا ناجعا للمشاكل الاجتماعية المتفاقمة مثل البطالة المستمرة ثم يطرح مثله فى ذلك مثل كينز السؤال الاستفزازى عما إذا لم يكن من المستحسن للتغلب على البطالة وكحل اخير اللجوء إلى التمويل الجزئى لبرامج تشغيل العاطلين من خلال اصدار المزيد من النقود اى عن طريق التضخم!!

وتلك الافكار هى التى جعلت نوللينج يقف فى مجلس إدارة البوندسبنك الالمانى فى خندق متعارض مع غالبية زملائه الذين يؤمنون ايمانا مطلقا بأن السياسة النقدية لايجب ان يكون لها اى هدف الا الحفاظ على قيمة النقود وللاسف نجد أن نوللينج لا يتطرق بالتفصيل إلى تلك النقطة المثيرة للجدل، انما يكتفى بتوجيه اتهام مستتر إلى السياسة النقدية الحالية من انها «تفضل الدخول فى متاهات السياسة الانكماشية على عدم القيام باى اجراء نقدى اخر قد تحتمه الاوضاع الاقتصادية السائدة.

ويركز نوللينج فى كتابه على انتقاداته لاتفاقيات ماستريخت ومما يذكر ان رفضه السريع والحاسم لتلك الاتفاقيات كان فى ذلك الوقت قد ادهش الكثيرين الذين يذكرون له ما كتبه قبل خمس سنوات تحت عنوان «العملة الاوروبية عام ٢٠٠٠»، حيث طالب باتحاد نقدى وببنك مركزى أوروبى اما الان فيقترح نوللينج العودة إلى افكار شارلمان أو كارل العظيم «٧٤٧-٨١٤ ميلادية»، وهى اقامة اتحاد نقدى مصغر فيما بين المانيا وفرنسا. وهما اللتان كانتا انذاك من الد الاعداء!

ويعتقد نوللينج اعتقادا صارما أن تطبيق اتفاقيات ماستريخت سيدفع باوروبا فى القريب المنظور إلى حالة من عدم الاستقرار وسوف يؤدى إلى احداث اضطرابات اقتصادية واجتماعية خطيرة لن يكون من السهل السيطرة عليها سياسيا وبالذات سوف تشهد المناطق الأوروبية الاقل تقدما مزيدا من الفقر ومزيدا من عدم الاستقرار إذ أن الاتحاد النقدى سوف يجبر تلك المناطق على ان توائم بطريقة جذرية ما بين الاجور وتكلفة العمل لديها وما بين شروط المنافسة فى الدول الاوروبية الرائدة الاكثر ثراء.

ويقول نوللينج ان الاتحاد النقدى سوف يؤدى إلى أن تفقد كل دولة سعر صرف عملتها وهو الذى يعتبر صمام مواءمة رئيسيا لاقتصادها مع الاوضاع الاقتصادية الخارجية وكل دولة تضحى بحرية حركتها فى مجال الاقتصاد الخارجى، سوف تجد نفسها واقعة تحت سيطرة سوط لا يرحم من اجل زيادة قدرتها التنافسية، ويشكك نوللينج فى كون التضامن الاوروبى كافيا لمد يد العون لفترات قد تطول إلى الدول التى سوف يعانى اقتصادها من جراء تلك التطورات ويضيف نوللينج

انه لن يكون من المستغرب ان تلجا كل دولة من الدول الاوروبية إلى مبدأ «اقتصادى انا قبل اقتصاد الاخرين» وأن تفضل استثمار الفائض من أموالها فى زيادة قدراتها التنافسية على أن تقدمه إلى الدول الاوروبية المتضررة ثم يقول نوللينج ان الاتحاد النقدى يحمل فى احشائه بذرة تصدع أواصر التضامن الاوروبى.

ويقول الخبراء الاقتصاديون انه لابد من اخذ تلك المخاوف والشكوك على محمل الجد، على الاخص بعد تجارب المانيا فى اعقاب الوحدة فيما بين شرقها وغربها ولكنهم يضيفون أن الدول الاوروبية الاقل ثراء مثل اليونان والبرتغال وايطاليا واسبانيا هى من اكثر الدول تأييدا لاتفاقيات ماستريخت ومن ثم فإنه من المستغرب ان يقوم اقتصادى مرموق من دولة ثرية مثل المانيا باشهار السلاح ضد اتفاقيات ماستريخت بسبب الاضرار المتوقعة فى ظل الاتحاد النقدى للدول الاقل ثراء بدلا من تاتى تلك الحجة من جانب تلك الدولة المعرضة للمخاطر!

وقد كتب احد المعلقين الاقتصاديين انه كان على نوللينج ان يسال نفسه، عما إذا كانت حرية الحركة فى مجال الاقتصاد الخارجى والتى يرغب فى ان تحتفظ الدول الاوروبية الاقل تقدما، موجودة فعلا فى الوقت الحاضر؟ ويضيف ان الاندماج فى أوروبا وكذلك نظام النقد الاوروبى قد وصلا حاليا إلى مرحلة متقدمة لدرجة يمكن معها القول إن الاستقلالية فى سياسة اسعار الصرف ربما لاتوجد الا فى المانيا على اكثر الاحوال.

والواقع ان غالبية الدول الاوروبية الاخرى تعتبر فى الوقت الحاضر مرتبطة بالسياسة النقدية الالمانيا وهى فعلا تدفع ثمنا باهظا للسياسة المتشددة التى يسير عليها المصرف المركزى الالمانى ويتمثل هذا الثمن الباهظ فى معدلات البطالة المتزايدة التى تشهدها دول أوروبية كثيرة. ويهدف الاتحاد الاوروبى النقدى إلى أن تحل سياسة نقدية مشتركة محل تلك التبعية من جانب واحد فقط وتقول الدوائر الاقتصادية الالمانية انه لايمكن لاحد ان يطالب الدول الاوروبية الاخرى بقبول استمرار مصرف مركزى المانى فى املاء معدلات اسعار الفائدة عليها.

ويضيف المعلقون انه لايمكن لاحد ان يطلب من الدول الاوروبية الاقل ثراء ان توافق على تبعيتها لاتحاد نقدى فرنسى المانى وفقا لاقتراح نوللينج فالهدف الاساسى من عملية التكامل الاوروبية كان ومازال الحيلولة دون هيمنة بعض الدول على باقى الدول الاوروبية وذلك كيما تتمكن الشعوب الاوروبية فى الامد الطويل من ان تتعايش سلميا مع بعضها البعض دونما حاجة إلى قعقعة السلاح التى شهدتها القارة الاوروبية مرات عديدة حتى النصف الاول من القرن الحالى مع ملاحظة ان السلاح النووى وأسلحة الدمار الشامل قد تمحو دولا وربما قارات باكملها على خريطة الكرة الارضية قبل أن يتنبه المنكوبون إلى اية قعقعة.



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٨ - ٤ - ابريل ١٩٩٢

مرحبا



الدول الغنية في السوق الأوروبية المشتركة ٨ دول، تقدم دعما للدول الاربع الفقيرة. وهي اليونان، ايرلندا، اسبانيا والبرتغال.

والهدف تنمية الدول الفقيرة لتتساوى مع الدول الغنية في التقدم، والانتاج، ومستوى معيشة الشعب، حتى يمكن تسمية السوق المشتركة بالولايات المتحدة الأوروبية.

اليونان مثلا تتلقى من ادارة السوق ستة بلايين دولار سنويا ثلثها دعم للزراعة.

ومعنى ذلك ان كل فرد من الشعب اليوناني، سواء كان رجلا أو امرأة أو طفلا يحصل من السوق المشتركة كل عام على دعم قدره ستمائة دولار سنويا.

وحتى هنا والمسألة طبيعية.

ونتيجة لذلك فان ممثل اليونان في مجلس السوق يوافق على كل اقتراح يقدمه جاك ديلور الفرنسي المسئول الاول في ادارة السوق، باعتبار انه الرجل الذي يقترح توزيع الدعم، ويقنع به، عادة، باقي الأعضاء.

ومرة أخرى يمكن القول بأن ما يفعله ممثل اليونان، مسألة طبيعية، كرد للجميل واعتراف به.

ولكن...

الدعم الذي تتسلمه حكومة اليونان للزراعة، من الصعب توزيعه على مستحقيه لسبب واحد وهو انه لا يوجد في اليونان ما نعرفه باسم السجل العيني للأراضي الزراعية فان تسجيل الاراضي باسماء ملاكها لا وجود له في اليونان، ولا تعرفه حكومة البلاد حتى الآن.

وهنا وفي ظل ذلك فانه من الصعب على وزارة الزراعة اليونانية ان تعرف من هو المالك او المستأجر الذي يزرع قطنا أو دخانا أو زيتونا، وهي أصناف يحصل زارعوها على دعم زراعي من دول السوق المشتركة، عن طريق حكومة اليونان.

وقد تبين أخيرا ان المزارعين اليونانيين الاذكياء، واللصوص ايضا، يقدمون للحكومة بيانات مزورة عن أصناف وكميات زرعوها وبذلك يحصلون على دعم مالي لا يستحقونه على الاطلاق.

وأخذت حكومة اليونان في التحقيق فتبين لها ان اللصوص سرقوا، أو حصلوا على ٦٠٠ مليون دولار بدون وجه حق عن أصناف لم يزرعوها، وقدموا شهادات مزورة.

وبمجرد اعلان هذه الارقام المبدئية، لأن أرقام التزوير الكاملة لم تعرف بعد، فان الدول الأوروبية الثماني التي تدفع من ميزانيتها للدول الفقيرة بدأت تحصي خسائرها اذا امتنعت عن الدعم للدول الفقيرة. في انجلترا أزمة اقتصادية عنيفة ادت الى هبوط سعر الاسترليني وبطالة ٣ ملايين عامل.

وفي المانيا زادت الضرائب لتمويل الوحدة. وفي ايطاليا الفضائح الحكومية. وفي فرنسا سقط الاشتراكيون نتيجة الأزمة.

وفي كل دولة غنية مشكلة.. وكل الدول تقول:

● لو أوقفنا الدعم لخفضنا الضرائب وأقمنا مشروعات كثيرة.

وخافوا في اليونان من نتيجة التحقيقات فأعلنوا أخيرا أن الأدلة المؤكدة ضد عشرة فقط من مزارعي القطن، وكل ما حصلوا عليه ١٥ مليون دولار فقط وستصادر أراضيهم اذا لم يعيدوا هذه المبالغ لتمنح للمستحقين. والمشكلة أكبر من ذلك لأن التحقيقات لم تبدأ بعد مع الدول الثلاث الفقيرة الأخرى فان احدا لا يعرف حقيقة ما يجرى فيها، وأين يذهب الدعم!

محسن محمد



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحياة

التاريخ : ٦-٢ ابريل ١٩٩٣

اوروبا مثالنا

■ تشكل اوروبا، بالنسبة الينا، مثالاً، على المستويين الثقافي والسياسي، فمناهج البحث والدراسة، بكل فروعهما، اوروبية، والنشاط الثقافي العربي الابرز يتمثل في من يتقن هذه المناهج ويطبقها افضل من غيره.

اما على المستوى السياسي فالدعوة الى الديموقراطية والتعددية والاعتراف بالآخر وحقوق الاقليات فمن الممارسات اليومية والهموم الاكثر الحاحاً بالنسبة الى المحللين والمعلقين السياسيين، والاحزاب.

اتصالنا باوروبا كان في بداية ما يسمى بعصر النهضة، كذلك كانت الدعوة الى الحداثة وما بعدها، هذا على المستوى الفكري. لكن على المستوى العملي، كان هذا المثال، وما زال، يمارس نوعاً من التعالي والقمع، فالحداثة التي بدأت بغزو نابوليون لمصر بدأت، واستمرت، باستعمارنا. وكان هذا الاستعمار شرطاً اساسياً لانتقالنا الى العصر الحديث، ولانتقال الفكر المتقدم الى بلادنا. وكنا كلما قبلنا، مكرهين او ذاعنين، هذا الشرط، كلما احسسنا انفسنا بعيدين عن المثال. فلا دولنا الحديثة التي نقلت النموذج الاوروبي استطاعت ان تعزز الديموقراطية والحريات الفردية، ولا اوروبا نفسها كانت مستعدة للاعتراف بنا مساوين لها او جديرين بنقل مثلها وتطبيقها. فكلما ظهرت حركة او حزب او سلطة لدينا، تنادي بالقومية او تسعى الى الوحدة المجتمعية او الاستقلال، وهي من المثل الاوروبية، كانت تصور على انها من مخلفات الماضي، وهجوماً بربرياً على قيم العصر. ولا نحتاج الى تفكير كبير لكي نعرف أن ذلك ناتج عن عنصرية تدعى لنفسها احتكار كل القيم، كما انه ناتج عن سعي حثيث الى الحفاظ على المكتسبات الاستعمارية لتحصين هذه القيم في اوروبا نفسها.

ولم يقتصر الامر على تمييز اوروبا نفسها، عنصرياً، عنا بل راح المفكرون الاوروبيون يؤصلون تاريخهم الفكري فيعيدونه مباشرة الى الفلسفة الاغريقية، قافزين فوق بداهات جغرافية وتاريخية لا تخفى، كأن الفكر اليوناني هبط من السماء مباشرة على هذه القارة، ولم يكن له علاقة بمحيطه، ولم يتفاعل مع الفكر الفرعوني والبابلي والسرياني!

وذهب هذا التأصيل ايضاً الى القول ان الحضارة الغربية هي حضارة يهودية - مسيحية. اما البلاد مصدر هذين الدينين فمجرد محطة لهما، وعندما يتذكر الاوروبي مسيحيي هذه البلاد فانما يتذكرهم كفولكلور، او كاريكاتور، او في احسن الحالات، يحاول استخدامهم، كاقلية، في مواجهة الاكثرية الاسلامية، والامثلة على ذلك لا تحصى.

هكذا ينزع مبدعو المنهج التاريخي، في الدراسة والبحث، عن الدينين تاريخيتهما، ويعودون الى التفكير الغيبي، لانه يخدم مصالحهم، ويبيح الابادة الجماعية وغير الجماعية.

وربما كان اسطع مثال على هذا التفكير الغيبي الذي يصل الى حدود العنصرية الدينية، ما يجري اليوم في البوسنة. فالبوسنيون اوروبيون كإثنية، لكنهم مسلمو الديانة، لم يستطع الحكم الشيوعي ولا الفكر الشيوعي في يوغوسلافيا وهو فكر اوروبي بامتياز، طوال سبعين عاماً، تغيير نظرة الآخرين اليهم، والآخرون هنا اوروبيون، غربيون وغير غربيين بامتياز، ايضاً، ماركسيون سابقاً، وراسماليون سابقون ولاحقون.

اوروبا مثالنا، كلما اقتربنا منه، ابتعد عنا، لذا نشهد هذه العودة، في بلادنا، الى الغيبيات، والى اتخاذ مثال من التاريخ يتمظهر كأصولية، حيناً، وكـ«إرهابي» حيناً آخر.

مصطفى زين



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٣٠ ابريل ١٩٩٣

اليمين الفرنسي .. واتفاقية ماسترخت

لم تقتصر تداعيات الفوز الساحق لليمين الفرنسي، في الانتخابات التشريعية الاخيرة على المجتمع الفرنسي في حد ذاته، بل تعدته لتشمل شركاءه في التحالف الاوروبي ككل. فقد جاءت هذه الانتخابات بعد فترة طويلة نسبيا من حكم الاشتراكيين استمرت قرابة اثنى عشر عاما، تخللتها سنتان لحكم اليمين (٨٦ - ١٩٨٨)، كما أنها اعادت النقاش من جديد حول اتفاقية «ماسترخت» وموقف فرنسا منها، بعد صعود نجم العديد من الشخصيات السياسية الهامة، الرافضة لهذه الاتفاقية، «كشارل باسكوا» وزير الداخلية الجديد، وفيليب سوجان أحد القيادات الهامة في حزب التجمع من اجل الجمهورية، ناهيك عن غالبية التيار الديجولي الذي نجح في الانتخابات الاخيرة. خاصة وان هؤلاء يستندون الى العديد من الجماعات السياسية الهامة الرافضة بشدة لاتفاقية ماسترخت، رغم الموافقة الضئيلة عليها في الاستفتاء الذي جرى مؤخرا.

ويلاحظ أن نتائج الاستفتاء اظهرت ان رفض الاتفاقية يأتي اساسا بين معظم الشباب في الشريحة العمرية (٢٥ - ٣٤ سنة) فضلا عن ٧٥٪ من المزارعين و٧٠٪ من العمال الزراعيين و٦٠٪ من العمال، وكلها قوى فاعلة في الحياة السياسية الفرنسية، وتمثل ثقلا انتخابيا كبيرا. الامر الذي يضع العديد من علامات الاستفهام حول الموقف الفرنسي المرتقب، تجاه الوحدة الاوروبية، وبمعنى اخر يصبح التساؤل المطروح هو : هل ستستمر الحكومة الفرنسية الجديدة في مسيرة الوحدة الاوروبية وفقا لاتفاقية ماسترخت؟

أم انها ستحاول ادخال تعديلات جوهرية على هذه الاتفاقية؟ واذا ما حاولت ادخال تعديلات فهل ستقتصر فقط على بعض الجوانب ام ستكون هناك رغبة في ادخال تعديلات شاملة على الاتفاقية؟

ويرجع السبب في طرح هذه التساؤلات الى طبيعة الازمة الاقتصادية التي تشهدها فرنسا في الوقت الراهن، حيث تشير المؤشرات الى تراجع معدلات النمو الاقتصادي بها حيث هبط نمو الناتج المحلي من ٧٪ سنويا عام ١٩٨٧ الى حوالي ١.٢٪ عام ١٩٩٢. هذا مع ارتفاع معدلات البطالة من ٩٪ الى ١٠.٣٪ خلال نفس الفترة بحيث وصل عدد العاطلين عن العمل الى ثلاثة ملايين فرد، ربعهم على الاقل من الشريحة العمرية دون الخامسة والعشرين، ناهيك عن التزايد المستمر في عجز الموازنة والذي يصل الى ٣٠٠ مليار فرنك مع نهاية العام المالي الحالي.. وكلها ارقام تشير الى المدى الذي وصلت اليه الاوضاع الاقتصادية داخل الدولة.

ويرى البعض ان الخروج من الازمة يتطلب استخدام ادوات السياسة النقدية وتحديدا سعر الفائدة، ناهيك عن استكمال سياسة التخصيصية التي بدأت عام ١٩٨٦ مع «ادوار - بالادر» نفسه، حينما كان وزيرا للمالية. وكلها امور تصطدم بعقبة اساسية هي حدود التحرك الفرنسي في اطار النظام النقدي الاوروبي. اذ ان خفض اسعار الفائدة الفرنسية، سيؤدي الى ضعف الفرنك داخل الية الصرف الاوروبية مما يؤثر بشدة على النظام النقدي الاوروبي ككل، خاصة وان الفرنك يعد احد الاعمدة الاساسية لهذا النظام، بحيث أصبح خروجه يؤدي الى انهيار النظام ككل.

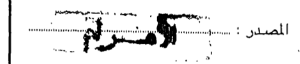
من هنا يصبح التساؤل عن مدى قدرة الحكومة الفرنسية على خفض اسعار الفائدة من جديد، أو بمعنى اخر ما هي الشروط الواجب توافرها لكي تحدث هذه السياسة اثرها على النشاط الاقتصادي، بحيث يدب فيه النشاط ويخرج من حالة الركود والكساد التي يعانيها منذ فترة ليست بالقصيرة؟

ان الاجابة على هذا التساؤل تتطلب الاشارة الى طبيعة النظام النقدي الاوروبي الذي يعتمد بالاساس على «المارك» الالماني باعتباره عملة غير تضخمية. ويرجع السبب في ذلك لكون اتحاد مجموعة من البلدان تميل عملتها للانخفاض مع دولة تميل عملتها للارتفاع، لاسباب بنيوية، بهدف انشاء منطقة اسعار صرف ثابتة، يجعل معدل الفائدة الحقيقي في الاخيرة، هو المعدل الموجه للاطراف الاخرى. بمعنى انه يمثل الحد الادنى الذي لا يمكن ان تنخفض عنه سائر معدلات الفائدة الاسمية الجارية فيها.

من هنا يبرز الدور المحوري والاساسي للسياسة النقدية اللالمانية - والتي يتبناها البوندسبك - البنك المركزي الالماني، ويصبح مستقبل الفرنك الفرنسي رهنا بهذه السياسة. ونقصد بذلك تحديدا ان قيام فرنسا بتخفيض سعر الفائدة، يتطلب مساندة كاملة من جانب البوند سنبك لهذه السياسة ويتطلب، تعاونا وتنسيقا كاملا بين الطرفين. فهل يملك الطرف الالماني هذه الامكانية؟ هنا يبدو للوهلة الاولى ان الالمان قد تخلوا قليلا عن سياستهم النقدية المتشددة، بعد أجراء التخفيضات الجزئية على معدلات الفائدة بها. وهو ما دفع البعض للاعتقاد. بان الالمان قد تخلوا عن مصالحهم الشخصية لصالح اوروبا الموحدة، وان روح ماسترخت قد طغت على المصالح الوطنية البحتة للالمان.

وهذا القول غير صحيح على اطلاقه، اذ ان الخبرة التاريخية تؤكد ان التضخم هو العدو الرئيسي للاقتصاد الالماني، لدرجة ان وصول معدل التضخم الى ٣١٪ عام ١٩٦٦ قد افقد المستشار «لورنج - ايرار» منصبه، كما ان تصريحا اولى به هيلموت سميث في اكتوبر عام ١٩٨٢ قال فيه «ان تضخما يعادل ٥٪، افضل من بطالة ٥٪ ساهم في فقدانه منصبه حينئذ. الامر الذي يجعل البوندسبنك - والمستقل تماما عن الحكومة - يتشدد في سياسته ويحكم قبضته



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٣ ابريل ١٩٩٢



عبدالفتاح الجبالى

على الاوضاع النقدية بالبلاد ، مما يعزز قدرته على مكافحة التضخم.

وهذه الامور تشير بالبلاد ان خفض سعر الفائدة الالمانى، ليس بالامر السهل واليسير، كما يتصور البعض اذ يشترط اساسا الا يؤدى ذلك إلى أى زيادة محسوسة فى معدلات التضخم، لهذا لم يكن مستغربا التشدد الالمانى عقب اندماج شطرى الدولة الالمانية. خاصة ان هذه العملية قد ادت الى زيادة الطلب الكلى مما رفع من مستويات الاستثمار بمستويات أعلى من مستويات الادخار التى كانت سائدة ، وهو ما ترتب عليه ارتفاع معدل التضخم وفقا لاسعار المستهلكين من ٢.٧٪ عام ١٩٩٠ الى ٣.٥٪ عام ١٩٩١ ثم الى ٤٪ عام ١٩٩٢ثم قام البوند سبنك. برفع سعر الفائدة من ٨.٥ إلى ٩.٤ خلال نفس الفترة وقد اثر ذلك بشدة على تفاعلات النظام النقدى الاوروبى، وخلق العديد من الاضطرابات بداخله، خاصة وانها تزامنت مع سيادة حالة من الركود والكساد لدى معظم الاقطار الداخلة مع التحالف، الامر الذى ادى الى خروج كل من الجنيه الاسترلينى والليرة الايطالية من هذه النظام، حتى تتمكن السلطات النقدية بما من تنفيذ سياستها النقدية، بمعزل كامل عن البوندسبنك.

وعلى الرغم من ذلك فهناك بارقة امل فى امكانية خفض الفائدة الالمانية، بصورة محسوسة، وذلك لان الزيادة فى السيولة المحلية بالبلاد مازالت - حتى الآن - فى حدود المسموح به. كما ان حالة الركود الالمانية يمكن ان تساعد فى تحقيق هذا الهدف، وهو ما يعزز مصداقيتها لدى حلفائها الاساسيين وعلى راسهم «فرنسا» التى تعتبر الحليف الاساسى لها داخل الجماعة الاوروبية، على الرغم من الخلاف الشديد بينهما فيما يتعلق بمسودة الاتفاق الاوروبى الامريكى الخاص بالتجارة فى المواد الزراعية، وفقا للمفاوضات الجارية حاليا فى اطار «دورة اورجواى»، حيث تفضل الحكومة الجديدة الاعتماد على سياسة تجارية اكثر تشددا تجاه الاطراف الاخرى خاصة الولايات المتحدة الامريكية، وهو موقف يجد صداه فى الاوساط الشعبية عموما، والمزارعين الفرنسيين على وجه الخصوص.

وهنا يرى الفرنسيون ان التشدد فى هذه المفاوضات سوف يساعد على تحقيق المصالح الاوروبية ككل، وينصحون الالمان بالتوجه الى اوروبا الشرقية وتدعيم علاقاتهم بها، بما يضمن لها المزيد من التجارة الحرة، بعيدا عن الصراعات الدائرة مع الاطراف الاخرى.

وتشعر الحكومة الجديدة بحرج شديد ازاء احتمالية الاضطرار لاستعمال حق الفيتو لمنع تمرير اى اتفاقية زراعية تتعارض مع توجهاتها العامة.

كل هذه العوامل تدفعنا للتساؤل عن تأثير ذلك كله على الموقف الفرنسى من الاتفاقية؟ هنا يرى البعض ان تولى «ادوار - بالادور»رئاسة الوزارة الجديدة، سوف يحد كثيرا من فاعلية التيار الرافض للاتفاقية، باعتباره من ابرز المؤيدين لها، والراغبين فى المضى قدما على طريق الوحدة الاوروبية، متفقا فى ذلك مع زعيم حزبه «جاك شيراك»، ومختلف بشدة مع معظم القواعد الحزبية للاتحاد من اجل الجمهورية، ولايبدو الامر بهذه البساطة والسهولة، اذ ان الحكومة الجديدة مطالبة اكثر من أى وقت مضى - بالحد من اعباء الازمة الاقتصادية، وخصوصا مشكلة البطالة وهو ما يتعارض مع سياسة «الفرنك» القوى التى ساهمت فى هزيمة الاشتراكيين. وهنا ينتظر ان ينشا صراع سياسى كبير داخل تحالف اليمين الحاكم، اى بين جاك شيراك من ناحية، ومجموعة «ديستان» من ناحية اخر لا يمكن حسمه الا فى اطار الصراع السياسى بالمجتمع ككل، ويعتمد كثيرا على مدى الدعم الذى سيقدمه البوندستيك ، للفرنك الفرنسى.

وهنا تثار اشكالية اخرى تتعلق بمستقبل النظام النقدى الاوروبى ككل، والذى اصبح يعانى من مصير مجهول وغامض، مع استمرار هشاشته الراهنة، حيث اثبت عدم قدرته على التفاعل مع الازمات الجوهرية فى الجماعة الاوروبية.

ولذلك بدأ البعض فى المطالبة باعادة النظر من جديد، فى فكرة الارتباط المعدل بين العملات الداخلية فى النظام، بغية جعله اكثر مرونة وقدرة فى التعامل مع الازمات الطارئة. ولذلك يرى هؤلاء انه قد اصبح من المحتم البدء «باوروبا الصغرة» بدلا من «اوروبا الموحدة» على ان تضم المانيا وفرنسا ومجموعة البلدان المرتبطة بالمارك، وهى هولندا وبلجيكا ولوكسمبورج، وهذه الدول هى التى تعهدت بالالتزام بكل الاهداف الرئيسية لمعاهدة ماسترخت.

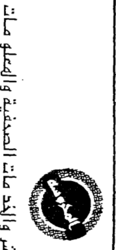
بينما يرى البعض الاخر انه لا توجد حاجة ماسة لاجراء اى تعديل على النظام الراهن، بقدر ما يجب تنفيذ السياسات المقترحة من قبل، فالازمة لم تنشأ نتيجه وجود نواقص فى النظام الاوروبى، بل نتجه لامتناع الدول عن تطبيق مبادىء التنسيق المالى والاقتصادى الاكثر فعالية، كما تشير بذلك انظمة هذا النظام وقوانيه.

ويضيف أصحاب وجهة النظر هذه ان الازمة الحالية قد القت بشكوك كثيرة حول مصداقية «التوجه التدريجى» التى يقترحها البعض، تجاه الوحدة الاوروبية، والتى ترى ضرورة التريث ريثما تبلغ دول المجموعة مرحلة من النضوج تسمح لها بتحقيق هدف الوحدة. ويقول اصحاب وجهة النظر هذه - اخيرا - بان الازمة الراهنة قد اكدت ضرورة الاسراع فى هذه العملية وليس العكس.

كل هذه الاراء وغيرها تؤكد حقيقة اساسية مؤداها ضرورة تعديل المسار الاوروبى الحالى ليأخذ بعض الاعتبار طبيعة الواقع الاقتصادى لكافة البلدان، وبالتالى يتطلب الاقتناع بوجود خلل فى السياسة الحالية، وان هناك حاجة ماسة للاصلاح كما انه لا ينبغى ان يعمل النظام لصالح مجموعة من الدول بمفردها، بل لابد ان يحقق جميع مصالح الاطراف الداخلة فى التحالف عن طريق تنسيق السياسات وتعديلها على ضوء اهداف مشتركة محددة، بما فيها النمو القابل للاستمرار.

حينئذ سوف يشعر المواطن الاوروبى، والفرنسى على وجه الخصوص، بانه لا سبيل لنهضة بلاده الا عن طريق، الاندماج فى محيطة الاوروبى، الذى يحقق المصالح الاقتصادية الرئيسية، سواء تمثلت فى اخراج الاقتصاد من عثرته، او رفع مستويات التشغيل والانتاجية.





للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : 

التاريخ : ١ مايو ١٩٩٣

الدول الصناعية الكبرى تضع استراتيجية لدفع معدل نمو الاقتصاد العالمى
واشنطن تتهم اليابان بالتمييز ضد الشركات الأمريكية وتلوح بفرض العقوبات

واشنطن ـ وكالات الأنباء : اتفق وزراء المالية ومحافظو البنوك المركزية بالدول الصناعية السبع الكبرى على استراتيجية لدفع معدل النمو الاقتصادى العالمى تتألف من ثلاثة أجزاء تشمل تخفيض أسعار الفائدة فى الدول الأوروبية، وزيادة الإنفاق الحكومى فى اليابان، وتخفيض العجز فى ميزانيات دول أمريكا الشمالية.

وبعد ساعات من انتهاء محادثات الوزراء والمسئولين بالعاصمة الأمريكية عقد صندوق النقد الدولى صباح أمس اجتماعاً لبحث السبل الجديدة للمساعدة فى انعاش الإقتصاد العالمى.

وتعهد وزراء المالية والمحافظون بالعمل على منع حدوث تقلبات كبيرة فى قيمة العملات وقد شكت اليابان من أن مخططى السياسة الامريكية يتعمدون التخطيط لحدوث ارتفاع فى قيمة الين اليابانى من أجل زيادة القدرة التنافسية للصادرات الامريكية الأمر الذى يؤدى الى تخفيض العجز التجارى الضخم بين الولايات المتحدة واليابان.

ومن جانبها، عقدت اللجنة المؤقتة لصندوق النقد الدولى، التى تتولى وضع سياسات الصندوق، اجتماعاً عقب انتهاء محادثات واشنطن لبحث عدة قضايا تتعلق بدعم الاقتصاد العالمى. وتشمل هذه القضايا مساعدة اقتصاديات جمهوريات الإتحاد السوفيتى السابق وتقديم مساعدات إضافية للدول الاكثر فقراً.

ويأمل مسئولو الصندوق فى إحراز تقدم بشأن اقتراح ميشيل كامديسو مدير الصندوق بزيادة مخصصات الاقراض بمقدار ٥٠ مليار دولار.

من ناحية أخرى اتهم ميكى كانتور الممثل التجارى للادارة الامريكية اليابان رسميا بالتمييز ضد الشركات الامريكية فى مجال العقود الحكومية فى قطاعات البناء والخدمات المعمارية والهندسية كما جدد اتهامه للمجموعة الأوروبية باغلاق أسواقها أمام الشركات الأمريكية فى بعض مجالات التعاقدات الحكومية.

ويعنى اتهام اليابان رسميا بذلك فى اطار القانون التجارى الامريكى لعام ١٩٨٨ انه سيكون امام اليابان مهلة ٦٠ يوما فقط لتصحيح هذه الممارسات التمييزية والا تعرضت لعقوبات تشمل تقييد الواردات من اليابان. كما أعلن ميكى كانتور ان باب التحقيق قد فتح لتقصى الحقائق حول مدى التزام اليابان بزيادة المشتريات الحكومية من اجهزة الكومبيوتر المتطورة الامريكية وقال كانتور انه اذا ثبت عدم التزام اليابان فسوف يفسح ذلك المجال امام فرض عقوبات تجارية على اليابان



المصدر : الأهرام المسائى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٦ مايو ١٩٩٣

مع اقرار الاستراتيجية الجديدة :

تفاؤل بين الدول الصناعية السبع بانتعاش الاقتصاد العالمى

صندوق تنمية جديد لدعم الدول النامية النشيطة اقتصاديا

واشنطن - وكالات الانباء - اعرب وزراء مالية الدول الصناعية السبع عن اعتقادهم بأن الاستراتيجية التى اقروها خلال إجتماعاتهم من شانها انعاش الاقتصاد العالمى .

وقال وزير الاقتصاد الفرنسى ادمون الفاندرى ان اجتماعات واشنطن اظهرت وجود اتفاق عام بين الدول الصناعية السبع على اهمية دفع الاقتصاد العالمى الى النمو من جديد .

واشار وزير المالية الكندى دونالدمازانوفسكى الى تفهم المسئولين فى الدول الصناعية لاهمية الحاجة لمحاربة التضخم فى المانيا واليابان وبطء النمو الاقتصادى فى بقية انحاء العالم .

واعرب وزراء مالية الدول الصناعية عن تاييدهم لجهود ادارة الرئيس بيل كلينتون الرامية الى الحد من العجز فى الموازنة ورحبوا بالخفض الاخير فى اسعار الفائدة من جانب المانيا وخطة التحفيز الاقتصادى الذى وضعتها اليابان مؤخرا وتتكلف ١١٦ مليار دولار .

واشار مسئولون بارزون بمنظمة الدول الصناعية الى ان الرئيس الامريكى بيل كلينتون تعهد باتخاذ خطوات استثنائية لدفع محادثات تحرير التجارة العالمية « الجات » المتعثرة .

وكان وزراء مالية الدول الصناعية السبع قد اقروا استراتيجية جديدة لانعاش الاقتصاد العالمى تشمل خفض اسعار الفائدة وزيادة الاتفاق الحكومى من جانب اليابان لتقليل العجز التجارى بين طوكيو وواشنطن وخفض العجز فى موازنات دول امريكا الشمالية .

فى الوقت نفسه كشفت المصادر المطلعة عن صندوق جديد للتنمية تم تشكيله بين البنك وصندوق النقد الدوليين لربط العالم المتقدم بالدول النامية التى اظهرت نجاحا فى جذب الاستثمارات الخاصة مثل الهند والمغرب .

وقال ريكاردو هاوسمان وزير التخطيط الفنزويلى ورئيس صندوق التنمية المشترك الجديد ان الاستثمارات الاجنبية الخاصة هى اهم موارد التمويل فى دول العالم الثالث وقد قفزت من ٢٠ مليار دولار عام ١٩٨٦ الى ٧٢,٣ مليار دولار فى العام الماضى .



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٠ مايو ١٩٩٣

إعلان استراتيجية الدول الصناعية لرفع معدلات نمو الاقتصاد العالمي

خفض اسعار الفائدة فى أوروبا.. والعجز فى الميزانية الامريكية.. وزيادة الإنفاق الحكومى فى اليابان

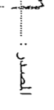
واشنطن ـ وكالات الانباء: أكدت امس الدول الصناعية السبع اهمية التعاون لدعم النمو الاقتصادى العالمى. اقر وزراء المالية ومحافظو البنوك المركزية فى الدول الصناعية الكبرى استراتيجية زيادة معدلات نمو الاقتصاد العالمى. اوضح البيان الصادر فى ختام اجتماعات وزراء المالية ومحافظى البنوك المركزية اهمية التعاون فى مواجهة الاضرابات فى اسعار العملات فى الاسواق المالية. تتضمن الاستراتيجية خفض اسعار الفائدة فى أوروبا ورفع معدل الانفاق الحكومى فى اليابان. كما تشمل الاستراتيجية خفض العجز الحكومى فى كندا والولايات المتحدة. وانتقد البيان التقلبات الضخمة فى اسعار العملات وطالب بضرورة ان تعكس اسعار العملات العوامل الاقتصادية الاساسية فى الدول الصناعية الكبرى ونفى البيان وجود عقبات تحول دون اجراء تخفيضات لاسعار العملات فى اوروبا بهدف زيادة معدلات النمو. واشار البيان الى الانتعاش الاقتصادى الذى تشهده الويات المتحدة وكندا. ورحبت بقيام الدولتين بوضع برنامج اقتصادى لخفض العجز فى الميزانية واسعار الفائدة. ورحبت مجموعة الدول السبع بتقديم حوافز مالية قدرها ١٣,٢ تريليون لزيادة معدلات النمو الاقتصادى. واوضح اهمية الحوافز المالية فى زيادة الطلب المحلى والقضاء على الخلل فى ميزان المعاملات الخارجية واكدت الدول الصناعية عزمها على استمرار المحادثات بشأن التجارة العالمية «الجات» واوضحوا ان اقامة نظام تجارى دولى حر سيسهم فى منع حدوث أية اضطرابات جديدة فى اسعار العملات المالية.

وبالنسبة للازمة السياسية فى روسيا. رحبت الدول الصناعية السبع بانتصار الرئيس الروسى بوريس يلتسين فى الاستفتاء وحصوله على ثقة الشعب الروسى. واوضحت أن فوز «يلتسين» سيعطى دفعة قوية للاستمرار فى تنفيذ الاصلاحات الاقتصادية. اعربت الدول عن قلقها من ارتفاع معدل التضخم فى روسيا واشار البيان الى موافقة الشعب الروسى باغلبية ضئيلة على استمرار تنفيذ الاصلاحات الاقتصادية. طالبت الدول الصناعية روسيا بوضع خطة اقتصادية بعيدة المدى تهدف الى استقرار الاسعار وتشجيع القطاع الخاص وطالبت باهمية استقلال المساعدات المقدمة لروسيا والتى تصل الى ٤٣ مليار دولار. واعلن ميشيل كامديس العضو المنتدب فى صندوق النقد الدولى اهمية وجود حكومة قوية للاشراف على تنفيذ الاصلاحات الاقتصادية فى روسيا.

وقد رحب وزراء المالية ومحافظو البنوك المركزية فى الدول الصناعية بنتائج اجتماعهم اعرب يوهيروهاياش وزير المالية اليابانى عن ارتياحه لنتائج الاجتماع. واوضح ان الاجتماع استجاب لمطالب اليابان. واعرب عن امله فى استقرار سعر الين الذى ارتفع بشكل مفاجىء ووصف الاضطرابات فى اسعار العملات المالية بأنه خلل سىء. واشاد هلموت شليسنجر محافظ البنك المركزى الالمانى بنتائج الاجتماع. ووصف ليود بنيتسين وزير الخزانة الامريكى الاجتماع بانه حقق نتائج ايجابية.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : 

التاريخ : ٦ مايو ١٩٩٣

صفعة فرنسية مفاجئة للوحدة الأوروبية!

باريس - من شريف الشوباشي - أصيبت الوحدة الأوروبية بانتكاسة غير متوقعة، عندما أعلن آلان لاماسور وزير الشئون الأوروبية فى الحكومة الفرنسية ان فرنسا لن تطبق اتفاقية «شنجن» التى تقضى بازالة القيود والحواجز الجمركية بين تسع دول أوروبية من بين الدول الـ ١٢ الأعضاء فى المجموعة الأوروبية.

وكانت الدول التسع «ليس من بينها بريطانيا والدنمارك وأيرلندا» قد اتفقت على حرية تنقل الأفراد والبضائع عبر حدودها دون قيود عند الاعلان عن قيام أوروبا الموحدة فى ٣١ ديسمبر ١٩٩٢. ثم عادت هذه الدول التسع فاتفقت على تأجيل هذا الموعد الى أول يوليو ١٩٩٣.

وكان الاتفاق يقضى بالغاء نقاط التفتيش المقامة على الحدود بينها مما يعنى أن أى أجنبى يحصل على تأشيرة احدى الدول التسع يمكنه التنقل بين الدول الأخرى بحرية ودون الحاجة الى الحصول على تأشيرات دخول لتلك الدول.

ونظرا للتحفظات التى أبدتها بعض الدول وعلى رأسها بريطانيا فقد وقعت الدول التسع على اتفاقية باحدى مدن بلجيكا الصغيرة عرفت باسم اتفاقية «شنجن» فى يونيو ١٩٩٠.

وكان تصريح الوزير الفرنسى أمس الأول أمام لجنة العلاقات الخارجية للجمعية الوطنية بمثابة لطمة موجعة للوحدة الأوروبية خاصة ان لاماسور رفض تحديد أى موعد لبدء تطبيق الاتفاقية، مؤكدا ان الشروط المسبقة لحرية تنقل الأفراد لن تكون متوافرة حتى مع نهاية عام ١٩٩٣، بل على الأرجح انها لن تتوافر إلا بعد فترة طويلة مؤكدا ان فرنسا ستبقى بالتالى على عمليات الرقابة الأمنية على حدودها.

وعلى رأس الأسباب التى ساقتها الحكومة اليمينية الجديدة برئاسة ادوار بالادور عدم توحيد التشريعات الخاصة بالمخدرات بين الدول الأوروبية الموقعة على الاتفاقية. فهناك دول تتصدرها هولندا لاتجرم تداول واستهلاك المخدرات الخفيفة التى تباع فى وضح النهار فى أمستردام.

وقد حذت دول أخرى مثل ايطاليا واسبانيا حذو هولندا فى الوقت الذى تنتهج فيه فرنسا سياسة صارمة ازاء تعاطى كل أنواع المخدرات وتخشى مايسمى بسياحة المخدرات أى دخول الشباب ومتعاطى المخدرات من دول العالم المختلفة بسبب حرية التعاطى والحيازة.

ويتمثل السبب الثانى فى الخوف من زيادة الهجرة غير الشرعية التى تعتبر من أهم هواجس الحكومة الفرنسية الجديدة، خاصة شارل باسكوا وزير الداخلية الجديد. ويؤكد الفرنسيون ان دولا مثل اسبانيا واليونان لاتحكم اغلاق حدودها وبالتالى فمن الممكن دخول آلاف المهاجرين بدون أوراق شرعية الى هاتين الدولتين ومنهما الى فرنسا دون الخضوع لأى تفتيش أو رقابة.

ويرى البعض ان الموقف الفرنسى السلبى ازاء تطبيق اتفاقية «شنجن» جاء نتيجة حل وسط مع بعض كبار المسئولين فى الأغلبية الليبرالية اليمينية الجديدة الذين رفضوا صراحة اتفاقية ماستريخت للوحدة الأوروبية فى نهاية العام الماضى. ويأتى على رأس هؤلاء المسئولين فيليب سيجان رئيس الجمعية الوطنية وشارل باسكوا وزير الداخلية.

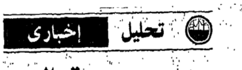
وبدأ الكثيرون يطرحون سؤالا حائرا الآن: ماهو مستقبل الوحدة الأوروبية بعد القرار الفرنسى الأخير؟



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٦ مايو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



مجموعة السبع زادت حيرة الأسواق

عطاء فتحي سعيد:

اتفقت الدول الصناعية السبع الكبرى على ضرورة وجود استقرار نسبي لأسعار العملات الحرة مقابل بعضها البعض لدفع معدلات النمو العالمية. واتفقت المجموعة على التعاون الوثيق فيما بينها للتدخل في الاسواق لاحداث التوازن المطلوب بين العملات.

واتفقت المجموعة على عدة قرارات أخرى، ولم يتاثر الين امام الدولار كما كانت تطمع اليابان فالدول السبع لم تعلن عن التزام واضح للحد من تصاعد سعر الين الذى بلغ معدل ارتفاعه أمام الدولار ١٢٪ خلال الاسابيع العشرة الإخيرة. ويبدو أن الانخفاض الذي شهده سعر الين قبل اجتماع المجموعة جعلها لا تعلن عن اتخاذ اجراءات واضحة بشأن الين وهكذا فالين مازال مؤهلا لمعاودة الصعود.

ويؤكد هذا التوقع تصريح شيلزنجر محافظ البوندسبنك الذى اكد أنه لا يمكن تفسير اتفاق المجموعة على التعاون الوثيق في سياسة التدخل في اسواق المال على أنه يهدف إلى التدخل لوقف ارتفاع سعر الين. وعلى اية حال فإن اتفاق المجموعة على ضرورة خفض أسعار الفائدة في دولها السبع سوف يحد من استمرار ارتفاع الين ولكن لن يسهم في انخفاض الين ليعود إلي معدلاته الطبيعية أمام الدولار خاصة ان فرنسا والمانيا اكدتا انهما وان وافقا على إعلان خفض جديد في أسعار الفائدة فإنهما لن يبرا من سياسة التدرج مما يعنى ان الخفض المتوقع الذي قد يحدث الاثر المطلوب لإعادة توازن سعر الين مقابل الدولار لن يتم إلا بعد عدة اسابيع وسيخدم المصالح الامريكية في أوروبا اكثر منها في اليابان.

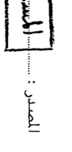
فالولايات المتحدة تسعى بشدة لخفض أسعار الفائدة الاوروبية باعتبارها الية ضرورية لانعاش الاقتصادات الأوروبية الراكدة على اعتبار أن هذا الإنتعاش يعنى أن الطلب الاوروبي على السلع المحلية والمستوردة سوف ينتعش بما يعنى ضمنا انتعاش الطلب الاوروبى



على السلع الامريكية وهو أمر ايجابي بالنسبة للصادرات والاقتصاد الامريكي الذى يحتاج للمزيد من عوامل الانعاش خاصة بعد أن جاءت نتائج معدل نمو الناتج القومي للربع الاول من العام مخيبة للامال.

وازاء النتائج التي اسفر عنها اجتماع السبع الكبار فمن المتوقع ان يستمر تذبذب أسعار العملات في الاسواق الكبرى وان يعاود الين تصاعده بعد أن خابت كل التوقعات بان تتوصل اليابان والولايات المتحدة لاتفاق تجارى خاص تتعهد بمقتضاه الولايات المتحدة بإيقاف ارتفاع سعر الين وفضلا عن خيبة أمل الاسواق فاليابان التي تعتبر نفسها قداحرزت فوزا جزئيا في الاجتماع قد تعاود التدخل في السوق مع احتمالية ان يقوم الاحتياطى الفيدرالى بتدخل مماثل لتدخل الثلاثاء الماضى ليزيد من حالة عدم الثقة التى انتابت الاسواق ازاء الرغبة الحقيقية للولايات المتحدة في وجود ين قوى او في أنها فقدت السيطرة على تدهور سعر الدولار امام الين. ومع انتهاء اسبوع من المعاملات فمن المتوقع أن يعكف المتعاملون على تحديد اتجاهات تعاملاته في بداية الاسبوع المقبل الذى قد يشهد نفس التذبذب والفتور النسبي الذى شهده يوم امس خاصة أن اسعار الصرف لم تتغير صباح امس عن معدلات امس الاول إلا بنسبة محدودة.



المصدر : 
التاريخ : ٢ مايو ١٩٩٣

«ماستريخت» مهددة بالسقوط نتيجة للصراع الاقتصادى

«امريكا» ضد «أوربا» والاثنان ضد «اليابان»..والبقية تأتى

فى إطار الاتفاقيات الفرعية الكثيرة التى تم توقيعها من قبل الدول الاوربية قبل ٣١ ديسمبر ١٩٩٢ الذى أعلن فيه أن اليوم الاول من يناير ١٩٩٣ هو يوم ميلاد العملاق المسمى « اوربا الموحدة » ، وقعت تسع من الدول الاوربية الـ ١٢ ما عرف باسم اتفاقية « شنجن » فى يونيو عام ١٩٩٠ وهى إتفاقية تقضى بحرية تنقل الافراد والبضائع بين دول اوربا .. وتخلفت بريطانيا والدانمارك وأيرلندا عن التوقيع .



المصدر : المساء

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢ مايو ١٩٩٣

ورغم ان دول اوربا فيما بينها كانت قد إتفقت على تأجيل موعد الالتزام باتفاقية اوربا الموحدة المسماة بمعاهدة ماستريخت من ١ يناير إلى اول يوليو من العام الحالى نظرا للصعوبات التى تعترض تنفيذها ، إلا أن دولا كثيرة فى مقدمتها فرنسا شككت فى إمكانية ذلك .

ولم تفلح الجهود الجبارة التى بذلت فى إقناع الدول المعارضة أو المتحفظة بضرورة الالتزام بموعد تنفيذ معاهدة ماستريخت التى شملت العديد من الاتفاقيات الفرعية كاتفاقية « شنجن » ..

فقد أعلن اخيرا « آلان لاماسور » وزير الشئون الاوربية الفرنسى ان بلاده لن تلتزم باتفاقية « شنجن » حيث أن فرنسا ترى ان من شأن تطبيق بنود هذه الاتفاقية تعريض الشعب الفرنسى لكثير من المخاطر التى لايمكن أن يتغاضى عنها .. ولخص الوزير الفرنسى هذه المخاطر فى عدة أمور يأتى فى مقدمتها موضوع حرية تنقل الافراد بين دول اوربا ، إذ أن ذلك يعنى مزيداً من المهاجرين أو على الاقل المقيمين الاجانب فى فرنسا فى ظل إرتفاع معدلات البطالة والارهاب وكذلك عدم القدرة على السيطرة على تجارة المخدرات التى يحرمها القانون الفرنسى بينما يبيحها قانون دول اوربية اخرى . واعتبر المراقبون هذا الاعلان إنتصارا للمعارضين لاتفاقية ماستريخت نفسها من أمثال « فيليب ميجان » رئيس الجمعية الوطنية - البرلمان الفرنسى - ، و« شارل باسكو » وزير الداخلية ، مما يعد ضربة قاصمة لاتفاقية اوربا الموحدة .

أمريكا واليابان

ومن جهة أخرى يعتبر موقف امريكا واليابان وكذلك بعض الدول الاخرى ذات المصالح فى اوربا عائقا كبيرا فى طريق تطبيق المعاهدة فى موعدها وهو ماانعكس فيما عرف باجتماعات « الجات » - المنظمة الدولية للتجارة والتعريفة الجمركية منذ شهور والتى هددت بنشوب حرب تجارية بين أمريكا واوربا من جانب وبين اليابان واوربا وامريكا من جانب اخر .

الامر نفسه الذى انعكس كذلك على الاجتماع الاخير لوزراء المالية ومحافظى البنوك المركزية فى الدول الصناعية السبع الكبرى والتى إنتهى باتفاق على استراتيجية لدعم معدل النمو الاقتصادى العالمى الذى يشهد نوعا ما من التدنى فى السنوات الاخيرة . وتدور هذه الاستراتيجية حول تخفيض الفوائد بالبنوك الاوربية وسد عجز الميزانية بدول شمال امريكا وزيادة الانفاق الحكومى اليابانى ، والمحور الثالث الخاص بزيادة الانفاق الحكومى اليابانى يعكس بوضوح أبعاد الحرب الاقتصادية المحتدمة بين اليابان من جانب وامريكا ودول اوربا من جانب اخر .

والمعروف ان الميزان التجارى لصالح اليابان منذ سنوات وهو ما دفع أمريكا وحلفاءها إلى محاولة اتخاذ تدابير لرفع قيمة الين اليابانى بهدف رفع قيمة الصادرات الامريكية والاوربية لليابان عسى أن يعتدل الميزان التجارى .. وكذلك إلحاح اوربا وامريكا بالذات على أن تقبل اليابان بفتح إسواقها أمام المنتجات الغربية ولو بتقليل معدل الجمارك إلى نسبة أقل بكثير مما هو عليه الان وهو الامر الذى ترفضه اليابان وقد أعلن « كيتشى ميازاوا » هذا بوضوح اثناء زيارته لامريكا الاسبوع قبل الماضى .

وبقدر إتفاق دول اوربا مع أمريكا حول مواجهة الخطر اليابانى بقدر خلاف أمريكا مع هذه الدول حول نفس الموضوع - الميزان التجارى - أى الصادرات والواردات مقارنة - وحول مواضيع أخرى لعل من أهمها وأكثرها دلالة على الحرب الاقتصادية المحتدمة أيضا بين أمريكا وحلفائها ما أعلن أخيرا على لسان مسئولين كبار من إدارة كلينتون بخصوص ما أسموه بسرقة التكنولوجيا الامريكية ، حيث ثبت لدى الادارة الامريكية أن دولا اوربية كألمانيا وفرنسا بالاضافة إلى اليابان وكوريا الجنوبية واسرائيل تقوم بتجنيد أجهزة مخابراتها وعملائها لسرقة أسرار التكنولوجيا الامريكية .



المصدر : الشرق الاوسط

التاريخ : ٢ ..... ١٩٩٢

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

* * *

اجتماعات السبعة

● اجتماعات الدول الصناعية السبع الكبرى عكست تغيراً في مناخ العلاقات بين هذه الدول

من الطبيعي ان يحاول المحللون والمتابعون لقضايا الاقتصاد العالمي قراءة ماوراء السطور في البيان الصادر عن اجتماع وزراء مالية ومحافظي البنوك المركزية في الدول الصناعية السبع الكبرى، خاصة ان الاجتماع ياتي في وقت حرج للغاية بالنسبة للاقتصاد العالمي، فالنمو الامريكي بدافي التباطؤ، وهذا ما اظهرته بيانات الناتج المحلي للربع الاول من العام حيث كان النمو نصف المعدل الذي تحقق في الربع الاخير من العام الماضي.

وفي الوقت ذاته فإن العملاقين الاقتصاديين الاخرين، المانيا واليابان، في وضع اقتصادي حرج. فالأولى بدات الركود متاخرة وتهدد بجر اوروبا كلها إلى ركود اكبر، والاقتصاد الياباني في تباطؤ هو الآخر.

ووسط كل هذا فان التقلبات كبيرة سواء نظام النقد الاوروبي الذي اصبح مهلهلا بعد خروج بريطانيا وايطاليا منه، او علي صعيد العلاقة بين الدولار الامريكي والعملات الاوروبية والعملة اليابانية.

اهم ما ركز عليه المسؤولون في الدول الصناعية السبع الكبرى هو الحاجة الى دفع النمو في هذه الاقتصاديات، والتصريحات التي خرجت بعد الاجتماع تشير الى بوادر اتفاقات على السير في طريق تخفيضات في اسعار الفوائد، وقد بدات المانيا بالفعل في هذا الاتجاه تسرع من وتيرة خفض اسعار الفائدة لديها.

ولكن في المقابل فإن البيان لم يشر الى العلاقة بين الدولار والين الياباني الذي ارتفع الى اعلى مستوياته منذ الحرب العالمية الثانية تجاه العملة الامريكية تحت ضغط من واشنطن التي تعتبر ان زيادة قوة الين هي الوسيلة العملية المتاحة لخفض الفائض التجاري الياباني معها.

وامس صعدت واشنطن اجراءتها التجارية ضد اليابان مع مجموعة دول اخرى بما يعيد أجواء الحرب التجارية من جديد بين الدول الصناعية، في الوقت الذي لم يتم فيه بعد تسوية الخلافات التجارية الامريكية الاوروبية التي عطلت توقيع اتفاق دورة اوروجواي الحالية لمنظمة الجات لتحرير التجارة العالمية والتي تشارك فيها اكثر من 100دولة.

ودون شك فإن أجواء الحرب التجارية بين الكتل الرئيسية في العالم تؤثر على كل الدول في العالم من عدة جوانب اهمها حجم التجارة العالمية وفرص التصدير.

هل تستطيع الدول الصناعية تجاوز خلافاتها والتنسيق من اجل العودة الى النمو الاقتصادي؟ اجواء إجتماعات السبعة عكست وجود تفاهم على اهمية التعاون والتنسيق من اجل انعاش الاقتصاد العالمي.

علي ابراهيم



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشعب

التاريخ : ٤ مايو ١٩٩٣

هل تتوحد أوروبا أم تنتظر نصفها الشرقى؟

الوحدة (المهددة) طريق أوروبا الوحيد للاستمرار فى السباق العالمى

اختفت -مؤقتا- اخبار معاهدة الوحدة الاوروبية «ماستريخت» وافسحت المجال لأخبار اخرى تتعلق بتحديات تمر بها الدول الاوروبية، سواء فى شكل مشكلات اقتصادية او ازمات سياسية وكلها تشير إلى ان القارة الاوروبية -خاصة الجانب الغربى منها- يمر بنقطة تحول كبرى إما أن تؤجل مشروع الوحدة أو -على العكس- تضيف إلى أسباب الإسراع بتنفيذه سببا اضافيا.

يحدث هذا بينما يتخذ التحدى بين القوى الدولية الحالية -سواء التقليدية كالولايات المتحدة، أو الصاعدة مثل اليابان واوروبا- شكلا مباشرا هو التساؤل عن أى منهم ستكون له السيطرة على القرن الحادى والعشرين الذى يتاهب للدخول؟

ورغم أن المؤشرات الاقتصادية التى يرصدها بدقة متخصصون عالميون فى شئون الاقتصاد تشير إلى أن الولايات المتحدة التى دانت لها السيطرة على القرن العشرين (فى مجموعه تقريبا) تستقبل القرن القادم وقد فقدت جانبا كبيرا من قوتها الاقتصادية لصالح اوروبا واليابان (على مستوى حصتها من الشركات الصناعية والمصارف العالمية والصناعات الكيماوية والخدمات) فإن حقيقة الظروف التى تمر بها الآن دول القارة الاوروبية خاصة الاكثر قوة ونفوذا فيها تجعل من غير اليسير التسليم بان أوروبا هى المرشح الأوفر حظا للسيطرة على القرن المقبل.

تغيرات ديموجرافية فى ألمانيا

فالمانيا -كبرى الدول الصناعية الاوروبية- تمر بمتغيرات ديموجرافية يرى المحللون انها ستخلق معضلات جديدة للعملاق الاقتصادى الاوروبى

منى ياسين

المحمل -اصلا- بالمشاكل. والمقصود بالتغيرات الديموجرافية هو اهتزاز قوة العمل الالمانية بدرجة تهدد بنقص العمالة بحيث يصبح فى ربع القرن القادم او أقل، مقارنة بالوضع الحالى الذى يوجد فيه ثلاثة عمال مقابل كل متقاعد. وإذا لم تغير المانيا سياساتها الحالية فستجد نفسها أمام قوة عاملة مهتزة وغير قادرة على الوفاء بمهامها. وسينخفض عدد العمال من ٣٩ مليون عامل (بتقديرات عام ١٩٨٥) إلى ٣٧ مليون بحلول عام ٢٠٠٠.

الهجرة هى أولى السياسات التى ينبغى على المانيا تغييرها. فقد أثبتت سياسة المنع ووضع العوائق امام هجرة الاجانب فشلها رغم ان الهدف منها كان مواجهة تصاعد نسبة البطالة الناجمة عن اختلال الالة الصناعية بفعل عمليات الفصل الواسعة. وكذا مواجهة الغضب الجماهيرى الذى اشتعل نتيجة عدم تحقيق الوعود الحكومية. إلا ان هذه السياسة تحولت إلى أكثر مشكلات المانيا تفجرا لأن منع دخول الأجانب كان معناه قفل الأبواب أمام العمالة المطلوبة إن اجلا أو عاجلا. خاصة أن نسبة كبار السن تتزايد (١٥٪ فوق ٦٥ عاما) كما أن معدلات الإنجاب تتجه إلى الانخفاض بشكل ملحوظ.

من الصحيح ان تلك المشكلة تمر بها بلدان اخرى مثل الولايات المتحدة واليابان وانجلترا الا انها لم تصل إلى حافة الخطر إلا فى المانيا.

فرنسا: تراجع عن الوحدة!!

مشكلة الهجرة والمهاجرين تواجه ايضا فرنسا ولكن فى اطار مختلف لا يؤثر ربما على دولاب العمل الفرنسى، ولكنه يؤثر على الأوضاع الأمنية والاجتماعية الفرنسية وعلى صورة اليمين الحاكم هناك. فحملة العداء المتصاعد التى يشنها اليمينيون المتطرفون ضد المهاجرين الأجانب فى فرنسا باتت تثير هواجس أمنية لدى الفرنسيين انفسهم ولدى منظمات حقوق الإنسان المحلية والدولية خاصة ان حدتها لم تنكسر رغم وعود رئيس الوزراء الجديد آلان بالادور التى أعلنها عند توليه مهام منصبه ثم أخذت تتراجع أمام العمليات الأخيرة التى تورط فيها رجال الامن بتعسفهم فى استخدام القوة التى ادت إلى مصرع ابرياء.

غير أن المشكلة الاكثر اهمية والتى برزت بشكل مفاجىء يهدد الوحدة الاوروبية نفسها هى الموقف الفرنسى السلبى من بعض الاتفاقات الهامة التى تنطوى عليها معاهدة الوحدة، خاصة تلك المتعلقة بالوحدة النقدية الاوروبية (الايكو) وبإزالة القيود والحواجز الجمركية بين اغلب دول المجموعة الاوروبية (شنجن).

ولعل ذلك الموقف السلبى الذى أعلنه رئيس الوزراء بالادور ووزير الشئون الاوروبية آلان لاماسور وهو التطبيق الاول لحالة عدم التوازن التى تم التنبؤ بها كاحد اعراض تشكيل حكومة يمينية فى ظل رئيس اشتراكى بات أقل قدرة على مواجهة اليمين القوى. ومن ثم فقد تستمر حالة عدم التوازن تلك حتى اجراء الانتخابات فى عام ١٩٩٥ أو ربما قبل ذلك.

ايطاليا: تغير الوجوه واستمرار الأزمة

ربما كانت ايطاليا اشد القوى الاوروبية تاثرا باوضاعها السياسية المضطربة التى جاءت برئيس الوزراء

الثالث فى أقل من عامين بعد أن اضطرت الفضائح السياسية وتفشى الفساد والرشاوى لرئيس الوزراء جوليانو اماتو إلى الاستقالة ولم يمض على بقائه فى منصبه عام واحد. وبينما تتعلق الآمال على رئيس الوزراء الجديد كارلو ازيليو تشامبى رئيس المصرف الايطالى فى تخطى الأزمة الناجمة عن التهرؤ السياسى وتحقيق اصلاحات دستورية بعد أن كشفت الازمة عن مدى تفشى حالة الفساد ولحاقها باسماء كانت تعد من رموز الحياة السياسية الايطالية، فإن حالة الحزبية التى تتسم بها ايطاليا والتطاحن التقليدى بين الأحزاب المختلفة ذات السيطرة التقليدية على الحكومات الايطالية قد يعوق عملية الاصلاح التى يامل بها تشامبى، خاصة أن تلك الاحزاب بدأت مبكرا فى ممارسة ضغوطها على رئيس الوزراء لفرض أسماء فى وزارته أو حجب أسماء اخرى. ونتيجة لذلك بقيت وزارات مهلهلة فى الحكومة الجديدة فى يد السياسيين التقليديين، الأمر الذى يعنى أن استفتاء ابريل الذى اطاح باماتو وأكد رفضه للأحزاب التقليدية المسئولة عن حالة الفساد لم يتمكن من إزاحة سيطرة تلك الاحزاب على الحكومة وبالتالى قد يظل الوضع على ما هو عليه مع تغير طفيف فى الوجوه.

بريطانيا: رؤى مختلفة

أما فى انجلترا حيث تبدو المشكلات أقل حدة الان -وإن كانت الاضطرابات العمالية الناجمة من الازمات الاقتصادية لا تكاد تقف إلا لتبدأ مجددا- تسعى بريطانيا الى التخلص من الشعور بانها ظلت لسنوات مضطرة للتعاون الوثيق مع باقى اوروبا على غير رغبتها. وتحاول الحكومة البريطانية طرح نفسها كمهندس للمجموعة الأوروبية ذى عضوية موسعة والتزام قوى بالتجارة الحرة مع باقى الأعضاء.. أى أنها -كما ذكر رئيس الوزراء جون ميجور بإيجاز- من مصلحتها أن تكون هناك لتشكيل أوروبا الجديدة الاكبر والأكثر انفتاحا والاقل تدخلية.

ويبدو أن بريطانيا لديها رؤية مختلفة لكل ما يجرى فى أوروبا. فهى تعتبر ظهور حكومة يمينية فى فرنسا وتقاطع وجهات النظر الالمانية والبريطانية يعنى أن الحكومات الثلاث أكثر اتفاقا من أى وقت مضى (هذا رغم حقيقة انتهاء أول لقاء بين المستشار الالمانى كول ورئيس الوزراء الفرنسى بالادور بخلافات حول محادثات التجارة العالمية.

الفرصة قائمة بشروط

على أية حال، الاحتمالات مازالت قوية لأن تتخطى الدول الاوروبية مشكلاتها الداخلية سريعا أو الا تجعل تلك المشكلات تؤثر بقوة على مسيرتها الوحدوية. وفى هذه الحالة ستبقى فرصها قوية فى المنافسة على سباق السيطرة على القرن الحادى والعشرين، ولكن مع تعديلات أهمها المضى فى مسار واحد دون تدافعات نحو اليمين أو اليسار، وانضمام أوروبا الوسطى والشرقية بما فيها الاتحاد السوفيتى السابق الى أوروبا الموحدة لتشكيل أوروبا عملاقة تكون نواتها المانيا الموحدة. فى هذه الحالة يتوقع المحللون أن يعادل الاقتصاد الأوروبى ضعفى اقتصاد الولايات المتحدة واليابان، وأن تقوم منافسة اقتصادية بين الكتل الثلاث يكون الفوز فيها للأفضل.

قبل الاستفتاء والتصويت على "ماستريخت" في البلدين

رسالة عن "عدم قيمة" الوعود الاوروبية تثير بلبلة في الدنمارك وبريطانيا

■ لندن، كوبنهاغن – «الحياة»، رويتر – ذكرت صحيفة «غارديان» البريطانية امس الاثنين ان الرسالة التي سربها اخيراً مصدر في المجموعة الاوروبية وتشير الى «عدم قيمة» الوعود المعطاة للدنمارك في قمة ادنبره الاخيرة احدثت هزة في هذا البلد الذي يستعد لاستفتاء ثان على معاهدة ماستريخت للوحدة الاوروبية. فيما اظهر استطلاع جديد في كوبنهاغن ان الدنماركيين الذين سيصوتون بـ «نعم» لايزالون الغالبية.

وتشير الرسالة التي كتبها كبير المستشارين القانونيين للمفوضية الاوروبية في بروكسيل دونالد الن الى ان خيارات الانسحاب من بعض بنود معاهدة ماستريخت التي اعطيت للدنمارك في القمة الاوروبية الاخيرة هي «من دون قيمة» قانونية. لكن وزير خارجية الدنمارك والناطق باسم المجموعة نيلز هيلفغ بيترسون سارع امس الى تاكيد قانونية قرار ادنبره. وقال ان القرار ملزم في القانون الدولي.

وذكرت الصحيفة ان انكشاف هذه الرسالة زعزع ايضاً امال الحكومة البريطانية في تمرير سهل لمشروع اقرار المعاهدة في مجلس العموم.

وتؤيد الرسالة الخاصة رأياً قانونياً توصل اليه المعارضون للوحدة الاوروبية في حزب المحافظين البريطاني الحاكم. ويشير الى ان خيارات الانسحاب المعطاة للدنماركيين في ادنبره في كانون الاول (ديسمبر) الماضي لا يمكن، على ما يبدو، تطبيقها قانونياً.

«تلطيف» المعاهدة

والهدف الاصلي من خيارات الانسحاب من بنود الدفاع والوحدة النقدية والجنسية «تلطيف» المعاهدة بالنسبة الى الناخبين الدنماركيين، الذين رفضوها في حزيران (يونيو) الماضي، وحملهم على القبول بها في الاستفتاء الثاني المقرر في ١٨ الشهر الجاري.

وتشكك رسالة الن في تاكيد الحكومة الدنماركية ان التنازلات التى حصلت عليها في ادنبره تجعل المعاهدة مقبولة اكثر. وتصف الرسالة التي اصبحت في حوزة المناهضين للوحدة الاوروبية منذ فترة غير قصيرة، دراسة تتحدى القيمة القانونية للخيارات اعدها ثلاثة من المحامين البريطانيين بانها واضحة جداً ومقنعة. ونقل عن الن اول من امس اعتقاده انه وقع في فخ.

واشارت «غارديان» الى ان اعتراف الن بضعف قيمة الوعود للدنمارك سيعزز ادعاءات المشككين في بريطانيا في جدوى الوحدة ويعقد مشاكل الحكومة في اقرار مشروع قانون المعاهدة الذي يعود الى مجلس العموم اليوم، عندما ستعلن رئيسة المجلس بيتي بوثرويد قرارها في ما اذا كان يجب السماح بالتصويت على اضافة الميثاق الاجتماعي (الذي انسحبت منه بريطانيا) قبل اقرار المعاهدة.

وقد يكون هذا القرار حاسماً بالنسبة الى رئيس الوزراء جون ميجور لان الاعتقاد السائد على نطاق واسع في مجلس العموم هو ان الحكومة ستهزم في مثل هذا التصويت.

وسيتوجه بعض المعارضين للفيديرالية الاوروبية في حزب المحافظين، وبينهم اللورد تيبيت والنائب بيل كاش، الى الدنمارك في الايام القليلة المقبلة لمساعدة حملة الرافضين في الاستفتاء على المعاهدة.

وعلى رغم هذه المخاوف، اشار استطلاع جديد في الدنمارك الى ان غالبية الدنماركيين ستصوت بـ «نعم» في الاستفتاء على «ماستريخت» في ١٨ الشهر الجاري. واظهر الاستطلاع الذي اجرته مؤسسة «غالوب» ونشرته صحيفة «برلنغسكي تيدندي» ان ٥١ فى المئة سيصوتون بـ «نعم» و٣٠ في المئة بـ «لا»، فيما لم يحسم ١٩ في المئة من الناخبين امرهم بعد. ومعلوم ان استطلاع «غالوب» السابق اعطى ٤٨ في المئة للمؤيدين و٢٨ في المئة للرافضين و٢٤ في المئة للمترددين.

يذكر ان الدنمارك صوتت ضد معاهدة الوحدة السياسية والنقدية في حزيران الماضي بفارق ضئيل (٥٠,١ في المئة ضد، و٤٩,٣ في المئة مع) مما عرقل اقرار المعاهدة واثار احدى اسوأ الازمات في تاريخ المجموعة الاوروبية.





مصر والقوة الأوروبية الأولى

مثل كل علاقات مصر بدول العالم المتقدم تتميز العلاقات المصرية - الالمانية بالدفء قدر ماتتميز بالثقة والاحترام المتبادل.. والفضل فى ذلك يرجع الى علاقات الصداقة القوية التى تربط الرئيس محمد حسنى مبارك مع المستشار الالمانى هليموت كول كما يرجع الى شعور الاعجاب المتبادل بين كل من الشعبين المصرى والالمانى. فالمصريون يحبون الانضباط الالمانى فى العمل والانتاج اما الالمان فانهم يكنون اعجابا خاصا للحضارة المصرية ولشمس مصر الدافئة.

والدليل على قوة العلاقات المصرية - الالمانية هو تلك الزيارات المتتابعة التى يقوم بها كبار المسئولين الالمان للقاهرة.. فقد قام هنز بيتر شتيل رئيس إتحاد غرف التجارة والصناعة فى المانيا بزيارة مصر خلال الايام القليلة الماضية وتم خلال الزيارة بحث دعم العلاقات بين رجال الاعمال المصريين والالمان وتنشيط الاستثمارات الالمانية فى مصر.

واليوم يصل الى القاهرة الدكتور كلاوس كينكل وزير الخارجية الالمانى فى زيارة رسمية لمصر تستغرق يومين يستقبله خلالها الرئيس حسنى مبارك.. وسوف يبحث الرئيس مع وزير الخارجية الالمانى العديد من القضايا التى تهم البلدين وفى مقدمتها قضية السلام فى الشرق الاوسط وتطورات الاوضاع فى البوسنة والهرسك بالاضافة الى سبل دعم العلاقات الثنائية بين البلدين فى مختلف المجالات.

كما يعقد د. كلاوس خلال الزيارة مباحثات مع د. عاطف صدقى رئيس مجلس الوزراء ود. عصمت عبد المجيد الامين العام لجامعة الدول العربية وعمرو موسي وزير الخارجية.

ولا شك اننا فى مصر نقدر الدور الذى تحاول المانيا ان تقوم به فى ظل اوضاع النظام العالمى الجديد الذى اعقب انهيار المعسكر الشيوعى ولا تزال ملامحه حتى الآن رهن التكوين.. فقد سارعت المانيا الى تحقيق وحدتها فى اعقاب انهيار النظم الشيوعية فى شرق اوروبا وراحت تسعى الى البحث عن دور رائد فى عالم مابعد انتهاء الحرب البادرة.

والحقيقة أن المانيا مؤهلة للقيام بدور كبير في عالمنا القادم.. فهى القوة الاوروبية الاولى.. واقتصادها هو من الاقتصاديات العالمية القليلة التى تعملقت خلال السنوات العشرين الماضية ودخلت مرحلة مابعد الصناعة الي جانب الاقتصادين الامريكى والياباني.. ناهيك طبعا علي محاولاتها الدءوبة للحصول على مقعد دائم فى مجلس الامن الدولى وهى المحاولات التى تبذلها حكومة المستشار كول فى هدوء وعلى مهل.



المصدر : الأهرام المسائي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٥ مايو ١٩٩٣

وفى ظل هذه الظروف حرصت المانيا على توطيد علاقاتها بدول العالم العربى وفي القلب منها مصر والسعودية. فالسعودية هى الشريك التجارى الاول لالمانيا فى المنطقة بينما تاتى مصر كشريك ثان.. ولعلنا نذكر ان هناك الآن مفاوضات جارية بين مصر والمانيا من اجل بحث مشروع مبارك ـ كول لتطوير التعليم الفنى فى مصر وتذليل ماقد يعترضه من عقبات. كما ان السياح الالمان يفضلون زيارة مصر.. وقد كانت من اوائل الدول العربية التي حرصت منذ عام ١٩٦٦ على الحضور المنتظم لمعرض السياحة العالمى فى برلين والذى يعرف اختصارا بالحروف «اى. تى. بى» وقد حضرته حينما اقيم فى ٦ مارس من هذا العام ١٥ دولة عربية اخرى الى جانب مصر.. كذلك بلغ عدد السياح الالمان الذين زاروا مصر خلال عام ١٩٩٢ نحو ٣٦٥ الف سائح المانى قضوا فيها اكثر من ثلاثة ملايين ليلة سياحية وذلك بزيادة ١١٧٪ عما كان عليه الحال فى عام ١٩٩١.. وتتعاون المانيا مع مصر ايضا فى مجال التنقيب عن البترول حيث تشارك الاستثمارات الالمانية فى استخراج البترول من حقول راس بدران وراس فنار وزين باى فى خليج السويس.

واذا كانت علاقات المانيا بالعالم العربي تمتد من المغرب غربا الي سوريا والسعودية شرقا الإ ان علاقاتها مع مصر قلب العالم العربي تظل هى الاساس ويشعر المسئولون الالمان بهذه الخصوصية المصرية ولعل هذا هو الذى دفع المانيا الى مساعدة مصر فى التخلص من اعباء ديونها الخارجية.. فالمانيا هى رابع دولة من حيث حجم مديونية مصر لها واسقاط الدفعة الجديدة من الديون المصرية وهو الامر المتوقع حدوثه فى الاسابيع القادمة يعنى ان المانيا قد تنازلت عن ٥ مليارات مارك من ديونها لدى مصر.

المحـــــــرر



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحياة

التاريخ : ٢ مايو ١٩٩٢

قبول المحافظين في بريطانيا بتعديل عمالي
يضع عقبة جديدة أمام إقرار ماستريخت



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحياة

التاريخ : ٧ مايو ١٩٩٣

■ لندن - رويتر - واجهت حكومة المحافظين في بريطانيا مساء الاربعاء عقبة رئيسية امام محاولتها اتمام عملية اقرار معاهدة ماستريخت للوحدة الاوروبية الخريف المقبل، وذلك بعدما اضطرت لقبول تعديل على مشروع المعاهدة قدمه حزب العمال المعارض بمساندة الجناح المعادي للوحدة الاوروبية في حزب المحافظين الحاكم.

وفضلت الحكومة القبول بالتعديل الذي يعيد الى المعاهدة «الميثاق الاجتماعي» منها، والذي كان رئيس الوزراء نجح في اقناع الاوروبيين باستثناء بريطانيا منه عند التفاوض على المعاهدة في اواخر ١٩٩١. ويوفر «الفصل الاجتماعي» للعمال جملة من الحقوق والامتيازات التي تعتبر بريطانيا انها لا تستطيع تقديمها بسبب كلفتها الاقتصادية، وكذلك لمخالفتها سياسة المحافظين المتمسكة باقتصاد السوق.

وكانت انتخابات السنة الماضية اسفرت عن فوز المحافظين بغالبية صغيرة من عشرين نائبا، فيما يفوق عدد نواب جناحه المعارض للوحدة الاوروبية هذا العدد. ولئن كان هؤلاء النواب اليمينيون يعارضون «الميثاق الاجتماعي» فانهم تحالفوا تكتيكياً مع حزب العمال الذي تؤيد غالبية نوابه الوحدة الاوروبية ولكن مع اقرار الميثاق الاجتماعي.

وتعتبر الحكومة ان قبولها الميثاق لا يلزمها ادراجه في مشروع المعاهدة الذي تنوي اكمال عملية اقراره في البرلمان قبل نهاية السنة. الا ان نواب جناحها المعارض اعلنوا انهم سيرفعون دعوى الى المحكمة العليا يطلبون فيها الزامها التنازل عن المشروع لأن خطوتها تعني نقض المعاهدة كما فاوضت عليها بريطانيا، اي من دون الميثاق الاجتماعي.

وقال النائب المحافظ بيل كاش وهو من قياديي الجناح الرافض للوحدة: «هدفنا هو الحصول على حكم من المحكمة بوقف عملية اقرار المشروع». ووصف القضية بانها «ذات اهمية دستورية كبرى» بالنسبة الى النظام البريطاني.

ولا يتوقع للمحكمة البت في قضية كهذه في فترة قصيرة، كما ان الحكومة في حال الحكم ضدها لا بد ان ترفع القضية الى السلطة القضائية العليا في بريطانيا وهي مجلس اللوردات.

ومع تعثر المسيرة نحو الوحدة في بريطانيا هناك اشارات مشجعة لمناصريها من الدنمارك، التي كان الناخبون فيها صيف السنة الماضية رفضوا معاهدة ماستريخت بغالبية ضئيلة، اذ اظهر استطلاعان للرأي هناك نشرا امس قبل الاستفتاء الجديد على القضية في ١٨ من الشهر الجاري محافظة المناصرين للوحدة على تقدمهم على المعارضين، على رغم تقدم طفيف احرزه هؤلاء.

وبين استطلاع اجرته مؤسسة غالوب ان ٤٨ في المئة من الناخبين يؤيدون الوحدة في مقابل ٣٣ في المئة من المعارضين. اما الاستطلاع الذي اجرته احدى منظمات «الخضر» فقد اشار الى تاييد للوحدة بنسبة ٥٣ في المئة، اي النسبة نفسها التي سجلت قبل شهرين. فيما سجل المعارضون تقدما خلال الفترة نفسها من ٣٣ في المئة الى ٣٤ في المئة.



حكومة ميجور تقبل جميع نصوص ماستريخت

□ لندن - إبراهيم نوار:

قبلت الحكومة البريطانية اقتراح حزب العمال البريطاني المعارض بتعديل أحكام قبول بريطانيا لمعاهدة ماستريخت «التعديل رقم ٢٧» الذى بموجبه تقبل بريطانيا نصوص المعاهدة كاملة بما فى ذلك القسم المتعلق بحقوق العمال والعلاقات بين العمال وأصحاب الأعمال.

وأعلن دوجلاس هيرد أن الحكومة تقبل التعديل رغم أنها لا تعتبره مرتبطا بالمعاهدة مباشرة. وقال هيرد إن القسم المتعلق بحقوق العمال يمثل جزءا عضويا من المعاهدة، لكن السماح لبريطانيا بحق الاختيار الذى اشترطه جون ميجور، يعنى أن النصوص المتعلقة بحقوق العمال لا يجب أن تتحول إلى قانون نافذ فى بريطانيا.

وعلى الرغم من أن قبول حكومة جون ميجور بالتعديل يعنى أنها أفلتت من هزيمة محققة داخل مجلس العموم، فإن العقبات التى تعترض التصديق على ماستريخت لاتزال قائمة حيث إن رئيسة الوزراء السابقة مارجريت تاتشر تواصل حملتها من أجل التصويت على المعاهدة من خلال استفتاء عام، وليس بواسطة مجلس العموم.



عالم بلا حدود

فاروق لقمان

من الفردوس إلى المدينة الفاضلة

تواجه أوروبا الموحدة حالياً مشكلة المشاكل كما وصفها الخبراء في مختلف المجالات. وهي ليست اقتصادية لان لدى أوروبا الموحدة تقريباً ثروات طائلة لا تدري ماذا تفعل بها. وفي مخازنها جبال من الحبوب وتلال من اللحوم المبردة وكثبان من الزبدة لو ساحت لتحولت الى بحيرات قد تطغى على بعض شوارع المدن فيها.

فالمشكلة تكمن في الازدياد الخطير في أعداد المهاجرين اليها من دول أوروبا الشرقية السابقة والاتحاد السوفياتي السابق وبعض دول العالم الثالث المنكوبة بالفقر والجفاف والحكومات، أو بالكوارث كلها معاً.

وقد بذلت الدول الأوروبية جهداً مشكوراً لا ينكره إلا جاحد وناكر للجميل للترحيب باللاجئين السياسيين واستضافة المغضوب عليهم من حكومات الحزب الأوحد والعسكر الانقلابيين في كل موسم كما في افريقيا وكما كان يحدث عندنا.

ولما زرت بعض الفنادق والموتيلات والنزل التي خصصتها المانيا وبريطانيا لهؤلاء اللاجئين، وجدتها انظف وأفخر بعدة مراحل من مساكن معظم أهالي الدول التي هربوا منها. وفي إحدى المناسبات لم تجد الحكومة البريطانية بدأ من استئجار سفينة كاملة لايواء اللاجئين من سري لانكا - جزيرة الشاي والجواهر وإحدى مستعمراتها السابقة. ولولا الحرب الأهلية القائمة فيها نتيجة لمظالم حكومات الاغلبية السنهالية ضد الاقلية التاميلية لكانت حقاً احدى فراديس الدنيا.

ومع ذلك فإن المشكلة تتفاقم ويبدو ان اوروبا قد بدأت تستشعر الخطر الكامن في تدفق الملايين اليها في كل حدب وصوب، ومنها سويسرا التي كانت دائماً ولا تزال تضيق ذرعاً باللاجئين وطالبي اللجوء السياسي إلا في اندر الحالات، لانها لا تود أن يؤدي اندفاع العرب والسري لانكيين والأفارقة الى تردي اوضاعها الاقتصادية، لأن قوانينها تحتم عليها معاملتهم أسوة بمواطنيها.

ولهذا فهي لا يمكن ان تلقي بهم في مخيمات او في أحياء من الأسمال والصفيح. هذه واحدة. والثانية ان قوانينها تملي عليها تجنيس القادمين والمقيمين فيها بأسرع وقت ممكن لإدماجهم داخل المجتمع السويسري الذي شبهوه بالأقرب الى «يوتوبيا» أو المدينة الفاضلة المتكاملة. وبالرغم من كافة الصعوبات المطروحة فان عشرة بالمائة من سكان سويسرا - أو مليون نسمة - يحملون تابعيتها بالتجنيس. فقد ترى نايجيرياً وهندياً ومصرياً يعملون في مطعم بزيوريخ ويحملون الجنسية السويسرية منذ العام الماضي.

ولو فتحت الابواب قليلاً لغرقت هي وجاراتها المانيا والنمسا وايطاليا في بحور اللاجئين من أوروبا الشرقية بملايينها الذين فتحوا عيونهم على عوالم جديدة في أوروبا الراسمالية التي كان الشيوعيون يعدون بدفنها تحت نعال الماركسية المظفرة.

لذلك لا تستبعد ان تشمل المرحلة القادمة - ولو بعد حين - توحيد أوروبا كلها تحت راية واحدة.



المصدر : الحياة

التاريخ : ١٢ مايو ١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الدنمارك: استطلاع جديد يظهر ارتفاع نسبة مؤيدي "ماستريخت"

■ كوبنهاغن - رويتر - اظهر استطلاع جديد نشر امس الثلثاء في كوبنهاغن ان التاييد لـ «ماستريخت» عاد الى الارتفاع مجدداً، فيما يستعد الدنماركيون للتصويت في ١٨ الشهر الجاري في استفتاء ثان على معاهدة الوحدة الأوروبية التي رفضوها العام الماضي. وقال رئيس الوزراء الدنماركي بول نايرب راسموسن انه لا يزال واثقاً من حصول مؤيدي المعاهدة على الغالبية.

واشار الاستطلاع الذي اجرته مؤسسة «غالوب» ونشرته صحيفة «برلنغسكي تايدندي» الى ان ٤٨ في المئة من الناخبين سيصوتون بـ «نعم» فيما سيرفض ٣٣ في المئة معاهدة الوحدة النقدية والاقتصادية والسياسية بين الدول الـ ١٢ في المجموعة الاوروبية. واظهر الاستطلاع ان ١٩ في المئة من الناخبين لم يحسموا امرهم بعد.

وقد ادت نتيجة هذا الاستطلاع الى ارتفاع قيمة الأسهم والسندات في البورصة الدنماركية وتعزيز وضع العملة المحلية. وكان الاستطلاع السابق الذي اجرته مؤسسة «غالوب» الاسبوع الماضي، اشار الى ان نسبة مؤيدي «ماستريخت» تبلغ ٤٦ في المئة في مقابل ٣٤ في المئة يعارضونها.

وكان رئيس الوزراء الدنماركي اعرب عن ثقته بالفوز في تصريح ادلى به لوكالة «رويتر» ليل اول من امس بعدما شارك في مناقشة في شان المعاهدة. إلا انه قال ان التوصل الى مثل هذه النتيجة «يتطلب منا المواظبة على العمل» حتى ١٨ ايار (مايو) الجاري.

غير ان المحلل السياسي هانس نيلسن حذر من ان فوز الذين سيصوتون بـ «نعم» ليس مضموناً ابداً. وذكر بان «غالوب» توقعت فوز المؤيدين بنسبة ٥٦ في المئة قبل ثلاثة ايام فقط من الاستفتاء الاول في حزيران (يونيو) الماضي، وبنسبة ٥٣ في المئة قبل يوم واحد منه. إلا ان الدنماركيين رفضوا المعاهدة في ٢ حزيران ١٩٩٢ بغالبية ٥٠,٧ في المئة ضد ٤٩,٣ في المئة، مما عرقل تطبيق المعاهدة في الدول الـ ١٢ واثار احدى اسوا الازمات في تاريخ المجموعة.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ١٢ مايو ١٩٩٣

Frankfurter Allgemeine

«فرانكفورتر الجمانيه» الألمانية

مشكلات فى طريق الوحدة الاوروبية

لان تجربة العمل داخل محافل الوحدة الاوروبية مازالت جديدة، فمن المؤكد ان تستغرق وقتا حتى تتضح الاخطاء والمحاسن، وخلال هذه الفترة يضطر المسئولون إلى العودة للخبراء للاستشارة وأخذ الرأى خاصة وان الرضيع الاوروبي مازال فى المهد، وقد استطاعت مجموعة من خبراء الوحدة الاوربية ان تحدد الخطوط العريضة للمشكلات التى تواجه حركة الرابطة الاوروبية، خاصة وان اتساع قاعدة العضوية فى الرابطة بدأ يسير بخطوات إيجابية مع احتمال ضم كل من السويد والنمسا والنرويج ليصل الاعضاء إلى ١٦ دولة.

ومن أهم المشكلات التى حددها الخبراء:

- ان القواعد الأساسية التى تحكم العائلة الاوربية والتى ولدت فى بادىء الامر مع ٦ أعضاء هى نفسها القواعد التى ستحكم ١٦ دولة:
- كيفية التوصل إلى برلمان أوروبى موحد يتنازل فيه كل عضو عن هويته الخاصة.
- لايوجد طابع موحد ومحدد للواجبات الجماعية فمازالت روح القوانين التى تنظم الواجبات مستمدة من الانظمة الحكومية الداخلية لكل دولة على حدة.
- عجز قرارات ماسترخيت عن وضع اسلوب اتخاذ القرار الجماعى الذى يعبر عن المجموعة الاوروبية.



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ١٢ مايو ١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

رحلة الانتظار والقلـــق

■ فتحي غانم ■

مـازالت الاجـابـات الصحيحــة عن الاسئلـة المطروحة في عالم المال والاقتصاد موجودة في عالم السياسة. وخبراء المال والاقتصاد يبـذلون جهودا غير عادية لتقديم معلومات يطمئن إليها المتعاملون فى أسواق المال. يحاولـون الاجابـة عن أسئلة مثل: متى ينخفض سعر الفـائدة فى هذه الـدولة أو تلك؟ هل الأفضل شراء الدولار أم الإيكو الأوروبى؟ ما هـو مستقبل الين اليابـانى وهل تتفاقم الازمـة فى المانيا فتؤثر فى سعر المارك؟ وما هو مصير الفرنك الفـرنسى بعـد أن صرح «بـالاديـر» رئيس وزراء فرنسـا بأن عجز الميزانيـة أكبر مما كان يتـوقعه؟ انها أسئلة كثيرة ونتلقي كل يـوم اجابـات متعددة تتفق أو تختلف فى تفـاصيل كثيرة، ولكنها جميعـا تعترف بان القلق يســود الأســواق ويعطل حركـة المستثمرين. لأن العقبات السياسيـة مازالت قائمة ولن يطمئن أحد إلى رأى أو قرار مـالى، مالم يتوافر له درجـة عالية من الاطمئنان للمـوقف السياسى. وهــو لــلأسف غير واضح وغير مستقــر ســواء بالنسبة للوحدة الأوروبيـة وما يتبعها من توحيد النقد الأوروبى لدول السوق الاثنتى عشرة وإعلان «الايكو» كقوة مالية فى مـواجهة الدولار الأمريكي والين اليابانـى. أو بالنسبة للسياســة الأمريكية فى مواجهة الوحدة الأوروبية واتفاقية منطقة التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية المعروفة باسم «نافتا» NAFTA والتي تضم الـولايـات المتحدة وكنـدا والمكسيك.

إن القلعة الأوروبية التي تتكون اليوم فى أوروبا مازالت تـواجه عقبات سياسية كبيرة تعطـل اقامة تحصيناتها وتثير تسـاؤلات تدعـو إلى القلق حول قدرات هذه القلعة فى الصمود ضد القلعة الأمريكية المتمثلة فى دول النافتا، وما إذا كانت العلاقة بينهما سوف تكون علاقـة منافسة بين خصمين لدودين يدخلان فى حرب تجارية لا يعلـم أحد ماقد تتطور إليه. أو قـد تكون علاقة تعـاون برؤية جـديدة لم تتضح بعد ولكنها سوف تؤثر حتما في النظم المالية القائمــة ودور مجموعـة الدول الصنـاعية الكبرى السبع فى ادارة هــذه النظم. ودور صنـدوق النقـد الدولى فى الـرقابة عليهـا، من حيث متابعـة أسعار العملات وسياسة رفع أو خفض الفائدة وأساليب معـالجة التضخم والعجـز فى الميـزانيـات. وكلهـا قضايا لم تنجح حتى الان مجموعة الدول السبع فى معـالجتهـا واصطدمت على سبيل المثـال بـرفض الولايات المتحـدة الامريكية لمطالب هـذه المجموعة باتخاذ اجراءات حاسمة لخفض العجز فى الميزانية الاتحاديـة الامـريكية. كما اصطـدمت بـاحتجـاج اليابـان ضد أى تدخل فى سيـادتها فى اتخاذ القرار الذى يمس مصالحها المالية والاقتصادية.

إن أســواق المال تعيش حـالــة من القلق تجعل المستثمر يتوقـع فى أية لحظة قرارا مفاجئا يؤدى إلى ارتفــاع أو انخفاض لعملـة يتعامل بها أو يفـرض عليه أن ينتظـر انخفاض فـائدة ويطول الانتظـار دون أن يتحقق مـا يريـده. وتفـاجئه انهيـارات فى أسعـار أسهم وأخبـار لا يتـوقعهـا عن خســائر ضخمـة لمؤسسات صنـاعية كـانت الاستثمارات فيها مضمونة مائة فى المائة حتى شهور قريبة.

والدعوة إلى الوحدة الأوروبية تعاني من تيارين لا يتحدث بينهما انسجام يؤدى إلى وضوح سياسى يساعد على تنفيذ السيـاسات المالية التي تؤدى إلى عملة أوروبية موحدة. هناك تيار يريد بناء الوحدة الأوروبية سياسيا وعسكريـا وإقامة كتلة أو قلعة لها إرادة سيـاسيـة تفرض وجـودهـا فى المجتمع الدولى سياسيـا واقتصاديـا. فى مـواجهة الكتلـة الامريكية فى الغرب، والكتلة اليـابانية الاسيوية فى الشرق. وأصحـاب هـذا التيـار يـريـدون تعميق الوحدة الاوروبية والاسراع بمشروع الوحدة الذى يفتتح عهدا جديدا للمواطن الأوروبى بينما يتوارى إلى الخلـف المواطن الفـــــرنسى أو الالمانـى أو الأنجليزى.

فيذوب الجميع كاوروبيين فى الوحدة السياسية تحت رايـة الولايـات المتحـدة الـزوروبية. ولقـد سادت أصحاب هذا التيار موجة من التفاؤل بلغت الذروة بمعاهدة ماستريخت التى أعلنت أن الوحدة سوف تتحقق والحواجـز الجمركية ســوف تزول والايكو ســوف يكون العملـة الأوروبية بـدلا من الفـــرنـك والمارك والاسترلينى الـخ. لكن ذروة مـاسترخيت بـدات تنحسر ومنـذ سبتمبر الماضى اهتزت فكرة تـوحيد أوروبـا سياسيـا وإيطاليـا وانجلترا تنسحبــان من النظـــام النقـدى الـــذى يربطهما بالمارك الألمانى وارتفعت أصوات أوروبية تعلن أن مشروع التـوحيـد السيـاسى ليس فكـرة مطلقة بل قد يصلح لأن يكون هدفا مرحليا أو اداة



من الممكن الاستعانة بها لفترة تاريخية معينة من الممكن الاستغناء عنها او استبدال ادوات أخرى بها، وكانت ابرز هذه الاصوات الدانمارك التي رفضت ماستريخت وفي انجلترا التي اجلت الموافقة على ماستريخت، وأعلنت انها سوف تراجع موقفها من خلال مصالحها أولا. وفي نفس الوقت فقدت المانيا قدرتها على الاقناع بالاسراع بتوحيد النقدالأوروبي لأن الازمة الاقتصادية التي تثيرها مطالب عمال المانيا الشرقية ــ سابقاً ـ جعلت المناخ السياسي غير مستقر ولا يساعد على الاقدام على قرارات مالية وسط مظاهرات عمالية واضرابات مستمرة وتهديدات بإغلاق مصانع الصلب. وانتقلت العدوى إلى فرنسا فهي تراجع الان من خلال السياسة الجديدة لوزارة «بلادير» الازمة الاقتصادية والعجز الكبير في الميزانية من خلال رؤية وطنية فرنسية تتردد في قبول إلغاء الحواجز الجمركية والاسراع في خطوات الوحدة السياسية والمالية.

ويزداد الموقف تعقيدا بالنسبة للسوق الأوروبية عندما تواجه الموقف الأمريكي فهو ايضا لم يتحدد بعد والقلعة الامريكية التي اقامتها اتفاقية النافتا مازالت في غرفة الانعاش والعناية المركزة، بل يقول البعض إنها اتفاقية ماتت وأحد خصومها الالداء «روس بيرو» يدق كل يوم مسمارا جديدا في نعشها لانها من وجهة نظره تؤدي إلى زيادة مشكلة البطالة في الولايات المتحدة إذ تسمح بهجرة الصناعات من الولايات المتحدة إلى المكسيك حيث اجور العمال أقل بكثير من اجور عمال أمريكا، ثم هناك مشاكل سياسية أخرى حول حساسية الدول التي تتعامل مع العملاق الأمريكي. فالمواطن المكسيكي ينفر من الاحساس بان تحالفه مع الولايات المتحدة يجعله تحت حمايتها العسكرية أو خاضعا لسيادتها السياسية. واحتمالات رفض الكونجرس الأمريكي للاتفاقية ستظل قائمة حتى يناقشها في العام القادم. وفي انتظار وضوح الرؤية للموقف الأمريكي، سيظل التساؤل والقلق حول العلاقة بين التكتل الأوروبي والتكتل الأمريكي. وهل يتنافسان في حرب مريرة على أسواق العالم أم يتعاونان. هل يتحالفان ضد اليابان، أم تتحالف أوروبا مع اليابان ضد أمريكا. وإذا كان التعاون بين الجميع هو الافضل. فلابد من اعادة النظر في اتفاقية «الجات» اتفاقية حرية التجارة والتعريفة الجمركية. بحيث تزول الخلافات الامريكية الأوروبية حول السياسة الزراعية والمنح والدعم الذي يحصل عليه المزارع الأوروبي أو الفرنسي بالذات من حكومته مما يساعده على الدخول في منافسة ــ غير مشروعة ــ فيبيع حاصلاته الزراعية من البذور الزيتية بأسعار ارخص من الاسعار التي يقدمها المزارع الأمريكي الذي لا يتمتع بدعم حكومته.

وخلاصة القول إننا لا نستطيع أن نقول إن الاستقرار الاقتصادي على المستوى العالمي سوف يتحقق قبل أن تتوافر للأسواق معلومات مازالت ناقصة عن الموقف في السوق الأوروبية. هل يتجه إلى تعميق الوحدة سياسيا وهنا لابد وأن يجتاز عقبات سوف تستمر غالبا لأكثر من عشر سنوات قبل أن تسمح له بتوحيد العملة الأوروبية ورفع القيود الجمركية. أم يتجه إلى توسيع السوق لا تعميقه. فيقبل المزيد من الاعضاء الجدد من دول اسكندناوة ودول شرق أوروبا التي خرجت من النظام الشمولي المركزي وتتحول إلى اقتصاديات السوق. وهنا لن تهم كثيرا الوحدة السياسية وسيكون الباب مفتوحا لإجراء تعديلات لمعاهدة ماستريخت. ومن ناحية أخرى لن يتحقق الاستقرار الاقتصادي قبل أن يتضح الموقف الأمريكي من اتفاقية NAFTA النافتا. واتفاقية «الجات» وعندئذ لن يقتصر الأمر على اتفاق في جولة أوروجواي بل سيعاد النظر في اتفاقية الجات لتفتح أبواب التعاون وتمد الجسور بين القلاع الاقتصادية في أمريكا وأوروبا واليابان. مع رؤية للتنافس الشريف في أسواق العالم.

أما إذا فشلت اتفاقية الجات في اقامة جسور التعاون فسوف تتحول القلاع إلى بؤر وقواعد للحرب التجارية. وسوف يتجهون إلى مسرح الحرب في اسيا، وفي سوق الصين وأسواق جمهوريات الاتحاد السوفييتي السابقة. وسوف يعاني العالم الثالث من انكماش في الاستثمارات لاتجاهها إلى كسب المعركة في السوق الاسيوي الأهم والاضخم. ولن تغير كثيرا توقعات خبراء المال في متابعة حركة الدولار ونشاط أسواق الاسهم والسندات. لان المناورات السياسية ستكون صاحبة الكلمة بما تمتلك من صدمات ومفاجآت.



DIE WELT

«دى فيلت» الالمانية

مطلوب إعادة النظر فى القوانين التجارية للمجموعة الأوروبية

بعد إعلان الاندماج بين دول المجموعة الاوروبية منذ مطلع العام الحالى تشكلت لجنة للمراقبة الاقتصادية تتمثل مهمتها فى متابعة العمل داخل المجموعة الاوروبية، وقد وضعت هذه اللجنة تقريراً عن سير الامور خلال الفترة الماضية توصل إلى حقيقة غريبة وهى أن السوق الموحدة للمجموعة الاوروبية هى «جنة الغشاشين ومهربى الاموال والسلع والمتهربين من الرسوم الجمركية».

جاء فى التقرير أن التهرب من دفع الضرائب أدى إلى خسائر مادية بلغت مليارات الدولارات، والسبب فى ذلك ضعف القوانين التى تراقب حركة انتقال السلع عبر الحدود، وكانت الاحذية الايطالية واحدة من أهم السلع التى تتسبب فى حدوث خسائر هائلة فى حصيلة الضرائب ويرجع ذلك إلى عجز المستندات عن توضيح حجم المنتجات التى تعبر الحدود.

ومازالت القوانين التى تحكم الضريبة الموحدة للدخل الاوروبى تحتاج إلى مزيد من التطوير، ونظراً لان القوانين التجارية الالمانية تحكمها ادارة خاصة يصعب على الاجانب التعامل معها، فقد تبع ذلك تراجع الطلب على استيراد السلع الالمانية تجنباً لمشاكل روتين الادارة والإجراءات الطويلة اللازمة «لتخليص» السلع، بينما يجد المستورد تسهيلات من جانب الدول الأخرى، ويطالب رئيس لجنة المراقبة الاقتصادية بالمجموعة الاوروبية حكومة بون بضرورة إعادة النظر فى التعريفة الجمركية مع باقى دول المجموعة الاوروبية وذلك لتتجنب المانيا الخسائر الاقتصادية.



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ١٥ مايو ١٩٩٣

مرحبا



يجرى يوم ١٨ مايو الجارى فى الدانمارك الاستفتاء الثانى على معاهدة ماستريخت الخاصة بالوحدة الاقتصادية الأوروبية.

وكان الاستفتاء الأول قد تم فى ٢ يونيه الماضى فرفض الشعب الدانماركى الموافقة على المعاهدة باغلبية ضئيلة وهى ٣٠ الف صوت فقط.

وادخلت دول السوق تعديلات طفيفة على المعاهدة لاقناع الشعب الدانماركى باقرارها. وقامت باقى دول السوق - ١١ دولة أخرى - بحملات فى هذا المجال.

وفى الدانمارك نفسها فإن ٤٧ صحيفة تؤيد الانضمام، وصحيفة واحدة معارضة.

ولايوجد سوى حزب واحد يعارض ماستريخت، أما باقى الأحزاب السياسية فهى مؤيدة.

وأراد رئيس الوزراء ان يشجع الشعب على الموافقة فاعلن انه سيخفض الضرائب اذا جاءت نتيجة الاستفتاء ايجابية.

ومعروف ان اعلى الضرائب فى دول السوق يدفعها الشعب الدانماركى. والاستفتاءات التى جرت تبين حيرة الشعب بالنسبة للمعاهدة ويوجد عشرون فى المائة من الناخبين مترددين ولم يحسموا موقفهم ازاء المعاهدة، أى لم يتخذوا قرارا بعد. وهؤلاء هم الذين توجه إليهم حملات الدعاية من المؤيدين والمعارضين على السواء. والسبب فى أن الدانمارك مترددة يرجع الى أن اساس المعاهدة، أو النقطة الفاصلة فيها هى مسالة العملة الأوروبية الموحدة التى تستهدفها المعاهدة. ودول اوروبية كثيرة، ومنها بريطانيا، لاتريد العملة الأوروبية.

ومن ناحية أخرى فإن هناك رايين تنقسم حولهما أوروبا. الأول حرية التجارة بين الدول الاعضاء فى السوق. والثانى وجود سلطة اتحادية تسود أوروبا بدلا من سيادة كل دولة.

والدانماركيون يريدون أن تبقى لهم سلطات سيادية. ولكن لجنة فى بروكسل وضعت اخيرا مشروعا جديدا للوحدة الاوروبية يقضى بتقلص نفوذ سلطات الدول الصغرى الاعضاء ومنح مزيد من الصلاحيات لسلطات السوق المركزية فى بروكسل وكذلك للبرلمان الاتحادى الاوروبى فى ستراسبورج الذى ستكون له سلطات اكثر من برلمانات الدول الاعضاء.

وقد اعلن المشروع فى كل الصحف الأوروبية فادى إلى زيادة قوة الجبهة الدانماركية المعارضة لماستريخت، فإن هذا المشروع يعطى اختصاصات اكبر للجهاز الاتحادى للسوق بينما يريد شعب الدانمارك اختصاصات وسلطات اقل لهذا الجهاز. وفى الوقت ذاته فإن كلا من هولندا ولوكسمبورج والمانيا وبلجيكا وفرنسا، أى خمس دول تريد اتحادا أقوى. وأدى ذلك الى عدم قدرة أجهزة قياس الرأى العام على التوقع بنتيجة الاستفتاء الذى ستترتب عليه مشكلة كبرى اذا رفض الشعب الدانماركى معاهدة ماستريخت.

ولكن الواضح حتى الآن انه رغم كل الانتقادات الموجهة للسوق المشتركة فإن أيا من الدول الأعضاء لاتريد البقاء فى عزلة. بل الجميع يرغبون فى التجمع.

هذا فى أوروبا

وليس فى العالم العربى.

محسن محمد



***

بيزيتا ومارك أم جنوب وشمال؟

● خفض سعر صرف البيزيتا الاسبانية لا يعكس واقعاً نقدياً متفاوتاً داخل المجموعة الأوروبية بقدر ما يعكس واقعاً اقتصادياً متبايناً بين جنوب القارة وشمالها

مرة أخرى يثبت مشروع الوحدة الأوروبية ان عقدته الاساسية اقتصادية اكثر منها سياسية... والخفض الجديد في قيمة العملتين الاسبانية والبرتغالية تجاه العملات السبع المتبقية في سلة العملات الأوروبية، لا يعكس تصحيحاً نقدياً لأسعار صرف العملات الاوروبية بقدر ما يعكس اخفاق المجموعة الاوروبية في ازالة الفوارق الاقتصادية والمعيشية بين دول جنوب القارة وشمالها.

وهكذا، عشية الاستفتاء الدنماركي الثاني على معاهدة ماستريخت - والمفترض ان يمنح مشروع الوحدة دفعاً سياسياً جديداً - تعود الوحدة الاوروبية المنشودة الى مواجهة مشكلتها الاساسية، وهي كيفية التوفيق بين مجتمعات متفاوتة اقتصادياً في اطار وحدة سياسية طموحة.

فمنذ تعويم الجنيه الاسترليني والليرة الايطالية، العام الماضي، والمجموعة الأوروبية تحاول انقاذ حلم الوحدة بتسريع خطواته السياسية على حساب متطلباته الاقتصادية. وفي لهفتها لرفع القيود السياسية على تنقل الرساميل بين اسواقها، عرضت دول المجموعة عملاتها الضعيفة لعمليات مضاربة واسعة تشن عبر الحدود. وبعدما اثبت نظام النقد الأوروبي عجزه عن حماية العملات الضعيفة من المضاربات، اصبحت الرساميل الأوروبية، من اي دولة اتت، تستسهل خوض غمار مضاربات نقدية تجني من ورائها ارباحاً طائلة وسريعة مستفيدة من الفجوة القائمة - حتى الآن - بين الوحدة السياسية والوحدة النقدية.قد تكون دول المجموعة الأوروبية مبررة في سعيها لتسريع الوحدة خصوصاً ان انهيار الامبراطورية الشيوعية القى عليها عبئين لم يكونا في الحسبان: استيعاب المانيا الغربية لشطرها الشرقي ومطالبة دول اوروبا الشرقية «المستقلة» بالانتساب اليها.

وإذا كان تأثير هذين التطورين قد دفع المجموعة الأوروبية الى تسريع خطى الوحدة السياسية في ما يمكن اعتباره عملية هروب الى الأمام، فقد كان من جراء هذا التسريع كشف مدى تباين مستوى التطور الاقتصادي بين دول الشمال والجنوب وانعكاس هذا التباين عملات «ضعيفة» واخرى «قوية» داخل نظام النقد الأوروبي... وهذا التصنيف الطبقي لعملات المجموعة الأوروبية يهدد اليوم نظام النقد الاوروبي بالانهيار، والوحدة - قبل ان تتحقق - بالانقسام.والواقع ان اوروبا الغربية لم تتعرض للانقسام، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، كما تتعرض اليوم... بسبب محاولات تسريع وتيرة الوحدة. وقديماً قيل: من استعجل الشيء قبل اوانه عوقب بحرمانه!

وليد أبي مرشد

***

الدنمارك تستعد لـ'احياء' 'ماستريخت' في استفتاء تاريخي

■ كوبنهاغن - رويتر - قال المراقبون في كوبنهاغن امس الاحد ان الدنمارك تستعد، على ما يبدو، لـ «احياء» معاهدة ماستريخت للوحدة الاوروبية في استفتاء يرجح ان تكون له انعكاسات تاريخية بالنسبة الى اوروبا باكملها.

وقبل ٤٨ ساعة من التصويت على معاهدة الوحدة السياسية والنقدية والاقتصادية بين الدول الـ ١٢ في المجموعة وعلى صفقة تمنح الدنمارك حق الانسحاب من بعض بنودها الرئيسية، يبدو ان الدنماركيين حسموا امرهم للتصويت بـ «نعم». اذ اظهر استطلاع نشرته امس صحيفة «برلنغسكي تايدندي» ان ٤٩ في المئة من الناخبين سيوافقون على المعاهدة و٣٣ في المئة سيعارضونها. فيما تبين ان ١٨ في المئة لم يحسموا امرهم بعد، او لن يدلوا باصواتهم في الاستفتاء المقرر غداً الثلثاء.

ومعلوم ان الدنماركيين صوتوا ضد «ماستريخت» بغالبية ٥٠,٧ في المئة في مقابل ٤٩,٣ في المئة في حزيران (يونيو) ١٩٩٢، مما عرقل تطبيق المعاهدة في الدول الـ ١٢.

وأكد رئيس الوزراء الدنماركي بول نيروب راسموسن، الذي يتوقع فوزاً واضحاً لمؤيدي «اعادة قطار المجموعة الى سكته» ان الاستفتاء هو الخيار الأهم بالنسبة الى بلاده مذ انضمت الى حلف شمال الاطلسي عقب الحرب العالمية الثانية. وكتب في مقال «ان التصويت بنعم سيعني الهدوء والاستقرار والثقة بالمستقبل».



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : مايو

التاريخ : ١٠ مايو ١٩٩٣

الفساد يجتاح الأحزاب الأوروبية!

تحقيق الرخاء .. أهم من «الوحدة»

ثمة شيء مضحك يحدث لجاك اتالى فى مسيرته نحو المجد ، لقد كان احد كبار مستشارى الرئيس الفرنسى فرانسوا ميتران ومنذ عامين أصبح آتالى رئيسا للبنك الأوربى الجديد لاعادة البناء والتنمية وانعاش اقتصاد أوربا الشرقية والاتحاد السوفيتى السابق إلا آن هذه المسيرة قد تعثرت بشكل ملحوظ ، حيث كشفت الصحف البريطانية ان البنك انفق ٨٣ مليون دولار على مكاتب آتالى الجديدة فى لندن وقام باستئجار طائرات خاصة لنفسه تكلفت ٩٠٠ الف دولار فى عام ١٩٩٢ ، وذلك على نحو يفوق القروض التى يقدمها البنك للدول الشيوعية السابقة .

جاك اتالى

وتلك الفضيحة التى لحقت بجاك اتالى هى مجرد علامة تشير إلى أن السياسات الأوروبية قد دخلت مرحلة جديدة ، وفى الشهر الماضى لاقى حزب ميتران الاشتراكى هزيمة فى الانتخابات المحلية وحقق حزب يمين الوسط اكبر غالبية فى البرلمان الفرنسى لأول مرة فى تاريخ فرنسا الحديث .

وفى الشهر الماضى أيضا طالب فيليب جونز اليز رئيس وزراء اسبانيا الاشتراكى الذى يعتلى السلطة طوال عشر سنوات ماضية باجراء انتخابات مفاجئة فى الأسبوع الأول من شهر يونيه المقبل وهو يدرك تماما انه قد يخسرها . وهذا الأسبوع فقد الايطاليون صبرهم من جراء الفضائح السياسية التى لاتنتهى والتى اتت على سمعه اشهر سياسى ايطالى هو جوليو اندريوتى ومن ثم اجروا إستفتاء يستهدف إجراء إصلاح سياسى شامل يتضمن النظام الانتخابى الذى تسير عليه ايطاليا منذ خمسة واربعين عاما . وفى المانيا وبريطانيا يتشبث بالسلطة زعماء لايحظون بشعبية كبيرة ويخشون مواجهة الناخب فى أى وقت قريب .

اوروبا يمينيه

تبدو اوروبا ، وللوهلة الأولى ، انها متجهة صوب اليمين وتتبرأ من الحكومات الاشتراكية أو سيطرة الاشتراكيين على الانتخابات . غير ان مايحدث يخالف الواقع ، إذ ان الناخبين الأوروبيين يبذلون مافى وسعهم لاظهار نفورهم من كل الأحزاب الموجودة سواء اكانت احزاب يمين أم احزاب يسار : ففى فرنسا حصل الائتلاف المحافظ الذى حقق نجاحا نسبيا على اصوات اقل مما حصل عليه عام ١٩٨٨ عندما خسر الانتخابات ، وان ماحدث فى الواقع هو ان الناخبين الاشتراكيين إما مكثوا فى بيوتهم او ادلوا باصواتهم لصالح احزاب الخضر والجبهة الوطنية التى تمقت الاجانب . وفى اسبانيا هناك حماس كبير لحزب الشعب المحافظ التى يزعمه جوزيه ماريا ازنار ، إلا ان مايسود اسبانيا هو شعور بالازدراء حيال الاشتراكيين الذين يتسمون بالتعنت والعجز ومزقتهم الفضائح .



ولم يصل هذا الرفض للانماط السياسية القائمة في اى بلد إلى ماوصلت إليه الحال في ايطاليا وذلك يرجع لاسباب عديدة إذ ان كل الأحزاب التى تولت السلطة في ايطاليا منذ الحرب العالمية الثانية بما فيها الشيوعيون الذين كانوا يتمتعون بالنزاهة النسبية قد تغلغل فيها الفساد أو انها على علاقة بعصابات المانيا المنظمة او مرتبطة بالاثنين معا . وفي الانتخابات العامة التى ستجرى قبل نهاية العام الحالى فإن الايطاليين سوف يرفضون حتما جزءا كبيرا من المؤسسة السياسية غير انه من الواضح معرفة ما الذى سوف يتجهون اليه :

ومن بين المتنافسين البارزين حزب الديماجوجية الذى يراسه امبرتويوس والذى ينادى بتقسيم البلاد الى ثلاث مناطق مستقلة ذاتيا . وماريو سجنى الديمقراطى المسيحى المنشق الذى يطالب بإعادة بناء كامل للنظام الانتخابى .

الأجنحة

إن القوى التى تنتظر الآن في الأجنحة السياسية الاوروبية سوف تكون مختلفة تماما وتتردد بين اقصى اليمين واليسار المتطرف وسوف تشترك جميعها في سمات مشتركة بدءا من معارضة بلاغية قوية للفساد المستشرى في الحكومة وقد اصدر إدوارد بالادير رئيس وزراء فرنسا امرا إلى وزرائه بالفعل بخفض ميزانية مكاتبهم وقصر السفر على الطائرات الحكومية ، ومما ريب فيه ان اية حكومات جديدة في اسبانيا او ايطاليا سوف تفرض قيودا على التمويل الحزبى . وسوف تتجه كل من مدريد وروما إلى خصخصة العديد من المشروعات التى تملكها الحكومة ويرجع ذلك الى خفض اى ردود فعل محتملة وإلى توفير الأموال لمواجهة العجز الهائل في الميزانية .



المصدر : الكفاح العربي

التاريخ : ١٧ مايو ١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اوروبا الحدود المفتوحة

هل تقفل باب تصدير السلاح

● المانيا الكبيرة اصبحت ساحة لتجار الاسلحة وفرته لهم « الحرية الجديدة » ● الغربيون عموما وال « CIA » يراقبون تحركات الالمان لا سيما في المجال العسكري واسواق الأسلحة العالمية .

■ فتح الحدود بين بلدان الجماعة الأوروبية ادى الى تسهيل تصدير الاسلحة والذخائر، دون اي رقابة، حيث تتحرك المنتوجات في هذه السوق القاسية المفتوحة وخارجها دون رقابة.

مجددا الالمان في قفص الاتهام. فالغربيون عموما، والـ «CIA» الاميركية خصوصا، يراقبون تحركاتهم لا سيما في المجال العسكري واسواق الاسلحة العالمية.



نعمان مفتش المجموعة الاقتصادية: الاقتراحات تظل اقتراحات

المصدرون بشكل غير شرعي، وهم كثر (اذ ان معظم المصانع الحربية وغير الحربية تصدر منتوجاتها بشكل غير شرعي، وفي اغلب الاحيان بالتواطؤ مع المسؤولين، وهنا يكمن سر دفاع الالمان عن السوق الداخلية، لأنه يحررهم من القيود) عرضة لخطر الدخول الى السجن، بينما لا يلحظ القانون الاسباني، هذه المسالة، وهذا يعني استمرار تدفق الاسلحة والذخائر على مختلف بلدان العالم، وهو الامر الذي يؤدي الى

ان قيام الالمان بتصدير الاسلحة الى بلدان العالم، شانهم في ذلك شان سواهم من الاوروبيين والاميركيين، (بما في ذلك اسلحة الإبادة الجماعية والدمار الشامل) ليس قديما، ويبدو انهم قرروا اللحاق بحلفائهم، الذين يحتكرون الاسواق العالمية المعروفة والمعلومات السرية.

ومع بداية هذا العام اتيحت الفرصة لتجار ومصانع الاسلحة يساعدهم افتتاح السوق الداخلية بالحقوق نفسها لتشمل كل بلدان اوروبا، وهي القارة التي زودت وبقيادة الولايات المتحدة ومختلف بلدان العالم الثالث (تشيلي، الارجنتين، البرازيل، الهند، الباكستان، البيرو، المعارضة النيكاراغوانية، السلفادور... الخ) بمختلف انواع الاسلحة والذخائر التقليدية (اي غير المتطورة!).

وهناك تفاوت في العقوبات. ففي المانيا مثلا

انخفاض الاسعار بسبب المنافسة.

ويبدو ان ممثلي دول الجماعة الاوروبية لن يتوصلوا الى اتفاق نهائي. وفي هذا المجال يقول مدير مفاوضات وزارة الاقتصاد في بروكسل «لن نقبل بأي حال من الاحوال، ان يتم صياغة قرارات الجماعة الاقتصادية في كتاب، لأنه ادى الاتفاق عليها الى رفع الحظر المفروض على المانيا. وهنا يكمن سر دفاعهم المستميت عن ايجابيات هذه السوق التي اتاحت لهم الفرصة للمنافسة هو ما كانوا يحلمون به. لقد الغت «السوق الداخلية» المراقبة على الحدود، ولذلك فقد قانون التجارة الخارجية قيمته وأصبح حبرا على ورق. مما دفع البوندستاغ (مجلس النواب) الى اصدار قوانين جديدة (في كانون الثاني/يناير ١٩٩٢) لمعاقبة ارباب المصانع العسكرية الذين يهربون منتوجاتهم الى الخارج خصوصا التقنية

المتطورة. ومنذ ذلك الوقت يواجه الذين ساهموا في نشر تقنيات الاسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية (ABC) التهديد بالدخول الى السجن لمدة عامين، خصوصا اولئك الذين تعاملوا مع العراقيين والايرانيين. اما الذين زودوا اسرائيل بهذه التقنيات فإنهم محاطون بالسرية التامة ولا يجرؤ أحد على الاشارة اليهم. هذا مع العلم ان الالمان كانوا شريكا ثانويا في العمليات التي كانت تتم عبر المرافئ المختلفة (لشبونة، دبلن، وبيراوس في اليونان).

القانون الالماني، كما قلنا فقد قيمته مع عدم وجود مسؤولي جمارك محليين ولا موظفين متخصصين يستطيعون تحديد المجالات التي تستخدم فيها المواد المصدرة.

منذ ازالة الحواجز الجمركية برزت فجوة كبيرة في قانون الانذار والتحري ولم يعد بالامكان معرفة الاوقات التي يتم خلالها تصدير الاسلحة، لأن الصادرات لا تعاين عند الجمارك الالمانية. إن المانيا الكبيرة اصبحت ساحة لتجار الاسلحة، وفرته لهم «الحرية الجديدة»، بل ان اوروبا بكاملها ستصبح سوقا للاسلحة وتصديرها ويبدو ان الاوروبيين لن يضعوا العراقيل.

والسؤال هو كيف يمكن مراقبة مسيرة الاجهزة والمعدات الحربية المختلفة التي تظهر في اوروبا مستقبلا.

الحكام الفرنسيون والبريطانيون يرفضون مناقشة الموضوع، وهم يربطون صفقات الاسلحة المختلفة: اكزوسيت، القانصات من نوع ميراج ودبابات شالنجر، بمسائل الأمن القومي التي تعنيهم وحدهم وكل على حدة (يذكر ان المعاهدة – السوق الداخلي – لم تعالج مثل هذه المواضيع التي تختلف حولها الدول الاعضاء).

واليوم، تجري مناقشة مسالة اصدار قانون يستطيع الجميع الالتزام به، مثل تصدير التجهيزات والمعدات المرتفعة القيمة، الى بعض دول العالم الثالث التي يبذل حكامها قصارى جهدهم من اجل امتلاك احدث انواع الاسلحة، خصوصا الهند والباكستان والبرازيل واسرائيل التي تتعاون مع جنوب افريقيا في مجال تطوير الاسلحة (تستورد جنوب افريقيا كميات كبيرة من الاسلحة الاسرائيلية الصنع).

لكن، هل يسمح بمواصلة ارسال الاسلحة الى هذه البلدان؟ان اي اتفاق بين الدول الاعضاء والذي يفترض ان يتمتعوا به جميعهم، سينعكس سلبا على مجمل اوضاعنا الداخلية. يضاف الى ذلك ان مجموعة التنسيق الدائمة المعارضة لنقل التكنولوجيا ترفض الاساءة الى سيادة اي من الحلفاء.

وهكذا يبقى السؤال بلا جواب، حول ما اذا كان الاوروبيون سيتوصلون الى اتفاق نهائي حول تصدير الاسلحة والذخائر الى دول العالم الثالث.■■

تحسين حجازي



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : 

التاريخ : ١٨ مايو ١٩٩٣

الدنمارك تحدد مصير الوحدة الأوروبية فى ثانى استفتاء على ماستريخت اليوم

المؤيدون يحذرون من العزلة السياسية والمعارضون يرفضون التخلى عن السيادة

كوبنهاجن - وكالات الانباء - يتوجه الناخبون الدنماركيون الى صناديق الاقتراع اليوم للمرة الثانية خلال عام واحد للادلاء باصواتهم فى الاستفتاء على معاهدة ماستريخت وليحددوا بذلك مصير الوحدة السياسية والنقدية الاوروبية وكان الدنماركيون قد اثاروا عاصفة لم تهدأ بعد برفضهم للمعاهدة باغلبية ضئيلة فى يونيو عام ١٩٩٢ وحصلت الدانمارك بعد ذلك على تنازلات من المجموعة الاوروبية تقضى باعفائها من الانضمام الى النظام النقدى الموحد والنظام الدفاعى المشترك وكذلك الالتزام بقواعد المواطنة الاوروبية مقابل اعادة طرح المعاهدة للاستفتاء العام اليوم. ومما يذكر ان اقرار المعاهدة نهائيا يقتضى توقيع الاعضاء الـ ١٢ عليها وقد وافقت ١٠ دول عليها حتى الان فى حين اعلن جون ميجور رئيس الحكومة البريطانية انها لن تطرح المعاهدة للتصديق عليها فى مجلس العموم اذا رفضتها الدنمارك.

ويشير آخر استطلاع للرأى اجراه معهد جالوب ونشرت نتائجه صحيفة «برلينجسك تيدنيد» الى ان ٥٠٪ من الدنماركيين يوافقون على المعاهدة بعد الاعفاءات المقررة فى حين يرفضه ٣٢٪ ولم يستقر ١٨٪ على رأى محدد بعد مما اثار التكهنات بان النتيجة ستكون متقاربة للغاية كما كانت فى المرة السابقة عندما رفض الدنماركيون المعاهدة بنسبة لاتزيد على نصف فى المائة.

وفى محاولة اخيرة لانقاذ المعاهدة تحالفت ثمانية من الاحزاب الممثلة فى البرلمان سواء المشاركة فى الائتلاف الحاكم او المعارضة لاقناع الدنماركيين بالموافقة فى حين تحالف حزب التقدم اليمينى وحركة يونيو اليسارية وعضو فى البرلمان الاوروبى فى قيادة الحركة المضادة لدفع الناخبين الى رفض ماستريخت

وقد حذر بول نيروب راسموسين رئيس الوزراء خلال مناظرة تليفزيونية عاصفة امس الاول من ان رفض المعاهدة سيسبب ضررا بالغا بالاقتصاد الدنماركى ويقلص فرص الاستقرار فى اوروبا ويدفع بالدنمارك الى العزلة والتهميش السياسى ويقلل من نفوذها داخل المجموعة الاوروبية خاصة اذا مضت الدول الاخرى الاعضاء فى المجموعة الى تنفيذ بنود المعاهدة.

وقد حذر تقرير لوزارة المالية صدر فى شهر مارس الماضى من ان الدنمارك ستضطر الى رفع اسعار الفائدة ويرتفع عدد العاطلين من ١٥٠ الفا الى اكثر من ٤٨٠ الف عاطل ويؤيد رئيس الوزراء فى موقفه حزب المحافظين المعارض والحزب الليبرالى بزعامة المان يتسين وزير الخارجية السابق والحزب الاشتراكى.

وعلى الطرف الاخر حذر دروذ داهليروب زعيم حركة يونيو التى تشكلت فى استفتاء يونيو الماضى لمعارضة المعاهدة من ان الموافقة عليها سينهى سيادة الدنمارك على اراضيها باعتبارها دولة صغيرة وسيقيم جدارا جديدا فى اوروبا فى مواجهة دول اوروبا الشرقية وقلل من المخاطر التى قد تتعرض لها الدنمارك فى حالة الرفض بقوله ان «الدنمارك للمرة الثانية ستدفن المعاهدة وتفتح الطريق امام التفاوض على معاهدة جديدة بشروط اكثر مرونة كما دعا زعيم حركة يونيو الى اجراء انتخابات جديدة فى الدنمارك عقب الاستفتاء وقال ان الحركة قد تتحول الى حزب للاشتراك فى الانتخابات. وقد التزمت عواصم المجموعة الاوروبية الصمت المريب ازاء الاستفتاء الجديد فى الدنمارك ورفض المسئولون التكهن بمستقبل المعاهدة اذا رفضته الدنمارك للمرة الثانية.

نتائج الاستفتاء الدنمركي اليوم تحدّد مصير الوحدة الاقتصادية

□ بروكسيل -
من نورالدين الفريضي:

■ تجتاز معاهدة ماستريخت اليوم اختبارها الدنمركي الثاني والاخير بعد ان كانت تعثرت في استفتاء شهر حزيران (يونيو) من العام الماضي. ويعلق الاوروبيون امالهم على الاستفتاء الجديد بعد ان كانت عمليات استطلاع الراي رجحت مساندة غالبية نسبية ضعيفة لمعاهدة الوحدة. وقال استاذ الاقتصاد الدولي في المعهد الاوروبي للادارة العامة في ماستريخت كلاوس غريتشمان لـ «الحياة» ان افتراض الموافقة على المعاهدة سييسر المصادقة عليها من جانب مجلس العموم البريطاني وترتيب اليات تنفيذها ووضع سياسات الانسجام الاقتصادي بين البلدان الغنية والاعضاء الاقل ثراء موضع التنفيذ وكذلك مواصلة مفاوضات العضوية التي بداتها المفوضية مع بعض اعضاء رابطة «افتا» (النمسا، السويد، النرويج وفنلندا)، اما رفضها فسيعني واد اهداف الوحدة الاقتصادية النقدية والبحث عن اتفاقية اخرى في ظروف اقتصادية صعبة تتميز بركود الاقتصاد وتزايد الشكوك في فرص استعادة النمو.

ويرجع خبراء الاقتصاد الزوبعة المالية التي هبت على اسواق المال الاوروبية في الخريف الماضي وقذفت بالاسترليني خارج الية الصرف الاوروبية وتعليق عضوية الليرة الايطالية فيها الى مضاعفات الاستفتاء الدنمركي الاول بالاضافة الى ضعف اداء اقتصادات بعض البلدان الاوروبية.. ويرى انصار الوحدة الاوروبية في الدنمرك بان رفض المعاهدة مرة ثانية سيؤدي الى عزلة الدنمرك ويثير نفور المؤسسات الاقتصادية بما يعني ارتفاع معدلات البطالة فيها وكذلك ارتفاع اسعار الفائدة وانخفاض قيمة العملة الدنمركية (كرون). ويرى مناهضو معاهدة ماستريخت انها ستؤدي الى قضم سيادة البلدان والشعوب ذات الحجم الصغير مثل الدنمرك وتجرها في سياسات خارجية ودفاعية اوروبية لا تتناسب مع عقليات شعوب شمالي اوروبا. وكانت الدنمرك حصلت، منذ فشل الاستفتاء الاول، على الاستثناءات التي قد تساعد اليوم على نيل موافقة الناخبين على معاهدة ماستريخت، حيث الحقت القمة الاوروبية الاخيرة التي عقدت في ادنبرة في كانون الاول (ديسمبر) الماضي نص معاهدة ماستريخت ببيان يستثني الدنمرك من التزامات السياسة الخارجية والامن المشترك والمواطنية الاوروبية والتعاون العدلي ويؤكد استثناءها من الوحدة النقدية المزمعة في العام ١٩٩٧ او ١٩٩٩.

وقال استاذ الاقتصاد الدولي غريتشمان: اذا صادق الدنمركيون على المعاهدة فانهم سيمهدون الطريق لمصادقة مجلس العموم البريطاني عليها في مستقبل قريب. اما، اذا رفضوا المعاهدة فان الوضع سيزداد تعقيداً وسيشجعون مناهضي الوحدة في بريطانيا، وسيطرح انذاك خيار استثناء الدنمرك من المجموعة الاوروبية لكن لا يحق للبلدان الاحدى عشر او العشرة (من دون بريطانيا) اقصاء الدنمرك، وانما قد تعرض الدنمرك وكذلك بريطانيا، اذا رفضت المعاهدة، الخروج الطوعي من المجموعة لتلتحقا او لتعودا لعضوية الرابطة الاوروبية للتجارة الحرة «افتا». ويضيف «الرفض الدنماركي سيشجع الراي العام في البلدان الاوروبية الاربعة التي تجري مفاوضات للحصول على عضوية السوق على التصويت ضد هذا الاحتمال». ومعلوم ان كلاً من النمسا والسويد والنرويج وفنلندا تتفاوض مع المفوضية الاوروبية منذ مطلع العام للالتحاق بعضوية المجموعة في منتصف العقد الجاري.



الجماعة الأوروبية تجبر أعضاءها على رفع القيود عن البث التليفزيونى

بعد مقاومة طويلة من الدول الاوروبية للالتزام بإعلان الجماعة الأوروبية المسمى «تليفزيون بلا حدود»، بدات الجماعة تتخذ خطوات فعلية لإرغام الدول الاعضاء على الالتزام بشروط الإعلان الذى صدر فى أكتوبر من عام ١٩٩١.

حتى الان لم تتخذ اية دولة اية خطوات لتعديل تشريعاتها، بهدف تشجيع الإنتاج المشترك والعرض المتبادل داخل أوروبا، ووضع شروط موحدة للإعلانات والبرمجة.. كما انها تضع قيودا أشد على عرض الإنتاج غير الأوروبى، بحيث لا يتجاوز نسبة ٥٠٪ من إجمالى ساعات البث.. كذلك الا يقل حجم الإنتاج المستقل عن ١٠٪.

أكثر الدول ابتعادا عن هذه المواصفات هى المانيا واسبانيا والدانمارك.. وأصبحت الان بين فكى كماشة قانونية.. فالجماعة الاوروبية هددت بانه فى حالة عدم تغيير القوانين، فإنها سوف تلجأ إلى محكمة حقوق الإنسان الأوروبية لإجبار الأعضاء على الالتزام بإعلان «تليفزيون بلا حدود».. فى المقابل فإن امريكا تهدد هذه الدول صراحة بانها سوف تتخذ خطوات قانونية وعقابية حاسمة فى حالة مخالفة هذه الدول لاتفاقية الجات للتعريفة الجمركية والتجارة فى مجال استيراد المواد التليفزيونية.

الخطابات التى وجهتها الجماعة إلى أعضائها، شملت اتهام بريطانيا بان قانون التليفزيون الصادر فيها فى ١٩٩٠ يضع قيودا صارمة على عرض الإنتاج التليفزيونى الأوروبى داخل بريطانيا عبر الاقمار الصناعية.. والخطاب الموجه لفرنسا اتهمها بمعاداة الإنتاج الاوروبى بشكل عام.. اما اسبانيا وإيطاليا واليونان فقد اتهمت بعدم الالتزام بالحدود القصوى التى يحددها الإعلان لتقديم الإعلانات داخل البرامج التليفزيونية.

أما المنتجون واصحاب الشبكات فى المانيا، فقد أعلنوا رفضهم لاية قيود على البرمجة من حيث نوعيتها او جنسيتها، وقالوا إن على الجماعة الأوروبية أن تبحث عن وسائل أخرى لتشجيع الإنتاج والعرض التليفزيونى الأوروبى، غير مثل تلك القيود.



المصدر : الأهرام
التاريخ : ١٩ مايو ١٩٩٣
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

توقعات بموافقة ٥٧٪ من الدنماركيين على معاهدة ماستريخت للوحدة الأوروبية

كوبنهاجن - وكالات الانباء - اوضح اول استطلاع للرأى اذاع تليفزيون الدنمارك نتائجه قبل ساعة من اغلاق مراكز الاقتراع أن نسبة تصل الى ٥٧٪ من الدنماركيين سيوافقون على معاهدة ماستريخت للوحدة الأوروبية بينما سيرفضها ٤٣٪ خلال الاستفتاء الذى أجرى امس.

وقال التليفزيون ان نتائج الاستطلاع ظهرت من خلال عملية استعراض الاراء بالاتصال التليفونى وسؤال الناخبين فور خروجهم من مراكز الاقتراع واجراه معهد«أيه. اى . ام» ويصل هامش الخطا الى ٨٪ ،ويذكر أن الناخبين الدنماركيين قد رفضوا المعاهدة فى استفتاء أجرى فى العام الماضى بنسبة ٥٠,٧٪ الى ٤٩,٣٪.

وكان الناخبون فى الدنمارك قد ادلوا باصواتهم فى الاستفتاء الذى وصفه المراقبون بأن نتيجته ستكون إما «قتلا» لمعاهدة ماستريخت للوحدة الاوروبية، أو بعث الحياة فيها من جديد وسط توقعات بأن الدنماركيين سيصوتون هذه المرة لصالح المعاهدة.

وجاء الاستفتاء الذى يعد الثانى من نوعه خلال عام، بعد أن حصلت الدنمارك على تنازلات من المجموعة الاوروبية تقضى باعفائها من الانضمام للنظام النقدى الموحد والنظام الدفاعى المشترك وكذلك الالتزام بقواعد المواطنة الاوروبية.

وقد توجه الناخبون، الذين يبلغ عددهم ٤ ملايين ناخب، باعداد كبيرة منذ صباح أمس الى دوائر الاقتراع لتحديد مصير المعاهدة التى رفضوها فى يونيو الماضى.

وصرح بول راسيسى رئيس وزراء الدنمارك بان هذا الاستفتاء يعد أهم إختبار لسياسة الدنمارك الخارجية منذ الانضمام لحلف شمال الاطلنطى فى الاربعينات.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : 

التاريخ : ١٩ مايو ١٩٩٢

□ قالوا «نعم» بنسبة ٥٦,٨٪ :

ترحيب أوروبي بموافقة الدانماركيين على «ماستريخت»

كوبنهاجن - بروكسل - وكالات الانباء - رحبت المجموعة الاوروبية امس بتصويت الشعب الدانماركي بـ «نعم» لصالح معاهدة «ماستريخت» الخاصة بالوحدة الاوروبية، وقال جاك ديلور رئيس اللجنة التنفيذية للمجموعة ان هذه النتيجة تعد دفعة طيبة لمسيرة الوحدة الاوروبية .

واضاف ديلور ان اللجنة التنفيذية ترحب بان الدانمارك سيكون فى استطاعتها الاستمرار فى بناء اوروبا الموحدة مع جيرانها على مختلف شخصياتهم الوطنية، وتقاليدهم وثقافتهم وقال ان هذه «نهاية سعيدة» لفترة طويلة من الاضطرابات التى سادت الاوساط الاوروبية مشيرا الى ان نتيجة الاستفتاء الدانماركي تعد «بسمة» وسط المشكلات التى تعيشها قارة اوروبا مثل العنف، والركود الاقتصادي، والبطالة :

وقد اكدت النتائج شبه النهائية للاستفتاء الدنماركي على «ماستريخت» بعد فرز ٨٢٪ من الاصوات ان ٥٦,٨٪ من الذين ادلوا باصواتهم وافقوا على المعاهدة بينما رفضها ٤٣,٣٪ من الناخبين .

وكان ٤ ملايين دانماركي قد توجهوا الى صناديق الاقتراع امس للادلاء باصواتهم فى الاستفتاء الثانى الذى تجريه الدانمارك على «ماستريخت» فى اقل من عام واحد .

والمعروف ان نتيجة الاستفتاء الاول الذى اجرى فى يوليو الماضى جاءت لصالح رفض المعاهدة بنسبة ٥٠,٧٪ مقابل ٤٩,٣٪ مما سبب ازمة عنيفة داخل المجموعة الاوروبية .وقد وافقت الحكومة الدانماركية على اجراء الاستفتاء الثانى بعد ان حصلت على تعهدات من المجموعة بعدم الزامها بدخول النظام النقدى الاوروبى الموحد او بالانضمام الى النظام الدفاعى المشترك .

وسادت موجة من التفاؤل الاوساط الاوروبية فور الاعلان عن نتيجة الاستفتاء الدنماركي حيث ان «لا» دانماركية اخرى ضد «ماستريخت» فى اقل من ١٢ شهرا كانت ستعنى وفاة معاهدة الوحدة الاوروبية تماما .



قضايا سياسية

ترحيب أوربى بموافقة الدنمارك على «ماستريخت»

المعارضون قذفوا جنود الشرطة بالحجارة

قوات مكافحة الشغب فى شوارع كوبنهاجن!

عواصم العالم – وكالات الانباء : رحبت دول المجموعة الاوربية بموافقة الشعب الدنماركى على معاهدة ماستر يخت للوحدة الاوربية بنسبة ٥٦,٨٪ .

اشاد دوجلاس هيرد وزير الدولة البريطانى للشئون الخارجية بنتيجة استفتاء الدنمارك على المعاهدة واعرب عن امله فى ان ينتهى الخلاف فى بريطانيا حول الانضمام الى المعاهدة ويتم التصديق عليها .

قال جاك ديلور رئيس المفوضية الاوربية ان نتيجة الاستفتاء تمكن الدنمارك من اللحاق بشركائها فى المجموعة الاوربية وانها ستكون حافزا لدول المجموعة على التخلص من حالة الجمود التى تمر بها فى الوقت الذى تهتز فيه القارة الاوربية كلها بسبب اعمال العنف والركود الاقتصادى وارتفاع معدلات البطالة .

التصديق على المعاهدة

وصف بنيامينو اندرياتا وزير الخارجية الايطالى نتيجة الاستفتاء بانها نجاح كبير لاوربا والشعب الدنماركى واعرب عن شعور حكومته بالرضا التام لهذه النتيجة الايجابية .

فى باريس اعرب آلان لاماسير وزير الشئون الاوربية الفرنسى ايضا عن امله فى ان تشجع هذه النتيجة التصديق على المعاهدة وقال انها ضرورية لتحقيق الانتعاش الاقتصادى واستقرار العملات الاوربية ويمكن اوربا من لعب دور اكثر فعالية فى مواجهة الحرب فى يوغوسلافيا السابقة والحيلولة دون اندلاع اعمال عنف مماثلة فى اماكن اخرى من القارة .

فى الوقت نفسه اشاد كلاوس كينكل وزير الخارجية الالمانى بنتيجة الاستفتاء واعتبرها خطوة هامة على طريق بناء الوحدة الاوربية .

من ناحية اخرى وعقب اعلان حكومة الدنمارك نتائج الاستفتاء الذى عارض فيه ٤٣,٢٪ التصديق على المعاهدة قام حوالى ٣٠٠ شخص من المعارضين للتوقيع على الاتفاقية بالاشتباك مع قوات مكافحة الشغب الدنماركية وقذفوها بالحجارة فى العاصمة كوبنهاجن احتجاجا على النتيجة التى اسفر عنها الاستفتاء .

صرح متحدث باسم قوات الشرطة الدنماركية بأن قوات مكافحة الشغب ردت باطلاق الغازات المسيلة للدموع لتفريق المتظاهرين الذين اخذ عددهم فى التزايد وقاموا ببناء المتاريس فى بعض شوارع العاصمة للحيلولة دون وصول قوات مكافحة الشغب اليهم .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأخبار

التاريخ : ١٩ مايو ١٩٩٣

الشعب الدنماركى يؤيد اتفاقية ماستريخت

كوبنهاجن ـ وكالات الانباء :

أيد الشعب الدنماركى باغلبية واضحة اتفاقية ماستريخت الخاصة بالوحدة الاوربية فى الاستفتاء الذى جرى امس .. وكان الدنماركيون قد رفضوا هذه الاتفاقية باغلبية بسيطة فى استفتاء مماثل نظم فى يونيو من العام الماضى . اشارت نتائج الاستفتاء الى موافقة ٥٦,٨٪ من الناخبين الذين ادلوا باصواتهم على الاتفاقية مقابل ٤٣,٢٪

وكانت معظم الاحزاب السياسية قد حثت الناخبين على الموافقة على الاتفاقية حتى لا يؤدى رفض الدنماركيين هذه المرة الى طرد بلادهم من المجموعة الاوربية .



المصدر : آخر ساعة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩ مايو ١٩٩٢

كــــلام دبــــلوماسى • طـــارق فـــودة

حـــول الوحـــدة الأوروبيـــة :

شعب الدانمارك واتفاقية ماستريخت المجمـوعة الأوروبيـة ١٦ دولة ! ..

عندما تصدر هذه الكلمات

يكون الدانماركيون قد صوتوا لصالح اتفاقية ماستريخت . وكانوا ـ عن طريق برلمانهم قد رفضوها من قبل باغلبية ضئيلة جدا ..

ولكن لا اوروبا .. ولا الدانمارك ـ اعتبرت ان هذا الرفض قاطع .

من اجل هذا قالوا : ناخذ مزيدا من الوقت لنقرر .

وقد اخذوا بالفعل وقتا كافيا ليقرروا . وقرروا .

فالخروج على ماستريخت يعنى ببساطة :. الخروج على الوحدة الاوروبية فى شكلها السياسى القوى . فى شكلها الدفاعى المتين . فى شكل المستقبل الذى يعطى الحق ـ كل الحق لكل واحد من ابناء اوروبا ان يعيش اينما يريد . وان يعمل حيثما يريد وان ينتقل بماله وبضاعته الى المكان الذى يحدده ..

باختصار : معاهدة ماستريخت او اتفاقية ماستريخت تمضى بالوحدة الاوروبية قدما بحيث تصل الى الهدف النهائى ـ الاساسى من هذه الوحدة .

ان تكون اوروبا ـ كتلة اقتصادية ـ سياسية ـ امنية قومية تتركز كل القوى فيها اساسا فى مجلس وزارى اوروبى موحد ـ مقره بروكسل ـ وتجتمع قمته كل ستة اشهر فى مكان من اماكن الدولة التى تتولى الرياسة للمجموعة الاوروبية وبرلمان اوروبى قوى يجتمع بانتظام فى لكسمبورج ـ ودورة كل بداية شهر فى ستراسبورج ـ نفس مقر المجلس الاوروبى وجنوب شرق فرنسا ..

المخاوف من ماستريخت

ليست الدانمارك وحدها

وانما شعوب كثيرة فى اوروبا ـ وحكومات ايضا تخشى ان ينتقل كل شىء الى بروكسل (العاصمة البلجيكية ومقر رياسة المجموعة الاوروبية) الكلمة الاخيرة : قرارات الامن والدفاع . وتوجيهات السياسة ايضا ـ يعنى باختصار ينزع الملك عن كل دول المجموعة ويصبح المفوض العام على المجموعة الاوروبية هو الملك يسحب القرار من الحكومة والبرلمان فى كل دولة ويتحول الى المجلس الوزارى فى بروكسل والى البرلمان الاوروبى فى لكسمبورج يصبح القرار النهائى هنا سواء فى بروكسل او لكسمبورج وهناك ولا يكون ملك يمين اية حكومة من الحكومات .

من اجل هذا اطلقوا على جاك دى لور لقب : ملك اوروبا .. باعتباره المفوض العام على المجموعة الاوروبية .

هذا من جانب الحكومة

اما من ناحية الافراد فالمسالة اكثر تعقيدا .. بمعنى ان الهوية الاصلية ستذوب .. او هكذا يتصورون . الدانماركى ـ الكابكنج ـ سيختفى ـ سيصبح اوروبيا والانجليزى المعتز بانجليزيته سيتاقلم على ان يصبح اوربيا والايطالى وارث ثقافة مايكل انجلو وليوناردو دافينشى سيصبح فردا عاديا فى مجتمع اوروبى . سيكون من حق اى فرد ان يذهب الى اى مكان وينافس صاحب المكان سواء فى شراء بيت له او البحث عن عمل فتضيع بهذا فرصة على صاحب العمل الاصلى فى وطنه .

وهذا هو المعنى الحقيقى لكلمة Inregnation ومعناها الواقعى باللغة العربية هو : التداخل والاندماج المطلق .

. سيكون من حق صاحب راس المال فى ايطاليا ان يطير الى كوبنهاجن ويناضل وينافس على اى شركة تعجبه ويشتريها ويكون العاملون عنده دانمركيون او ايطاليون او انجليز لا يهم .

كل هذا ـ فى الوقت الذى تثور فيه كل هذه

القوميات في اوروبا (٦٤ قومية) كل قومية تطالب بأن تكون لها شخصيتها المستقلة ! ..

لكن طبعا ـ كل هذا مردود عليه والا لما كانت ماستريخت ولما توصلت قمة اوروبا الى هذه الاتفاقية الفريدة فالذين وضعوا ماستريخت هم عتاولة اوروبا اذا جازلنا استخدام هذا التعبير .

وبدون ماستريخت

او اذا خرجت عن ماستريخت . فانت باختصار معزول عن المجتمع الاوروبي كله .

نعم معزول ـ عن المجتمع الاوروبي كله .

لان المجتمع الاوروبي الآن ـ او دعنا نسميها باسمها الحقيقي : المجموعة الاوروبية عبارة عن ١٢ دولة هي المملكة المتحدة ـ ايرلندا ـ هولندا ـ الدانمارك ـ المانيا ـ فرنسا ـ بلجيكا ـ لكسمبورج ـ ايطاليا ـ اليونان ـ اسبانيا والبرتغال . والمفروض ان اربع دول قد بدأت الانضمام اليها بالفعل هي : النمسا ـ السويد ـ النرويج وفنلندا .

وهذه الدول الاربع انضمت او طلبت الانضمام الرسمي بعد معاهدة ماستريخت بمعنى انها تدخلا المجموعة الاوروبية على اسس ماستريخت ومبادئها يعني تدخل ضمن نطاق الاندماج الكامل .

فاذا كانت كل هذه الدول ١٦ دولة اوروبية ـ اهم دول من ناحية الحضارة ـ الثقافة ـ التاريخ ـ الصناعة ـ التقدم التكنولوجي ورأس المال ايضا ـ اذا كانت كل هذه الدول تشكل وحدة جغرافية واقتصادية واحدة فاية دولة هذه التي تريد ان تنزع نفسها من بيتها .

الا تكون معزولة انعزالا كاملا ؟.

الاجابة : نعم

من اجل هذا سواء كانت الدانمارك او المملكة المتحدة اية واحدة منهما "لابد ـ ان آجلا ـ او عاجلا ـ واغلب الظن انه عاجلا لابد وان توافق على كل ما تطلبه ماستريخت .

وما ينطبق على الحكومات ينطبق على الافراد .

فإذا كان اي واحد من ابناء الدانمارك ـ لا يريد ان يعطي اي واحد من ابناء اليونان او ابناء ايطاليا حقا على ارضه فكيف يمكن ان يتصور هو ان له حقوقا على ارض الاخرين .

إذا كان اقصى ما يتمناه ابن البرتغال او ابن اليونان ان يعمل في شركة دانمركية كبيرة وان يتقاضى اجرا كبيرا على ذلك فان اقصى ما يتمناه ابن الدانمارك ايضا ان يبني بيتا او ان يشتري بيتا على شاطيء البحر المتوسط هناك في اقصى الجنوب في واحدة من جزر اليونان او شواطيء ايطاليا الجنوبية او حتى الشواطيء الاسبانية .

والمسألة متكاملة .

ودليل هذا التكامل المطلوب ـ هذا الذي رأيناه يحدث للعملة البريطانية (الجنية الاسترليني) والليرة الايطالية عندما خرجا من حظيرة العملات الاوروبية .

لقد اصابهما التدهور والوهن وبعد المضاربين عنهما الاندماج اذا هو الحل .

والشركات الكبيرة على الارض الاوروبية هي الشركات التي ستندمج والشركات الضائعة هي التي لا تعرف لنفسها سبيلا الى الاندماج .

ستترك هكذا في العراء . وحدها . وبدون سند

لقد مضت اوروبا عبر عشرات السنين بعد انهيار ـ مطلق ـ عقب الحرب العالمية الثانية . وبعد ان اصبح الغالب والمغلوب خرابا وهذا ما تصنعه الحرب .. والا لما سمعنا عن التسلم البيضه الواحدة لثلاثة ايام للفرد الواحد في بريطانيا العظمى ـ المنتصره في الحرب .

نفس الخراب الذي حدث في المانيا ـ حدث مثل واكثر في فرنسا وحدث مثله واكثر في ايطاليا وحدث مثله واكثر في هولندا .

وعندما قررت اوروبا ان توحد ادوات صناعتها في اتفاقية الحديد والفحم على ارض روما ١٩٥٧ واذا كانت قد تناست خلافاتها في اتفاقية الاليزيه سنة ١٩٦٠ وتبنت الحرب .

واذا كانت قد قررت ان تمشي على طريق السلام والتعاون والصناعة المشتركة في اعلان شومان .

واذا كانت قد استطاعت ان تنشيء السوق الاوروبية المشتركة ثم مجلس الوزراء المشترك ثم اتفاقية دفاع غرب اوروبا .

ثم برلمان اوروبا حتى وصلت الى محكمة اوروبا .. ومنها .. الى اتفاقية ماستريخت ـ قمة الاهداف الاوروبية .

فلابد انها ستمضي على الطريق .

ولابد ان ابناء اوروبا ـ كلهم ـ وبلا استثناء سيوقعون على ما اتت به من اجل اوروبا ـ كبيرة ـ قوية ـ جديدة ـ مترابطة ـ متحدة ـ كتلة اقتصادية تقف فعلا في وجه تكتلات نمور اسيا واسور امريكا .

٣,٩ مليون ناخب يشاركون في الاستفتاء الثاني عليها

توقع "نعم" دنماركية لمعاهدة ماستريخت

■ كوبنهاغن - رويتر، ا ب - استمتع الدنماركيون بشمس ساطعة امس الثلثاء وهم يدلون بأصواتهم في استفتاء حاسم ستقرر نتائجه مستقبل الوحدة الاوروبية عن طريق «قتل» معاهدة ماستريخت او احيائها مجدداً. وبدا عدد كبير من الناخبين مقتنعاً بأن فريق الـ «نعم» سيفوز.

واستفاد السكان من الطقس الربيعي الدافئ لممارسة الرياضات المختلفة او التنزه في شوارع كوبنهاغن او الجلوس في مقاهيها، قبل التصويت للمرة الثانية في غضون سنة على معاهدة الوحدة السياسية والاقتصادية والنقدية بين الدول الـ ١٢ في المجموعة الاوروبية.

ومع التكهن المستمر للاستطلاعات بفوز المؤيدين للوحدة، بدا ان المعارضين فقدوا الامل بان يتمكنوا من تكرار رفض المعاهدة الذي تمخض عنه الاستفتاء الاول في حزيران (يونيو) ١٩٩٢ وصدم دول المجموعة.

وفيما توجه ٣,٩ مليون ناخب للادلاء بأصواتهم، اظهر الاستطلاع الاخير الذي نشرته صباح امس صحيفة «برلنغسكي تايندي» قبل بدء الاستفتاء ان ٥٨ في المئة من الدنماركيين سيصوتون بـ«نعم» في مقابل ٤٢ في المئة سيرفضون المعاهدة على رغم التعديلات عليها الخاصة بالدنمارك. ومعلوم ان قمة الدول الـ ١٢ التي عقدت في ادنبره في كانون الاول (ديسمبر) الماضي منحت الدنمارك خيار الانسحاب من بنود اساسية في معاهدة الوحدة مثل اعتماد عملة واحدة وسياسة دفاعية مشتركة وقوانين الجنسية.

وعلى رغم الاستطلاعات التي يظهر معظمها تقدماً واضحاً للمؤيدين، عكس الناخبون الذين استطلعت وكالة «اسوشيتدبرس» آراءهم خارج مراكز الاقتراع الانقسامات التي ميزت الجدل في شأن ماستريخت في هذه الدولة الاسكندينافية الصغيرة. وتساءل المؤيديون عن جدوى البقاء «بمعزل عن الآخرين في اوروبا»، فيما اعرب آخرون عن قلقهم في ان «تبلع» المعاهدة بلادهم في بيروقراطية لا وجه لها وتقلص الخدمات الاجتماعية السخية التي تقدمها الحكومة الدنماركية الى مواطنيها.

ويقول المراقبون ان «لا» جديدة من الدنمارك ستقتل معاهدة ماستريخت التي تفاوضت في شأنها الدول الـ ١٢ في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٩١ في مدينة ماستريخت الهولندية. لكن الدول العشر التي اقرتها قد تمضي قدماً، على ما يبدو، في مشروع الوحدة عبر ترتيب جديد ولو رفضت الدنمارك معاهدة ماستريخت.

ويتعين على الدول الـ ١٢ ان توافق على المعاهدة كي تصبح نافذة. ومعلوم ان بريطانيا كانت اخرت التصويت عليها في مجلس العموم في انتظار نتيجة الاستفتاء في الدنمارك. لكن المراقبين يعتقدون ان بريطانيا ايضا قد تدرس الدخول في «الترتيب البديل» على رغم تخوفها من بعض بنود المعاهدة الحالية مثل الميثاق الاجتماعي، اذا رفضت الدنمارك «ماستريخت» مجدداً. والهدف من المشروع الطموح للوحدة اعطاء المجموعة الاوروبية وزناً اكبر في الشؤون الدولية وتعزيز قدرتها على منافسة الولايات المتحدة واليابان في المجال الاقتصادي. وقد حض رئيس الوزراء الدنماركي بول نيروب راسموسن اول من امس مواطنيه في نداء اخير على دعم المعاهدة. وحذرهم من انهم «لن يسامحوا ابداً اذا اغرقوها». وقال ان اوروبا التي تواجه الركود والنزاعات تحتاج الى الوقوف صفاً واحداً للتغلب على المشاكل. واضاف ان معاهدة الوحدة توفر «فرصة تاريخية لبداية جديدة» في تعزيز العلاقات.

واشار المحللون الى ان الرفض الدنماركي للمعاهدة العام الماضي ناجم عن تردد الناخبين في التخلي عن جزء من السيادة الوطنية لحكومة فيديرالية اوروبية في بروكسيل، وان التعديلات الجديدة الخاصة بالدنمارك تقلل من هذه المخاوف.

وواجه الناخبون امس خياراً بسيطاً، اذ طبعت على بطاقات التصويت كلمتا «نعم» و«لا» فقط لكن تفاصيل اخرى كانت متوافرة في مراكز الاقتراع وتوضح ان الدنماركيين يصوتون في «استفتاء على مشروع قانون وافق عليه البرلمان في شأن انضمام الدنمارك الى قرار ادنبره ومعاهدة ماستريخت».

* * *

وحدة بحاجة إلى وحدويين

● الاستفتاء الدنماركي الثاني على معاهدة ماستريخت قد ينقذ المعاهدة من الغرق ولكنه لن ينقذ الوحدة من الاستثناءات القطرية وأوروبا من مشاكلها الاقتصادية

إعادة النظر الدنماركية في معاهدة ماستريخت انقذت المعاهدة من النسيان اكثر مما انقذت الوحدة الاوروبية من عثراتها. واذا كانت ماستريخت قد فقدت في الاستفتاء الدنماركي الاول عليها هالتها الوحدوية البراقة، فقد خرجت من الاستفتاء الثاني معاهدة منهكة لاهثة في جريها وراء ... الوحدويين

مشكلة المعاهدة ان الأوروبيين حملوها اكثر مما تتحمل وحملوا الموقف الدنماركي منها اكثر مما يستحق من اهتمام. فقبول الدنماركيين اليوم بالمعاهدة، باكثرية ضئيلة، لا يبدل شيئا من مشاكل القارة الاوروبية المتفاقمة: معدلات بطالة متزايدة، حجم استثمارات متراجع، استقرار نقدي مزعزع وحالة ركود متباطئة في معظم دولها.

بين معاهدة الوحدة الاوروبية والاوروبيين فجوة لا تزال ماستريخت عاجزة عن ردمها: فجوة التوفيق بين «الاقليمية» التقليدية و«القارية» المستقبلية او بتعبير آخر، فجوة التوفيق بين الهوية القومية والهوية الاوروبية.. دون المساس بهذه او خسارة تلك.

حتى الآن لا يبدو الاوروبيون مقتنعين بان عليهم الالتزام بخيار مصيري: ان يظلوا «قوميين» أو أن يصبحوا «قاريين». واذا كان دعاة الوحدة الماستريختية قد اعتبروا ان النصوص الاستثنائية التي ادخلوها على المعاهدة والتي تنص على اعفاء بعض دول الاسرة الاوروبية من الالتزام ببعض شروط الوحدة هي اسلوب ناجح لانقاذ الوحدة من الانهيار، فان مجرد اقرار «الماستريختيين» بالحاجة لاستثناء بعض اوروبا من موجبات كل اوروبا، اعتراف رسمي بان الوحدة الاوروبية لم تعد وحدة حقوق واحدة وواجبات واحدة بل وحدة انتقائية يختار منها كل شعب ما يناسبه ويرفض ما لا يلائمه.

والواقع أن مسلسل الاستثناءات حول الوحدة الاوروبية المنشودة الى كيان يبدو الخروج منه او الخروج عليه اسهل من الدخول اليه.

واذا كان «الماستريختيون»، في لهفتهم لاعادة الدنمارك الى صفوف الوحدة، قبلوا باعفائها من الالتزام بالمرحلة الثالثة من الوحدة النقدية ووافقوا كذلك على اعفائها من واجباتها الوحدوية على صعيدي السياسة الدفاعية وقوانين المواطنة، فإن هذه الاعفاءات شجعت بريطانيا على المطالبة باعفائها من الالتزام بالبرنامج الاجتماعي للمعاهدة، وتدفع المانيا اليوم الى اعادة النظر بقبولها بالعملة الاوروبية الموحدة (ايكو) حفاظا على شعار نفوذها الاقتصادي... المارك الالماني.

باختصار... تخرج معاهدة ماستريخت من الاستفتاء الدنماركي الثاني عليها معاهدة وحدة تجمع بقدر ما تفرق وتستثني بقدر ما تلزم... أي معاهدة وحدة لا تزال بحاجة الى وحدويين قادرين على الحسم بين هويتهم القطرية وهويتهم القارية وتحمل التضحيات المرحلية التي يستتبعها قرار بهذه الجرأة والشجاعة.

وليد أبي مرشد



موافقة الدنماركيين على ماستريخت تزيل بعض الشكوك حول الوحدة الاقتصادية

□ بروكسيل -
من نورالدين الفريضي:

■ اعاد الدنماركيون الروح الى معاهدة ماستريخت وكفروا بالمصادقة عليها ليل الثلثاء - الاربعاء عن ذنبهم ادخالها غرفة العناية الفائقة في استفتائهم الاول. واعرب مسؤولو المفوضية الاوروبية عن املهم بان يساعد المعطى الجديد في احداث صحوة جديدة تخرج المجموعة من مازق الركود الاقتصادي وتساعد على تحريك قاطرة الوحدة الاقتصادية والنقدية، فيما اجمع المراقبون على ان مصادقة الدنمارك لا تزيل سوى القليل من الشكوك التي تحيط بمستقبل الوحدة الاقتصادية والنقدية التي تتركز في شانها الاسئلة لجهة قساوة المعايير المالية النقدية التي حددتها معاهدة ماستريخت لبلوغ هدف العملة الموحدة في نهاية العقد الجاري.

وقال بيان الرئيس جاك ديلور ان المجموعة تحتاج الى «صحوة جديدة» للخروج من «وضع الانتظار في وقت تتهدد احداث العنف القارة الاوروبية وتتراكم اثقال الركود الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة على كاهل المجموعة». وقال ديبلوماسي اوروبي لـ «الحياة» ان انتعاش الاقتصاد يمثل العنصر الوحيد لاستعادة الثقة في المشروع الاوروبي بينما ازالت مصادقة الدنمارك «شوكة عطلت المسيرة المشتركة منذ شهر حزيران (يونيو) من العام الماضي وقد تساعد على نزع الشعرة البريطانية المتمثلة في قوة مناهضي المعاهدة، من حلق المجموعة». واعرب مفوض العلاقات التجارية الخارجية ليون بريتن عن امله ان يصادق مجلس العموم البريطاني على المعاهدة.

وقال مفوض الشؤون الاقتصادية والمالية هيننغ كريستوفرسن (الدنمارك) بعد اعلان نتائج الاستفتاء الثاني، ان رفض المعاهدة في شهر حزيران من العام الماضي «ساهم في اضطراب الاسواق المالية بالاضافة الى وجود عوامل اخرى وفي تعطيل نشاط المفوضية الاوروبية حول الانسجام الاقتصادي وتاخير تنفيذ الآليات الاقتصادية التي احدثتها معاهدة ماستريخت وساهمت مضاعفات نتائج الاستفتاء الاول في تفجير الزوبعة التي هبت على اسواق المال في الخريف الماضي واخرجت الاسترليني من آلية الصرف الاوروبية وعلقت عضوية الليرة الايطالية ودفعت اسبانيا الى تخفيض قيمة عملتها ثلاث مرات والبرتغال مرتين.

ومع اقفال الدنمارك ازمة الاحد عشر شهراً الماضية بدات اصوات كبار المسؤولين الاوروبيين ترتفع مشيرة الى شدة معايير الوحدة الاقتصادية والنقدية اذ حددت المعاهدة مستويات عجز الموازنات بنسبة ٣ في المئة من الناتج الداخلي الخام والمديونية العامة بنسبة ٦٠ في المئة منه والتضخم بمعدل اقصاه ثلاثة في المئة واسعار الفائدة طويلة الامد بنسبة ١٠ في المئة، لكنها لم تستبعد احتمال مراجعة المعايير في مفاوضات العام ١٩٩٦ التي من المفترض ان تعد للمرحلة النهائية للوحدة النقدية في ١٩٩٧ او ١٩٩٩.

وتبدو في ضوء المعطيات الاقتصادية الصعبة الراهنة ان لوكسمبورغ هي الدولة الوحيدة التي تستجيب الآن لشروط الانسجام الاقتصادي النقدي. وكشف رئيس الوزراء الفرنسي عن شكوكه في تحقيق الوحدة في المواعيد المحددة واكد في حديث صحافي معارضته من جهة اخرى، لخيار تعويم العملات. واشار وزير المال البلجيكي فيليب مايشتات الى امكان مراجعة شروط الوحدة في العام المقبل في مفاوضات انشاء المعهد الاوروبي النقدي الذي سيمثل نواة البنك المركزي الاوروبي «بخاصة اذا استمر الركود الاقتصادي وبقيت معدلات النمو ضعيفة». وزاد بان المعايير التي حددتها المعاهدة «ليست منزلة».

وتتحصن المفوضية الاوروبية، على الصعيد الرسمي، بمقتضيات المعاهدة لمعارضة طلبات مراجعة شروط الانسجام النقدي الا ان مصادرها لا تخفي شكها في صعوبة تحقيقها في ظل الركود الاقتصادي.



الحكومة البريطانية تحض مجلس العموم على المصادقة على "ماستريخت" اليوم

نتيجة استفتاء الدنمارك تبهج اوروبا وكول يؤكد ان "القطار" لن يتوقف

■ بروكسيل، لندن، كوبنهاغن، بون - رويتر - تعهد وزراء بريطانيون امس الاربعاء العمل على المصادقة على معاهدة الوحدة الاوروبية (ماستريخت) بعدما صوتت غالبية الدنماركيين بـ «نعم» في الاستفتاء الذي اجري عليها اول من امس.

ورحبت الدول الاوروبية بنتيجة الاستفتاء. واعتبر المستشار الالماني هلموت كول ان «القطار الاوروبي سيسير الآن من دون توقف».

وتعتبر بريطانيا الدولة الوحيدة في المجموعة الاوروبية التي لم تصادق بعد على المعاهدة، ورأى انصارها ان نتيجة الاستفتاء الدنماركي سيساعد لندن على التغلب على معارضي المعاهدة في مجلس العموم.

وكان عدد قليل من النواب المحافظين تمرد على موقف الحكومة البريطانية المؤيد للمعاهدة. لكن يتوقع ان يحصل رئيسها جون ميجور على دعم غالبية النواب عندما ستطرح المعاهدة على مجلس العموم اليوم للتصويت النهائي.

وكان معارضو المعاهدة في الدنمارك قاموا باعمال شغب لم يسبق لها مثيل ليل الثلثاء - الاربعاء جرح فيها ثمانية اشخاص برصاص الشرطة. ولكن على رغم ذلك بدا رئيس الوزراء الدنماركي بول نيروب راسموسن مبتهجاً جداً بنتيجة الاستفتاء. وقال للصحافيين: «الآن يمكن ان نتوقع ان نعود الى الحركة (...) سنعاود العمل في الاقتصاد والسياسة الخارجية، وسنكافح البطالة. انها مهمة كبيرة اتطلع الى القيام بها». وزاد وزير خارجيته نيلسن هيلفج بيترسن قائلاً: «تستطيع الدنمارك الآن التحدث من موقع قوة وبقدر من الثقة في النفس في علاقاتها مع المجموعة».

ويرجح ان تؤثر نتيجة الاستفتاء في الدنمارك في جاراتها الدول الاسكندينافية، وتأمل فنلندا والسويد والنروج الانضمام الى المجموعة بحلول السنة ١٩٩٥ على رغم معارضة داخلية قوية.

وفي لندن حض وزير الخارجية البريطاني دوغلاس هيرد «المتمردين الاوروبيين» (المناهضون للمعاهدة) على التخلي عن معارضتهم معتبرا ان المصادقة على «ماستريخت» ستؤدي الى قيام مجموعة تجارية حرة غير مركزية من النوع الذي كانت بريطانيا تتطلع اليه دائما.

وقال: «ان الجدل (في شان المعاهدة) لم يحسم بعد، لكن التجمع من النوع الذي كنا ندعو اليه طوال سنوات بدأ يظهر الآن في وضوح اكبر. وهذه هي اوروبا المتوقعة اكثر».

واستقبلت الولايات المتحدة واليابان وزعماء اوروبيون موافقة الدنماركيين على «ماستريخت» بنسبة ٥٦،٨ في المئة في مقابل ٤٣،٢ في المئة بارتياح شديد وابتهاج بالغ. وكان رفض الدنماركيين للمعاهدة في استفتاء سابق اصاب المجموعة بالشلل واحدث اضطرابات واسعة في آلية ضبط اسعار القطع الاوروبية بلغت ذروتها في أيلول (سبتمبر) الماضي عندما انسحب الجنيه الاسترليني والليرة الايطالية من الآلية. واضطرت اسبانيا والبرتغال وايرلندا بعد ذلك الى خفض قيمة عملاتها.

المانيا

ومعلوم ان المانيا هي الدولة الاوروبية الاخرى التي لم تصادق على المعاهدة بسبب خلاف قانوني. اذ أجلت المحكمة العليا المصادقة على المعاهدة الى حين اتخاذها قراراً في شان اعتراض قانوني بانها تنتهك الدستور الالماني.

ورحب السياسيون الالمان بنتيجة الاستفتاء الدنماركي، لكنهم قالوا انه سيكون محرجا لالمانيا اذا اصبحت الدولة الاوروبية الاخيرة التي تصادق على المعاهدة. وشكر المستشار كول الدنماركيين لتصويتهم بـ «نعم» على المعاهدة، واعتبر النتيجة خطوة مهمة في الطريق نحو الوحدة الاوروبية.

وقال: «هذا التطور سيعطي دفعا جديدا لعملية التوحيد الاوروبي (...) اوروبا بحاجة الى مجموعة قوية يمكنها التصدي للتحديات الاجتماعية

والاقتصادية داخليا وتكون في مستوى المسؤولية المطلوبة منها خارجيا». واضاف في مؤتمر صحافي مشترك عقده في بون مع رئيس الوزراء الاسباني فيليبي غونزاليس ان «القطار الاوروبي سيواصل السير من دون توقف».

وبددت موافقة الدنماركيين على المعاهدة اجواء الغموض التي تحيط الوضع الاقتصادي فيها. وتنفس السياسيون وكبار رجال الاعمال الصعداء تعبيراً عن ارتياحهم. وقال كنود سورينسن مدير بنك دين دانسكي: «هذا يوفر مناخا جيداً للقيام بتنمية سياسية واقتصادية ايجابية».

وساعدت نتيجة الاستفتاء المصرف المركزي الدنماركي على خفض سعري فائدة رئيسيين بواقع نقطة مئوية واحدة. بينما يتوقع ان تؤدي النتيجة الى تحسن فرص خفض الضرائب واجراء اصلاحات في سوق العمل.

حوادث الشغب

في كوبنهاغن قال ناطق باسم الشرطة امس ان رجالها فتحوا النار على المتظاهرين مما تسبب في جرح ٩ منهم، فيما جرح ٢٤ من رجال الشرطة في اعمال شغب دامية وقعت بعدما وافق الدنماركيون على «ماستريخت». ونفى انباء ترددت عن مقتل شرطي.

وكانت اعمال الشغب تفجرت في حي يقطنه افراد الطبقة العاملة قرب وسط كوبنهاغن عقب اعلان النتيجة النهائية للاستفتاء. وقالت الشرطة انها اضطرت الى استخدام نيران الاسلحة الخفيفة بعد اخفاقها في اخماد اعمال الشغب باستخدام قنابل الغاز المسيل للدموع. واوضحت انها اطلقت النار لحماية رجال امن حاصرتهم حشود المتظاهرين وكانوا عرضة للموت رجماً بالحجارة.

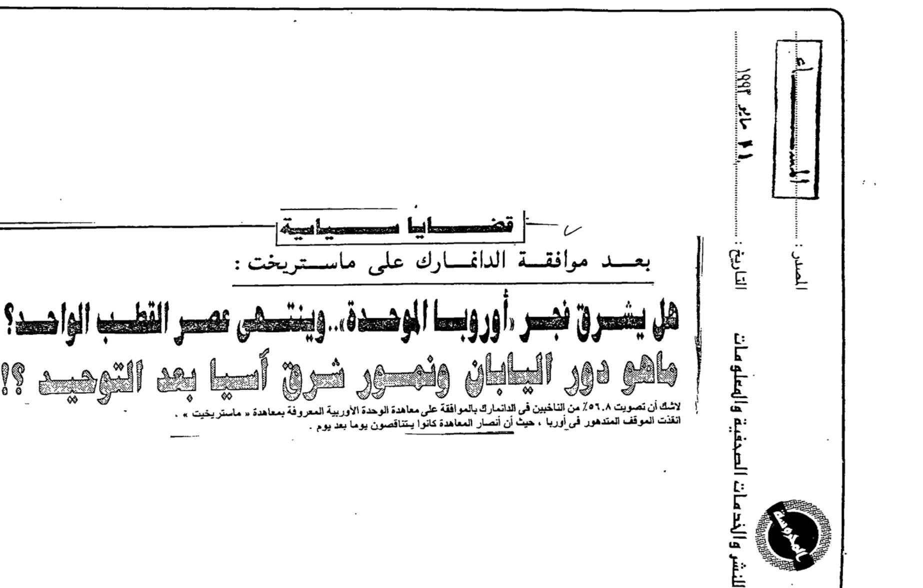
واجمع امس مؤيدو المعاهدة ومعارضوها على ادانة مثيري الشغب. وأعلنوا مساندتهم للاجراءات التي اتخذتها الشرطة.



مجلس العموم البريطانى يناقش معاهدة ماستريخت

لندن - وكالات الانباء - بدأت امس فى مجلس العموم البريطانى القراءة الثالثة لمعاهدة ماستريخت للوحدة الاوروبية وذلك تمهيدا للاقتراع عليها وسط تفاؤل شديد من جانب جون ميجور رئيس الوزراء البريطانى الذى يشعر ان موافقة الدانماركيين على المعاهدة فى الاستفتاء امس الاول تعنى ان المعاهدة قد تجاوزت مرحلة الخطرفى بريطانيا .

وتعتقد الدوائر السياسية في لندن ان ميجور قد يفوز فى الاقتراع بسهولة بسبب امتناع حزب العمال المعارض عن التصويت وعلى الرغم من محاولات الجناح المتمرد الرافض للمعاهدة فى حزب المحافظين لعرقلة موافقة مجلس العموم .



قضايا سياسية

بعد موافقة الدانمارك على ماستريخت :

هل يشرق فجر «أوروبا الموحدة».. وينتهي عصر القطب الواحد؟

ماهو دور اليابان ونمور شرق آسيا بعد التوحيد ؟!

لاشك أن تصويت ٥٦.٨٪ من الناخبين فى الدانمارك بالموافقة على معاهدة الوحدة الأوربية المعروفة بمعاهدة « ماستريخيت » . انقذت الموقف المتدهور فى أوربا ، حيث أن أنصار المعاهدة كانوا يتناقصون يوما بعد يوم .



المصدر : المســـــاء

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢١ مايو ١٩٩٣

ورغم أن حكومة « بول نيـروب راسموسن » .. رئيس الوزراء الدانماركى ، مازالت تواجه عاصفة من المظاهرات وأعمال الشغب التى يقوم بها المعارضون للمعاهدة ، أى حوالى ٤٣,٢٪ من إجمالى الناخبين الدانمارك ، إلا أنها قد حققت بكل تأكيد نجاحاً عظيماً بالحصول على أغلبية الأصوات .

استثنـــــــاءات

ويذكر أن المجموعة الأوربية كانت قد وافقت على عدد من الاستثناءات بالنسبة للدانمارك مثل الحفاظ على العملة الوطنية وعدم الانضمام إلى السياسات الدفاعية والأمنية المشتركة ، وكذلك أولوية الهوية الدانماركية على الأوروبية .. وذلك حتى تحصل على موافقة الشعب الدانماركى على المعاهدة التى رفضها قبل الاتفاق على هذه الاستثناءات .

بريطــــانيـــا

وتؤكد ردود أفعال العواصم الأوربية أن نتيجة الاستفتاء الدانماركى جاءت كطوق نجاة لمشروع الوحدة الأوربية ، ففى « لندن » ، عاصمة انجلترا التى تعد الدولة الأوربية الوحيدة المتبقية دون موافقة رسمية على معاهدة « ماستريخت » ، رحب رئيس الوزراء « جون ميجور » بنتائج استفتاء « الدانمارك » حول الاتفاقية وأكد على ضرورة الاسراع بتصديق « مجلس العموم » البريطانى عليها من أجل مصلحة « بريطانيا » ووضعها فى أوربا .

ودعا « ميجور » ، المعارضين لاتفاقية « ماستريخت » من داخل حزب المحافظين الحاكم إلى وقف هجومهم عليها والمسارعة بتأييدها عند تصويت « مجلس العموم » عليها بصفة نهائية .

ويذكر أن مجلس العموم كاد يرفض الاتفاقية فى وقت سابق ولكن « ميجور » طلب تأجيل التصويت عليها لحين التعرف على نتيجة الاستفتاء الدانماركى . وهو الأمر الذى سيؤثر بالايجاب لاشك على موقف مجلس العموم البريطانى

ولا يعنى هذا أن كافة التيارات السياسية بانجلترا ، بما فيها بعض أعضاء الحزب الحاكم سيقبلون الخطة بسهولة فما زال « بيل كاش » عضو مجلس العموم من المحافظين يؤكد

محمد هـزاع

على ضرورة الاستمرار فى معارضة الاتفاقية !!

بقيـــــة الــــدول

وفـــى « باريس » طالب « آلان جوبيه » وزير الخارجية الفرنسية بأن تعود الدول التى خرجت من النظام النقدى الأوربى إليه بعد ظهور نتائج الاستفتاء فى الدانمارك .

ودعا «هانز فان دين بروك» المفوض الهولندى لدى المجموعة الأوربية بريطانيا للتصديق بدورها على تلك المعاهدة باعتبارها الدولة الوحيدة التى لم يصدق برلمانها على المعاهدة .

وأعرب « رانييروفانى » المفوض الايطالى لدى المجموعة عن ارتياح بلاده الشديد لنتائج الاستفتاء وقال أن ذلك من شأن تهيئة المناخ للمشاركة الجماعية اللازمة من أجل التقدم على طريق أوربا الموحدة .

وعبر المسئولون الألمان المؤيدون للاتفاقية عن سعادتهم بنتائج الاستفتاء واصرارهم على مواصلة الضغط لاقناع الشعب الالمانى بالوقوف خلفهم لتحقيق حلم أوربا الموحدة

يذكر ان ألمانيا تواجه من داخلها معارضة شديدة للاتفاقية .

الأمر الذى استدعى أن ترفع المسألة إلى المحكمة الدستورية العليا للبت فيها ويؤكد « أورسو لاسيلر أولبرينج » المتحدث باسم الخارجية الالمانية على أن حكومته واثقة من أن قرار المحكمة الدستورية العليا سوف يكون فى صالح المعاهدة

يذكر أن « مانفريد برونر » مساعد الرئيس الالمانى السابق للجنة التنفيذية للمجموعة الأوربية وآخرون كانوا قد رفعوا الأمر إلى المحكمة الدستورية بعد ماقدم « مانفريد » استقالته بسبب خلاف مع رؤسائه حول ماستريخت .

ومن المعروف أن اتفاقية الوحدة الأوربية بجوانبها الثلاثة السياسية والاقتصادية والنقدية لن يبدأ تنفيذها إلا بعد تصديق الدول الأوربية الـ ١٢ عليها .

ورغم أنه لم يعد هناك سوى بريطانيا وبعض المشكلات بالنسبة لألمانيا إلا أن بعض المراقبين يرون أن تطبيقها لن يكون سهلا حتى لو وافقت انجلترا وقضت المحكمة الدستورية العليا لصالح الحكومة الالمانية ، بسبب بعض التحفظات الشديدة التى تبديها بعض الدول التى صدقت عليها فعلا كفرنسا التى تريد تنظيم مسألة فتح الحدود بين الدول الأوربية تخوفاً من الارهاب وتجارة المخدرات وزيادة أعداد الاجانب بها وتشاركها هذه المخاوف بدرجات مختلفة دول أخرى كإيطاليا

ولكن المرجح أن تستطيع هذه الدول التغلب على تحفظاتها من أجل انجاح المشروع الأوربى العملاق

عـــــالم جـــديد !!

ولا شك أن قيام « أوربا الموحدة » سيكون له أثر بالغ على مقدمات الأمور فى العالم كله .. وأول هذه التأثيرات هو أن أوربا لن تكون بعدها التابع الأمين للولايات المتحدة الأمريكية ولكنها ربما تكون « الصديق الند » لها .. مما يعيد للأذهان عالم القطبين أو الأقطاب المتعددة ولو بدون حرب باردة وإن كان هذا ليس مؤكداً تماماً حيث أن محادثات « الجات » والخلاف حول استخدام القوة فى البوسنة والهرسك بين أمريكا ودول أوربا يعد مؤشراً واضحاً لاستقلالية القرار الأوربى عن القرار الأمريكى بدرجة أو أخرى ، مما يحتمل نوعاً مامن أنواع الحرب الباردة بينهما خاصة فى مجال الاقتصاد

أى أمريكا لن تهنأ طويلا بوضعية القطب الواحد بلا منازع . وقد يجر بزوغ فجر القطب الجديد - أوربا الموحدة - انبثاق أقطاب أخرى مرشحة لاحتلال مثل هذا المكان كاليابان ونمور شرق آسيا ولا يمكن اغفال الصين ودول أخرى فى هذا المضمار .. والويل كل الويل للدول الصغيرة والفقيرة التى لاتستطيع فهم طبيعة العصر الجديد وملابسات عالم الكبار !!



المصدر : الأخبار

التاريخ : ٢٩ مايو ١٩٩٣

تعليق

ظلال الشك

تواجه القارة الاوربية مجموعة من الصعاب التى تلقى ظلالا من الشك على مصير وحدتها مع نهاية القرن الحالى .. فرغم موافقة الدانمرك على الالتزام بمعاهدة « ماستريخت » الخاصة بتحقيق الاندماج الاوربى بنسبة ٥٦،٨٪ وترحيب زعماء المجموعة الاقتصادية الاوربية بهذه الخطوة ، إلا ان الصورة ليست وردية وربما كما يقول المراقبون للساحة الاوربية . فرغم ان « نعم » الدانمركية انقذت الموقف بعض الشىء ، فإن سياسة الاندماج الاوربى بدات حسب راى هؤلاء المراقبين تفقد مؤيديها شيئا فشيئا خاصة فى المانيا وايطاليا اللتين تعانيان من مشاكل داخلية .. الى جانب عدم موافقة بريطانيا على المعاهدة حتى الآن . وما يبعث على التشاؤم هو احتمال تعثر المفاوضات مع النمسا والسويد والنرويج وفنلندا للدخول فى المجموعة الاوربية فى عام ١٩٩٥ .. كما ان تشدد الموقف الاسبانى يعرقل التصديق على انشاء المنطقة الاقتصادية الاوربية إلا بعد الموافقة على ماستريخت ... وتاتى مسالة إجماع الآراء فى التصديق على اعمال المجلس الوزارى للمجموعة الاوربية عقبة فى سبيل قيادة سفينة اوربا نحو الوحدة

وتمثل السويد مشكلة اخرى فى هذا الشان والتى ستتعرض لضغوط شديدة لان العضوية فى المجموعة الاوربية تتطلب تعديل الدستور ولا يمكن ان يتم هذا التعديل إلا خلال دورتين تشريعتين فإذا لم يقم البرلمان السويدى بإقرار العضوية قبل الانتخابات العامة التى ستجرى فى خريف ١٩٩٤ فسوف يتعين ان تنتظر السويد فترة اخرى . كما ان السويد لا ترغب فى التخلى عن قوانين البيئة الصارمة التى تطبقها وكذلك الاتفاق التجارى مع دول البلطيق ... وهناك ايضا الوضع المتفجر فى يوغسلافيا السابقة وتاثيره على الوحدة

ويشعر المؤيدون المتحمسون لفكرة الوحدة الاوربية بانهم يستطيعون الآن النهوض من جديد والترويج للمنافع الكبيرة التى تنطوى عليها فكرة عملة اوربية واحدة واتحاد اقتصادى .. ولكن خبراء الاقتصاد يرون انه حتى لو ايد كل الاوربيين مشروع العملة الواحدة فما زالت هناك حقيقة مفادها انه لم يكن هناك اى اتحاد اقتصادى ما لم يجر خفض العجز فى ميزانيات الدول الاخرى .

سيد مصطفى





سمير عطا الله

لا مكان للصغار!

اقترعت الدانمارك اخيراً، وبعد محاولات رفض كثيرة، على الانضمام الى الوحدة الأوروبية! لقد وعت هذه الدولة الجميلة، القاطنة بين البحيرات والحدائق، انه لم يعد ثمة مكان للصغار في هذا العصر، وانه لكي تربح مستقبلها يجب ان تخسر حريتها ومكاسبها الاجتماعية واستقلاليتها ومعظم ما حققه الدانماركي العجيب الذي بنى، عبر السنين، احد افضل بلدان العالم، من بيع الزبدة وتربية الأبقار.

لقد بنى الدانماركي والسويدي والنروجي دولاً نموذجية فوق ثلوج اسكندنافيا. دول، تحاول أوروبا أو أميركا عبثاً ان تقلدها أو ان تسير في خطاها فقد استغرق هذا البناء عشرات السنين، كان الاسكندنافي خلالها هو الذي يعطي الدولة وهو الذي يمنحها وهو الذي يضحي من أجلها، الى ان جاء يوم صار لديه نظام اجتماعي مساو لليابان.

لكن، لا مكان للدول الصغرى في هذا العصر، لا مكان للصغار، لذلك اضطرت الدانمارك امس الى التصويت صاغرة على دخول الوحدة الأوروبية! وحتى دولة كبرى مثل بريطانيا اضطرت ان تلغي الفي قرن من حياة الجزر وتربط نفسها بأوروبا تحت المياه. لقد مضى الزمن الذي كان في امكان فرد واحد ان يصدر جريدة وان يحررها ويصححها ويذهب بها الى المطبعة. وبائع الحليب الذي كان جزءاً من تقاليد بريطانيا صار الآن شركة «وطنية» كبرى. حتى «مصبغة» الحي صارت جزءاً من شركة مطروحة في سوق الأسهم! وعلى الصغار الذين يريدون الاستمرار في عالم المنافسة الساحق، عليهم الاندماج مع الكبار. وفي هذا الاندماج لا بد ان يخسروا هويتهم وحريتهم وأسلوبهم في الحياة. ومنذ الآن يضع الدانماركيون أيديهم على قلوبهم خوفاً من ان يأتي التجار الألمان غداً ويشترون كل هذه الأرض التي تعزف الموسيقى الكلاسيكية للابقار، والتي من حقولها وغاباتها فقط، تعيش إحدى أحدث دول أوروبا.

لا صناعة في المملكة الدانماركية. هناك فقط الزراعة التي يعيش منها حوالي ستة ملايين بشري. وهناك السياحة التي تدر على الدانماركيين حوالي ملياري دولار في السنة، يصرفون قبالتها ملياري دولار تماماً في الخارج. وهناك طبيب لكل 350 شخصاً وسرير مستشفى لكل 120 شخصاً، وإذا فقد الدانماركي العادي عمله يعطى راتباً قدره حوالي 200 جنيه استرليني في الاسبوع، إي ضعف ما يعطى في اي بلد اوروبي آخر.

لكن اين تذهب الدانمارك غداً باطنان الزبدة ومعلبات اللحم البقري، إذا اغلقت ابواب اوروبا في وجهها؟ لقد اقترعت قبل عام على عدم الانضمام وكادت تعيد الوحدة الأوروبية ومعها ماستريشت، عشرين عاماً الى الوراء. لكنها عادت واقترعت مترددة على تسليم امرها الى بروكسيل. اي، كما يقول المعارضون الدانماركيون، الى مجموعة من الموظفين لا تفقه شيئاً ولا مشاعر لها ولا تعرف اين تقع مدننا وقرانا.

لكن لا مكان للدول الصغيرة في هذا العصر. حتى دول هائلة الحجم مثل الولايات المتحدة والمكسيك وكندا اضطرت الى اتخاذ الخيار الأصعب (والأفضل) اي ما يسمى الآن وحدة «النافتا» الاقتصادية بين دول اميركا الشمالية. وحتى سويسرا التي ظلت قروناً طويلة بعيدة عن هموم اوروبا وحروبها ومشاكلها، ترى الآن ان اوروبا من أمامها وأوروبا من ورائها والى اين المفر! والسويد غدا ستطلب الانضمام الى أوروبا وربما النروج ايضاً. وسوف تفقد هذه الدول الاسكندنافية في نهاية الأمر تلك الخصائص المميزة التي كانت تسورها بحائط طويل من الجليد. لكن هذا هو خيار اوروبا الغربية بعد 50 عاماً على الحرب: كلما أوغلت اوروبا الغربية في التفكك، كخيار، اوغلت هي في الوحدة، وصولاً الى الشمال وحدائق الدانمارك الجميلة.



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ مايو ١٩٩٣

مجلس العموم البريطاني يوافق بأغلبية ساحقة علي معاهدة «ماستريخت»

لندن - وكالات الأنباء : وافق أمس مجلس العموم البريطاني بأغلبية ساحقة علي معاهدة ماستريخت للوحدة الأوروبية. أيد ٢٩٢ عضوا من أعضاء المجلس المعاهدة مقابل معارضة ١١٢ عضوا. جاءت موافقة مجلس العموم البريطاني بعد مناقشات استمرت أكثر من ٨ أيام. وامتنع حزب العمال المعارض عن التصويت. وأدي امتناع حزب العمال عن التصويت الي إفساح الطريق أمام إقرار معاهدة ماستريخت لاقامة الوحدة الأوروبية وتضمنت قائمة الذين عارضوا معاهدة ماستريخت أثناء التصويت ٤٠ عضوا من أعضاء حزب المحافظين الحاكم بزعامة جون ميجور رئيس الوزراء البريطاني. كما شملت قائمة المعارضين ٧٠ عضوا من أعضاء حزب العمال المعارض. وتدخل معاهدة ماستريخت حيز التنفيذ كقانون بعد موافقة مجلس اللوردات البريطاني. وتوقعت مصادر



ميجور تاتشر

سياسية تأخير المجلس التصديق علي المعاهدة. وتوقعت اقرار مجلس اللوردات المعاهدة رغم تعطيل اجراءات الموافقة عليها وأرجعت المصادر موافقة المجلس علي المعاهدة بسبب تمتع الحكومة البريطانية برئاسة جون ميجور بالأغلبية وأعربت الحكومة البريطانية عن أملها في اقرار معاهدة «ماستريخت» قبل أغسطس القادم. وأكدت الليدي مرجريت تاتشر رئيس الوزراء البريطانية السابقة مواصلة الجهود لمنع موافقة مجلس اللوردات علي المعاهدة.

وفي الوقت نفسه حذر دوجلاس هيرد وزير الخارجية البريطاني المعارضين للمعاهدة من أعضاء حزب المحافظين الحاكم من نتائج عدم اقرار معاهدة ماستريخت. وأوضح ان المعارضين يرتكبون خطأ تاريخيا برفض المعاهدة. وحذر من وقوع أضرار خطيرة بالاقتصاد البريطاني في حالة عدم اقرار المعاهدة وحذر نورمان لامونت وزير المالية البريطاني من فرض عزلة علي بريطانيا في حالة عدم اقرار معاهدة الوحدة الأوروبية. ونفي «هيرد» تحول أوربا الي دولة أوروبية عظمي بعد إقرار الوحدة. وأكد مسئول بحزب العمال البريطاني المعارض التزام الحزب الكامل بدعم التعاون مع الدول الأوروبية. وانتقد الحكومة البريطانية لعدم الالتزام بالاتفاقية الاجتماعية لتنظيم سياسات العمالة.



DIE ZIET

«دى تسايت» الألمانية

الدانمارك.. والضوء الأخضر أمام الركب الأوروبى

صوت الدانماركيون على مضض لصالح ماستريخت، والحق يقال إن المواطن الدانماركى لو كان قد ترك دون دعاية الحكومة وتاثيرها لكان قد قال «لا» للوحدة الأوروبية، والسبب فى ذلك هو الخوف مـن ألمانيا ومن تزايد قوتها على الساحة الأوروبيـة، خاصة أن كوبنهـاجن تعانى من مجموعة من المشـاكل الخاصـة بها اعتبـارا من البطالـة إلى المخدرات وارتفاع معدلات الادمان وبالإضافة إلى ذلك أن المواطن الدانماركى لا يود أن يتخلى عن هويته فهو مرتبط بجنسيته وشخصيته الذاتية.

وعلى صعيد تاثير نعم الـدانماركية على الميزان الأوروبى، من المعتقد انها ستكون بمثابة الضوء الأخضر الذى سيفتح الطريق أمـام مسار الركب الأوروبى الموحد نحو بروكسل.. واعطاء نبض الحياة إلى معاهدة ماستريخت التى تعرضت للمرض من جراء ضعف الثقة فيها فى بريطانيا، وانتشار العدوى بين المعارضين فى المانيا الذين أقـاموا دعوى قضائية أمام المحكمة الدستورية ضد ماستريخت.



المصدر : العالم اليوم

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠-٢-مايو-١٩٩٣

رغم موافقة الدانمارك على ماستريخت

الطريق لايزال طويلا أمام الوحدة الأوروبية

□ كتب ـ ضياء الحاجرى:

أصلح الدانماركيون خطأهم الذى ارتكبوه منذ عام عندما رفضوا التصديق على معاهدة ماستريخت الامر الذى هدد وقتذاك الوحدة المعتزمة بين دول المجموعة الاوروبية، ويبدو انهم ادركوا ان رفضهم قد شجع تيار الرفض داخل المجموعة لهذه المعاهدة فقاموا منذ يومين بالموافقة على ماستريخت فى الاستفتاء الشعبى الذى نظمته الحكومة.

ومع ذلك لاتعنى موافقة الدانمارك على ماستريخت زوال كل العقبات التى تقف فى طريق الوحدة الاوروبية، فأحد البنود التى تتضمنها المعاهدة وهو توحيد العملة بين دول المجموعة لايزال يتعثر فى التنفيذ بسبب التباين بين الأوضاع الاقتصادية فى الدول الاعضاء ووضع معاييرصارمة تحدد هذه الوحدة النقدية إلى جانب عدم استقرار العملات، كما ظلت بعض الخلافات بين دول المجموعة دون حل مثل عدم القدرة على اتخاذ موقف موحد إزاء أحداث البوسنة والهرسك، أو إزاء محادثات التجارة العالمية أو حتى فيما يتعلق بإزالة القيود على حركة تنقل المواطنين بين دول المجموعة.

غير ان اقتراع الدانماركيين لصالح المعاهدة يعد خطوة مشجعة تساعد على تمرير المعاهدة فى بريطانيا حيث توجد جماعات ضغط قوية داخل حزب المحافظين الحاكم، كما انه يشجع فرنسا والمانيا على المضى قدما فى مشروع وضع عملة أوروبية موحدة مع مجموعة مصغرة من دول المجموعة تكون أكثر تماثلا فى الاوضاع والدانمارك الاقتصادية والنقدية مثل فرنسا وهولندا ولكسمبورج وبلجيكا والدانمارك حيث لايبدو هيلموت شلينجر رئيس البنك المركزى الالمانى «البوندسبنك» متحمسا فى الاسراع بالتوصل إلى عملة أوروبية موحدة، حيث يخشى ان تضار المصالح الالمانية من وجود عملة تتعرض للتضخم وعدم الاستقرار، وهو يريد ان يضمن استقرار هذه العملة قبل اشتراك المانيا فيها.

وفى المانيا لاتزال ماستريخيت تواجه المتاعب، فعلى الرغم من التصديق البرلمانى عليها إلا ان مسئولا المانيا كان يشغل منصبا بارزا فى اللجنة التنفيذية للمجموعة الاوروبية اقام دعوى قضائية أمام المحكمة الدستورية الالمانية ليشكك فى صلاحية هذه المعاهدة، حيث يرى أنها تنتهك السيادة الوطنية الالمانية بنقل هذه السيادة إلى هيئات المجموعة الاوروبية.

وعلى الرغم من كل الضربات التى نزلت بماستريخت حتى الان فان الدول الاوربية تبدو متمسكة بمفهوم التكامل الاقتصادى والسياسى، وذلك فى مواجهة القوى الاقتصادية الكبرى المنافسة مثل مجموعة أمريكا الشمالية المتمثلة فى اتفاقية «النافتا» بين الولايات المتحدة وكندا والمكسيك، ومثل اليابان والصين والتى تمثل خطرا اقتصاديا أسيويا متصاعدا.

وقد أشارت تقارير لمجموعة من الخبراء الاقتصاديين إلى احتمال ظهور المنطقة الاسيوية كقوة اقتصادية عظمى بحلول القرن القادم بحيث تتفوق على منطقة أمريكا الشمالية باعتبارها القوة الاقتصادية الاولى فى العالم الامر الذى يتطلب مزيدا من التقارب والتعاون الاوروبى.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر: الحياة

التاريخ: ٢٢ مايو ١٩٩٢

تظاهرة وسط كوبنهاغن اليوم احتجاجاً على اطلاق النار على معارضي المعاهدة

مجلس العموم البريطاني يصادق على "ماستريخت" ومستشار المانيا يعتبر الخطوة انتصاراً لميجور

■ لندن، بون، كوبنهاغن - رويتر، أ ب - نجحت الحكومة البريطانية اخيرا في تمرير مشروع قانون للمصادقة على معاهدة ماستريخت للوحدة الاوروبية في مجلس العموم. وانتهى التصويت في المجلس في وقت متقدم ليل اول من امس الخميس بغالبية ٢٩٢ نائباً أيدوا المعاهدة في مقابل ١١٢ نائباً ضدها، وذلك بعد اكثر من ٢٠٠ ساعة من المناقشات على مدى ستة اشهر تخللتها مواجهات حادة بين النواب المحافظين اضرت كثيرا بشعبية رئيس الوزراء جون ميجور.

ويتوقع ان يواجه مشروع القانون محاولات لتعطيله عند عرضه على مجلس اللوردات غير المنتخب، الا ان الغالبية التي تتمتع بها الحكومة في هذا المجلس تضمن لمشروع القانون اجتياز هذا الاختبار من دون تعديل.

ويتوقع مسؤولون حكوميون حصول المصادقة الكاملة على المعاهدة، التي كان ميجور اعتبرها اكبر نجاح حققه، بحلول آب (اغسطس) المقبل بعد مرور ٢٠ شهرا على توقيعها في قمة المجموعة الاوروبية في مدينة ماستريخت الهولندية. وتعتبر بريطانيا آخر دول المجموعة الاوروبية الـ ١٢ التي تصادق على المعاهدة على رغم ان المانيا تواجه طعنا قانونيا في خطوة المصادقة عليها.

وقال وزير الخزانة البريطاني نورمان لامونت في كلمة القاها في ختام جلسة في مجلس العموم: «لاحظت ان البعض في اوروبا يشعر بقدر من الاحباط من وتيرة التقدم لدينا». واضاف: «لكننا لا ندين لهم بالاعتذار اطلاقا. ومن الصائب تماما ان نفكر مليا في معاهدة بمثل هذه الاهمية».

وقد تابع «المتمردون على اوروبا» داخل حزب المحافظين هجومهم في مجلس العموم حتى النهاية. وتعهدوا مواصلة دعوتهم في مجلس اللوردات الى اجراء استفتاء على المعاهدة. وستتزعم الهجوم هناك رئيسة الوزراء السابقة مارغريت ثاتشر. وبعد طرح مشروع القانون على التصويت في مجلس اللوردات، سينتقل الى الملكة اليزابيث بصفتها رئيسة الدولة للمصادقة عليه كي يصبح نافذاً.

وصوّت ٤٠ من النواب المحافظين ضد الحكومة اول من امس الخميس. وانضم اليهم ٧٠ من نواب حزب العمال المعارض الذين رفضوا الاستجابة لمطالب زعمائهم بأن يمتنعوا عن التصويت. ويعترض حزب العمال على قرار الحكومة الخروج من الميثاق الاجتماعي الخاص بالمعاهدة الذي يشمل حقوق العمل والضمان.

وحاول الوزراء تبديد مخاوف المعارضين. فقال وزير الخارجية دوغلاس هيرد: «اعتقد ان مخاوفهم من الانزلاق الى دولة اوروبية عظمى في غير محلها». واضاف ان المعاهدة «ستنشىء مجموعة للتجارة الحرة منفتحة وقادرة على احتضان جيرانها في تجمع متسع لدول قومية مع احتفاظنا بهويتنا الخاصة».

وشاركه لامونت الرأي قائلاً: «اذا لم نصادق على المعاهدة فسنجد انفسنا على هامش الشؤون الاوروبية معزولين ومجردين من النفوذ».

وهنأ المستشار الالماني هلموت كول، الذي يزور تركيا حالياً، ميجور لدوره في الحصول على مصادقة مجلس العموم على المعاهدة. وقال في بيان صدر في بون «اهنئك بحرارة على نجاحك العظيم، اذ انه نجاحك انت. فمن دون حزمك وثباتك لما امكن تحقيق ذلك».

واضاف ان «قرار مجلس العموم يشكل ايضا تشجيعا كبيرا لاوروبا التي تزداد تقاربا وتضطلع بمسؤولياتها».

ومعلوم ان المانيا هي الدولة الاوروبية الاخرى التي لم تصادق على المعاهدة بسبب خلاف قانوني. اذ اجلت المحكمة العليا المصادقة الى حين اتخاذها قراراً في شأن اعتراض قانوني بأنها تنتهك الدستور الالماني.

تظاهرة احتجاج

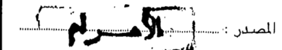
في كوبنهاغن، ذكرت الشرطة امس الجمعة ان حوالى الفي شخص يخططون للقيام بمسيرة اليوم السبت احتجاجا على اطلاق الشرطة النار واصابتها ١١ شخصاً بجروح ليل الثلثاء - الاربعاء خلال اعنف حوادث شغب في تاريخ الدنمارك الحديث.

وكانت ضاحية نوريبرو وسط كوبنهاغن هادئة امس بعد ليلتين من اعمال العنف التي اندلعت اثر تصويت الدنماركيين بغالبية ٥٧ في المئة ضد ٤٣ في المئة على قبول معاهدة «ماستريخت» في استفتاء الثلثاء الماضي.

وجرح ٢٦ من رجال الشرطة بالحجارة التي رشقها متظاهرون اقاموا حواجز مشتعلة واقتحموا مصارف واعلنوا ضاحية نوريبرو «منطقة حرة ليست جزءا من اتحاد المجموعة الاوروبية». واندلعت اعمال شغب اقل عنفا ليل الاربعاء الماضي.

وذكرت الشرطة ان احكاماً بالسجن لمدة اسبوعين صدرت على ١٦ شخصاً، بينما لا تزال التحقيقات مستمرة مع آخرين. وتم احتجاز عشرة اشخاص لمدة يومين بينهم ثمانية من الجرحى الذين اصيبوا برصاص الشرطة.



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٠ مايو ١٩٩٣

خطوة أوروبية جديدة على طريق الوحدة

امد شعب الدانمارك معاهدة «ماستريخت» للوحدة الاقتصادية والسياسية الاوروبية بشريان جديد للحياة بعد أن وافق عليها في الاستفتاء الشعبى الأخير ليفتح الباب امام المحكمة الدستورية الالمانية لرفض الالتماسات المقدمة اليها ضد المعاهدة، وليمهد الطريق امام جون ميجور رئيس وزراء بريطانيا لاقتناص موافقة مجلس العموم عليها.

ومع ذلك فان موافقة الدانمارك على المعاهدة وحتى موافقة بريطانيا المتوقعة مع قدوم الخريف، لن يكون معناها ان الوحدة الأوروبية المتكاملة - التى امل فيها زعماء أوروبا وهم يوقعون عليها فى ديسمبر عام ١٩٩١- قد تحققت بالفعل.

وقد كان زعماء أوروبا يحلمون ان ياتى اليوم الذى يكون فيه لاوروبا حكومة فيدرالية قوية تستطيع ان تضع اوروبا على نفس مستوى القوة الامريكية.. غير انه مع مرور الوقت وبظهور العديد من العراقيل والمشكلات على الطريق خفتت الآمال فى امكانية تحقيق ذلك بمجرد تصديق جميع الدول الأوروبية على المعاهدة.

واذا كانت الحرب اليوجوسلافية وفشل أوروبا فى معالجة الصراع العرقى هناك قد اثبتت مدى صعوبة اتفاق الاوروبيين على استراتيجية سياسية موحدة، فان موجة الركود الحالية التى تعانى منها اوروبا تلقى ظلالا من الشك حول قدرة أوروبا على تحقيق هدف العملة النقدية الموحدة..



بعد أن تنحى المستثمرون عن التعامل

«نعم» الدانماركية تعيد الحياة لسوق سندات الايكو

□ لندن-خاص:

من المنتظر ان تشهد سوق سندات الايكو نشاطا فى الشهور القادمة بعد موافقة الدانمارك على معاهدة ماستريخت نحو روابط أوروبية أوثق. ورغم هذا النشاط المنتظر فان مكاسب الأسعار ربما تكون محدودة نظرا لأن المضاربين توقعوا التصويت بـ«نعم» في الاستفتاء الذى جرى على المعاهدة وأعلنت نتائجه فى وقت متأخر من مساء أمس الأول. ولكن موافقة الدانماركيين على معاهدة ماستريخت كانت بمثابة متنفس كبير لسوق سندات الايكو حيث فضل معظم المستثمرين الوقوف جانبا قبيل بدء التصويت.

وتوقع «جيم سبراى» محلل السندات لدى «بارينج برزرز» قبيل اعلان نتيجة الاستفتاء ان تشهد تعاملات الأمس ارتفاعا طفيفا عندما تبدأ مشيرا الى ان «نعم» لماستريخت كانت مأخوذة فى الحسبان بنسبة ٩٥٪ فى سوق الايكو.

وكان السوق قد شهد حالة من الهبوط بعض رفض الدانماركيين للمعاهدة فى الاستفتاء الاول الذى أجرى العام الماضى، كما واجه كثير من المستثمرين خسائر ضخمة فى سوق السندات.

وقال ستيفن دوليك الباحث الاقتصادى فى رينويير انترناشيونال ان نعم للمعاهدة سوف ينظر اليها فى سوق سندات الايكو على انها مؤشر اغاثة. وفى الأسابيع الأخيرة كان حجم التعاملات ضعيفا فى السوق الذى يهيمن عليه متعاملون محترفون. غير ان سلسلة استطلاعات الرأى والتى أوضحت تأييد الاغلبية لمعاهدة ماستريخت ساعدت فى تهدئة مخاوف السوق. وقد تجاوز سوق الايكو أداءه فى الاسواق المتعددة فى الاسابيع الماضية باصدار أوراق مستحقة السداد بعد عشر سنوات فيما حقق حوالى ٣٠ نقطة أساس عبر قيمته النظرية التى تحسب من أسواق السندات الممتازة. وكانت القيمة فى العاشر من مايو الحالى عشر نقاط أساسية.

ومن المتوقع ان تساهم «نعم» للمعاهدة فى عودة مستثمرى التجزئة لسوق سندات الايكو بعد غياب دام عاما وذلك من خلال عمليات شراء اختيارية ومركزة على سندات قصيرة الأجل.

كما يتوقع ان تشهد هذه المنطقة من المنحنى أداء أفضل يدعمها تغيرات بخفض أسعار الفائدة الأوروبية. اما السندات طويلة الأجل فقد تستمر منحصرة نتيجة مخاوف الوحدة النقدية والاقتصادية الأوروبية

والمعروف ان بريطانيا لم تصدق على ماستريخت حتى الآن حيث أن أقلية متمردة تنتمي لحزب المحافظين الحاكم مازالت ترفض بنود المعاهدة الأوروبية.

ومن المنتظر ان تجرى بمجلس العموم البريطاني «البرلمان» مناقشات ساخنة للتوصل الى تسوية نهائية التى يرى المحللون انها ستكون لصالح ماستريخت ولحين التوصل الى هذه التسوية فان السوق سيظل فى حالة ذبذبة.

وقيل أن المقترضين تجنبوا سندات الايكو



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٢٣ مايو ١٩٩٢

الاولية منذ فبراير الماضي خشية المخاطرة من تصويت الدانمارك ضد المعاهدة. وسوف يعود هذا القطاع مرة أخرى للانتعاش كنتيجة فعلية لموافقة الدانمارك على معاهدة الوحدة الأوروبية.

وفي الوقت نفسه، يتوقع ان يقوم بنك الاستثمار الاوروبي باصدار غير محدود لسندات استحقاق خمس سنوات بينما توجد شائعات بان البنك الأوروبي للتنمية والتعمير يتجه الى اصدار سندات طويلة الاجل.

وأشار مصدر مصرفي الى ان الاوروبيين الذين يتخطون النظرة القومية، سيكونون على قائمة المشترين لسندات الايكو الاولية. وقال المصدر ان هناك احتمالات بان تقوم الدانمارك باصدار سندات بمليار ايكو استحقاق عام ١٩٩٨ او ١٩٩٩. واوضح متعاملون ان سندات الايكو دانماركية الاصدار ستكون ايجابية من جانب السوق حيث تعتبر علامة التزام من الدانمارك تجاه أوروبا.



ثاتشر تنظم المعارضة ضد ماستريخت

لندن - من محمد الحناوى - رغم نجاح الحكومة البريطانية فى الحصول على موافقة مجلس العموم على مصادقة ماستريخت بشأن الوحدة الاوروبية والاندماج فى قلب اوروبا ، تشير المصادر السياسية فى لندن الى الحكومة برئاسة جون ميجور ستواجه بمعارضة قوية من جانب الليدى ثاتشر فى مجلس اللوردات حيث بدات فى اعداد صفوف المعارضة عند التصويت على ماستريخت الشهر المقبل .

وتقول المصادر البريطانية ان التصويت البريطانى على ماستريخت لايعتبر موافقة نهائية ، لانها لم تحصل على اجماع من نصف عدد نواب البرلمان البالغ عددهم ٦٥٠ عضوا ، وذلك بعد ان امر حزب العمال المعارض نوابه بعدم التصويت على معاهدة لماستريخت بعد انسحاب بريطانيا فى الشق الاجتماعى



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٦ مايو ١٩٩٣

«نعم» للوحدة الأوربية على الطريقة الأمريكية!

«ماستريخت» أمام لوردات بريطانيا.. وأزمة في ألمانيا!

● الدنمركيون قالوا « نعم » للوحدة الاوربية ولكن .. على طريقتهم ووفق شروطهم بلا مشاركة في العملة الاوربية الموحدة وبلا انضمام لسياسات الدفاع والأمن المشتركة وبلا تخل عن الهوية الوطنية اى بتفريغ شبه كامل لمضمون الوحدة بعد ان كانوا قد رفضوها من قبل .. ليكون هدف هذه الـ « نعم » انقاذ معاهدة « ماستريخت » من الموت « بالسكتة القلبية » قبل ميلادها الحقيقى بعد اكتمال التصديق من دول المجموعة الاوربية الـ « ١٢ » ولم يعد متبقيا على نهاية هذا المشوار سوى الموافقة النهائية للوردات بريطانيا ونهاية الازمة البرلمانية الالمانية حول المعاهدة !

● في يونيو من العام الماضى صدم الدنمركيون دول اوربا عندما قالوا « لا » بنسبة ٥٠,٧ في المائة لمعاهدة الوحدة « ماستريخت » التى وقعها زعماء اوربا في ديسمبر عام ١٩٩١ وعندما وقع الزعماء المعاهدة لم يكن احدهم يتصور ان هناك من سيرفضها لدرجة انه لم ينص على البديل في حالة رفض التصديق على المعاهدة سواء عن طريق الاستفتاء او التصديق عليها من خلال البرلمان .. واحدث الرفض الدنمركى وقتها ارتباكا كبيرا خفف منه إلى حد ما موافقة شعب ايرلندة على المعاهدة ، ودفع ذلك الرئيس الفرنسى ميتران لاختيار طريق طرح المعاهدة للاستفتاء ولكن النتائج كانت قاسية حيث تجاوزت نسبة الاصوات المؤيدة للوحدة النصف بقليل ! .. واعطى هذا الرفض المبكر للمعاهدة ذريعة لاصوات المعارضة البريطانية للانقضاض على المعاهدة والمماطلة في التصديق عليها كما ان بريطانيا وايطاليا خرجتا من نظام الية الصرف لتحدث فوضى في الاسواق المالية الاوربية ولكن الضغوط الالمانية والفرنسية للمضى في مسيرة الوحدة تواصلت وتضاعفت .. وقطعت الوحدة مشوارا لا بأس به تمثل في مصادقة عشر دول من المجموعة على المعاهدة ولم يتبق سوى الدنمرك وبريطانيا وفي قمة دول المجموعة في « ادنبرة » في ديسمبر الماضى طرحت حكومة الدنمرك تصوراتها لكيفية الخروج من مازق الرفض الشعبى للمعاهدة ووافق زعماء المجموعة على منح الدنمرك عددا من الاستثناءات تشبه إلى حد كبير الاستثناءات التى منحت لبريطانيا « للتكرم » بالانضمام لقافلة الوحدة ومنها الحق في الانسحاب من بعض البنود الاساسية في المعاهدة مثل العملة الاوربية الموحدة والسياسة الدفاعية والامنية المشتركة وقوانين الجنسيـة .. وخففت هذه الاستثناءات إلى درجة كبيرة من ذوبان هذه الجزيرة الاسكندنافية المتواضعة المساحة في النسق الاوربى الموحد خاصة خضوع الدنمرك للفيدرالية الاوربية وتخليها عن سيادتها الوطنية وترقبت كل العواصم الاوربية في حذر كبير نتائج استفتاء ١٨ مايو الماضى الذى شارك فيه قرابة الاربعة ملايين من المقيدين في جداول الانتخاب بالدوائر الدنمركية .

نعم .. بحذر !

● وجاءت نتيجة الاستفتاء متوافقة مع نتائج استطلاع الراى العام الذى اجرى قبل الاستفتاء والذى اشار إلى ان اكثر من ٥٥ في المائة سوف يصوتون بـ « نعم » للمعاهدة حيث صوت ٥٧ في المائة لصالح المعاهدة بينما رفضها ٤٣ في المائة ووصف رئيس الوزراء الدنمركى « نيروب راسموسن » نتيجة الاستفتاء بانها تاريخية وانه يجب على زعماء اوربا ان يعلموا بانه يجب ان تكون اوربا اكثر انفتاحا وديمقراطية .. ولم ترض المعارضة الدنمركية عن الاستفتاء فتفجرت اعمال العنف بالغة الخطورة عقب اعلان النتائج مباشرة في كوبنهاجن واجهتها قوات الشرطة باطلاق النار واصابت ١١ شخصا .. وقد وصلت اعمال الشغب إلى إعلان المعارضين ضاحية « نوريبرو » في كوبنهاجن انها منطقة حرة وليست جزءا من اتحاد المجموعة الاوربية ! .. وعكست هذه الاعمال مخاوف قطاع لا يستهان به من شعب الدنمرك للانضمام للمعاهدة خاصة مع ضآلة مساحة الدنمرك وضعف تاثيراتها المالية الاقتصادية بالنسبة للعمالقة الآخرين خاصة المانيا وفرنسا وبريطانيا وان الدنمرك قد تبتلع اقتصاديا من هؤلاء العمالقة وتفقد هويتها الوطنية ..

وبالطبع استقبل زعماء المجموعة الاوربية نتائج الاستفتاء الدنمركى بترحيب كبير ، وشجعت نتائج هذا الاستفتاء « جون ميجور » رئيس الوزراء البريطانى على طرح المعاهدة بعد يومين فقط من استفتاء الدنمرك على مجلس العموم وحصل على ما اراده فصوت ٢٩٢ نائبا على تاييد المعاهدة ـ ووفق الشروط البريطانية ـ مقابل ١١٢ نائبا عارضوها بعد ماراثون طويل استمر ستة اشهر واجه خلالها ميجور معارضة شرسة في انضمام بريطانيا لمسيرة الوحدة تقودها رئيسة الوزراء السابقة تاتشر .. ويتبقى امام التصديق النهائى على الوحدة عرض المعاهدة على مجلس اللوردات البريطانى .. وتتمتع الحكومة بغالبية في



المصدر : الأهرام المسائى

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٦ مايو ١٩٩٣

هذا المجلس سوف تضمن لها تمرير المعاهدة لتعرض بعد ذلك على الملكة اليزابيث الثانية بصفتها رئيسة الدولة للتصديق النهائى عليها ويتوقع ان تتم هذه الاجراءات فى مطلع الخريف القادم لتكون بريطانيا آخر الدول التى تصدق على المعاهدة بعد اكثر من عام ونصف العام من توقيع المعاهدة فى ماستريخت نهاية عام ٩١

● اما المانيا التى تقود ركب الوحدة وتمثل خطرا عند بعض دول المجموعة من ان الوحدة تمثل اعادة احياء للعملاق الالمانى الذى يهدد الجميع فان المعاهدة تصطدم بازمة قانونية ودستورية خطيرة فالمصادقة النهائية على المعاهدة تتوقف على النظر فى الاعتراض القانونى بانها تنتهك الدستور الالمانى وقد اجلت المحكمة العليا المصادقة لحين النظر فى هذا الطعن .. واظهر استطلاع للراى العام الالمانى ان نسبة كبيرة من الالمان وصلت إلى ٤٦ فى المائة يرون ان المانيا لابد ان تتغلب على مصاعب وحدة شرقها وغربها والتى مضى عليها ثلاث سنوات حتى تنضم للمسيرة وان على اوربا ان تنتظر ولا تتعجل اجراءات الوحدة لان الفجوة مازالت واسعة بين مواطنى شطرى المانيا على رغم تضحيات الشطر الغربى المالية للتعجيل باتمام وحدة المانيا .. وإذا قبل الطعن فى تعارض المعاهدة مع الدستور الالمانى فان ذلك يعنى طرحها للاستفتاء الشعبى ودخول المعاهدة فى دوامة جديدة .. خاصة ان استطلاعات الراى فى كل من اسبانيا والبرتغال واليونان تشير إلى انخفاض التأييد للمعاهدة رغم مصادقة هذه الدول عليها ..

ورغم السعى لانجاح المعاهدة لتكتمل مسيرة الوحدة عام ١٩٩٦ وتصل لذروتها فى نهاية القرن الحالى بالوحدة النقدية الكاملة فان مخاوف الأوربيين تتركز على ضعف القدرة على معالجة الأزمات وان وحدة النقد لا تكفى وحدها لاتمام الحلم بالولايات الاوربية المتحدة .. ولعل ازمة البوسنة وضعف معالجتها اوربيا تزيد من هذه المخاوف كما ان انتقال السلع والعمالة بين دول المجموعة تثير مخاوف الأطراف الاقوى اقتصاديا من تأثير هذا الانتقال على اقتصادياتها وتبدو قضية الهوية الوطنية هى الاختبار الحقيقى لاكتمال مسيرة الوحدة فهل يمكن ان يتخلى الالمانى او الفرنسى او الايطالى عن جنسيته لتحل محلها فى خانة الجنسية انه اوربى خاصة وان الحلفاء الجدد فى مجموعة الـ « ١٢ » كانوا اعداء لقرون عديدة وسالت الدماء بحورا فى جوانب القارة قبل ان يتواصلوا لصيغة التحالف الاقتصادى مع اقتراب القرن العشرين من نهايته



سياسة متشددة تجاه المهاجرين في دول المجموعة الأوروبية

□ لندن- ابراهيم نوار:

من المتوقع ان يقر وزراء داخلية دول المجموعة الأوروبية خلال اجتماعهم الاعتيادي الذي يعقد الأسبوع القادم في كوبنهاجن سياسة متشددة تجاه المهاجرين تتضمن إعطاء الشرطة حقوق التوقيف والتفتيش وفحص الأوراق الرسمية واحتجاز وطرد المهاجرين المخالفين لقوانين الهجرة في دول المجموعة الـ ١٢.

وفي اطار هذه السياسة المتشددة تجاه المهاجرين سيتم اتخاذ اجراءات لوقف حركة التدفق عبر حدود بوابات دول المجموعة مع العالم الخارجي خصوصا اسبانيا وايطاليا والمانيا وفرنسا، كما سيتم تعديل قوانين اللجوء السياسي المعمول بها حاليا من أجل الحد من المنافذ التي تتيح لمواطني دول العالم الثالث البقاء في دول المجموعة الأوروبية بمبرر أنهم يواجهون احتمالات المحاكمة في بلادهم.

ومن ضمن الفئات التي ستتعرض لعمليات مراقبة دقيقة:

- الطلاب الاجانب خصوصا أولئك الذين يدرسون في الجامعات والذين تتعين عودتهم بعد انتهاء دراستهم. وفي العادة يتسرب بعض هؤلاء ويقيمون في الدول الأوروبية التي درسوا بها.

- السائحون الذين يدخلون البلاد الأوروبية ثم يبقون فيها، وكذلك الزائرون الذين يأتون لزيارة اقارب لهم ويتخلفون بعد انتهاء مدة الزيارة المقررة لهم.

- العاملون الاجانب الذين يحصلون على حق العمل المشروط، ويتجاوزون هذا الحق.

- المقيمون الحاصلون على حق الاقامة، لكن بشرط عدم العمل.

- الاجانب المتزوجون من مواطنات الدول الأوروبية، لفحص ما إذا كان غرض هذا الزواج هو مجرد تسهيل الحصول على الاقامة والعمل.

وقالت صحيفة «الجارديان» البريطانية إن لجنة فرعية من الخبراء والمسئولين في وزارات الداخلية بالدول الاعضاء في المجموعة الأوروبية اقرت بالفعل مجموعة من التوصيات تمت صياغتها جميعا في صورة «مذكرة تفاهم» من المتوقع اقرارها بواسطة وزراء الداخلية.

وأشارت الصحيفة إلى ان فرنسا طلبت التشدد في صياغة هذه التوصيات كما أن المانيا بصدد تعديل قانون اللجوء السياسي لديها لتضييق نطاق الهجرة من الخارج.

ومن المتوقع ان يثير اقرار السياسات الجديدة حالة من الغضب والاحتجاج بين مواطني الاقليات العرقية غير الأوروبيين المقيمين في دول المجموعة، خصوصا وأن اجراءات الهجرة الجديدة ستتضمن مداهمة المحلات ومراكز مباشرة الأعمال بواسطة رجال الشرطة في اطار عمليات مراقبة العمالة غير القانونية، وهو ما يمكن ان يؤدي إلى تضييق الخناق الاقتصادي على رجال الاعمال الأسيويين أو الافارقة الذين يفضلون استخدام عمالة من بين مواطني بلدانهم الأصلية.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام

التاريخ : ٣٠ مايو ١٩٩٣

بعد تقييد حق الهجرة :

ارتياح شعبى عام.. فى دول المجموعة الأوروبية اليمين المتطرف يتصاعد.. ومشاكل الوحدة مستمرة

يمثل قرار ألمانيا بتقييد حق اللجوء السياسى للراغبين فى الاستقرار بها خطوة كبرى وجزءا من عملية ستودى فيما بعد إلى إغلاق أوربا كلية فى وجه الوافدين طالبى حق اللجوء السياسى .. خاصة وأن شعورا عاما متزايدا يؤيد تلك الخطوة التى سارت على هديها دول أخرى مثل فرنسا .. والقانون الألمانى حتى فترة قليلة مضت كان يعد من أكبر القوانين تسامحا بالنسبة لحق الهجرة .

وهناك أسباب ودوافع عديدة وراء تشدد دول أوربا الغربية إزاء حق الهجرة أهمها قرب الوحدة الأوروبية وتزايد حركات اليمين المتطرف أو إنغازيين الجدد .. فضلا عن الضغوط التى تمثلها دول شرق أوروبا .. وعلى سبيل المثال سكان ماكان يعرف بألمانيا الشرقية بالنسبة لألمانيا .

ويرى المحللون السياسيون أن الستارة الحديدية القديمة التى كانت مفروضة على دول أوربا الشرقية عادت من جديد فى بعض مناطق القارة الأوروبية خاصة الناحية الشرقية ووسط أوربا .

يمين متطرف

وليس أدل على ذلك من تنامى حركات اليمين المتطرف بشكل غير مسبوق فى فرنسا وألمانيا وإيطاليا .. حتى قيل أن حكومات تلك الدول هى التى تدعم تلك الحركات - سرا - من أجل الاستجابة لمطالبها التى هى فى حقيقة الأمر من السياسات الحكومية ..

وقد وافق البرلمان الألمانى البوندستاج على قرار تقييد حق اللجوء السياسى بنسبة كبيرة بلغت ٥٢١ صوتا مقابل ١٣٢ صوتا .. وقد سر ذلك المستشار هيلموت كول .

وألمانيا هى أكبر دول أوربا استقبالا للمهاجرين .. ففى العام الماضى تقدم نحو ٤٤٠ ألف شخص من أنحاء العالم بطلبات اللجوء السياسى لبون .. وهذا العام اضطرت ألمانيا لوقف تلقى الطلبات بسبب آثار الوحدة مع ألمانيا الشرقية فضلا عن تردى الأوضاع الاقتصادية .

وقد ألمح مسئولون ألمان أنهم تلقوا الضوء الأخضر للقيام بعملية تفتيش واسعة النطاق للقبض على الذين

أحمد عبداللاه

دخلوا الأراضى الألمانية بطريق الخطأ .. وترحيلهم إلى بلادهم ..

ارتياح عام

ويشير المحللون إلى أن ارتياحا عاما يسود البلدان الأوروبية بسبب القرارات الأخيرة .. حيث ينظر الأوروبيون إلى الأجانب المقيمين على أرضهم بأنهم مواطنون من الدرجة الثانية يجب طردهم من البلاد وإعادتهم فورا إلى أوطانهم الأساسية وذلك بالرغم من أن الأجانب يؤدون أعمالا صعبة وشاقة لايقدر على القيام بها نظراؤهم الأوروبيون مثل تنظيف القطارات والعمل فى محطات البنزين والخدمات الفندقية .

ويقال أن ألمانيا تستضيف ثلثى طالبى الهجرة لأوربا .. وهذا يمثل عبأ على الأمن فى ألمانيا ويسبب مشكلة حادة للبوليس الألمانى كما صرح بذلك رودلف زيتر وزير الداخلية الألمانى .

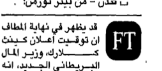
ومن المنتظر أن تشهد دول أوربا اضطرابا من الناحية الاجتماعية خلال الفترة المقبلة كما أنه قد تنشب خلافات بين الدول الأوربية ودول الأجانب بسبب عمليات الطرد التى ستتم بطريقة عشوائية بعيدة عن الضمانات المنصوص عليها فى هذا الشأن .



المصدر : الحياة
التاريخ : ٢ يونيو ١٩٩٣
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

"البوندسبنك" لم يعد متحمساً لدعم الاتجاه لاقامة وحدة أوروبية مالية جزئية في ظل التشكك القائم

لندن – من بيتر نورمن:



FT

قد يظهر في نهاية المطاف ان توقيت اعلان كينث كلارك، وزير المال البريطاني الجديد، انه يفضل تاخير عودة الجنيه الاسترليني الى المشاركة في الية سعر الصرف الاوروبية كان ممتازاً، كما كان الاعلان في حد ذاته مناسباً من وجهة النظر السياسية.

ففي حين تركز الانتباه الاسبوع الماضي في بريطانيا على الأيام الاخيرة من وجود نورمن لامونت وزيراً للمال وتبديله بكينيث كلارك، كان التوتر بدأ يظهر في النظام المالي الاوروبي. وعلى رغم ان اللجنة المالية التابعة للمجموعة الاوروبية واللجنة المؤلفة من حكام المصارف الاوروبية المركزية تمكنتا من إزالة شقة الخلافات في النظام المالي الاوروبي عن طريق اصدار تقريرين منفصلين طلب اعدادها رؤساء حكومات الدول الاثنتي عشرة في الاجتماع الخاص الذي عقدوه في مدينة بيرمنغهام (في بريطانيا) الخريف الماضي، اعلن اريك هوفماير، رئيس البنك المركزي الدنماركي في كوبنهاغن، ان التعاون في ضبط العملات الأوروبية في النظام المالي الاوروبي انهار.

وعلى مدى يوم أو يومين، بدا وكان المضاربين كانوا يتحركون برشاقة ملفتة بغية إجبار اسبانيا على خفض قيمة عملتها مرة اخرى.

وفي داخل مجموعة الدول الاساسية في المجموعة الاوروبية كانت تجري تغييرات في اسعار الفائدة كان يمكن ان تكون لها ذيول مهمة على الطريقة التي يعمل بها النظام المالي الاوروبي.

ففي مطلع الاسبوع الماضي، خفض بنك فرنسا المركزي اسعار الفائدة الفرنسية للمرة السابعة في غضون ستة أسابيع، وخفض سعر فائدة التدخل الى ٧,٥ في المئة، اي الى ادنى من مستوى سعر الفائدة الالماني المماثل، أي سعر فائدة اعادة الشراء. واستجابت الاسواق المالية بان سعرت فائدة الثلاثة اشهر بـ ٧,٤٤ في المئة، اي اقل بقليل من سعر ٧,٥ في المئة الالماني.

وعلى رغم ان سعر فائدة الثلاثة اشهر الفرنسية عاد وارتفع الى اعلى من سعر الفائدة الالمانية المماثلة، فقد شعرت الدوائر المالية الاوروبية ان الاسبوع الماضي كان بمثابة الحد الفاصل بين مرحلتين. ففي الاثنين الماضي، كانت اسعار فائدة الثلاثة اشهر في اربع دول اوروبية، مشاركة في الية سعر الصرف الاوروبية وهي فرنسا وبلجيكا وهولندا وايرلندا، أدنى من سعرالفائدة الالمانية المماثلة.

لكن فيما رحب البعض بهذا الحدث على اعتبار انه يقيم الدليل على ان التوترات في العملات الاساسية المشاركة في الية سعر الصرف الاوروبية زالت، بدأ آخرون يشعرون بالخوف من احتمال حدوث اضطرابات وتوترات جديدة في النظام المالي الاوروبي اذا خالجت النفوس شكوك في دور المارك الالماني الاساسي، اي المرساة التي توفر لزورق هذا النظام الاستقرار والثبات.

وكان هذا الدور الذي يلعبه المارك الالماني نشا صدفة لا عمداً ولا بنتيجة التخطيط. اذ ان هذا الدور يعكس الحقيقة الراهنة وهي ان المارك الالماني هو العملة الاوروبية المفضلة بالنسبة الى المستثمرين الذين يرغبون في التعامل بغير الدولار الاميركي والين الياباني. فالمارك الالماني يشكل ثاني اكبر عملة احتياط في العالم كله. وربما كان الاهم من هذا كله ان المارك الالماني لم يشهد ابداً خفضاً لقيمته في آلية سعر الصرف الاوروبية. واظهر تمكن اربع عملات اوروبية ذات حدود تقلب ضيقة في الية سعر الصرف الأوروبية من التعايش مع أسعار فائدة تقل عن اسعار الفائدة الالمانية، مدى ما أصبح عليه المستثمرون الدوليون من اهتمام وقلق إزاء مستقبل العملة الالمانية. فالازدياد النسبي لمعدلات التضخم وتصاعد العجز المالي الحكومي، وضعف الحكومة في بون والمشاكل المستعصية على الحل الخاصة بدمج المانيا الشرقية بالمانيا الغربية تظهر كلها مدى التبدلات التي طرأت على الأساسيات الخاصة بالمارك الالماني منذ أواخر الثمانينات.

إلا انه من الخطا القول او الايحاء بان التطورات الاخيرة تسببت في انتشار ذعر في دوائر المصارف المركزية في الدول الاساسية في المجموعة الاوروبية. فالمانيا ليست الدولة الوحيدة التي تعاني مشاكل اقتصادية حادة. والحقيقة هي ان اللوكسمبورغ وحدها من دول المجموعة الاساسية مؤهلة لدخول الوحدة الاقتصادية والمالية الاوروبية بموجب معايير التقارب الاقتصادي التي اقرتها معاهدة «ماستريخت». ويشير المصرفيون الالمان الى ان العالم يفتقر الى كثرة في العملات البديلة التي يمكن ان يلجأ اليها المستثمرون في المارك الالماني. فعندما يتعلق الامر بتشغيل الية سعر الصرف الأوروبية، تعتبر بعض العملات، كالفرنك البلجيكي والكرونا الدنماركية، سائلة جدا الى حد لا يمكن ان تستخدم كوسيلة اولية في التدخل. اضف الى هذا ان الفرنك الفرنسي يفتقر الى سجل «تاريخي» كمرساة للنظام المالي الاوروبي.

ومما لا شك او جدال فيه ان بنك فرنسا المركزي لا يزال يعتبر المارك الالماني العملة الاساسية في آلية سعر الصرف الاوروبية، على رغم ان المسؤولين فيه يوحون بان هيمنة



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢ يونيو ١٩٩٣

المارك ستقل عما كانت عليه سابقاً في هذه الآلية.

اما «البوندسبنك» فيعتبر انه لمن المقبول ان تتدنى اسعار الفائدة في الدول الاخرى المشاركة في الية سعر الصرف الاوروبية عما هي عليه في المانيا، شرط الا يكون الفرق بين اسعار الفائدة الالمانية واسعار الفائدة في الدول الاخرى كبيراً. وبالامكان تفسير هذه الفروقات على اعتبار انها فروقات في الدورة الاقتصادية.

لكن المسؤولين الالمان يعترفون، من جهة اخرى، بأن العالم تغير منذ توحيد المانيا. فلم يعد المارك الالماني ينعم بفائض كبير في الحساب الالماني الجاري وبعجز ضئيل يمكن العيش معه في الموازنة الالمانية.

وبات يتعين على المسؤولين في «البوندسبنك» ان يراقبوا تحركات الاجانب الذين يستثمرون في المارك الالماني ببعض الحذر والترقب. كما بات يتعين على هؤلاء المسؤولين ان يفكروا بما قد يحصل اذا كانت المشاكل المتاتية من «امتصاص» المانيا الشرقية في المانيا الموحدة تعني ان المانيا لا تستطيع استئناف لعب دورها السابق كزعيمة لمجموعة الدول الاوروبية في مجال استتباب الاسعار.

ويبدو «البوندسبنك» وكانه توصل الى نتيجتين، من شان واحدة منهما ان تدخل البهجة والسرور الى قلب كينيث كلارك والى قلوب اصحاب اليمين في حزب المحافظين البريطاني، ومن شان الاخرى الا تدخل البهجة والسرور الى اي من هذين الطرفين. فما يفرح البريطانيين انه من غير المحتمل ان يدعم «البوندسبنك» اي تحرك من المجموعة الاساسية في الدول الاوروبية للمضي قدماً في تحقيق وحدة مالية جزئية في مناخ الشكوك السائد حالياً.

وتشعر فرانكفورت ان الضغوط الهادفة الى تحقيق وحدة من الدول الاساسية في المجموعة الاوروبية تخف على كل حال. ويوجد ما يدل على ان الحكومة الفرنسية الجديدة ربما كانت اقل حماساً إزاء الوحدة الاقتصادية والمالية الاوروبية من الحكومة الفرنسية السابقة. ومن الصعب التوفيق بين وحدة تقوم بين الدول الاساسية في المجموعة الاوروبية وبين معاهدة «ماستريخت».

اضف الى هذا ان العجز الضريبي الكبير بات من ملامح الاقتصاد العام في معظم الدول الاساسية في المجموعة الاوروبية ما يحول بين هذه الدول وبين تحقيق معايير التقارب الاقتصادي التي تنص عليها معاهدة «ماستريخت» بحلول الموعد النهائي الذي تحدده المعاهدة وهو عام ١٩٩٧، وما يجعل هذا التحقيق صعباً حتى بحلول عام ١٩٩٩. والنتيجة الاقل سائغية هي ان «البوندسبنك» سيكون اكثر حذراً إزاء خفض أسعار الفائدة الالمانية على رغم تردي الركود الاقتصادي الالماني.

وفي الاسبوع الماضي، حذر ثلاثة من حكام المصارف المركزية الاقليمية في المانيا من خفض مبكر لاسعار الفائدة الالمانية لاسباب في مقدمها ان نمو الكتلة النقدية السريع يهدد بعودة التضخم. إلا ان «البوندسبنك» يؤمن ايضاً بانه لا يستطيع المخاطرة باستعداء الاجانب الذين يملكون ماركات المانية عن طريق خفض درامي لاسعار الفائدة الالمانية وجعل المارك الالماني يبدو وكانه مرساة خفيفة لا تضمن ثبات الزورق واستقراره. وبما ان الركود الاقتصادي ينتشر في اسواق بريطانيا الرئيسية في القارة الاوروبية، لا يمكن لكنث كلارك ولوزراء المال في دول المجموعة الاوروبية ان يشعروا بالارتياح إزاء مواقف المسؤولين في «البوندسبنك» الالماني.



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٢ يونيو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

كول وميتران يطالبان بالاسراع بالوحدة الأوروبية

أكد الرئيس الفرنسى فرانسوا ميتران والمستشار الالمانى هيلموت كول فى ختام القمة ٦١ امس على ضرورة المضى بخطى ثابتة نحو الوحدة الاوروبية والخروج من الحالة التى ادى إليها سوء الوضع الاقتصادى وعدم وضوح مستقبل معاهدة ماستريخت.

«التفاصيل ص ١٠»



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٢ يونيو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

في القمة الفرنسية الألمانية

استمرار اجراءات الوحدة رغم المصاعب

□ باريس ـ مصطفى مرجان:

اختتمت أمس في مدينة بون الفرنسية عاصمة اقليم بورجوني القمة الواحدة والستين بين فرنسا والمانيا، حيث ناقش الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران والمستشار الالماني هليموت كول مسالتين على جانب كبير من الاهمية هما توحيد الصف بين البلدين لمواجهة الولايات المتحدة فيما يختص باتفاقات (الجات) واتخاذ الاجراءات العملية اللازمة لتحقيق أهم بند في معاهدة ماستريخت وهو الوحدة الاقتصادية والنقدية الاوروبية، وجدير بالذكر من ناحية أخرى ان هذه هي المرة الاولى التي يشترك فيها جنبا إلى جنب فرانسوا ميتران وإداورد بالادور وانها الفرصة الاولى التي يتعرف فيها الوزراء الفرنسيون الجدد على حليفهم الاوروبي ولمناقشة الملفات المعلقة منذ التغيير الوزاري في فرنسا وأهمها مشروع الجيش الاوروبي الموحد والطائرة العمودية الاوروبية (اوروكوبتر) ومكوك الفضاء الاوروبي والتليفزيون الاوروبي العالي الكفاءة وهي كلها مشروعات استراتيجية بالنسبة للمستقبل الاوروبي من حيث ان تنفيذها يضع أوروبا في مقدمة الدول التي ستتحكم في صناعات المستقبل. ولكن كل هذه المشروعات مرهونة بالمدى القصير ومشكلاته ولعل ابرزها هو نقص التمويل في ظل عجز الميزانيتين الفرنسية والالمانية وايضا في ظل تدهور أوضاع العمالة في البلدين، وفيما يختص بالامن الاوروبي فان النزعة الفرنسية إلى استقلال أوروبا عن حلف شمال الاطلسي لم تجد حتى الان أصداء إيجابية في المانيا، الثابت على حال ان الطرفين الفرنسي والالماني يدركان ان الوحدة الاوروبية الاقتصادية تظل مرهونة بالمشروع السياسي الذي يقهر على رؤية أمنية مستقلة لاوروبا



المصدر : الحياة

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٤ يونيو ١٩٩٣

السويد وفنلندا والنروج والنمسا تركب قطار الوحدة شرط اعتماد مبدأ الاكثرية

□ لندن - من ديفيد غاردنر:



افسح قبول الدنماركيين بمعاهدة «ماستريخت» خلال الاستفتاء الثاني الذي جرى اخيراً المجال امام المضي في المحادثات التي تهدف الى انضمام السويد وفنلندا والنروج والنمسا الى مجموعة الدول الاوروبية بحلول العام ١٩٩٥. الا انه ليس بالامكان تاكيد ان مواطني هذه الدول الاربع سيوافقون على الانضمام الى المجموعة.

وتشير استطلاعات الراي الى ان حكومات هذه الدول غير قادرة على حمل الاكثرية في بلادها على قبول الانضمام الى المجموعة الاوروبية علماً بان هذه الدول مصممة على استفتاء شعوبها في هذا الامر.

وتامل الحكومات الاربع ان يثير قبول الدنماركيين بمعاهدة «ماستريخت» حماس شعوبها ازاء الانضمام الى عضوية المجموعة الاوروبية. وكانت السيدة غرو هارلم برانتلند، رئيسة وزراء النروج، قالت الشهر الماضي ان «معارضة الدنماركيين في حزيران (يونيو) الماضي لمعاهدة «ماستريخت» ادت الى وقف الاتجاه المتصاعد نحو التوحيد في اوروبا كلها».

واضافت قولها ان «قبول الدنماركيين الآن بالمعاهدة شرط حيوي حاسم لتغيير هذا الاتجاه».

وتحتاج الدول الاربع كافة، باستثناء فنلندا، الى تحولات كبيرة كما تحتاج جميعها الى تلمس شعوبها امكان تحقيق «انتصارات» على صعيد مطالب غالباً ما تكون غير قابلة المساومة بشانها. اضف الى ذلك ان هذه الدول تدرك انه عليها ان تتقبل التشريعات الراهنة الخاصة بالمجموعة الاوروبية وحسب، بل معاهدة «ماستريخت» بكاملها ايضاً. ولا تتوافر خيارات الافلات من قيود بعض عناصر المعاهدة، كالتي سمح لبريطانيا والدنمارك بالافلات منه، الا للاعضاء الحاليين في «نادي» المجموعة الاوروبية.

واوضح هانز فان دن بروك، المفوض المكلف بشؤون المفاوضات مع الدول الاربع الاسبوع الماضي، فيما كانت ترد نتائج الاستفتاء الدنماركي الثاني، انه «لو ان الدنماركيين رفضوا للمرة الثانية القبول بمعاهدة «ماستريخت»، لكانت المعاهدة ذهبت مع الريح ولافتقرت المجموعة الاوروبية الى اساس تستند اليه في المفاوضات الخاصة بتوسيع المجموعة».

ويبدو ان هذا الموقف المتصلب يمثل السياسة الثابتة للدول الاثنتي عشرة التي تنتمي الى المجموعة الاوروبية حالياً. ولم تعترض على هذه السياسة اية دولة بما في ذلك بريطانيا.

والحقيقة ان البدء في المفاوضات مع الدول الاربع قبل التصديق على المعاهدة كان في حد ذاته عملاً غير عادي. وكان الشك خالج الاعضاء الاساسيين الستة الذين يفكرون تفكيراً فيديرالياً في ان اخر المنضمين الى المجموعة والذين يوصفون بانهم يفتقرون الى الحماس كبريطانيا والدنمارك انما يرغبون في التخفيف من قوة الوحدة الاوروبية السياسية والمالية عن طريق ضم الدول التي كانت سابقاً شريكة لبريطانيا والدنمارك في مجموعة التجارة الحرة الاوروبية (افتا).

وتقلق الدول الجنوبية كاسبانيا من انتقال مركز الثقل والجاذبية السياسية في المجموعة شمالاً بعد الاستفتاء الدنماركي الثاني.

ويُعبّر عن هذين الرايين بالقول ان البريطانيين والدنماركيين يرغبون بكل بساطة في انشاء منطقة تجارية حرة غير متماسكة مع اضافة بعض «النمنمات» السياسية التي لا يمكن الاستغناء عنها.

الا ان المطالبين الجدد بالانضمام الى المجموعة يقولون انهم يرغبون في المشاركة في الوحدة المالية ووحدة السياسة الخارجية والسياسة الخاصة بالامن اللتين نصت عليهما معاهدة «ماستريخت». وذلك على رغم ان هذه الدول المحايدة عسكرياً - ما عدا النروج - تبدي استعداداً حذراً للمشاركة في آخر المطاف في ترتيبات دفاعية اوروبية في هذه الفترة التي تلي انتهاء الحرب الباردة بين الشرق والغرب.

اضافة لذلك فان هذه الدول تؤيد تعميق الوحدة الاوروبية او التضامن الاوروبي في مجالات كالبيئة والسياسة الاجتماعية على ان يزداد الاعتماد في التقرير النهائي على مبدأ الاكثرية لا الاجماع وهو المبدأ الذي تعتبره بريطانيا متناقضاً مع سيادة كل دولة من الدول المشاركة في المجموعة الاوروبية.

وبما ان المفاوضات لا تزال في مرحلة مبكرة فليس من الواضح ما اذا كان طالبو الانضمام سيحصلون على ما يرضيهم. والامر الاقل وضوحاً هو معرفة ما اذا كانت الدول ذات التفكير الفيديرالي كدول «البنيلوكس» ستصر على اصلاح التدابير الخاصة بصنع القرارات، التي كانت في الاساس تستند الى وجود ستة اعضاء في المجموعة الاوروبية، وباتت تنوء تحت عبء وجود اثني عشر عضواً، قبل توسيع المجموعة بما يجعل اعضاءها ستة عشر عضواً.

وفي حين تواجه فرانكفورت حيث يوجد مقر «البوندسبنك» صعوبات لنقل البنك المركزي الاوروبي اليها في المستقبل نظراً لانعدام التعامل من داخل بالأسهم فيها.

الى هذا يقول كوينتين بيل في بون وديفيد وولر في فرانكفورت ان حزب الديموقراطيين الاجتماعيين الالماني المعارض طالب اخيراً بفرض عقوبة السجن على كل من يتجرا على التعامل من داخل بالاسهم بغية الردع فيما كان فرانز شتانكولر، زعيم اقوى اتحاد عمالي في المانيا، يصارع لاحتواء الدعوات المنادية باستقالته والصادرة عن اعضاء الاتحاد.

وكان شتانكولر زعيم اتحاد العمال «اي جي ميتال» نفى انه «ارتكب جرم» التعامل من داخل، الا انه اعترف بانه ضارب باسهم تبلغ قيمتها مليون مارك الماني (٤٠٠ الف جنيه استرليني) في شركة «امي ايه ايتش» وهي شركة قابضة تابعة لشركة «ديملر - بنز».

ويخدم شتانكولر في المجلس الاشرافي في مجموعة «ديملر بنز» الذي قرر حل شركة «ام. ايه ايتش» وتبديل اسهمها باسهم «ديملر بنز» بالكامل في الثاني من نيسان (ابريل) الماضي ما سبب ارتفاع اسعار اسهم «ام ايه ايتش» 20 في المئة. ويعترف الزعيم النقابي بانه جنى ٦٤ الف مارك الماني من الارباح.

وهددت هذه «الفضيحة» بحدوث ذيول اضافية عندما تعرض هيلمار كوبر، المسؤول التنفيذي الاعلى في مصرف «دويتش بنك» ورئيس المجلس

الاشرافي في «ديملر بنز»، الى هجوم كاسح من المساهمين في مصرفه في الاجتماع السنوي الذي عقدوه بسبب الطريقة التي اعلن بها حل شركة «ام ايه ايتش».

والجدير بالذكر ان مجموعة «ديملر» اعلنت قرارها في الساعة الرابعة بعد ظهر الثاني من نيسان (ابريل) الماضي، اي بعد فترة طويلة من اغلاق التعامل في ارضية البورصة الالمانية. وتسبب الاعلان مع ذلك في ارتفاع اسعار اسهم الشركة المنحلة في التعامل الذي جرى عن طريق نظام التعامل الالكتروني «اي. بي اي اس».

ومن جهة اخرى، يجري بنك «بي اس جي»، الذي كان سابقاً مصرف اتحاد العمال، والذي تولى شراء الاسهم بالنيابة عن شتانكولر، تحقيقاً في الكيفية التي تسرب بها النبا الى وسائل الاعلام.



المصدر : الحوادث

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٤ يونيو ١٩٩٣

غيم على المدى القصير وانقشاع على المدى الطويل

سحابة ماستريخت تخيّم على التجارة العربية - الاوروبية!

مع الـ «نعم» الدانمركية لمعاهدة «ماستريخت»، اصبح الاتحاد الاوروبي الذي نصت عليه اكثر جدية وواقعية، وبعد هذه الـ «نعم» صدق مجلس العموم البريطاني على المعاهدة، ولم تبقَ الا المانيا التي يفترض لمحكمتها الدستورية العليا ان تصدر حكمها لصالح المعاهدة، وهو امر تعتبره الحكومة الالمانيا محسوما.

من هنا اصبح الاتحاد الاوروبي امرا ضاغطا على الدول والتجمعات التي هي على صلة بالدول الاوروبية الاعضاء فيه، لما يعنيه من قواعد اقتصادية ذات تاثير على الصادرات والواردات واي تبادل تجاري من اي نوع. ووصل الامر الى درجة من الجدية جعل احد خبراء المعهد الاقتصادي العالمي في المانيا، رولف لانغهمر يعالج تاثير ذلك الاتحاد الذي اطلق عليه التكامل الاقتصادي الاوروبي، على اقتصادات البلدان العربية.

حدد الخبير الالماني طبيعة الاتحاد الاوروبي فقال ان اساسه قائم على احلال سياسة تجارية مشتركة محل السياسة التجارية الوطنية ونتج عن ذلك انجاز الاتحاد الجمركي ووضعه في واقع التنفيذ بعد ان كان تم تحديد بنوده عام ١٩٦٨. ويقضي الاتحاد الجمركي بتطبيق التعرفة الخارجية المشتركة والغاء الرسوم الجمركية الداخلية بين دول المجموعة الاوروبية الاثنتي عشرة. وكانت السيارات وبعض المعدات الالكترونية والموز وبعض المنسوجات والسلع الاخيرة شملها الاتحاد الجمركي. بخلاف ذلك فان برنامج السوق الواحدة للاتحاد الاوروبي يعني تحرير الخدمات والانتقال الحر لعناصر الانتاج.

وهناك جانب ثان للتكامل الاوروبي هو ما عرف بـ «المجال الاقتصادي الاوروبي» او المنطقة الاقتصادية الاوروبية، وتتمثل في انشاء منطقة تجارة حرة لتبادل السلع والخدمات مصحوبة بالانتقال الحر لعناصر الانتاج، رغم عدم وجود سياسات مشتركة في مجالي التجارة والزراعة.

ولقد اجرى الاتحاد الاوروبي ثلاث اتفاقيات اقتصادية مع ثلاث دول اوروبية شرقية هي بولندا والمجر وتشيكوسلوفاكيا يوم كانت موحدة. جرى تنفيذ تلك الاتفاقيات في آذار (مارس) ١٩٩٢، وهي عبارة عن ترتيبات للتجارة الحرة بالسلع المصنعة، ويتعين انجازها خلال عشر سنوات، فالى جانب رفع تحديد الحصص عن صادراتها من المنسوجات والملبوسات، لا سيما المخصصة لغرض التجهيز الخارجي، فان الدول الاشتراكية سابقا كانت اولى الدول غير الاعضاء التي اتيحت لها فرصة الوصول الى اسواق الاتحاد الاوروبي بالنسبة لمنتجات تخضع في العادة لقيود السياسة الزراعية المشتركة، مثل اللحم البقري، ولحم الخنزير ولحم الضان، ومنتجات الالبان والبطاطا والغلال والبذور الزيتية.

وهذه الاتفاقات كان تاثيرها على الموردين المنافسين من البلدان النامية وخصوصا اميركا اللاتينية الذين حرموا من مزايا مماثلة لسنوات عدة. والذي يزيد من ذلك التاثير هو القرب بين دول اوروبا الغربية والشرقية، الامر الذي الحق الضرر بالدول النامية في مجال المنتوجات الزراعية والمنسوجات والملبوسات.

وهذا بالطبع يطرح السؤال حول حجم التاثير على الدول العربية، ان متفرقة او مجتمعة في مجالس اقليمية ان في الخليج او المغرب العربي.

ويشير تقرير الخبير الالماني الى ان الدول العربية ترى بينها فروقات ان من حيث حجم السوق ومستوى دخل الفرد في كل منها، او قاعدة الموارد.

كذلك يفرق الخبير بين دول عربية منتجة للنفط واخرى غير منتجة للنفط، وكذلك بين دول مشرق عربي ومغربي عربي، على اساس اقليمي ايضا يوزع الدول العربية على مغرب ومشرق اوسط. كذلك فدول الاتحاد الاوروبي، تنقسم في رايه الى اربعة اقتصادات رئيسية: اقتصاد المانيا، ثم فرنسا، ثم بريطانيا وايطاليا.

وتصل دراسة الخبير الالماني الى التفاصيل هنا فتشير الى ان مركز البلدان او الدول العربية في مجال الواردات غير النفطية من خارج الاتحاد الاوروبي، هذا المركز متواضع جدا. ففي عام ١٩٨٥ شكلت صادرات الدول العربية ما نسبته، ٢٫١ بالمائة من مجموع وارادات دول الاتحاد، ثم حدث ارتفاع طفيف خلال عامي ١٩٨٨ و ١٩٩١ فوصلت النسبة الى ٢٫٩ بالمائة فقط. وحتى في العام ١٩٩٢ لم ترتفع النسبة كثيرا، بل ان الملاحظ هو ان الدول العربية فشلت في الاستحواذ على نصيب اكبر من واردات الاتحاد الاوروبي. وتلازم هذا الركود مع ملاحظة هي ان تلك الصادرات العربية نمت في الاسواق الفرعية ان في فرنسا او ايطاليا، بينما كانت اكثر ركودا في سوق المانيا، التي تعتبر الاكبر حجما والاكثر استيعابا.

ولاحظ التقرير ان ارتفاع نسبة المنسوجات والملبوسات والسلع الزراعية بعض الشيء لا يعوض ضعف مركز الدول العربية في السلع المصنعة. فلقد كانت المنسوجات والملبوسات من الدول العربية ذات نسبة مرتفعة في السوق الفرنسية حيث بلغت ٦٫٥ بالمائة و ٩٫١ بالمائة، بينما كانت في سوق المانيا تتراوح بين ١٫١ بالمائة و ٢٫٧ بالمائة. هذا رغم ما تخضع له السوق الفرنسية من حماية.



المصدر : الحوادث

التاريخ : ١ يوليو ١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وتوقع التقرير ان يؤدي تحديد حصة موحدة على مستوى الاتحاد خلال العام، الحالي الى منافسة اقوى للواردات، وكذلك الى انخفاض اسعارها. اضافة الى بعض خسائر في الانصبة التجارية للموردين التقليديين في السوق الفرنسية، والعرب بين هؤلاء الموردين.

وتبين للخبير الالماني ان دول المغرب العربي الثلاث (الجزائر، تونس، والمغرب) نجحت في رفع حصصها من الواردات غير النفطية من خارج الاتحاد الاوروبي، من ١،٠ بالمائة الى ١،٦ بالمائة. في حين بقيت دول المشرق العربي عند مستوى ٠،٠٣ بالمائة وبذلك تكون دول الشرق الاوسط قد خسرت الكثير خلال الفترة بين ١٩٨٨ و ١٩٩١.

هذا في حين استطاعت الدول العربية ان تحتفظ بنسبة تكاد تصل الى ٥٠ بالمائة من واردات الاتحاد الاوروبية النفطية وهي نسبة مرتفعة ومهمة جدا، رغم انها لم تكن موحدة في اسواق الاتحاد الفرعية. فبريطانيا لديها نفط بحر الشمال، والمانيا نوعت وارداتها النفطية واتجهت نحو دول غير عربية.

في المقابل، انخفضت صادرات الاتحاد الاوروبي بعض الشيء، الى الدول العربية في الفترة بين ١٩٨٥ و ١٩٩١.

ويستنتج الخبير الالماني فيقول ان العلاقات التجارية بين الاتحاد الاوروبي والبلدان العربية اتصفت بالركود منذ النصف الثاني من الثمانينات او انها رجحت اقل ديناميكية رغم ارتفاع عدد من الحصص التجارية. فعلى صعيد الطلب، فان انضمام دول الى عضوية الاتحاد الاوروبي تتداخل صادراتها مع صادرات الدول العربية ادى الى نوع من التحول التجاري، وتدهور في امكانيات وصول تلك الصادرات الى السوق الاوروبية على المدى المتوسط. وبالنسبة للعرض فان اختلالات وتراجعات في اقتصادات الدول العربية عرقل وصول المنتجات الى مستوى التصدير غير التقليدي.

ولاحظ الخبير ان الاتحاد الاوروبي بدا يشجع صلات من نوع جديد، تقوم على اساس اقليمي مثل الصلات باعتماد المغرب العربي الذي يضم الجزائر وتونس والمغرب وكذلك ليبيا وموريتانيا. كذلك الحال مع مجلس التعاون لدول الخليج العربية الست من السعودية وسلطنة عمان والبحرين والامارات والكويت وقطر. وهذه الصلات تقوم على حوار مستمر بين المجموعات، الامر الذي يشير الى ان اوروبا تشجع الاقلمه او الاقليمية. ورغم هذا التشجيع لاقلمة القضايا المشتركة، التي يمنحها الاتحاد الاوروبي افضليات، الا ان التفاوض الاوروبي - المغاربي، والتفاوض الاوروبي - الخليجي، لم يحقق الكثير، فقط فتحت قنوات خاصة للمناقشة. هذا في حين ان الحوار الاوروبي - العربي الاوسع قد توقف بفعل ما نتج عن حرب الخليج الاخيرة.

ويبرز تقرير لانغهمر حقيقة منظمة الدول المصدرة للنفط «اوبيك» في وضع افضل في تعاملها مع الاتحاد الاوروبي لانها تصدر سلعا وليس مصنوعات.

ويصل التقرير الى القول ان الغاء الحصص الوطنية لدول الاتحاد الاوروبي «لصالح الاتحاد ككل سيكون له تاثير سلبي وكبير احيانا على بعض الدول العربية. فهناك دول مثل تونس كانت على صلة وثيقة بالسوق الفرنسية، لكن الغاء حصتها الوطنية في حقل التجارة يسحب نفسه سلبا على تجارة تونس. وكذلك الحال مع دول عربية اخرى. هذا في المدى القصير. في حين يشير التقرير الى احتمال تطور الى الافضل على المدى الطويل خصوصا بالنسبة للدول المصدرة للمصنوعات وليس المصدرة للسلع.

وهذا كله، ايضا رهن بطبيعة تطور الاتحاد الاوروبي وسوقه الاقتصادية الواحدة دون الاشارة الى ما ستسببه مشكلة ضريبة الطاقة من اثار سلبية على التبادل التجاري مع الاتحاد الاوروبي من خسائر للطرفين العربي والاوروبي معا.

بروكسل - «الحوادث»

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحياة

التاريخ : ٤ يوليو ١٩٩٣

قمة طوكيو للدول الصناعية الكبرى تعرض الترتيبات الاساسية لفتح الحدود



■ باريس - رويتر - تمكن وزراء القوى التجارية الكبرى من تحقيق تقدم على صعيد التحرك لتحرير التجارة العالمية باتفاقهم على ضرورة التوصل الى خطوط عريضة لاتفاق يزيل حواجز التعريفات الجمركية خلال شهر واحد.

وقال الممثل التجاري الاميركي ميكي كانتور الذي يشارك في اجتماع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية المنعقد في باريس منذ يوم الاربعاء «اصبحنا قريبين من التوصل الى اتفاق على الخطوط العريضة لأكبر ترتيبات تجارية في التاريخ».

وكان الاجتماع السنوي للمنظمة الذي يشارك فيه وزراء ٢٤ دولة غنية شهد محادثات جانبية بين الولايات المتحدة والمجموعة الاوروبية وكندا واليابان.

وقال مسؤولون ان التوصل الى صفقة لفتح الاسواق بالاضافة الى مسودة اتفاق حول تجارة المنتجات الزراعية تم التوصل اليها بين الولايات المتحدة والمجموعة الاوروبية في تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي قد تمهد الطريق امام التوصل الى قرار اكثر شمولية حول مفاوضات التجارة العالمية المتعثرة منذ بعض الوقت.

وقال بيتر كوك وزير التجارة الاسترالي الذي تراس بلاده اجتماع باريس هذا العام ان وزراء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية سيتوصلون على الارجح الى تحديد نهاية هذه السنة كموعد اقصى لانجاز جولة محادثات اوروغواي حول التجارة العالمية.

وقال السير ليون بريتن مفوض التجارة في المجموعة الاوروبية بعد ترؤسه لاجتماع رباعي بين المجموعة والولايات المتحدة وكندا واليابان ان الترتيبات الاساسية لفتح الحدود قد تكون جاهزة لعرضها على قمة مجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى المقرر عقدها في طوكيو بين السابع والتاسع من تموز (يوليو) المقبل.

واستغرقت جولة اوروغواي من محادثات تحرير التجارة العالمية ضمن الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (غات) ما يزيد على ست سنوات حتى الآن.

وقال بريتن «اعتقد ان هذه المحادثات بدات تظهر بصيصاً من الامل، لكنه اضاف «ان هناك مزيداً من الجهود التي يجب ان تبذل خلال الاسابيع المقبلة على صعيد المفاوضات الثنائية».

ومن المقرر ان تستانف المحادثات الرباعية في طوكيو بين ٢٣ و٢٤ حزيران (يونيو) الجاري.

وقال مصدر في المجموعة الاوروبية ان المجموعة والولايات المتحدة وكندا واليابان تبدي التزاماً بصفقة فتح الاسواق. واضاف المصدر ان اليابان التي ترغب في انجاح قمة طوكيو المقبلة ابدت استعداداً ملحوظاً.

وكان الاقطاب الاربعة اتفقوا على احاطة التقدم الذي يحرزونه بالسرية.

وقال بريتن ان الاتفاق بين الدول القيادية لا يعني بالضرورة التوصل الى قرار حول محادثات التجارة الاوسع نطاقاً.

وفي اشارة الى تعليقات ارثر دنكل الامين العام لمنظمة «غات» قال بريتن انه بمجرد توصل مجموعة السبع الى اتفاق فإن اتفاقية عريضة لـ «غات» يجب ان تشمل العالم باسره.

وقال لويد بنتسن وزير الخزانة الاميركي للمشاركين في الاجتماع ان التجارة الحرة تسير جنباً الى جنب مع النمو الاقتصادي وهو ما تفتقر اليه الدول النامية في الوقت الحاضر.

ورفض بنتسن ما يتردد من ان الرئيس بيل كلينتون سيلجأ لاجراءات حماية تجارية لتحفز النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة وقال: «ان حكومة واشنطن ستنافس ولن تتراجع من الاسواق العالمية». وقال وزير التجارة الاميركي رون براون في وقت لاحق ان السياسة التجارية هي جزء لا يتجزأ من خطة الرئيس كلينتون لانعاش الاقتصاد.

في جنيف اتفقت الدول النامية على مواصلة مساعيها للتقدم بمرشحها الخاص لينافس مرشح المجموعة الاوروبية على ترؤس منظمة الاتفاقية العامة للتعرفات الجمركية والتجارة «الغات».

لكن المندوبين اكدوا بعد اجتماع لاختيار مرشحهم امس انهم لا يسعون الى اثارة مواجهة بين الشمال والجنوب داخل «الغات» انما يريدون فقط فتح باب النقاش العلني في المنظمة عمن ينبغي ان يتولى منصب المدير العام.

وقال ارنستو تيروني مندوب شيلي «انهم يعتقدون بشكل مسلم به ان المنصب ينبغي ان يتولاه شخص اوروبي. وربما يكون هذا صحيحاً ولكن لا بد ان تكون فرصة للنقاش والاتفاق... فلماذا لا يتولى شخص من دول نامية رئاسة «غات»». وحتى الآن هناك اسمان من اميركا اللاتينية تفكر الدول النامية في ترشيح احدهما للمنصب وهما خوليو لاكارت مورو من اوروغواي والديبلوماسي الكولومبي لويس فرناندو خارميليو.



المصدر : العالم اليوم
التاريخ : ٤ يونيو ١٩٩٣

المجموعة الأوروبية تحقق في أعمال العنف ضد المهاجرين

□ لندن - و.ا.خ:

فى محاولة للسيطرة على تصاعد أعمال العنف ضد المهاجرين فى دول المجموعة الأوروبية، أمرت المجموعة بإجراء تحقيق عاجل لمعرفة إن كانت الأحداث التى وقعت مؤخرا قد حدثت بتنسيق مسبق أم لا.

وندد وزراء العدل والداخلية الاوروبيين المجتمعون فى العاصمة الدانماركية ، كوبنهاجن، بهذه الاعمال ووصفوا الحريق المتعمد الذى وقع فى مدينة زولينجين الالمانية، وراح ضحيته خمسة أتراك، بأنه امر يثير بالغ الاستياء وأكد وزير العدل الدانماركى أن دول المجموعة تبذل ما فى وسعها للسيطرة على الاعتداءات على المهاجرين.

من ناحية أخرى مازال الرعايا الاتراك المقيمون فى ألمانيا ينظمون مظاهرات الاحتجاج على مقتل الأتراك الخمسة فى الحادث الذى قام به بعض المتطرفين المعارضين لوجود أجانب على أراضيهم.

وقد أهاب رجال السياسة الالمان بالمستشار هيلموت كول أن يقوم اليوم بزيارة لتركيا ليشارك فى تشييع جنازة الضحايا الاتراك.



المصدر : ......الحيـــاة.........

التاريخ : ....٤....يونيو....١٩٩٣...........

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المجموعة الاوروبية تعلن الاسبوع المقبل العقوبات ضد المؤسسات الاميركية

□ بروكسيل - من نورالدين الفريضي:

■ ينتظر ان تعلن المجموعة الاوروبية في اجتماع وزراء الخارجية يوم الثلثاء المقبل العقوبات المضادة ضد المؤسسات الاميركية للرد على العقوبات المحققة التي بدات تنفيذها الادارة الاميركية يوم الجمعة الماضي بحرمان المؤسسات الاوروبية من عقود فيديرالية متنوعة بقيمة ٢٠ مليون دولار، وحرصت المصادر الرسمية بشكل خاص على اعتبار رد «العين بالعين والسن بالسن» محدودا ولا يؤثر على تقدم مفاوضات تحرير التجارة الدولية، واشارت الى ان رئيس الوفد التفاوضي الاميركي ميكاي كانتور تفادى في الاجتماع الرباعي مع زملائه المفاوضين من المفوضية الاوروبية وكندا واليابان، التعقيب على العقوبات الاوروبية المضادة.

واوضحت المصادر الاوروبية بان سفراء البلدان الاثني عشر وافقوا في اجتماعهم منتصف الاسبوع على قيمة العقوبات التي ستصل الى نحو ١٥ مليون دولار وتمس اسواق التعاقدات العامة في قطاعات النقل والخدمات وينتظر ان يعلنها مجلس وزراء الخارجية يوم الثلثاء في لوكسمبورغ. ويتوقع ان يصادق من جهة اخرى على الاتفاق الزراعي في ما بين البلدان الاعضاء واحتمالاً، اتفاق البذور الزيتية بعد ان اطمانت البلدان الاعضاء الى احتواء معارضة فرنسا التي اكدت على لسان رئيس الوزراء ادوار بلادور بانها تسعى الى اتفاق شامل ولا ترغب في عرقلة المفاوضات جراء مشكلة المنتجات الزراعية التي تمثل قطاعاً من اجمالي خمسة عشر قطاعا يجري التفاوض في تحريرها منذ سبعة اعوام.

ولم يثر رد الفعل الاوروبي على العقوبات الاميركية اهتمام المراقبين حيث وجهوا انظارهم نحو نتائج الاجتماع الرباعي في باريس الذي جمع الولايات المتحدة والمجموعة الاوروبية واليابان وكندا التي وصفت بانها «ثغرة هامة» في مفاوضات تحرير التجارة الدولية حيث اعلن ممثلو العمالقة الاربعة، على هامش اجتماع وزراء الاقتصاد والمال لبلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، بانهم «اشرفوا على الاتفاق في شان خفض الرسوم الجمركية» المعروفة بمسالة فتح الاسواق امام تجارة المنتجات الصناعية وتجارة الخدمات، ما ينبئ بقرب تحريك مفاوضات «غات» في جنيف، فاعتبر المفوض الاوروبي ليون بريتان مفاوضات باريس و«قرب» التوصل الى اتفاق بين الاطراف الاربعة حول فتح الاسواق «ثغرة مهمة» لدفع مفاوضات تحرير التجارة الدولية في جنيف.

وينتظر ان يلتقي ممثلو الاطراف الاربعة التي تحتكر اكثر من ثلثي التجارة الدولية مرة ثانية يومي ٢٣ و٢٤ من الشهر الجاري في طوكيو على امل التوصل الى اتفاق نهائي سيعرض لاحقا على اجتماع زعماء البلدان الغنية السبعة في بداية الشهر المقبل في طوكيو، قبل تحويله الى النطاق المتعدد الاطراف في جنيف. ويثير افتراض حصول الاتفاق حول فتح الاسواق آمالا لدى الاوساط الاوروبية والاجنبية بفرص انهاء مفاوضات «غات» في غضون الشهر الاخير من العام الجاري وتاثيراتها الايجابية النظرية على الشركاء في السوق العالمية حيث تشير تقديرات غير ثابتة بان نجاح مفاوضات «غات» وتحرير التجارة الدولية بشكل تدرجي سيدر قيمة تتراوح بين ١٥٠ و٢٠٠ بليون دولار تعود فائداتها على الاقتصاد العالمي بشكل عام وعلى اقتصادات البلدان الصناعية التي دخلت ازمة ركود خطير بشكل خاص. وذكر مصدر رسمي لـ «الحياة» بان تحرير اسواق الخدمات سيمكن زيادة صادرات الخدمات الاوروبية نحو اسواق الولايات المتحدة واليابان وجنوب شرقي اسيا. ويمثل قطاع الخدمات الاوروبي نسبة ٥٠ في المئة من الناتج الداخلي الخام في المجموعة الاوروبية ويوفر ١٢٠ في المئة فقط من صادراتها ويوظف نحو ٦٠ في المئة من عمالة السوق الاوروبية.



المصدر : الجمهورية

التاريخ : ٢ يونيو ١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

العلم والحياة

كان الحلم للرئيس الفرنسي الراحل « شارل ديجول » حلم أوربا الكبرى الموحدة .. وكان بصراحة شديدة يرى فى تلك الوحدة الأوربية الصرح السياسى والاقتصادى .. الذى يمكن أن يقف فى مواجهة الاستعمار الاقتصادى الأمريكى للقارة الأوربية .. ولم يخطر على باله فى الستينات .. أن الاقتصاد اليابانى سيقف جنبا إلى جنب إن لم يتفوق على الاقتصاد الأمريكى ..

بالرغم من ذلك فاليوم يرى المتابع لمسيرة الوحدة الأوربية أن الألمان هم أسعد الدول الأوربية بتلك الوحدة .. والفرنسيون بالذات لايرحبون كثيرا بتلك الوحدة .. أوعلى الأقل خمسون فى المائة منهم .. فقد كانت الموافقة على معاهدة ماستريخت من جانب الفرنسيين تكاد تكون بتلك النسبة .. علاوة على أن الكثيرين ممن قالوا نعم .. مازالوا مترددين بالنسبة لجوانب أخرى غير الجانب الاقتصادى .. وبالذات الجانب الثقافى ..

والحقيقة أن شارل ديجول يعتبر فعلا الأب الروحى للوحدة الأوربية .. وقد حكم فرنسا من عام ١٩٥٧ حتى عام ١٩٦٩ .. هذه الفترة الطويلة منحته الفرصة لتحقيق جانب أساسى فى تلك الوحدة .. ولعل أهم ماحققه التصالح مع ألمانيا العدو اللدود الذى اجتاح خط ماجينو ودخل باريس خلال أيام من الحرب العالمية الثانية .

بالرغم من ذلك .. فقد كانت كراهية ديجول لأمريكا ومعها بريطانيا .. يفوق كراهيته لألمانيا كثيرا .. وكان يرى التصالح بين ألمانيا وفرنسا ضرورة .. لخلق كتلة أوربية متماسكة أمام أمريكا وروسيا .. وقد مات ديجول عام ١٩٧٠ وهو فى الثمانين من عمره .. بعد أن زرع بذرة الوحدة الأوربية .. وبين للعالم كله أبعاد الاستعمار الاقتصادى الأمريكى عن طريق الاستعمار العلمى التطبيقى ..

فالبرغم من أن العلوم الاساسية التى قادت الى ثورة المخترعات فى المدنية الحديثة .. كلها أوربية الموطن والأصل .. إلا أن التطبيقات التكنولوجية فى معظمها امريكية .. وقد حرصت أمريكا على أن يكون لها تواجد علمى تكنولوجى فى كل صناعة فى أوربا .. بحيث لايمكن الاستغناء عن أمريكا ولو كانت ممثلة فى مجرد قطعة غيار ..

وقد لقى فكر ديجول تجاوبا كبيرا لدى المستشار الألمانى كونراد اديناور .. الذى ظل بدوره مستشارا لألمانيا من عام ١٩٤٩ حتى عام ١٩٦٣ .. وتوطدت الصداقة بينه وبين ديجول رغم التزامه الصمت بالنسبة لأمريكا ..

أما جان مونيه .. فقد بدأ الوحدة الأوربية من جذور الصناعة .. وذلك عن طريق اقامة مايعرف « بمونتان اينيون » الهيئة الاوربية للفحم والصلب .. ويلقبونه فى أوربا « بأبى أوربا » وقد مات عام ١٩٧٩ ..

المهم أن فرنسا الآن غير سعيدة بالوحدة الأوربية .. المزارعون غير سعداء .. لأن المجلس الأوربى طالب بخفض دعم الحكومة لهم .. لأن هذا الدعم يؤثر على الأسعار ويؤدى إلى رواج المنتج الزراعى الفرنسى فى أنحاء أوربا .. حيث توجد حرية كاملة فى انتقال السلع من دولة إلى أخرى .

والمثقفون ناقمون على تلك الوحدة .. لأن الفرنسيين يؤمنون بأنهم أصحاب ثقافة رفيعة .. وأن كل أوروبا تأتى فى مرحلة تالية لهم .. انهم أهل الفن والعلم والذوق الرفيع ..

ولكن الألمان سعداء .. لأن ألمانيا الموحدة .. رغم مشاكل ألمانيا التى كانت شرقية .. سوف تصبح أقوى قوة اقتصادية فى دول أوربا مجتمعة .. والاقتصاد هو محور القوة فى عصر المال ..

د. عواطف عبدالجليل



المصدر : الأهرام المسائي
التاريخ : ٦ يونيو ١٩٩٣
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الاتفاق على تصفية الخلافات الاقتصادية خلال اجتماع القمة الفرنسية الألمانية

□ باريس ـ مصطفى مرجان:

انتهت أعمال القمة الفرنسية الالمانية الـ ٦١ بتصفية الخلافات بين بون وباريس التى تركزت منذ وصول ادوارد بالادور الى منصبه حول ضرورة تعديل الموقف الأوروبى ازاء اتفاقات «الجات» حيث يؤثر الاتفاق على المزارعين الفرنسيين، كانت المانيا تخشى على صادراتها الصناعية الى الولايات المتحدة من نتائج رفض فرنسا للشق الزراعى من هذه الاتفاقات. وقد أمكن التوصل الى موقف مشترك بين البلدين بعد ان عدل بالادور موقفه بعض الشىء حينما أوضح ان الملف الزراعى لا يجب ان يكون عقبة فى سبيل التفاهم مع الولايات المتحدة بشرط ان تتناول المفاوضات الأوروبية ـ الأمريكية كل الملفات الأخرى. واذا كان ذلك يعنى وضع الملف الزراعى بين قوسين. وقد أيدت المانيا النظرة الفرنسية التى تدعو الى عدم الفصل بين الملف الزراعى والملفات الأخرى موضوع المشكلات مع الولايات المتحدة وأهمها قوانين الحماية الأمريكية التى تحد من وارداتها الى جانب الصعوبات التى تواجهها البنوك الفرنسية فى فتح فروع لها بالولايات المتحدة وهناك أخيرا مشكلا براءات اختراع الأدوية التى تصنعها الولايات المتحدة دون اتفاق مع فرنسا وأبرزها مصل «الايدز» الذى توصل اليه معهد باستير فى فرنسا.

واعلن المستشار كول عن رغبة المانيا فى ان تتقدم مفاوضات الجات بسرعة حيث ان الاقتصاد العالمى ربما يستعيد صحته دون اتفاقات الجات. وأشار فى الوقت نفسه الى ان هناك التزاما أخلاقيا من جانب البلدان الصناعية إزاء بلدان العالم الثالث. والجدير بالذكر فى هذا الشأن ان فرانسوا ميتران كان قد أشار أكثر من مرة الى ان مشكلات التبادل فى العالم تقتضى من البلدان الصناعية الكبرى أن تنقل شيئا من تكنولوجياتها الى بلدان العالم الثالث، بينما أشار ادوارد بالادور فى تصريح أخير الى ان اتفاقات الجات كما هى تفرض على فرنسا ان تقلل من انتاجها للقمح والذرة، الأمر الذى يضع البلدان المستوردة تحت رحمة منتج واحد كبير.

ان العبارة التى تلخص مضمون هذه القمة قول بالادور بأنه «اذا كان العالم بحاجة لاتفاقات الجات فان أوروبا بحاجة لتشغيل عمالها وكوادرها». حيث يقصد رئيس الوزراء الفرنسى انه ما لم تؤد جولة أوروجواى الى تبادل عادل بين كل الأطراف فلن يكون أمام أوروبا إلا ان تستخدم نفس قوانين الحماية المعمول بها فى الولايات المتحدة، وخاصة تلك التى تتعلق بانتاج الاعلاف والزيوت لأن أكثر القطاعات التى تتفاقم فيها ظاهرة البطالة هى القطاع الزراعى. واذا كان ادوارد بالادور يدعو صراحة الى فرض قواعد تؤدى الى تفضيل المنتجات الأوروبية من هذه المواد فقد ظل هيلموت كول على تحفظه فيما يختص باحتمال تطبيق مثل هذه القواعد داخل الجماعة الأوروبية.


كول وميتران عقب اجتماع القمة الفرنسية ـ الالمانية



المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢ يوليو ١٩٩٢

تصاعد حركة التمرد فى بريطانيا ضد ميجور وثاتشر تنظم المعارضة لمعاهدة ماستريخت

لندن - من محمد الحناوى - كشف استطلاع للراي اجرته صحيفة الصنداى تايمز ان حزب المحافظين الحاكم يواجه تمردا عنيفا فى الدوائر الانتخابية البريطانية ، واشارت الصنداى تايمز التي اجرت استطلاعا بين ٥٢ دائرة موالية لحزب المحافظين ، ان دائرة واحدة من كل ثلاث تطالب بتغيير رئيس الحكومة جون ميجور . وقالت الصنداى تايمز : ان نتائج استطلاعها الاخير تتفق مع نتائج استطلاع مؤسسة «جالوب» للراي فى ان نصف الناخبين الذين صوتوا لحكومة المحافظين فى الانتخابات الاخيرة غير راضين عن اداء الحكومة البريطانية . وذكر احد نواب المحافظين انه ما لم يتحسن اداء الحكومة خلال الدورة النيابية المقبلة ، فان ميجور سيواجه اختبارا حقيقيا لزعامته ، ولا يوجد فى الوقت الحاضر من يستطيع القيام بهذا الدور سوى كينيث كلارك وزير المالية الجديد ، وقال نائب آخر : ان مشاكل ميجور تاتى من حقيقة انه لايجد تاييدا واسعا بين صفوف نواب حزبه ، بينما ظلت ثاتشر رئيسة وزراء بريطانيا السابقة، حتى آخر ايامها قبل استقالتها ، تحظى بتاييد نصف نواب المحافظين على الاقل . واضافت : ان ٣٧ دائرة ترغب فى استمرار رئاسة ميجور ، مع تحسن اداء الحكومة ، بينما طالبت ١٥ دائرة انتخابية بتغييره ومن ناحية اخرى اكد استطلاع صحيفة الميل اوف صنداى الذى اجرته مؤسسة «ان .او . بى» ان الاحرار الديمقراطيين مرشحون لكسب اصوات انتخابات دائرة كريست تشيرس الفرعية التى ستجرى فى ٨ يوليو المقبل ، وقالت : ان حزب الاحرار الديمقراطى مرشح لكسب الدائرة التى خلت بوفاة النائب المحافظ روبرت ادلى ، باغلبية تقدر بنحو سبعة الاف صوت ، وهو ما يعنى لطمة قاسية للمحافظين ، بعد هزيمة دائرة نيوبرى الفرعية الشهر الماضى . ومن ناحية اخرى بدأت الليدى ثاتشر رئيسة وزراء بريطانيا السابقة اعادة تنظيم صفوف جبهتها المعارضة لاتفاقية ماستريخت قبل المصادقة الثانية على اتفاقية الاندماج فى قلب اوروبا فى مجلس اللوردات اليوم الاثنين، وذكرت صحيفة الصنداى تلجراف امس ان هناك ٤١ عضوا انضموا لجبهة المعارضة يتقدمهم لورد تبيت ولورد باركنسون والليدى ثاتشر نفسها ، ليصبح مجموع المعارضين لاتفاقية ماستريخت فى مجلس اللوردات ١٢٧ عضوا .



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠ يونيو ١٩٩٣

تاتشر تقود الهجوم على «ماستريخت»

□ لندن - إبراهيم نوار:

شنت الليدى تاتشر رئيسة وزراء بريطانيا السابقة هجوما عنيفا على معاهدة ماستريخت فى مجلس اللوردات، فيما أعلن ممثلو الأحزاب المختلفة داخل المجلس تأييدهم للحكومة.

وقالت تاتشر انها لو كانت رئيسة للوزراء لما كانت وقعت هذه المعاهدة على الاطلاق. وأضافت انه مازال هناك الكثير الذى يمكن ان تفقده بريطانيا بسبب المعاهدة.

ودعت «تاتشر» إلى إجراء استفتاء عام فى بريطانيا على معاهدة ماستريخت وأشارت إلى أن الحكومة ستخطىء إذا لم تعط الناخبين الفرصة للتصويت على المعاهدة، وقالت تاتشر «إنه ليس هناك ناخب واحد استطاع حتى الآن الادلاء برأيه فى المعاهدة».

وقد واصل الهجوم ضد ماستريخت عدد من اللوردات المؤيدين لتاتشر فى مقدمتهم اللورد «نورمان ثيبت»، إلا أن ممثلى الاحزاب المحافظين والعمال والاحرار الديمقراطيين فى مجلس اللوردات أكدوا تأييدهم للحكومة فى التصديق على ماستريخت قبل نهاية العام الحالى.

وقد طلب رقم قياسى من أعضاء مجلس اللوردات الحديث فى موضوع المعاهدة، وهو ما يعنى ان المناقشات قد تطول بما يعنى تعطيل التصديق على المعاهدة.

قوانين الهجرة الجديدة
تعلن «ممنوع الدخول»
للعرب والمسلمين

تطبيق «قانون الدم» يلغي «حق الارض» ويجعل اوروبا للاوروبيين فقط!

يوم الثلاثاء الاول من حزيران (يونيو) الجاري، عقد وزراء داخلية دول المجموعة الاوروبية الاثنتي عشرة اجتماعاً مغلقاً مطولاً في كوبنهاغن للبحث في موضوع واحد هو مشكلة الهجرة التي تواجهها اوروبا حالياً، والتي يدعي اليمين المتطرف في كل دولة من دول المجموعة انها، اي الهجرة، هي السبب الرئيسي في ازمة البطالة والركود الاقتصادي وايضاً، المشاكل الاجتماعية.

وفي الاسبوع السابق، صوّت برلمان المانيا (بوند ستاغ) باغلبية ساحقة من اليمين والوسط واليسار كذلك، على قانون يلغي النص الدستوري المعمول به منذ العام ١٩٤٧، والذي يكرس حق اللجوء السياسي.

ثم، في الاسبوع الماضي، وبعد يومين فقط من اتفاق وزراء داخلية المجموعة الاوروبية على اجراءات مشددة لمنع الهجرة (للحد منها كما يقولون)، اعلنت الحكومة الفرنسية الجديدة قانونها الجديد للهجرة والجنسية، الذي صاغه وزير الداخلية شارل باسكوا، والذي جعل الهجرة الى فرنسا والتجنس بجنسيتها، لمن هم من خارج اوروبا، امراً بالغ الصعوبة وربما الاستحالة.

قبل ذلك كله، كانت بريطانيا، خلال الحكومات المحافظة المتعاقبة، قد شددت هي الاخرى قوانين الهجرة اليها، خصوصاً للقادمين من دول العالم الثالث، وحتى لرعايا دول التاج البريطاني السابقة (باستثناء اوستراليا ونيوزيلنده، وايرلندا التي تعامل معاملة خاصة، لاسباب مفهومة يقول بعضهم انها تتعلق بلون البشرة واللغة وقرابة الدم!).

واسبانيا تشهد صعوداً سريعاً لليمين بعد ان طويت صفحة حكم الدكتاتور فرانكو. واليمين الاسباني في حملته الانتخابية الاخيرة ركز على ضرورة الحد من الهجرة ليس من اميركا اللاتينية (كوبا بوجه خاص) لكن من الشمال الافريقي، والمغرب بالتحديد.

حتى الدول الليبرالية داخل وخارج المجموعة، مثل هولندا والدانمرك من اعضاء المجموعة، والسويد وسويسرا من خارجها، قامت بتشديد شروط الهجرة، ايضاً الى ما يداني درجة الاستحالة بقليل.

الاهم من هذا كله هو الاجتماع الذي عقده وزراء داخلية الدول الاوروبية التسع المعروفة بدول «شنغن»، وهي دول المجموعة الاوروبية التي تسمح لرعاياها بحرية التنقل المطلقة فيها، دون مجرد التحقق من الهوية، وذلك كخطوة لازالة الحدود بينها بالكامل. لم تصدر كلمة واحدة عن القرارات التي اتخذت في هذا الاجتماع، وان



المصدر : الحوادث

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١١ يونيو ١٩٩٢

كان بعض المسؤولين المشاركين فيه اعترف بانه خصص لبحث مسالة الهجرة. في هذا الاجتماع، طبقاً لمصادر موثوق بها وعلى صلة بالوزراء المجتمعين، اتخذت عدة قرارات «بالغة القسوة»، كما وصفوها، لمنع تدفق الهجرة على تلك الدول من خارج اوروبا.

وحتى في اوروبا نفسها، بدا التمييز واضحاً خصوصاً في ما يخص اللاجئين من يوغسلافيا السابقة، حيث يجد الكرواتي او حتى الصربي فرصاً اكبر للهروب من جحيم القتال فيها، في حين لا يجد البشناق (البوسنيون المسلمون) الذين يتمكنون من الافلات سوى، كما صاغها وزراء الداخلية في اجتماعهم «مكان اقامة آمن ومؤقت» - مع التركيز على كلمة «مؤقت» - بحيث لا يتحول هؤلاء الى لاجئين مقيمين بصفة دائمة.

منذ مطلع التسعينات، بدأت الدول الاوروبية، كل على حدة، في تشديد اجراءات الهجرة اليها من دول العالم الثالث. وكان في مقدمة هذه الدول بريطانيا وفرنسا والنمسا وايطاليا وسويسرا واليونان وهولندا. وكانت نتيجة تلك الاجراءات المشددة، هي ان الهجرة الى بريطانيا، مثلاً، انخفضت الى ما يقارب النصف خلال عام واحد - من ٤٤,٧٥٣ عام ١٩٩١ الى ٢٤,٦٠٠ العام الماضي، ١٩٩٢. وفي فرنسا، انخفض عدد طالبي الهجرة اليها من ٤٦,٥٤٥ عام ١٩٩١ الى ٢٨,٨٧٣ عام ١٩٩٢. وحتى في النمسا ذات الحدود المشتركة مع يوغسلافيا، تناقص عدد اللاجئين اليها من ٢٧,٣٠٦ عام ١٩٩١ الى ١٦,٢٣٨ العام الماضي.

بعض الاجراءات التي اتخذت، بهدوء وبدون ضجة اعلامية لم يثر مخاوف طالبي اللجوء في بادىء الامر. فمن هذه الاجراءات، مثلاً، عدم السماح باللجوء من دولة الى دولة عبر دولة ثالثة - اي بمعنى ان بنغلاديشياً، مثلاً، لا يستطيع اللجوء الى بريطانيا قادماً من فرنسا او ايطاليا او اسبانيا، حتى وان كان يتمتع بجميع الشروط التي تمنحه حق اللجوء طبقاً لميثاق الامم المتحدة الصادر عام ١٩٥١.

هذا الاجراء البسيط، وربما البريء في مظهره، جعل اللجوء من بلد المنشأ الى بلد الهجرة غير ممكن الا بواسطة السفر الجوي في معظم، ان لم يكن كل الحالات. وهنا وجهت الدول «المضيفة» ضربتها، اذ حرّمت على شركات الطيران صرف بطاقات سفر او نقل مسافرين اليها لا يحملون تأشيرات الدخول اللازمة. وتفرض على شركات الطيران المخالفة غرامة ١٥ الف سترليني عن كل حالة، مما حوّل تلك الشركات، تلقائياً، الى «مكاتب هجرة» تفرز ركابها قبل السماح لهم بالسفر! ومما يجبر طالب اللجوء على الحصول على تأشيرة دخول الى الدولة التي يقصدها للهجرة من سفارتها او قنصليتها في بلده الاصلي، مما يتعذر في كثير من الاحيان على طالبي اللجوء السياسي، ويزيد من المشاكل والصعوبات التي يواجهها طالب الهجرة الاعتيادية.

في سبيل الحد من الهجرة وحق التجنس او منعهما كلية، بطل العمل بقانون «حق الارض» والذي كان معمولاً به الى وقت قريب. هذا القانون يعطي حق جنسية الدولة لكل من يولد فيها، بغض النظر عن جنسية الوالدين. وكان هذا القانون يطبق حتى على حالات الولادة التي تتم في طائرة اثناء تحليقها فوق اي مكان في العالم، او باخرة في اي بحر من بحاره، اذ يصبح من حق المولود الحصول على جنسية الدولة التي تتبعها الطائرة او الباخرة.

هذا القانون توقف العمل به، واستبدل بقانون اخر هو «قانون الدم» الذي يحصر التجنس بجنسية الوالدين وليس بمكان الولادة. والمانيا تتمادى في ذلك باعطاء حق الجنسية لكل من هم من عرق الماني. حتى للمقيمين على مدى اجيال في دول اخرى يحملون جنسيتها، مثل البولنديين والاوكرانيين من سلالة المانية، في حين تحرم المانيا المقيمين والعاملين فيها لاكثر من ربع قرن، مثل الجزء الاكبر من الاتراك الذين نزحوا اليها، من حق التجنس والاندماج في المجتمع الالماني.

كل هذا دفع احد كبار المسؤولين في مفوضية الامم المتحدة للاجئين، ومقرها جنيف، الى التصريح في نهاية الاسبوع الماضي بانه «خلال اعوام قليلة سيصبح من المستحيل لشخص في اشد الحاجة للجوء السياسي ان يجد ملجأ له في اوروبا».

الدول الاوروبية كلها، خصوصاً الغربية، تشكو دائماً من كثرة عدد الاجانب المقيمين فيها، وكثير منها يتجه الى القاء اللوم على هؤلاء كسبب لتردي حالته الاقتصادية وارتفاع نسبة البطالة فيه. هذا على الرغم من ان نسبة ضئيلة من الاجانب المقيمين في اي دولة اوروبية تطالب بحق اللجوء.

في سويسرا، مثلاً، حيث اعلى نسبة من الاجانب المقيمين (مليون ومائة الف اجنبي من مجموع سكان يبلغ ٦,٣ ملايين) لم يتعد عدد طالبي اللجوء عام ١٩٩٢ ثمانية عشر الفاً. في المانيا يبلغ عدد الاجانب فيها ٥,٢٤ ملايين من مجموع سكان يبلغ ثمانين مليوناً. الا ان عدد طالبي اللجوء العام الماضي كان ٤٤٠ الفاً. في فرنسا، مجموع السكان يبلغ ٥٧,١ مليوناً منهم ٣,٥٨ مليون

اجانب، ٢٧ الفا فقط منهم طلبوا حق اللجوء العام الماضي. وفي بريطانيا وعدد سكانها يبلغ ٥٧,٦ مليوناً، لا يزيد عدد الاجانب فيها عن ١,٩٥ مليون، ٢٥ الف فقط منهم طلبوا اللجوء اليها العام الماضي.

ربما التحول الخطير في فرنسا في قوانين الهجرة هو الاكثر اهمية للعالم العربي نظراً لحجم الجالية المغاربية (تونس، الجزائر، المغرب) فيها، ثم الى ارتفاع عدد الوافدين اليها من لبنان نتيجة للحرب الاهلية، المعروف عن وزير داخليتها الجديد، شارل باسكوا، انه يميني متشدد. لكن تشدده بلغ ذروته في الحديث الذي ادلى به الى صحيفة «لوموند» (بتاريخ ٦/٢) حول قانون الهجرة الجديد قبل اعلانه. فقد قال باسكوا في الحديث المشار اليه ان فرنسا «لا تريد ان تصبح دولة مهاجرين». ثم الاخطر، هو قوله: «ان هدفنا هو الوصول، بالهجرة الى الصفر». هذا الى جانب الاجراءات التي شملها مشروع قانون الهجرة الجديد الذي يحدد، بل يكاد يمنع، لم شمل العائلات وحق المولودين داخل الاراضي الفرنسية في الجنسية (حق الارض) والاسراع في اجراءات طرد اللاجئين غير الشرعيين او من يرفض طلبهم للجوء او الهجرة، بعد ان كانت تلك الاجراءات تستغرق فترات طويلة تمتد الى سنوات.

وبعض الاحزاب اليمينية المتطرفة، مثل حزب الجبهة الوطنية بزعامة جان ماري لوبن، بنى خطه السياسي باكمله على معاداة وجود الاجانب في فرنسا، ويدعو لترحيلهم الى بلد المنشا، وايضاً الى سحب الجنسيات التي منحت لهم منذ مطلع السبعينات. ويدعي لوبن وحزبه ان كل مصاعب فرنسا الاقتصادية والاجتماعية هي بسبب المهاجرين، وخصوصاً المغاربة منهم، او كما حدد هو في خطاب له في مرسيليا قبل الانتخابات العامة الاخيرة «العرب والمسلمون» ـ هكذا تعميماً.

ثم يندفع لوبن الى ابعد من ذلك، فيقول انه لو تم ابعاد كل هؤلاء الاجانب لانتهت البطالة في فرنسا بين يوم وليلة، ولحصل وفر في ميزانية صندوق الضمانات الاجتماعية التي يحصل اولئك المهاجرون على نصيب الاسد منها، وهم السبب في عجز ميزانية ذلك الصندوق والتي بلغت اكثر من مائة مليار فرنك.

ربما لا يشاطر اليمين الحاكم حالياً في فرنسا آراء حزب الجبهة الوطنية، او جميعها على الاقل، الا انه، بسبب ضغط قاعدته الانتخابية، وتطرف عدد من شخصياته، ومنهم وزير الداخلية باسكوا، يلتزم بكثير من مواقف وسياسات الجبهة الوطنية، زعيم الحزب الديغولي، حزب التجمع من اجل الجمهورية جاك شيراك، وهو الحزب الذي ينتمي اليه باسكوا، تحدث عن «الرائحة العفنة التي تفوح من منازلهم!» وزعيم حزب الوسط، حزب الاتحاد الديمقراطي الفرنسي، رئيس الجمهورية السابق جيسكار ديستان، تحدث عن «الغزو» الاجنبي الذي تتعرض له فرنسا، وكان من المطالبين بالغاء «حق الارض»، وهو القانون المعمول به منذ الثورة الفرنسية.

كان تعيين شارل باسكوا وزيراً للداخلية مؤشراً مهماً على نيّات حكومة ادوار بالادور الجديدة تجاه الاجانب المقيمين في فرنسا. فقد كان باسكوا وزيراً للداخلية كذلك في حكومة التعايش الاولى (من ١٩٨٦ الى ١٩٨٨) وقام وقتها باستئجار طائرات لترحيل اكثر من مائة عائلة تنتمي الى مالي اعتبر انه ليس من حقها الاقامة في فرنسا. وكان ينوي تطبيق هذا الاجراء التعسفي على فئات اخرى من اللاجئين لولا المعارضة الشعبية الشديدة بسبب تجاهل المحاكم القانونية في تنفيذ الطرد، وهي تعتبر المرجع الاخير في تلك الحالات. ومما دفع باسكوا الى التراجع وقتها هو ان اليمين كان يتمتع باكثرية ضئيلة في الجمعية الوطنية، الامر الذي تحول الى اغلبية مسيطرة في الجمعية الحالية.

في الاسبوع الاول من قيام حكومة بالادور وتولي باسكوا وزارة الداخلية، قام رجال الامن بتجاوزات متعددة ادى بعضها الى قتل خمسة اشخاص من المحتجزين في دوائر الشرطة، معظمهم من الاجانب، طبعاً استنكر باسكوا علانية ذلك، لكنه في الوقت نفسه، قام بتعيين مستشار خاص له في شؤون الهجرة واقامة الاجانب وهو شخص ابعد من وظيفته كمدير لدائرة الهجرة العام الماضي بسبب كتاب الفه عن الاسلام يدعي فيه ان الدين الاسلامي «لا يتلاءم مع التطور والحداثة، وهو مرادف للتخلف والتأخر»!

وهكذا تحولت اوروبا، في نهاية الامر، من قارة الحريات والمساواة الى منطقة تحيط نفسها «بحزام عفة» حتى لا يلوث «شرفها» دخيل اجنبي على عرقها ودياناتها. واصبح الاجنبي الذي لا يحمل جنسية البلد المقيم فيها شخصاً على مرتبة ادنى من مواطني الدولة، حتى ولو كان اكثر جهداً وعملاً وانتاجاً ورخاء ونفعاً.

بون ـ باريس: «الحوادث»

سفير مصر الجديد لدى فرنسا:

ماستريخت ليست عقبة في طريق التعاون العربى مع أوروبا

□القاهرة ـ سناء السعيد:

اكد على ماهر سفير مصر الجديد لدى فرنسا ان معاهدة ماستريخت الخاصة بالوحدة الاوروبية ليست عقبة أمام التعاون العربى مع أوروبا، وانها لن تؤثر على العلاقات التجارية بين فرنسا ودول شمال افريقيا.

وقال فى تصريحات خاصة لـ «العالم اليوم» ان المعاهدة الجديدة ليست بدعة جديدة بل انها تقنن الوجود الاوروبى وتعمق الوحدة الأوروبية، وان المجموعة الأوروبية أبدت استعدادها لعقد اتفاقات مشتركة مع دول جنوب البحر المتوسط، كما ان على الدول العربية تعميق التعاون مع فرنسا فى مختلف المجالات. وأوضح السفير على ماهر ان فرنسا لها مواقف خاصة تساهم فى دعم علاقتها بالشرق الاوسط تاريخيا، وحضاريا وجغرافيا، وانه رغم ادراجها فى اطار التحالف الغربى الا ان مواقفها تتسم بالخصوصية مشيرا الى ان فرنسا تلعب دورا كبيرا فى صياغة عملية السلام لامكانها الاتصال بكافة الأطراف الفلسطينية والاسرائيلية.

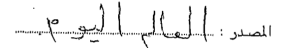
وقالت ان مواقف فرنسا من عملية السلام ملتزمة بموقف أوروبى محدد بقرارات صادرة عن المجموعة الاوروبية، وان الدول الاوروبية لديها اتصال فكرى وثيق بالمفكرين الاسرائيليين عبر مفكريها وبالتالى فانه من السهل التأثير عليهم واقناعهم بكافة الأفكار التى تدعم عملية السلام.

وأشار الى ان التعاون مع فرنسا سيؤدى الى تحويل البحر المتوسط الى بحيرة سلام، وهو ما يعد نواة لحل مشاكل المنطقة وتحقيق مصالحها عن طريق ايجاد روابط مشتركة وان كافة الجهات والأحزاب التزمت بعملية السلام فى المنطقة.

وفيما يتعلق بقانون الهجرة الجديد وانتهاكه لحقوق الانسان قال السفير على ماهر ان فرنسا تتمسك بالمثل العليا التى أرست دعائمها الثورة الفرنسية لكنها تمر الآن بظروف اقتصادية صعبة وأزمة حادة نجم عنها ارتفاع معدلات البطالة، ووضع قيود على دخول الأيدى العاملة الأجنبية، ومن ثم فانها لجأت الى اصدار قانون الهجرة مؤخرا لمواجهة الظروف الحالية.

واشار السفير على ماهر الى ان فرنسا تعد السوق الأولى للصادرات المصرية فى العالم منذ عام ١٩٩٠، بينما زادت صادرات مصر لفرنسا عام ١٩٩٢ بنسبة ٣٦٪، وانخفضت الواردات الفرنسية لمصر بنسبة ٦٠٪، وصدرت مصر لفرنسا ما قيمته ١٤٦٣ مليون فرنك فرنسى، استوردت منها ٣٣١٦ مليون فرنك، بنسبة عجز فى الميزان التجارى تصل الى ١٦٥٣ مليون فرنك.



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٦ يونيو ١٩٩٣

حقوق الهجرة

إزدواجية المعايير.. والتفسير الاقتصادى

■ د. فتحى عبد الفتاح ■

طوال اكثر من خمسين عاما ظل الغرب يضرب معزوفة حق الهجرة واللجوء السياسى كاحد الحقوق الاساسية والمحورية للإنسان.

ويبدو واضحا الان أن هذه المعزوفة الغربية التى كانت تثير الشجن والمشاعر الإنسانية حول حق الإنسان فى الترحال والتنقل والعمل فى أراضى الله الواسعة، لم تكن سوى تكتيك سياسى يستهدف أغراضا محددة كانت تتعلق كلها بظروف الحرب الباردة.

فلم تكد اسوار برلين وطروادة تنهد وينهار معها المعسكر الاخر، حتى بان الوجه الكالح، وأحيانا المخيف، وتحولت المعزوفة الجميلة حول حقوق الإنسان بالمفاهيم الليبرالية الغربية، إلى موجة غربية من العداء للأجنبى ووضع القيود والسدود أمامه، وبدات مجموعة من الدول الأوروبية الغربية تصدر ترسانة من القوانين والقواعد التى تلغى فى واقع الأمر حق الهجرة واللجوء وخاصة أمام النازحين من الجنوب الفقير من الشرق المتداعى، بل وتستعد وتعمل لإجلاء قدامى المهاجرين الذين وفدوا عليها وعملوا فيها منذ سنوات طويلة.

وبات الامر كما لو أن حقوق الهجرة واللجوء السياسى لم تكن سوى حصان طروادة للنيل من الاعداء، وضاعت الأغانى الهامسة لفاتنات البحر «السيرينيات» التى كانت فى الواقع خداعا للإيقاع بالبحارة التائهين وتجريدهم من إنسانيتهم.

وبينما تعلن المانيا الحداد على الضحايا الاتراك الخمسة فى جريمة الحرق العمد التى وقعت مؤخرا على يد جماعات النازيين الجدد فى مدينة سولنجين تقدم الحكومة الالمانية قانونا جديدا لتقيد حق الهجرة كما تضيف المزيد من التعقيدات حول قانون الجنسية التى مازالت تعطى على الدم وليس على الإقامة والعمل.

ومشروعات القوانين الالمانية الجديدة لا تحاول فقط صد أى محاولات جديدة للهجرة بل وتضيق الفرص أمام إمكانية حصول العاملين الضيوف الذين أقاموا وعملوا على الارض الالمانية طوال الاربعين عاما الماضية على الجنسية الالمانية «حوالى ٥ ملايين عامل أجنبى».

ويقول الكاتب الروائى الالمانى المعروف جونترجراس فى سخرية مريرة.. إن السيد كول «مستشار المانيا» لم يكلف خاطره مرة واحدة بزيارة مواقع جرائم الحرق والقتل التى يرتكبها النازيون الجدد أو التحدث إلى الضحايا الاجانب، فى حين يطرب ويضحك كثيرا وهو يحضر الاحتفالات والكرنفالات الخاصة بالبيرة وسط الأريين، ولا ينسى فى نفس الوقت تفصيل القوانين الجديدة التى تحقق للنازيين أغراضهم بإغلاق أبواب الأمل أمام المهاجرين واللاجئين.

وفى فرنسا تصدر حكومة المحافظين الجديدة قوانين جديدة للهجرة تنهك فى واقع الأمر الحريات الاساسية للإنسان، وتضع مصير العائلات المهاجرة والمقيمة فى فرنسا تحت أيدى الشرطة والإدارة دون أى مرجع قضائى، ويفخر وزير الداخلية شارل باسكوا بأن هذه القوانين ستعمل على تنظيف فرنسا من شرور المهاجرين والوصول بحالة الهجرة واللجوء إلى فرنسا إلى درجة الصفر.

ويجتمع وزراء الداخلية والعدل فى دول السوق الأوروبية المشتركة فى كوبنهاجن فى أوائل يونيو الحالى ويصدرون إعلانا يطالبون فيه حكوماتهم بضرورة اتخاذ إجراءات أشد صرامة ضد المهاجرين الموجودين فى أوروبا بصفة غير شرعية والتعجيل بطردهم إلى بلدانهم الأصلية «جنوبا وشرقا».

وهكذا تنهك دول غرب أوروبا الحقوق الاساسية المشروعة للمهاجرين واللاجئين على حد تعبير إيبان ماكدونالد الناطق الرسمى باسم فريق الخبراء الدوليين



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٦ يونيو ١٩٩٣

المهتمين بقضايا حقوق الانسان، ويحذر في نفس الوقت من اعتبار اللاجىء أو المهاجر الاجنبي كبش فداء يتحمل مسئولية تفشى البطالة والاخلال بالامن.

إن المزعج في الامر حقا ليس في وجود بعض الجماعات أو الاتجاهات العنصرية ذات الاتجاه الفاشى المعادى للأجانب مثلما هو الحال في فرنسا، أو في المانيا، أو في عدد آخر من الدول الاوروبية، فهذه الجماعات والاتجاهات كانت دائما متواجدة على السطح ترتكب حماقاتها اللانسانية ضد الأجانب، وسط استهجان قوى من جانب هذه المجتمعات.

ولكن، ومع إزدياد الأزمة الاقتصادية في المجتمعات الغربية، وازدياد نسب البطالة التى اصبحت تتراوح ما بين ١٠ و١٢٪ في كثير من هذه البلدان، وكذلك تراجع معدلات التنمية بحيث أصبحت تتراوح ما بين الصفر و١٪، وأيضا اتساع مساحة ومجال الصراعات التجارية بين الدول الصناعية، فلقد اصبح الاتجاه السائد في الغرب هو تحميل دول الجنوب والشرق هذه المسئولية في الأساس.

وظهر ذلك بوضوح في اجتماع وزراء المالية والاقتصاد لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الذى عقد في باريس مؤخرا وضم ممثلين عن ٢٤ دولة متقدمة صناعيا في أوربا وامريكا، إذ كان على رأس الموضوعات التى نوقشت للخروج من الازمة هو الموقف من الهجرات الواسعة الوافدة من الجنوب والشرق.

بل إن الامر تجاوز الموقف من الهجرة، إلى تحميل الدول النامية في الجنوب الجانب الأكبر من مسئولية البطالة والمشكلات الاقتصادية التى يعانى منها الشمال الأوروبى والأمريكى.

وفى تقرير خطير مطروح امام مجلس الشيوخ الفرنسى نجد اتهاما خطيرا للدول النامية على أساس أن شركات أوروبية وأمريكية كثيرة بدأت منذ سنوات تحويل مصانعها ووسائل إنتاجها إلى دول العالم الثالث نظرا لرخص الأيدى العاملة وسهولة ظروف الإنتاج.

ويؤكد التقرير أن هذه الظاهرة، اى ظاهرة انتقال بعض الشركات إلى الجنوب قد أفقد فرنسا حوالى نصف مليون فرصة عمل خلال الأعوام الماضية.. وكذلك الامر بالنسبة لالمانيا وأمريكا.

ويعطى التقرير أمثلة لتكلفة العامل في الدول الغربية وفى دول الجنوب والشرق، فالحد الادنى للاجور في فرنسا تبلغ متوسطاته حوالى ٤٧ فرنكا في الساعة الواحدة، في حين لا يتعدى خمس فرنكات في المجر، ٢,٥ فرنك في بولندا، ٢ فرنك في المغرب وتونس ومصر، وفرنك واحد في الفلبين.

ونتيجة للتفاوت الهائل في الاجور، وفى نظام التامينات وضمانات العمل بين دول الشمال والجنوب، فإن السلعة المنتجة في إحدى دول العالم الثالث قد توازى تكلفتها نحو ٢٠٪ من تكلفة إنتاجها في إحدى الدول المتقدمة.

المهم أن هذا التقرير يصل إلى تحميل شعوب العالم الثالث الفقيرة جزءا كبيرا من مسئولية البطالة في أوروبا.

ويتناسى التقرير تماما أن هذه الشركات التى انتقلت إلى دول العالم الثالث أو العالم الثانى «في شرق أوروبا» للاستفادة من رخص الأيدى العاملة وأيضا لتنظيف بلادها من صناعات ملوثة للبيئة، قد حققت مليارات الدولارات كارباح صافية على حساب المطحونين في دول العالم الثالث.

وهكذا تبدو تلك الازدواجية اللعينة في المعايير الليبرالية الغربية في النظر إلى حقوق الإنسان والتفسير الاقتصادى لها.. ويبدو أنها قد وضعت وفصلت وفسرت لصالح إنسان الشمال الغنى.. وفقط



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٠ - ٧ - يونيو ١٩٩٢

السوق الموحدة تدعم شركاتهم

المديرون يطالبون بتوحيد التشريعات الأوروبية

□ لندن – وكالات الانباء:

اظهرت دراسة مسحية ان المديرين الاوروبيين يعتقدون ان غياب العملة الموحدة وعدم تجانس قوانين الشركات والتشريعات الضريبية، هما أهم عقبتين امام إقامة منطقة تجارية حرة كبرى للمجموعة الأوروبية.

واوضحت الدراسة – التى اجرتها مجموعة «كوبرز اند ليبراند» الاستشارية المحاسبية على اكثر من ٦٥ شركة أوروبية – أن هناك تاييدا واسع النطاق بين المديرين الاوروبيين لاتفاقية «ماستريخت» للوحدة السياسية والاقتصادية والنقدية فى أوروبا.

واكد ٧٠٪ من المديرين الذين شملتهم الدراسة أن ايجاد سوق موحده سيؤدى إلى دعم انشطة شركاتهم.

وتشير «روزمارى رادكليف» رئيسة القسم الاقتصادى بمجموعة «كوبرز» إلى أن الرسالة الاساسية التى كشفت عنها الدراسة هى أن الشركات الاوروبية ترغب بشدة فى أن تعود المجموعة الاوروبية إلى جذورها السابقة كمنطقة تجارية حرة حتى يمكنها منافسة الولايات المتحدة واليابان.

وتعد بريطانيا هى العضو الوحيد من بين اعضاء المجموعة الأوروبية الاثنى عشر الذى لم يصدق بعد على الاتفاقية ورغم ذلك إلا أن نسبة ضئيلة من المديرين يؤيدون التخلى عن الاتفاقية، إذا فشلت بريطانيا فى التصديق عليها. واوضح بيان اصدرته «كوبرز» – حول نتائج الدراسة – أن المديرين لا يرغبون فقط فى التصديق على الاتفاقية وإنما ايضا التركيز على تطوير السوق الموحدة لاستغلال كافة إمكانياتها. ويشير «ويليام بروكر» المدير المشارك لكوبرز أن ثلثى من شملتهم الدراسة عبروا عن رغبتهم من تحقيق درجة أقوى من عضوية المجموعة الاوروبية بينما اعربت نسبة ٢٥٪ فقط عن مخاوفها من توسيع سلطات الجهاز البيروقراطي فى بروكسل التى تضم رئاسة المجموعة الأوروبية الدائمة وكانت مفاجاة الدراسة أن نسبة ضئيلة عبرت عن تحفظات تجاه الشق الاجتماعى من اتفاقية ماستريخت الذى استندت اليه بريطانيا بحقها من الاستثناء من التطبيق لمعارضتها فرض قواعد مشورة على ساعات وشروط العمل.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوطن العربي

التاريخ : ١٨ يونيو ١٩٩٣

شاهد مجزرة سولينغن يطارد العرب والمسلمين في المهجر الأوروبي

أوروبا « ترحب » بزعماء التطرف و«تضايق» المقيمين الشرعيين

المجازر التي يتعرض لها الأتراك في ألمانيا تطرح جديا تساؤلات متشائمة حول مستقبل المهاجرين ليس فقط في ألمانيا بل في كل أوروبا. كل الدول الأوروبية تشهد اليوم ، بنسب متفاوتة هجمة نازية جديدة ويقظة اليمين المتطرف وانتشار أفكار تغذي الحقد العنصري وتدعو إلى وقف الهجرة وطرد الأجانب مستغلة الأزمة الاقتصادية للتسويق الشعبي بنجاح لمقولة أن الغرباء هم سبب البطالة والإجرام ومصدر الأزمات. ومن هذا المنطلق بدأت كل الدول الأوروبية سن قوانين جديدة لوقف الهجرة والحد من اللجوء والتضييق على المهاجرين وتناست أوروبا كل خلافاتها حول ماستريخت لتتفق على سياسة موحدة هدفها تحويل السوق المشتركة إلى قلعة مقفلة أمام المهاجرين. وأمام هذه القوانين الجديدة والإعتداءات العنصرية الدموية وخطر انتشارها يعيش أكثر من ثمانية ملايين عربي ومسلم هاجس الخوف من المستقبل وكابوس انتشار الحقد العنصري على الطريقة الألمانية .

الوحدة الأوروبية على أكتاف المهاجرين والسوق المشتركة مغلقة بوجوههم



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوطن العربي

التاريخ : ١٨ يونيو ١٩٩٣

«من الأفضل الرحيل اليوم قبل أن يلقى الأتراك مصير اليهود في المانيا». صاحب هذا الكلام شاب تركي يدرس في جامعة هامبورج ولد في المانيا قبل عشرين عاما لكنه لم يحصل على جنسيتها، لأن القانون الألماني مازال يحصر هذا الحق بذوي الدم الألماني حتى لو كانوا هم وآباؤهم وأجدادهم ولدوا في بولونيا أو روسيا ولا يجيدون حرفاً من اللغة الألمانية. أما الأتراك الذين جلبهم الألمان ليعوضوا بهم انقطاع اليد العاملة الألمانية بعد بناء جدار برلين عام ١٩٦١ وساهموا في صنع المعجزة الاقتصادية الألمانية فمصيرهم هذه الأيام الموت حرقاً أو العودة إلى بلادهم التي لم يعرفوها.

ما حدث في سولينغن قبل أيام كان قمة الوحشية، ولم يكن لهذه الجريمة المروعة إلا أن تذكّر الأتراك بأن النازيين عائدون وأن مستقبلا أسود ينتظر مليوني مسلم بدأت المانيا تكافئهم على الأعمال القاسية والتضحيات التي قاموا بها خلال ثلاثين عاما باعتداءات وحشية جعلت منهم «كبش محرقة» خمس نساء إلتهمتهن النيران في تلك الليلة في منازلهن في سولينغن ليس لذنب سوى أنهن من الأجانب والأتراك والمسلمين.

وكان يمكن أن تمر الجريمة رغم وحشيتها كحادث فردي عارض وتنتهي بإلقاء القبض على الفاعلين. لكن الكارثة هي أن هؤلاء اليافعين الفاعلين لا يشكلون حالة فردية وليسوا مجرد مجرمين أشرار بل إن فعلتهم تخفي جوا عاما خطيرا جدا أيقظ كل المانيا وأوروبا على كابوس الحقد العنصري، ومخاطر موجة كراهية عارمة لكل ما هو أجنبي وغريب وخصوصا الأتراك رغم أنهم يمثلون فقط ثلث العمال الأجانب في البلاد.

وفي الوقت الذي كانت بعض الصحف الألمانية تصب الزيت على النار وتحاول تبرير الجريمة بكثرة عدد الأجانب في البلاد وتزايد أعداد الألمان العاطلين عن العمل كانت صحف أخرى مثل «دي فيلت» تتساءل بذهول «ما العمل» لمواجهة هذا الكابوس فيما مليونا تركي يتوزعون بين الرغبة في الانتقام وضرورة حمل السلاح للدفاع عن النفس وبين لملمة حوائجهم وتصفية أعمالهم والخلاص بأرواحهم والعودة إلى بلادهم هربا من الآتي الأعظم.

والواقع أن جريمة سولينغن لم تكن الأولى بل إنها استمرار لسياسة حقد عنصري حتى الموت تمارس ضد «الأغراب» في المانيا. ففي الأشهر الثلاثة الأولى من ١٩٩٣ سجلت ١٤٠٠ عملية إعتداء عنصرية ضد الأجانب وخصوصا الأتراك أدت إلى مقتل أربعة أشخاص منذرة بتصاعد موجة الكراهية والعنصرية حتى الموت في ١٩٩٠ بلغت الاعتداءات ٢٧٠ اعتداء كان أبطالها النازيون الجدد المعروفون أوروبيا باسم ذوي الرؤوس الحليقة الذين بدأوا سياسة مطاردة الأجانب وخصوصا ذوي البشرات السمراء من أتراك وأفارقة ولبنانيين ومغاربيين، وإحراق مراكز إقامتهم وأحيانا إحراقهم فيها.

وفي ١٩٩١ بلغت أرقام هذه الاعتداءات ١٤٨٣ اعتداء أي أكثر من أربعة يوميا وكان أكثر هؤلاء إحراق فتاتين لبنانيتين في منزلهما في هونكي «احتفالا» بالذكرى الأولى لتوحيد المانيا في تشرين الأول (اكتوبر) وفي ١٩٩٢ إزدادت الهجمات الوحشية والحرائق على صعيد المانيا كلها تقريبا وتميزت بالحرب المعلنة التي أطلقها النازيون الجدد في روستوك في الصيف الماضي وانتشرت بسرعة بدعم شعبي أحيانا في أكثر من ٢٠ مدينة المانية جرى إحراق مراكز المهاجرين واللاجئين فيها. ولم ينته العام ١٩٩٢ حتى كان قد سقط ١٧ قتيلا في ٢٠١٠ اعتداءات عنصرية وسط صمت شعبي مشوب بنوع من التأييد وانعدام ردود فعل رسمية عنيفة على مستوى الأحداث رغبة من الحكومة في الحصول على تأييد شعبي لتعديل قانون اللجوء وتضييق سياسة الهجرة. ولعل المثير للاشمئزاز أن الطبقة السياسية الألمانية وعددا كبيرا من المعلقين تعهدوا منذ الإعتداءات الأولى إلصاق المسؤولية باللاجئين والعمال الأجانب بإطلاق تصريحات تندد باستغلال حق اللجوء واللاجئين المزورين و«اللاجئين الاقتصاديين» حتى أن هيلموت كول المستشار لم يجد سوى تلك الفرصة ليؤكد أن المانيا ليست بلد هجرة. وفي ظل هذا الجو كان من الطبيعي أن يجد المدافعون عن «صفاء العرق الآري» دعما رسميا وشعبيا ولو غير مباشر في عمليات «التطهير العرقي» بالنار

والدم... ونجحت الحكومة في استغلال تنامي مشاعر الحقد ضد الأجانب لكي تمرر تعديل قانون اللجوء الألماني الذي وضع بعد الحرب العالمية الثانية لتبييض صفحة المانيا وتصويرها على انها اكثر بلد ليبرالي في هذا المجال يفتح ابوابه مشرعة لكل المضطهدين في العالم . وبالفعل ، وفي اليوم الذي احرقت فيه النساء التركيات كان النواب الألمان يقررون إقفال باب اللجوء إلى بلادهم ووضع حد لتهافت لاجئي أوروبا الشرقية السابقة والتخلص قانونيا من مشكلة توافد ٦٠٠ الف لاجيء إليها سنويا حسب أخر الأرقام، ليساهموا إلى جانب الألمان الشرقيين وتكاليف الوحدة في زيادة الأعباء المالية للحكومة ورفع نسبة البطالة وتأجيج العنصرية ضد الأجانب. وكان من سوء حظ الأتراك ان تحولوا نظرا لكثرة عددهم إلى «كبش محرقة» وإلى محور الغضب الشعبي حيث يعلن ٥٠ في المائة من الألمان انهم عنصريون وتحديدا ضد الأتراك.

عدوى أوروبية

لكن الأخطر هو ان هذه الموجة العنصرية لا تقتصر على المانيا فقط بل هي حالة عامة تسود كل أوروبا اليوم، حيث تنبت مجموعات النازيين الجدد كالفطر وتتقدم أحزاب اليمين المتطرف فيما تتراجع احزاب اليسار وتتخلى عن مفاهيمها الإنسانية والمبادىء التي بنت رصيدها عليها وكل ذلك لحسابات براغماتية ولإرضاء «رأي عام» ميال أصلا إلى تبني التسيرات السهلة التي تقول إن أفضل وسيلة لخفض البطالة هي في طرد العمال الأجانب إلى بلادهم وبذلك يجد ١١ في المائة من العاطلين عن العمل عملا. من اسبانيا إلى السويد بدأت تنمو في الآونة الأخيرة أحزاب اليمين المتطرف لتطلق شعارات مشابهة تلقى صدى لدى المواطنيين في زمن الأزمة الاقتصادية «اسبانيا للأسبان» و«إيطاليا للطليان» و«فرنسا للفرنسيين» و«المانيا للألمان» أو الأفضلية لأبناء البلد و«اطردوا الأجانب».

وإذا كانت المانيا قد تصدرت الطليعة وضربت الرقم القياسي في عدد الاعتداءات على الأجانب وفي حجم ووحشية الممارسات فإن الدول الأوروبية الأخرى تشهد كلها نمو أفكار وممارسات معادية للأجانب وتصاعد أعمال عنف ضدهم. في السويد اصبحت هذه الأحداث دورية وفي بريطانيا تتكرر من وقت لآخر احداث العنف ضد المهاجرين، ولم يبق بلد اوروبي إلا ووصلت إليه العدوى .

وحتى الدول المعروفة تاريخيا بتصديرها للعمالة تحولت إلى دول عنصرية تشهد موجة كراهية للمهاجرين وترويجا لمقولة «الغزو الأجنبي». في العام الماضي بدأت أسبانيا تعيش هجمة الحقد العنصري والجرائم ضد الأجانب التي أدت إلى مقتل بولوني ومغربي وإحراق عدة أحياء يقطنها عمال مغاربة. وبسبب الازدهار الاقتصادي في الثمانينات وإقفال الدول الأوروبية التقليدية أبوابها تحولت اسبانيا الى ارض هجرة وعلى الرغم من أن عدد المهاجرين لا يزال قليلا نسبيا إذ يقدر بمليون شخص نصفهم من اوروبا إضافة الى حوالى ٢٠٠ الف مغربي إلا أن عمليات التضييق بدأت بسرعة وانتشرت مؤخرا مطاردة الهجرة غير الشرعية عبر جبل طارق وقوارب اللاجئين الذين يفدونها من كل إفريقيا عبر المغرب ، ويثير صعود اليمين المتطرف قلقا جديا في أسبانيا ذات التاريخ الفرانكوي يوازي القلق تجاه ألمانيا خصوصا وأن ٢٠ في المائة من الاسبان اصبحوا ينادون بطرد المهاجرين ويصرخون أن العرق الأبيض ارفع من العرق الأسود. ويحذر المؤرخ أنطونيو يوارغي من هذه الظاهرة ويقول . يجب الا ننسى أن أسبانيا هي البلد الذى طرد اليهود والعرب الذين رفضوا إنكار دينهم ولم يقبل الغجر بعد إلا لرقص الفلامنغو!

وإيطاليا المعروفة بأنها أشهر بلد في تصدير المهاجرين تحولت منذ العام ١٩٧٥ إلى بلد هجرة وهذه الفترة القصيرة جدا كانت كافية لتنامي مشاعر الكراهية للأجانب وانطلاقة الاعتداءات العنصرية التى راحت تتكرر وتتركز ضد العرب والأفارقة ومهاجري العالم الثالث الذين اختاروا إيطاليا للبحث عن لقمة العيش بعدما سدت أبواب الدول الأخرى أمامهم . وكانت أبرز حوادث عنصرية في إيطاليا عام ١٩٩٠ عندما تداعى سكان فلورنسا في حملة شعبية لطرد ٥٠ ألف بائع متجول إفريقي من المدينة بحجة عدم تشويه سمعتهم وهم يستعدون لاستقبال المونديال. وبسرعة تبنى بعض الإيطاليين الذين يحنون إلى موسوليني وهتلر أسلوب النازيين الجدد الذين يغزون أوروبا فشهدت روما وغيرها من المدن عدة هجمات على مراكز استقبال المهاجرين وأماكن سكنهم وعمليات إحراق لها إضافة إلى الاعتداءات الفردية الدورية. وحسب إحصاء أخير اعترف ١٧ في المائة من العمال الأجانب بأنهم تعرضوا

«الاعتداءات العنصرية وراء العرب والمسلمين في كل البلاد الأوروبية»

لاعتداءات عنصرية وسمع ٦٢ في المائة من فم إيطالي عبارة «عد إلى بلادك» وعبر ثلاثة أرباع تلامذة المدارس الثانوية عن تأييدهم لاقفال الحدود أمام المهاجرين في شكل أو في أخر. والجدير بالذكر أن نسبة الوجود الغريب في إيطاليا أقل منها



في الدول الاخرى إذ يقدر عدد الاجانب بحوالي ٨٠٠ ألف شخص يضاف إليهم نفس العدد تقريبا من المهاجرين غير الشرعيين ورغم ذلك تحتل إيطاليا موقعا رئيسيا بين الدول بالنسبة للحقد العنصري ليس فقط بسبب حجم الأزمة الاقتصادية فيها بل أيضا بالنسبة لتاريخها اليميني المتطرف ولتنامي دور الأحزاب العنصرية فيها من حزب موسوليني الذي تديره حفيدته اليساندرا إلى حزب «الرابطة اللمباردية» الذي أوصل ٥٥ نائبا إلى البرلمان ومازال يسجل شعبية كبيرة في أوساط أبناء الشمال ، ويكفي أن نعرف أن هذا الحزب ينادي أبناء الجنوب الإيطالي ليعبروا عن «شجاعتهم بالعودة إلى مناطقهم الفقيرة» لنأخذ فكرة عما يمكن أن تكون عليه نظرته إلى المهاجرين العرب والأفارقة وأبناء العالم الثالث.

وفي النمسا حيث تبلغ نسبة الأجانب ٧ في المائة ومعظمهم من الأتراك ومسلمي البوسنة الذين لجأوا إليها مؤخرا يسجل الحزب الليبرالي تقدما ملحوظا بقيادة زعيمه اليميني المتطرف هايدر الذي يسعى الى تعديل الدستور ليشمل عبارة أن النمسا ليست بلد هجرة ويدعو إلى طرد الأجانب ويرفع شعار «أحقية النمساويين في بلادهم».

عرب فرنسا

اما فرنسا التى تعتبر البلد الأوروبي الأكثر ارتباطا بالعمال العرب حيث يبلغ عددهم حوالي المليوني شخص معظمهم من الجزائر والمغرب وتونس فإن تطور أوضاع المهاجرين هو الأهم بالنسبة للعالم العربي. فالجرائم والاعتداءات العنصرية ومشاعر الكراهية ضد الأجنبي تتركز في هذا البلد على العرب والمسلمين في شكل خاص، وكلمة «مهاجر» تعني بالتحديد العربي والمغاربي وبالتالى فإن كل القوانين المتعلقة بالهجرة تتعلق بأوضاع العرب وتملك اهمية كبرى بالنسبة لدول المغرب العربي. صحيح أن الجرائم والاعتداءات العنصرية في فرنسا باتت تعتبر «هامشية» (٢٨ اعتداء و١٥ جريحا عام ١٩٩٢) بعدما جرى ويجري للاتراك في المانيا وبعد انتشار ظاهرة الاعتداءات العنصرية في أوروبا لكن ذلك لا يعني عدم وجود مشاعر عنصرية وأجواء كراهية للعرب. ولعل ابرز ما يعبر عن ذلك هو تساهل القضاء في أحكامه ضد مرتكبي جرائم قتل ضد العرب حيث تعطى الأفضلية فجأة للظروف التخفيفية وللأسباب الأمنية فلا يحكم على القاتل في أحسن الحالات إلا بخمس سنوات نصفها او أكثر مع وقف التنفيذ. لكن الأخطر هو ان تفكيرا شبه عام بدأ يسود فرنسا مؤخرا ويميل الى الربط بين المهاجرين العرب والبطالة والاجرام اي تحملهم مسؤولية تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ليزيد من حدة العنصرية والتمييز في السكن والعمل والإهانات ، وحسب إحصاءات أخيرة نشرتها إحدى جمعيات حقوق الإنسان اعترفت نسبة كبيرة من الفرنسيين بأنهم عنصريون وقال ثلث الفرنسيين إن المهاجرين هم عبء اقتصادي فيما كشف ٣٤ في المائة أنهم ضد المغاربيين لا ضد كل الأجانب.

واستنادا الى هذه الأجواء ولقطع الطريق أمام تقدم حزب الجبهة الوطنية اليميني المتطرف بدأت حكومة إدوار بالادور اليمينية سياستها بالتصدي لمشكلة الهجرة . والجدير بالذكر أن عملية وقف الهجرة كانت هاجسا دائما لكل الحكومات الفرنسية وحصانا انتخابيا يركبه معظم السياسيين خارج اليمين المتطرف طبعا، الرئيس السابق فاليري جيسكار ديستان تحدث عن «الغزو الأجنبي» وزعيم حزب التجمع من أجل الجمهورية الديغولي جاك شيراك أثار «الرائحة الكريهة» وحمل المهاجرين مسؤولية افراغ صندوق الضمان وصولا إلى رئيس الحكومة السابق الاشتراكي ميشال روكار الذي صرح أن فرنسا لا تستطيع أن تأوي كل بؤس العالم.

ولهذا لم تلق الحكومة الجديدة معارضة تذكر عند إطلاقها سلسلة قوانين لمواجهة مشكلة الأجانب في فرنسا بتعديلها قانون الجنسية وتعميم إجراءات التدقيق في الهوية وسن قوانين جديدة بهدف وقف الهجرة نهائيا وفق عبارة «الهجرة صفر» اي عدم السماح بوصول أى مهاجر جديد للعمل والإقامة في فرنسا وحسب قانون التجنس الجديد لم يعد زواج الأجنبي أو الأجنبية من فرنسية أو فرنسي يعطي الحق في الجنسية خلال ستة أشهر بل أصبح يستدعي الانتظار سنتين للتحقق من الحياة المشتركة للزوجين وذلك بهدف محاربة «الزواج الأبيض» الذي كان يجري للحصول على الجنسية فقط. وأعطت الحكومة لنفسها حق رفض منح الجنسية في هذه الحالة إذا ما قدرت احتمال عدم اندماج الأجنبي في المجتمع او لا يجيد اللغة أو كان متعدد الزوجات.

وفي بند أخر لم يعد الأجنبي المولود في فرنسا يحصل على الجنسية أوتوماتيكيا في الثامنة عشرة بل صار عليه أن يطلبها بين ١٦ و ٢١ سنة. ويسمح القانون بحرمان الأجنبي من الجنسية إذا ما تعرض لأحكام بالسجن لستة أشهر ذات علاقة بالدعارة أو تجارة المخدرات أو التعرض للقاصرين او القتل أو تهديد أمن الدولة. ولم يعد يحق بالجنسية للأجانب المقيمين في فرنسا في شكل غير شرعي حتى أن زواجهم من فرنسيين لم يعد مسموحا.

والمادة التي اثارت حفيظة المغاربيين تتعلق بالغاء الحق في الجنسية الفرنسية للمولودين في فرنسا من أم أو أب مولود مثلا في الجزائر قبل الاستقلال أي ان النساء الجزائريات لم يعدن قادرات على الاستفادة من هذه المادة لمجرد المجيء حاملات للولادة في مرسيليا او أي مدينة فرنسية ثم العودة

إلى الجزائر مع طفل «فرنسي» وفي المجال نفسه ألغيت المادة التي تجيز لوالدين أجنبيين طلب الجنسية لولدهما المولود في فرنسا قبل بلوغه سن الرشد.

وبعد تمرير قانون الجنسية قدم وزير الداخلية شارل باسكو قانونا جديدا لوقف الهجرة بتضييق شروط الدخول والإقامة والعمل. ويلحظ هذا القانون تسريع ترحيل المهاجرين غير الشرعيين إلى بلادهم والذين يقدر عددهم بأكثر من ٤٠٠ ألف شخص ، وفرض شروط صعبة للحصول على بطاقة إقامة لعشر سنوات والحد من جمع الشمل العائلي إذ أصبح ممنوعا على الطلاب والزوجات المتعددات وصار يستلزم استيفاء المهاجر لشروط تعجيزية مثل مساحة السكن والدخل وأخذ رأي عمدة المدينة وكل ذلك بعد سنتين من الإقامة في فرنسا.

وقبل ذلك كانت فرنسا قد بدأت بإغلاق باب اللجوء السياسي بإجراءات مشددة أدت إلى خفض عدد طالبي اللجوء الى ٢٨ ألفا في العام الماضي وإلى منعهم من العمل قبل البت في ملفاتهم التي تواجه بالرفض في ٧٠ في المائة من الحالات.

والمعروف أن باب الهجرة مقفل رسميا في فرنسا منذ العام ١٩٧٤ لكن وصول المهاجرين الجدد الشرعيين ظل قائما ويقدر حاليا بمائة ألف سنويا بدون أن تتمكن أية حكومة من مواجهته في شكل فعال.

وهذه المرة تعتمد الحكومة على سياستها الصارمة الجديدة لوقف الهجرة غير الشرعية أولا ولتخفيض عدد المهاجرين الشرعيين قدر الإمكان عبر قوانين تؤكد أن فرنسا لم تعد بلد هجرة.

سور أوروبي

والواقع أن أوروبا كلها تسير جادة في خط إقفال حدودها وأبوابها أمام المهاجرين الجدد وتحويل السوق الأوروبية المشتركة إلى قلعة يصعب اختراقها وسور حصين لا يمكن عبوره. ويمكن القول أن أوروبا الموحدة التي مازالت تجد صعوبة في الاتفاق على سياسة مشتركة قد نجحت حتى الآن في أن تتوحد ضد المهاجرين ومنذ أكثر من سنة تتكثف اجتماعات وزراء الداخلية والعدل في أوروبا للاتفاق على سلسلة إجراءات موحدة من اليونان إلى الدانمرك، للحد من سياسة اللجوء ومنع دخول الأجانب وتنسيق قوانين مكافحة الهجرة قبل أن تفتح الحدود أمام ٣٤٠ مليون أوروبي للتنقل بحرية.

كل هذا يعني أن أوروبا اختارت منطق اليمين المتطرف للإيهام بأن حل الأزمة الاقتصادية التي تضربها يمر بمنع تدفق المهاجرين سواء من أوروبا الشرقية أو العالم الثالث إليها طلبا للرزق وكشفت أن سياسة الكرم والضيافة لم تكن لأسباب إنسانية بل عقائدية مؤقتة لم يعد لها ما يبررها بعد سقوط الشيوعية حتى في مجال استقبال اللاجئين. ويجمع المراقبون على أن السور الأوروبي سيظل ممكن الاختراق مادام الشمال الغني عاجزا عن انتهاج سياسة دعم وتنمية للجنوب الفقير تخوله إقناع أبنائه بالبقاء على أرضهم.

لكن السؤال الأكثر أهمية يطرح عن مصير المهاجرين المقيمين في شكل شرعي في هذه الدول والأجانب الذين سبق أن حصلوا على جنسيتها . صحيح أن كل الحكومات الأوروبية تبرر إجراءاتها بأنها تأتي في إطار الحرص على تكريس إمكانياتها لإنجاح عملية اندماج هؤلاء المهاجرين الشرعيين في مجتمعاتها ومواجهة الأزمة الاقتصادية التي تضربهم كما تضرب المواطنين الأصليين ، لكن المحاذير خطيرة جدا على المهاجرين وخصوصا على العرب والمسلمين الذين يشكلون أكثر من ثمانية ملايين شخص بين متجنسين وغير متجنسين فتركيز هذه الحكومات على تحميل المهاجرين في شكل مباشر أو غير مباشر مسؤولية الأزمات الاقتصادية والاجتماعية التي تضرب أوروبا سيحول هؤلاء بلاشك إلى «مشبوهين» من قبل المواطنين الذين سيجدون سهولة قصوى في أن يروا في كل من شكله عربي ومسلم، وهو الأسهل تمييزا بين المهاجرين ، منافسا بل سارقا للعمل وللقمة الخبز وللضمان الصحي والاجتماعي ، وسببا رئيسيا في تزايد الإجرام وتجارة المخدرات. وفي النتيجة يتحول هؤلاء إلى «مجرمين» من شكلهم «وفشة خلق» وأكباش محارق كما يحصل في ألمانيا حيث لا يرى الألمان من المهاجرين الاشرار سوى الأتراك والعرب



المصدر : الوطن العربي

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩ يونيو ١٩٩٢

متناسين الأربعة ملايين الآخرين من ذوي الوجوه غير المشبوهة . وكذلك كما يحصل في فرنسا حيث الضحية لا يكون سوى العربي وكذلك الأمر في إيطاليا وأسبانيا.. وبريطانيا حيث الضحايا مسلمون من المستعمرات البريطانية السابقة في آسيا.

في فرنسا وصلت الأزمة الاقتصادية الشهيرة التي ضربتها، كما ضربت العالم عام ١٩٢٩ إلى حد إصدار قوانين في عام ١٩٣٢ لتحمي اليد العاملة الوطنية صوتت عليها بالاجماع كل الاحزاب الاشتراكية واليمينية باستثناء الحزب الشيوعي ودعت تلك الأحزاب الى طرد العمال الأجانب الذين كانوا يومها بولونيين وأسبانا وروسا وإيطاليين أي مسيحيين وكاثوليك واعطاء الأفضلية لأبناء البلد. وكثيرون يشبهون أزمة اليوم بأزمة ١٩٢٩ او الأخطر منذ ذلك الوقت لكن انعكاساتها قد تكون اخطر لأن الأجانب هم هذه المرة عرب ومسلمون يتميزون باختلاف «ديني وحضاري وثقافي» وهي تحدث في فترة لا تشهد فيها أوروبا فقط هبة يمين متطرف وإنبعاث نازيين جدد يريدون إحراق الغرباء بل تزامن مع محاولات حقيقية لتعبئة أوروبا والغرب ضد «الخطر الأخضر» الذي بدأ يحل محل الخطر الأحمر. وعلى الرغم من «الحياد» الذي اظهره مسلمو أوروبا أثناء حرب الخليج إلا ان التركيز الإعلامي على الإرهاب والخطر الأصولي الإسلامي يساهم في نظر الكثيرين في تحويل مسلمي أوروبا إلى «طابور خامس» بالنسبة لليمين المتطرف حسب عبارة أحد المفكرين الفرنسيين.

والغريب هو أن بعض الدول الأوروبية تقدم الدعم لبعض زعماء الإسلاميين المطلوبين من بلادهم وتحتضنهم بينما تفرض أشد الإجراءات على المقيمين الشرعيين الذين يحترمون القوانين وهم فوق كل الشبهات وفي هذا المجال علمت «الوطن العربي» أن بعض الحكومات الأوروبية وخصوصا الفرنسية لجأت إلى الاتصال بالحكومات المغاربية المعنية والمتخوفة من الانعكاسات السلبية للقوانين الجديدة على مواطنيها عارضة نوعا من الصفقة ولا يستبعد المراقبون أن تسعى أوروبا إلى تمرير إجراءاتها والحصول على تجاوب الدول المصدرة للمهاجرين بالعمل على محاربة التطرف الأصولي ومراقبة نشاطاته في أوساط المهاجرين العرب نزولا عند طلبات ملحة لبعض الدول . ويبدو أن عملية اعتقال رابح كبير وأحد أبناء عباس مدني في ألمانيا هي جزء من خطة أوروبية يجري التحضير لها.

لكن الهاجس الذي يقلق أكثر من دولة عربية وإسلامية في مقدمتها تركيا ودول المغرب العربي والكابوس الذي يقض مضاجع ملايين العرب والمسلمين في أوروبا هو: ماذا ستفعل الدول الأوروبية لحماية هؤلاء المهاجرين من الاعتداءات العنصرية خصوصا أن التجربة الألمانية لا تشجع بل تنذر بالأسوأ وتهدد بالانتشار في غير دولة أوروبية وسط توقع تزايد شعبية اليمين المتطرف وحدة الحقد العنصري والأزمة الاقتصادية.

اعداد : قسم التحقيقات



المصدر : الحوادث

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٨ يونيو ١٩٩٣

القوانين الجديدة لها رائحة عنصرية

أوروبا تحاصر الهجرة تمهيداً للقضاء عليها!

يوم الخميس الموافق ٣ حزيران (يونيو) الحالي، كانت المواطنة الجزائرية الشابة فاطمة لاغون - ٢٢ عاما - اول ضحية لقانون «محاصرة الهجرة» الذي تقدم به وزير الداخلية الفرنسي شارل باسكوا ووافق عليه مجلس الوزراء الذي رئسه الرئيس فرنسوا ميتران مساء اليوم السابق.

وقامت سلطات الامن الفرنسية بترحيل فاطمة لاغون الى بلادها بعد ان رفضت السماح لها بالزواج في فرنسا من مواطن جزائري يحمل الجنسية الفرنسية.

وكانت فاطمة تحمل بطاقة اقامة مؤقتة - لمدة عام - في فرنسا انتهى اجلها قبل ترحيلها بأيام.

وحتى الآن لم تهدأ الضجة التي احدثها قانون باسكوا المذكور في الشارع المغاربي بشكل عام، لا سيما وان هناك حوالي ٣ ملايين مهاجر تونسي وجزائري ومغربي في فرنسا.

ووصف نقيب المحامين التونسيين عبد الوهاب الباهي ذلك القانون بأنه «ذو نزعة عنصرية» لانه يحد من حرية التنقل التي ضمنتها المواثيق الدولية ويمس بحرية فئة معينة، كما انه يسحب عدة ضمانات كانت موكولة للقضاء ويسندها للادارة والشرطة.

ودعت جمعية المحامين الشبان التونسيين العرب الى اعادة النظر في العديد من تصوراتهم، ولا سيما في علاقاتهم بفرنسا.

ولعل ابرز ما سجل على هذا الصعيد داخل فرنسا يتمثل باستقالة رئيس ديوان الهجرة الدولية الفرنسي بيرلوي ريمي احتجاجاً على صدور ذلك القانون التعسفي، هذا بالاضافة الى اقدام ١٠٠ منظمة فرنسية على الدعوة لتظاهرات احتجاجية على القانون نفسه يوم السبت ١٩ الجاري.

ويتألف قانون باسكوا من سبعة محاور رئيسية هي التالية:

١) طلب التمتع باللجوء السياسي:

تمكين الشرطة والولاة من صلاحيات دراسة مدى توفر الشروط اللازمة والدوافع الحقيقية لطالبي حق التمتع باللجوء السياسي وذلك قبل عرض ملفاتهم على الهيكل المختص وهو الديوان الفرنسي لحماية اللاجئين وفاقدي الجنسية كما كان معمولاً به من قبل. وهذا الاجراء من شأنه ان يقوم بعملية «غربلة» دقيقة لاستبعاد «اللاجئين الاقتصاديين» الذين يشكلون الاغلبية وخصوصاً منذ انهيار المعسكر الشيوعي والتقدم الحاصل في ميدان حقوق الانسان في العديد من اقطار العالم الثالث، علماً ان عدد الذين تقدموا سنة ١٩٩١ بطلب للحصول على حق اللجوء السياسي يقارب الخمسة والاربعين الف شخص. وينتظر مستقبلاً ان ينحدر هذا العدد الى بضعة آلاف فقط عند دخول القانون الجديد حيز التطبيق.

٢) تسليم بطاقات الاقامة:

اذا كان مشروع القانون يحد من شروط الدخول الى فرنسا فهو يضيق في الآن نفسه من ظروف الاقامة فيها. اذ اصبح من الصعب جداً الحصول على بطاقة اقامة ولو كانت وقتية (مدة عام واحد). اما عن البطاقة التي تخول لصاحبها الاقامة لمدة عشر سنوات فانها لن تسلم مستقبلاً عن احقية كما كان الشأن في الماضي الى اولياء الاطفال الحاملين للجنسية الفرنسية او المتزوجين بفرنسيين ذكورا واناثا - المقيمين بصفة غير شرعية، او للاجانب الذين ولدوا بفرنسا ويعيشون فيها. وهذا الشأن سينطبق على الطلبة الذين لن يعود بامكانهم تحويل بطاقاتهم الوقتية الى بطاقة طويلة الامد.

نقطة اخرى وردت في مشروع القانون وتتعلق بحذف «لجنة الاقامة» التي كانت تنظر في الشكاوى الخاصة برفض منح بطاقة الاقامة او تجديدها. وسيصبح على المعني بالامر مستقبلاً ان يتوجه الى المحكمة الادارية ومجلس الدولة... ولكن خارج التراب الفرنسي، مع ما يتطلبه ذلك من طول وقت - خمس سنوات تقريباً للحصول على قرار نهائي من المجلس - ومن نفقات مالية باهظة للقيام بالاجراءات الضرورية، ومن الصبر دون اية نتيجة في الغالب.

٣) التجمع العائلي:

لن يصبح التجمع العائلي ممكناً الا بعد مضي سنتين من الاقامة بفرنسا (عوضاً عن عام فقط حالياً) وباستثناء ظرف واحد له مساس بمصلحة الاطفال فان هذا التجمع لن يسمح به الا مرة واحدة وللعائلة في مجملها.. زد على هذا انه على المعني بالامر ان يستظهر بوثائق تفيد بتوفر مسكن يتناسب وعدد افراد العائلة حسب المعيار المعمول به لدى العائلات الفرنسية - وبموارد كافية تستثنى منها المداخيل العائدة من المنح العائلية. وأخيراً فان هذا التجمع العائلي الذي لن يشمل الطلبة ومتعددي الزوجات، سيكون حسب مشروع القانون خاضعاً لموافقة رئيس البلدية قبل القرار النهائي الذي تمنحه المحافظة.

والصعوبات التي تعترض المهاجر الراغب في احضار زوجته واطفاله هي على مستويين اثنين على الاقل: اولهما ان يكون بمقدور هذا المهاجر الحصول على مسكن ذي غرف متعددة خارج اطار المساكن الشعبية ذات



المصدر : الحوادث

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٨ يونيو ١٩٩٣

الايجارات المنخفضة. وهذه المساكن يستلزم الحصول عليها سنوات وسنوات عديدة وخصوصاً اذا كان طالبوها من الاجانب. وثانيهما ان رؤساء البلديات ولاسباب انتخابية لن يقدموا بسهولة على اعطاء الرخصة اللازمة متعللين بوفرة عدد الاجانب في مناطقهم وتجاوز الحد المقبول.

٤) الحماية الاجتماعية:

التغطية الاجتماعية لن تشمل مستقبلاً الاجانب المتواجدين بصفة غير قانونية ايضاً وايضاً افراد عائلتهم الذين هم في الوضعية نفسها. وفي هذا الاطار سيتم تمكين صناديق الضمان الاجتماعي من المعلومات المتوفرة لدى الشرطة بخصوص هذا الصنف من المهاجرين حتى ولو كانوا يشتغلون. وبناء على هذا سيتم تجريد الاجانب غير الشرعيين من المساعدات الاجتماعية والطبية باستثناء ما تعلق منها بالمساعدة الاستشفائية للمرضى، يقابله رفض العناية الطبية في حالة المرض المزمن وخلال الفترة المتراوحة بين ازمة واخرى، علماً وان القانون لم يكن ليفرض من قبل التواجد بصفة شرعية للتمتع بالمعالجة.

٥) الزيجات المزدوجة:

القرين الاجنبي المتزوج بفرنسي او فرنسية لن يتمكن من الحصول مستقبلاً على بطاقة الاقامة الا بعد مضي عام من توقيعه على عقد الزواج.

وخلال العام الذي يلي التوقيع على هذا العقد فانه لن يكون في مأمن من الطرد، كذلك فانه بامكان رئيس البلدية ان يوقف بمراسيم الزواج لمدة ثمانية ايام - ان اعتقد ان في الامر عملية تحايل يعبر عنها بالزيجة البيضاء - قبل ان يرفع الملف الى وكيل الجمهورية للقيام ببحث يتطلب ثلاثة اشهر، يعلن في نهايته عن قراره بالرفض او القبول.

وان اتفق الجميع على ان نسبة من هذه الزيجات التي يبلغ معدلها سنوياً عشرين الف تدخل في اطار التحايل لغاية الحصول على بطاقة اقامة اولاً وعلى الجنسية الفرنسية في مرحلة ثانية، فان الاغلبية صادقة الرغبة في الزواج، ولكن كيف يمكن التثبت من الامر، وحسب اي معيار يقاس الصدق والكذب؟ فاذا كان الامر موكولاً الى رؤساء البلديات، افلا شك ان تكون قراراتهم اعتباطية متحيزة تخضع لميولاتهم السياسية.

٦) اجراءات الابعاد عن التراب الفرنسي:

تسهيلات عديدة وفرها مشروع قانون باسكوا فيما يتعلق بعمليات الابعاد ومنع الاقامة لمدة عام المصاحبة لها بتهمة «تهديد النظام العام» وهو مصطلح عريض وغامض يصعب تحديده.

كذلك فان هذه الاجراءات ستشمل مستقبلاً عدة اصناف من المهاجرين كانوا من قبل في منأى عنها وهم الاجانب المتزوجون بفرنسيين، واولياء الاطفال الحاملون للجنسية الفرنسية والاجانب الذين ولدوا بفرنسا ويعيشون فيها.

كذلك ايضاً فان لجنة الطرد المكونة من قضاة والتي كانت في السابق تبطل عدداً كبيراً من قرارات الادارة فيما يتعلق بالطرد، فانها ستصبح مستقبلاً ذات صبغة استشارية بحتة. وقد وفرت الحكومة من جهة اخرى ميزانية خاصة لتغطية المصاريف التي يتطلبها تنفيذ اجراءات الطرد، ذلك لان ٢,٤٠٩ اشخاص فقط تم استبعادهم فعلاً سنة ١٩٩٢ من جملة ١٢,٨٠٥، فيما لم يتم طرد سوى ٦,٢٢٩ شخص الى اوطانهم الاصلية من جملة ٣٠,٠٥٤.

ومن المفيد الاشارة هنا الى تقرير اعدته مصالح الاستعلامات العامة بباريس في شهر نيسان (ابريل) الماضي حول الصعوبات التي تعترض تطبيق اجراءات الاستبعاد والطرد. وقد جاء فيه ان من الضروري بالدرجة الاولى التوصل الى حلول جديدة لمجابهة هذه الصعوبات التي تتمثل في تامين اسطول جوي مدني وعسكري للترحيل الجماعي للاشخاص المطرودين.

٧) الايقاف الاداري:

هذا الايقاف يخص الاجانب المتواجدين في وضعية غير قانونية والذين يرفضون التصريح بهوياتهم او جنسياتهم. هؤلاء سيوضعون بقرار من المحكمة الجناحية في مراكز توقيف (لا في سجون) وذلك لمدة ثلاثة اشهر ريثما يتم التوصل الى معرفة الجنسيات التي يحملونها. وقد رصدت اعتمادات خاصة لتهيئة وبناء عدة مراكز من هذا النوع تحسباً للعدد الوافر من الاجانب الذين سيتم ابعادهم او طردهم الى اوطانهم الاصلية.

هذا في فرنسا. اما في كوبنهاغن فقد صادق وزراء الداخلية والعدل في حكومات بلدان السوق الاوروبية المشتركة على عدة اجراءات الغاية منها الاسراع بترحيل المهاجرين المتواجدين بصفة غير قانونية وطردهم وكذلك ضمان مراقبة اكبر للاجانب المقيمين بالبلدان الاعضاء وخصوصاً الحاصلين منهم على بطاقة اقامة دون ان تتوفر لديهم بطاقة عمل او الذين يمتلكون رخصة عمل محددة او الاشخاص المسموح لهم بالالتحاق بعائلاتهم في اطار التجمع العائلي. كما اتخذ الوزراء قراراً باستبعاد الاشخاص الذين ساعدوا على الهجرة غير الشرعية سواء بايوائهم او تشغيلهم لمهاجرين غير قانونيين.

وعلى كل فان شارل باسكوا شأنه في ذلك شأن زملائه في بلدان المجموعة لا يترقب بالمرة التوصل الى وضع حد نهائي لتدفق الهجرة او التخلص من كل المهاجرين المقيمين بصورة غير شرعية. غير ان الغاية من هذا المسعى كما ابرزه جميع المحللين هو طمأنة الرأي العام المتخوف على هويته والذي يخلط بين الهجرة والشغل والانحراف وكذلك تبرير اجراءات التقشف في الميدان الاقتصادي والضرائب المتعددة المسلطة على المستهلك. ذلك ان باسكوا نفسه يعترف بان «الهجرة الصفر» التي يتحدث عنها حالياً يصعب الوصول اليها ما لم تتخذ اجراءات موازية للمساعدة على اندماج الاجانب المتواجدين بصفة قانونية في المجتمع المحلي، وخصوصاً منهم ابناء الجيلين الثاني والثالث للهجرة، وايضاً توفير ما يلزم من المساعدات للنهوض باقتصاد بلدان الجنوب والاقطار الشرقية حتى يتم الحد من تيار الهجرة انطلاقاً منها نحو بلدان الشمال، وهي غاية نبيلة في ذاتها ولكن يصعب تحقيقها في الظرف الراهن الذي تمر فيه البلدان الغربية بازمات اقتصادية خانقة.

باريس - «الحوادث»



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٨ يونيو ١٩٩٣

صفقة الاتصالات الأمريكية الألمانية تهدد الوحدة الأوروبية

□ بروكسل- رويتر:

كثفت اللجنة الأوروبية ضغوطها على ألمانيا لتنهى فورا النزاع الدائر بشأن صفقة الاتصالات السلكية واللاسلكية التى عقدتها ألمانيا مع الولايات المتحدة والتى تهدد الوحدة الأوروبية فى وقت يعد من أهم الأوقات بالنسبة للسياسة التجارية فى أوروبا.

وقد أجرى المفوض التجارى الأوروبى سير ليون بريتان -الذى يزور رومانيا حاليا- اتصالا هاتفيا مع وزير الاقتصاد الألمانى «جوينتر ريكسرودت» عبر فيه عن قلقه من هذه الصفقة وضغط على بون لتفسير تصرفاتها هذه فى غضون يوم على الأكثر.

وفى بون صرحت متحدثة باسم وزارة الاقتصاد الألمانية بأن بلادها سوف تتباحث مع المجموعة الأوروبية قبل إرسال خطاب للولايات المتحدة بشأن الاتفاق الثنائى بين البلدين على عقود فى مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية.

ومعلوم أن ألمانيا فاجأت المجموعة الأوروبية عندما عقدت هذه الصفقة مع الولايات المتحدة والتى نظرت إليها دول المجموعة باعتبارها إغفالا لقواعد المجموعة الأوروبية المتحيزة ضد شركات الاتصالات الأمريكية فى القطاعات المخصصة للعقود الحكومية.

وترى اللجنة الأوروبية أن التصرفات الألمانية -إذا تأكدت- لن تكون قانونية بالنظر إلى اتفاقية تأسيس المجموعة الأوروبية فى روما وهو ما يعرض ألمانيا لاتخاذ اجراءات قانونية ضدها؟ ولكن ألمانيا تنكر ارتكابها أية أفعال مخالفة لقوانين المجموعة الأوروبية.

وقد وضعت اللجنة الأوروبية الصفقة الألمانية الأمريكية فى جدول أعمال اجتماعها الأسبوعى يوم الأربعاء ١٦ يونيه ومن المتوقع أن يشغل هذا الموضوع حيزا كبيرا فى محادثات «الخميس» ١٧ يونيه فى لندن بين بريطانيا والممثل التجارى الأمريكى «ميكى كانتور» الذى أعلن عن هذه الصفقة وأثار هذا النزاع.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر :  الأهرام

التاريخ : ٢١ يونيو ١٩٩٣

أوروبا تبحث عن حل لمشكلات البطالة والركود

قمة كوبنهاجن تفاضل ما بين الآلام الاجتماعية والحسابات الاقتصادية

كوبنهاجن - ر - يواجه قادة المجموعة الاوروبية فى اجتماعهم اليوم خيارا مؤلما فى المفاضلة بين فرض الحماية الجمركية على منتجاتها واجراء تغييرات اجتماعية جذرية فى اطار بحثهم عن حلول لمشكلات البطالة والاقتصاد المتدهور فى دول المجموعة.

ويقول دبلوماسيون فى كوبنهاجن انهم يتوقعون ان يوضح جاك ديلور رئيس المفوضية الاوروبية لزعماء دول المجموعة فى قمتهم اليوم أن على المجموعة ان تعيد العمل بسياستها التنافسية من خلال دعم الانتاج ومراجعة بعض قوانين حماية الوظائف.

وذكرت وكالة رويتر ان الامن الوظيفى وساعات العمل وزيادات الاجور والتعليم والتدريب هى العناصر الاساسية للنموذج الاقتصادى الاوروبى - الذى يهدف الى الحفاظ على مستويات معيشة العمال - ستخضع لمزيد من الفحص والتدقيق بهدف الحد منها

واشارت الوكالة الى ان حقائق البطالة والركود الاقتصادى فى دول المجموعة تبدو محبطة حيث تضاعفت البطالة عدة مرات منذ انشاء المجموعة الاوروبية بحيث من المتوقع ان تصل الى ١٢٪ او ما يقارب عاطلا واحدا من بين كل ثمانية اشخاص من القوى العاملة بحلول منتصف العام القادم.

وقال احد الخبراء الاقتصاديين ان هذا الرقم مخيف ويظهر ان هناك خطا اساسيا فى طريقة اداء الاقتصاد وبصفة خاصة سوق العمالة.

واضاف ان دعم الانتاجية وحتى النمو الاقتصادى لا يعدان دواء شافيا للبطالة المتنامية بدول المجموعة . وليس هناك بديل عن مواجهة مشاكل سوق العمل بعنف .

اليابان تسعى لتشكيل لجنة دولية لنزع سلاح روسيا

طوكيو - وكالات الأنباء - أعلنت اليابان أنها ستسعى لتشكيل لجنة عمل دولية لنزع الأسلحة النووية فى روسيا أثناء انعقاد مؤتمر قمة الدول الصناعية السبع القادم فى طوكيو.

وذكر راديو طوكيو أن موضوع الحد من انتشار الأسلحة النووية وإزالة المخزون الهائل منها سيكون من بين الموضوعات الهامة فى مناقشات القمة.



المصدر : الشرق الاوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢-٢-يونيو-١٩٩٣

الدولار مستمر في التحليق أمام العملات الأوروبية

خطة إنعاش من 8 نقاط يقدمها ديلور للقمة الأوروبية

لندن: «الشرق الأوسط» كوبنهاجن ـ الوكالات:

قدم جاك ديلور رئيس المفوضية الاوروبية الى قمة المجموعة الاوروبية التي بدأت اعمالها امس في كوبنهاجن خطة من 8 نقاط لدفع اقتصاديات بلدانهم الواقعة في حالة تباطؤ اقتصادي او ركود وحل مشكلة البطالة المتصاعدة، اهمها اعطاء الاولوية لحق كل اوروبي في ان يكون له وظيفة، والمح الى استخدام ضريبة الطاقة في تخفيض الضرائب على دخول العمالة. ويتصدر موضوعا الكساد والبطالة جدول اعمال اجتماع الزعماء الاوروبيين الذي سيستمر يومين، وتتراوح الموضوعات المطروحة في هذا المجال بين فرض قيود لحماية الانتاج واجراء تغيير اجتماعي جذري في سعيهم لايجاد حل لارتفاع نسبة البطالة التي تكاد تبلغ مستوى قياسيا وتدهور الظروف الاقتصادية، وستنصب المحادثات بشكل مكثف على قضايا الامن الوظيفي وساعات العمل والعلاوات ومدفوعات البطالة والتعليم والتدريب وهي امور ضرورية في النموذج الاقتصادي الاوروبي الذي يهدف الى الحفاظ على مستويات المعيشة للعاملين ومساعدة العاطلين.

وتهدف خطة ديلور بشكل رئيسي الى زيادة القدرة التنافسية لاوروبا ازاء الولايات المتحدة واليابان خاصة في ما يتعلق بتوليد فرص وظائف جديدة، وتشكل النقاط الثماني:

● انشاء عملة اوروبية موحدة ويدعو ديلور في هذا الصدد الى تقريب اقتصاديات دول المجموعة الاوروبية مع بعضها وذلك على الطريق الى العملة الموحدة، وهذا سيؤدي الى خلق وظائف جديدة، ومن اجل ذلك فان السياسات المحلية يجب ان تنسق، مع شرح الفوائد الى المواطنين.

● تحقيق العدالة في التجارة الدولية، ومن اجل ذلك يجب الاسراع في اتفاقية متوازنة لمنظمة الجات، بحيث تتبع بانشاء منظمة دولية للتجارة تعكس العالمية في التجارة والاسواق واستراتيجية الاعمال، وبحيث تاخذ المنظمة في اعتبارها حركة العملات وتدفقات رؤوس الاموال، وتحمل حصصا عادلة في حماية البيئة والتقدم في الامور الاجتماعية.

● زيادة المبالغ التي تنفقها المجموعة سنويا على الابحاث والتطوير الى ما يصل الى 3 في المائة من الناتج القومي الاجمالي من المعدل الحالي البالغ 2 في المائة، وان يتم تنسيق برامج الابحاث الوطنية على مستوى المجموعة الاوروبية.

● تطوير شبكة النقل والاتصالات بما يقلل تكلفة الانتقال ويسهلها للافراد والمنتجات، وهذا سيسهل انتقال العمالة ويدعم الاقتصاديات. واشار في ما يتعلق بهذه النقطة الى ان ذلك سيحتاج الى 10 سنوات ويحتاج الى استثمار 34.5 مليار دولار سنويا، ولكنه لم يوضح من اين ستاتي الاموال.

● الاستثمار في ثورة التكنولوجيا، وذلك بهدف لامركزية الاقتصاد وان تكون القوة العاملة مدربة جيدا ودعم تعاون الشركات الصغيرة والمتوسطة مع بعضها، ولتحقيق ذلك يرى ديلور انه يجب انشاء نظام معلومات جديد يتضمن شبكة اتصالات وكومبيوترات باستثمار يبلغ 5.7 مليار دولار وانفاق سنوي 9.2 مليار دولار.

● اصلاح انظمة التعليم بما يعطي الحق في التعليم الاساسي المتطور والتدريب والحق في التدريب خلال مراحل العمر.

● ارساء قواعد جديدة للتنمية، ويرى ديلور في هذا الصدد ان فرض ضرائب على الموارد الطبيعية المحدودة لحماية البيئة يفتح الباب امام خفض الضرائب العالية على العمالة بما يؤدي في النهاية الى الانتعاش الاقتصادي.

● اعادة التركيز على سياسات سوق العمل، بما يؤدي الى اعطاء الاولوية لان يكون لكل شخص وظيفة، ومن اجل ذلك تطوير برامج التدريب الفعال المفيد ومشاركة الحكومات في التغيرات التكنولوجية، ودعا ديلور في هذا الصدد الى زيادة الانفاق على وكالات التوظيف الى 0.5 في المائة من الناتج المحلي الاجمالي للمجموعة الاوروبية من المعدل الحالي البالغ 0.1 في المائة.

ولم يؤثر انعقاد القمة الاوروبية كثيرا على الاسواق حيث اعطى الاقبال على شراء الدولار في اوروبا وقودا جديدا للعملة الامريكية لتواصل تحليقها الى مرتفعات لم تشهدها منذ عدة اشهر.

وكسر الدولار حاجز 1.69 مارك الماني الذي فشل في اختراقه في طوكيو في وقت سابق امس قبل ان يتراجع قليلا بفعل عمليات بيع لجني ارباح.

ولكن الكثير من المحللين يتوقعون ان يبلغ 1.71 مارك بينما دفعته قوة الدفع التي تلقاها يوم الجمعة الماضي الى الاعلى مقابل معظم العملات الرئيسية الاخرى.



المصدر : الشرق الاوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٠٢ يونيو ١٩٩٣

وبهذا يكون الدولار كسب اكثر من سبعة فنيجات او 4.3 في المائة مقابل المارك منذ يوم الاثنين الماضي.

وصعدت العملة الامريكية مقابل الين بعد قيام صناديق امريكية ببيع العملة اليابانية بسبب الهبوط الحاد في اسعار الاسهم بطوكيو وسط تزايد المخاوف من ضعف قوة الحزب الديمقراطي الحر الحاكم.

وبلغت 110.65 ين بعد ان اقفلت في طوكيو على 110.48ين.

واهتزت الاسواق اليابانية في بداية الاسبوع المالي الجديد امس بسبب المخاوف السياسية فهبطت اسعار الاسهم بنسبة 3 في المائة تقريبا وفقد الين جزءا مهما من المكاسب التي حققها امام الدولار الامريكي خلال الاسابيع الماضية.

وانخفض مؤشر نيكي المكون من 225 سهما رئيسيا 592.1 نقطة دفعة واحدة ليقفل على 19212 نقطة في أول ايام التعامل بعد ان خسر رئيس الوزراء كييتشي ميازاوا اقتراعا على الثقة بحكومته ودعا الى اجراء انتخابات مبكرة في 18 يوليو (تموز) المقبل.

ويتوقع كثير من المحللين ان يفقد الحزب الديمقراطي الحر الذي حكم اليابان دون انقطاع منذ عام 1955 اغلبيته في مجلس النواب في الوقت الذي يتخلى فيه الاعضاء عن الحزب بسبب فشله في تطبيق اجراءات وعد بها لمكافحة الفساد.

وقبل الاعلان عن الانتخابات يوم الجمعة سجل المؤشر انخفاضا خلال الاسبوع الماضي بلغ 700 نقطة.

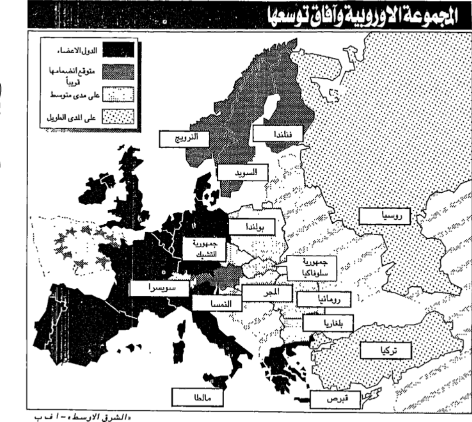


المصدر : الشرق الاوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٢ يونيو ١٩٩٢

المجموعة الاوروبية وآفاق توسعها



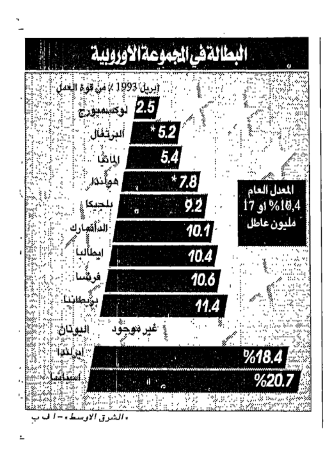
«الشرق الاوسط» - أ ف ب



المصدر : الشرق الاوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٢ يونيو ١٩٩٣



«الشرق الاوسط» - ا ف ب



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحياة

التاريخ : ٢٢ يونيو ١٩٩٣

دول المجموعة الاوروبية تخشى استمرار ارتفاع البطالة وتطبيق السياسات الاميركية التي حدت منها

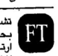


المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢ يونيو ١٩٩٣

□ لندن – من ادوارد بالس:



تشعر المجموعة الاوروبية بحالة من القلق ازاء ارتفاع نسبة البطالة المنتشرة في دولها الاعضاء الى درجة باتت تهدد معها تماسك البنيان الاجتماعي والسياسي للسوق الاوروبية الموحدة وتحرمها من عائدات حوالي عشرة في المئة من مجموع قواها العاملة.

وتخشى المجموعة كذلك من حالة استمرار البطالة وبطء نشوء فرص عمل جديدة لديها مقارنة مع الدول المتطورة الاخرى ولان ذلك قد يعني نقص المرونة والقدرة التنافسية في اسواقها. ونتيجة لهذا القلق الشديد فان جاك ديلور، رئيس المجموعة، اصدر اوامره الشهر الماضي لاعداد دراسة عن البطالة والمنافسة في المجموعة الاوروبية.

كما وضعت ايضاً مسالة الاداء الاقتصادي الاوروبي وتراجعه نتيجة افتقاد المرونة في القوانين الموضوعة وفي اسواق العمل على جدول لاعمال القمة الاوروبية الاخيرة.

واشارت احصاءات الدول الاوروبية الصادرة اخيراً الى تدهور الوضع، اذ تراجع معدل التوظيف قرابة ١,٣ في المئة العام الماضي فيما تتوقع مصادر المجموعة مزيداً من التراجع يفوق ١,٧ في المئة هذا العام، وهو الاداء الاسوأ في تاريخ دول المجموعة. ونتيجة لذلك فان المجموعة تتوقع ارتفاع معدل البطالة الى ١٢ في المئة العام المقبل تشمل حوالي ١٧ مليون شخص مع امكان تراجعها بصورة معتدلة في العام التالي.

ويرد السبب المباشر في هذا الاداء الضعيف الى الركود الاقتصادي وفيما تستمر آلية الصرف الاوروبية في اعتماد معدل فائدة عالية على المارك الالماني على الصعيد الاوروبي فان النمو الاقتصادي سيبقى ضعيفاً مع استمرار ارتفاع معدلات البطالة.

ولم يعط المسؤولون الاوروبيون اهمية كبيرة لاثر تراجع الانتاج الصناعي في دولها، الا ان مجموعة من الاقتصاديين الاميركيين من جامعة ماساتشوستس التكنولوجية بقيادة فرانكو موديجليني الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد صرحت انها فوجئت بمبادرة ديلور المتعلقة بالعمالة، في حين لم تشر الى ارتفاع اسعار الفائدة التي يفرضها البوندسبنك. واضافت المجموعة «نعتقد ان هذه السياسة من كبرى السياسات اذ لم تكن من اهم السياسات المؤثرة في معدل البطالة في دول المجموعة الاوروبية».

ومع ذلك يبقى لدى المجموعة الاوروبية اسبابها للشعور بالقلق عندما تنظر ابعد من انخفاض معدل الفائدة والتعافي من الركود الاقتصادي الى المستقبل خصوصاً مع استمرار ارتفاع معدلات البطالة بين كل انخفاض للدورة الاقتصادية وآخر.

ولا تشجع معدلات ارتفاع التوظيف في اوروبا الا انها تشير ايضاً الى حالة مأسوية في ايجاد الوظائف مقارنة مع معدلاتها في الدول النامية الاخرى، وكان معدل عدد السكان الذين لديهم فرص عمل في اميركا متساوياً تقريباً منذ عشرين عاماً مع المعدلات في الدول الاوروبية. ومنذ ذلك الحين نجحت الولايات المتحدة الاميركية في رفع عدد العاملين قرابة ٣٠ مليون شخص اي ثلاثة اضعاف ما استطاعت ان تحرزه الدول الاوروبية.

ونتيجة لذلك تتمتع الدول الاوروبية بمعدل توظيف منخفض مقارنة مع معدلات الدول الصناعية اذ يبلغ عدد السكان العاملين اقل من ٦٠ في المئة مقارنة مع حوالي ٧٠ في المئة في الولايات المتحدة الاميركية ودول اتفاقية التعاون التجاري في اوروبا واكثر من ٧٥ في المئة في اليابان.

وتتساءل الحكومات الاوروبية عن مكمن الخطأ اذ لم يكن معدل الاداء الاقتصادي الاميركي خلال العشرين عاماً الماضية، مثل معدل النمو الاقتصادي واداء الصادرات والموازنة والعجز التجاري، بافضل منه في الدول الاوروبية.

الا ان كلا المنطقتين تخشيان من نمو وتهديد المنافسة الآسيوية بسبب انخفاض اسعار السلع المنتجة في آسيا في الوقت الذي شهدت فيه المنطقتين الاوروبية والاميركية تطورات تكنولوجية هامة ساهمت في خفض نسبة الموظفين ذات المهارات العالية لصالح الموظفين ذات الكفاءات المحدودة والرواتب المنخفضة، الا انها لم تؤد الى نتائج مرجوة في استبدال اساليب الوظائف الصناعية القديمة مع المعاشات المرتفعة في الصناعات المتقدمة تكنولوجياً.

لكن ما السبب الذي يبقي البطالة عند معدلات عالية في الدول الاوروبية ولماذا العمال الاميركيون وبخاصة النساء لديهم فرص في ايجاد وظائف اكثر من الاوروبيين؟ ولماذا هناك فقط ستة في المئة من العاطلين عن العمل، لفترة تفوق العام ممن يبحثون عن وظائف في اميركا الشمالية مقارنة مع ٥٠ في المئة في الدول الاوروبية؟

والجواب على ذلك يكمن في طبيعة التنظيم الذي يخضع له سوق العمل الاوروبي، وقد بدأت سوق العمل في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والمفوضية



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٢ يونيو ١٩٩٢

الاوروبية تعي هذه المسالة. وفي الولايات المتحدة الاميركية حيث لا تقارن قوانين سوق العمل بقوانين الدول الاوروبية كانت النتيجة تراجع معدل رواتب العمال في المؤسسات.

وشهد الراتب الحقيقي للعمال الفقراء في اميركا، الذين تبلغ نسبتهم حوالي ١٠ في المئة، تراجعاً يناهز ٣٣,٣ في المئة منذ العام ١٩٧٠ في حين مثلت لهم مستحقات التامين الاجتماعي بديلاً على المدى القصير فقط. ودخلت اسواق العمل في الولايات المتحدة نسبة كبيرة من النساء فيما تركها الرجال بصورة نهائية.

وتفادت الدول الاوروبية عمداً اتباع منهج الولايات المتحدة الاميركية المتمثل بايجاد عدد كبير من الوظائف برواتب قليلة، وذلك بمنع تراجع معدل الرواتب من خلال الحفاظ على الحد الادنى من الاجور والمساعدات الاجتماعية للعاطلين عن العمل. وتعتقد منظمة دول التعاون الاقتصادي والتنمية ان هذه المساعدات تطرح المشكلة القائمة بصورة مختلفة عوضاً عن ايجاد الوظائف للفقراء والعمال غير المهرة العاطلين عن العمل.

ويعني هذا ايضاً ان النساء اللواتي دخلن سوق العمل في الثمانينات لم يكن في مقدورهن دخوله انذاك. وذهب حوالي ٧٠ في المئة من الوظائف التي وجدت في النصف الثاني من الثمانينات الى العاملين الجدد الذين دخلوا سوق العمل بينما كان ٣٠ في المئة من نصيب العاطلين عن العمل.

لكن تبقى نسبة نصيب النساء من الوظائف اكثر في الولايات المتحدة وبريطانيا منها في القارة الاوروبية. بينما تبقى معدلات البطالة بين النساء عالية في اوروبا مقارنة مع الرجال. ويقر المسؤولون الاوروبيون بان سياسة حماية الوظائف غلبت على سياسة ايجاد وظائف جديدة.

وقال جون مورلي، رئيس وحدة هيئة سياسة العمل الاوروبية، «يمكن لاقتصاد الشركات للقدرة على التوظيف وصرف العمال ان يمثل مشكلة في بعض اجراء المجموعة الاوروبية».

وادرج مورلي بعض المشاكل التي تواجهه الشركات مثل ارتفاع نسبة الموظفين المياومين والضريبة على العمال في بعض المناطق من دول المجموعة وعدم وجود البرامج التدريبية المناسبة وترتيبات اجراءات العمل القاسية واعتبرها من اهم الاسباب التي يمكن ان تساهم في ضعف مستوى ايجاد الوظائف.

وقال مسؤولون في منظمة دول التعاون الاقتصادي والتنمية ان الحكومات الاوروبية دفعت لغاية الآن مبالغ محدودة لايجاد اسواق عمل اكثر مرونة. واشتكوا بصورة خاصة في ان هناك جهوداً قليلة بذلت للتحول من تطبيق اجراءات «سلبية» في اطار المساعدات الاجتماعية للعاطلين عن العمل الى اجراءات اكثر فاعلية مثل الارشاد واعادة التدريب.

الا ان هذا الفشل يعود في جذوره الى الازمة الاوروبية بشكل عام. ويمكن ان يكون غير مجدي اطلاقاً دفع المساعدات الاجتماعية الى الجيش المتنامي من العاطلين عن العمل لفترات طويلة. الا ان سياسة الولايات المتحدة الاميركية البديلة، مثل تراجع معدلات القيمة الحقيقية للرواتب للعمال غير المهرة وعدم المساواة وانخفاض المساعدات الاجتماعية، من الصعب ان تكون اطباقاً شهية لحكومات الدول الاوروبية.



الشرق الأوسط
جريدة العرب الدولية

الرؤية قبل الوحدة

● تنعقد القمة الأوروبية في كوبنهاجن وسط ظروف سياسية واقتصادية غير مواتية لتوحد القارة... فهل تخرج برؤية مستقبلية تعيد الزخم الى مسيرة الوحدة؟

تنعقد القمة الاوروبية في كوبنهاجن والدول الاوروبية متفقة على هدف واحد اليوم: الحد من الوجود الاجنبي في دولها.

ربما كانت هذه الوحدة غير المعلنة عاملا نفسيا مطلوبا، في هذه المرحلة لاعطاء حلم الوحدة الاوروبية بعضا من الجاذبية «القومية» التي افتقدها منذ انهيار التحدي السوفياتي للوجود الاوروبي الغربي. ولكن العداء المشترك «للاجنبي» قد يكون عامل احباط اكثر مما هو عامل لحمة لوحدة تكمن ريادتها في تطلعها الى تجاوز العوامل القومية الى العوامل الاقتصادية - كي لا نقول المصلحية - لشعوبها.

والواقع الذي لا يخفى على دعاة الوحدة الاوروبية ان هذه العوامل بالذات، اي العوامل الاقتصادية، تعود اليوم لتشكل عامل فرقة بدلا من عامل وحدة بين دولها. فالاداء الاقتصادي الضعيف اصبح حجر العثرة الاساسي في مسيرة الوحدة الاوروبية. وعلى هذا الصعيد قد تكون المفارقة الواجب تسجيلها ان تعثر مسيرة الوحدة الاوروبية بدا مع الوحدة الالمانية، وكأن هذه تحققت على حساب تلك. فاخفاق الدول الاوروبية في مواجهة الوحدة الالمانية بتعويم موقت للمارك الالماني او باعادة تقييم لأسعار العملات الاخرى تجاهه، كان بداية العثرات المالية والاقتصادية التي تنوء تحتها اقتصاديات اوروبا كلها. وبنتيجة هذا الاخفاق - غير البريء من الدوافع القومية الضيقة - تعيش اوروبا السنة الثالثة من حالة ركود تبدو مستعصية الحل حتى الآن.

هذا على الصعيد الاقتصادي. اما على الصعيد السياسي فلا يبدو السجل الاوروبي افضل اداء، وعوض ان يكون مردود انهيار الامبراطورية السوفياتية مزيدا من النفوذ الاوروبي الغربي في القارة الاوروبية على الاقل، اصبح مرادف عجز فاضح عن تحديد رؤية مستقبلية لمصير هذه القارة وشعوبها، فأصبحت الولايات المتحدة مدعوة، اوروبيا، لحل مشاكل تندرج، اولا وآخرا، في خانة مسؤوليات اوروبا في عقر دارها.

رغم ذلك تبقى الوحدة الاوروبية المنشودة منطلق حلم الشعوب الاوروبية بمستقبل اكثر ازدهارا واكثر امنا. الا انها ستبقى حلما بعيد المنال ما لم تتوصل قياداتها الى تحديد شخصية دولية متميزة لها تكون بمثابة «قومية كونية» رحبة الصدر تتخطى الحساسيات القومية الضيقة ان تجاه شعوبها ام تجاه «الاجانب»، وتكون البداية الواقعية لتحول الوحدة الاوروبية الى قوة حقيقية ثالثة في العالم سياسيا واقتصاديا.

«الشرق الأوسط»

كريستوفر يتوقع تقدماً في قمة السبع في طوكيو

● واشنطن – رويتر – قال وارن كريستوفر وزير الخارجية الاميركي انه يتوقع تحقيق تقدم كبير في قضايا التجارة ومساعدة روسيا خلال قمة الشهر المقبل للدول الصناعية السبع الكبرى في العالم وذلك على رغم حالة الغليان السياسي في اليابان. وقال كريستوفر في مؤتمر صحافي عقده امس مع نظيره المكسيكي فرناندو سولانا: «نعم نتوقع ان نحقق تقدماً كبيراً في طوكيو في قضية التجارة وتقدم من اجل ختام ناجح لدورة اوروغواي وفيما يتصل بمساعدة روسيا».



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٤ يونيو ١٩٩٣

المجموعة الأوروبية ترحب بانضمام أعضاء جدد

□ كوبنهاجن - رويتر:

رحب البيان الختامي للقمة الاوروبية بانضمام اعضاء جدد لعضوية المجموعة. وأعرب البيان عن أمل القمة في أن تتمكن الدول الأربع المرشحة - وهي النرويج والسويد وفنلندا والنمسا - من تلبية كافة الشروط التي تتيح لها إمكانية الانضمام في موعد أقصاه يناير ١٩٩٥ وفي مقدمتها الموافقة على معاهدة ماستريخت.

كما رحب القادة الاوروبيون في بيانهم بما أعلنته اللجنة الاوروبية من أنها بصدد اعداد رأيها في طلبات الانضمام المقدمة من كل من قبرص ومالطا. وفيما يتعلق بموقف تركيا دعت القمة إلى ضرورة تطبيقها للقرارات السابق اتخاذها فيما يتعلق بالتعاون مع دول المجموعة كتمهيد للنظر في طلبها.



لمواجهة ضعف تنافسية المؤسسات الاوروبية

قمة "البطالة" في كوبنهاغن حاولت اعادة الامل الى ملايين العاطلين عن العمل

□ ستراسبورغ – من نورالدين الفريضي:

■ يحاول الزعماء الاوروبيون اعادة الامل الى ملايين العاطلين عن العمل وتشجيع جهود الاستثمار العام والخاص لعكس اتجاهات تدهور الاداء الاقتصادي. واكد رئيس الوزراء الدنماركي بول نيروب راسموسين موافقة الدول الـ ١٢ على اهداف استعادة النمو في الامد القريب والمتوسط والبعيد من خلال مراجعة توجهات الانفاق العام وزيادة الائتمانات المصرفية والدعوة الى خفض اسعار الفائدة في السوق الاوروبية التي تفوق ثلاث مرات المعدلات في الولايات المتحدة واليابان.

واشار رئيس الوزراء الدنماركي الذي يرأس المجموعة حتى نهاية الشهر الجاري، في تقديمه نتائج قمة «البطالة» في كوبنهاغن الى النواب الاوروبيين امس الاربعاء في ستراسبورغ، الى ضعف تنافسية المؤسسات الاوروبية مقارنة مع المؤسسات اليابانية والاميركية ودعا باسم الدول الاعضاء الى «تخفيف كلفة الانتاج، وتقليص الضرائب من على كاهل المؤسسات والتوجه نحو «فرض الضرائب على المصادر الطبيعية». وكان الزعماء الاوروبيون اكدوا في مطلع الاسبوع في كوبنهاغن ان خفض كلفة العمالة «يسمح بتحسين تنافسية الصناعات الاوروبية»، ورأوا «امكان اتخاذ اجراءات ضريبية تهدف الى خفض استهلاك مصادر الطاقة الناضبة». واوضح مصدر دنماركي مسؤول لـ «الحياة» ان امكان اتخاذ الاجراءات الضريبية لا تعني ضرورة موافقة القمة على مشروع ضريبة الكربون والطاقة الذي لم تتفق حوله الدول الاعضاء في الاجتماعات الوزارية السابقة، «الا ان توصية القمة لا تتناقض مع المشروع المشهود». وقد تساعد هذه التوصية انصار ضريبة الكربون والطاقة على تكثيف جهودهم داخل المؤسسات الاوروبية المشتركة من اجل استصدارها. لكن لا يتوقع في ضوء ازمة الركود الاقتصادي ان تتجه المجموعة الاوروبية الى استصدار الضريبة الامر الذي يثقل كاهل المؤسسات الصناعية. وتستند اهداف استراتيجية استعادة النمو التي رسمتها القمة الاوروبية الى المقترحات التي قدمها رئيس المفوضية جاك ديلور الذي تغيب عن اجتماعات ستراسبورغ لاستمرار وعكته الصحية حيث اصيب بعطب في ظهره. واوصت القمة الرئيس ديلور باعداد «كتاب ابيض» حول استحقاق استعادة النمو وآليات دعم تنافسية المؤسسات الصناعية الاوروبية وخلق فرص العمل ليقدم الى اجتماع القمة في كانون الاول (ديسمبر) المقبل في بروكسيل.

ويذكر تحليل المفوضية الاوروبية الى ان حصة المجموعة في التجارة الدولية انخفضت منذ ١٩٨٠ بنسبة ٣,٧ في المئة في حين زادت حصة الولايات المتحدة بنسبة ٢,٢ في المئة واليابان ١,٥ في المئة. ويتوقع من جهة ثانية ان تكون نسبة النمو الاقتصادي سلبية هذا العام في السوق الاوروبية (– ٠,٥٪) بينما ستحقق الولايات المتحدة واليابان معدلا ضعيفاً لكنه ايجابياً: ٢ في المئة وواحد في المئة.

وتبدو الأزمة الاجتماعية اكثر حدة في السوق الاوروبية حيث ستفوق معدلات البطالة ١٢ في المئة واكثر من ذلك في اسبانيا وايرلندا، بينما تقدر في الولايات المتحدة بنسبة ٧ في المئة واليابان بنسبة ٣ في المئة.

وتدفع هذه الفوارق الدول الاوروبية الى احداث آليات تشجيع الاستثمار ودعم تنافسية المؤسسات الصناعية.

واوضح رئيس الوزراء الدنماركي امس امام البرلمان اهداف استراتيجية النمو والآليات المستحدثة في الامد القريب والمتوسط والبعيد. وينتظر ان تراجع الدول الاعضاء موازناتها لتوجيه الانفاق العام خلال العام المقبل نحو مشاريع احداث مواطن العمل وتوجيه الاستثمار نحو تعزيز البنيات التحتية (الطرقات، شبكات الطاقة البيئة). كما ستحصل المؤسسات الصناعية خلال العام المقبل على ثمانية بلايين ايكو سنوياً في شكل ائتمانات مصرفية.

وسيتضمن «الكتاب الابيض» آليات زيادة النمو الاقتصادي في الامد البعيد وستتمثل في زيادة الاستثمار وموازنات البحث العلمي والتكنولوجي من ٢ في المئة الى ٣ في المئة من الناتج الداخلي الخام.



الشرق الأوسط
جريدة العرب الدولية

كوبنهاجن بين الـ «لا» والـ «نعم»

● لماذا قيام أوروبا الكبرى إذا كانت دولها أعجز من مواجهة مشكلة نشبت في عقر دارها؟

خرجت قمة كوبنهاجن الاوروبية باعلان نوايا جديد: الاتفاق على «رد إيجابي» على اي طلب من الامم المتحدة لتقديم رجال وأموال لحماية «المناطق الآمنة» للمسلمين. اما الطرف الأولى بحماية وطنه وشعبه، أي مسلمو البوسنة، فإن امر السماح بتزويدهم بالأسلحة الدفاعية من الخارج ما يزال موضع جدل بين العواصم الأوروبية الرئيسية... والأرجح ان يبقى موضع جدل الى ان يتجاوزه الزمن وتسقط الحاجة اليه.

إلا ان أسوأ ما في الاتفاق الأوروبي على «رد إيجابي» على طلب محتمل من الأمم المتحدة للمساهمة في حماية «المناطق الآمنة» للمسلمين انه يترك المبادرة في اي تحرك جديد في البلقان للأمم المتحدة ويغسل أيدي أوروبا من ازمة نشبت في عقر دارها وتحت أبصارها وتفاقمت بسبب تلكؤها في ايجاد تسوية سريعة لها. عام 1914 دخلت سراييفو التاريخ كمسرح لبداية الحرب العالمية الاولى، وعام 1993 قد تدخل التاريخ كمنطلق لنهاية أوروبا الموحدة.

بشاعة ما يجري في البوسنة من مجازر وتهجير واغتصاب وما يقابله في العواصم الأوروبية من لامبالاة تلامس حدود العجز السياسي يحمل على الاستنتاج بأن اوروبا الموحدة ماتت قبل ان تولد وان ولدت بعملية قيصرية شاقة فستكون كياناً عاجزاً عن ان يشب عن الطوق.

شاءت اوروبا ام أبت، تعكس حروب البلقان عجز مؤسساتها وأنظمتها عن الخروج بموقف واضح وقرار حاسم في مواجهة مشكلة كانت متوقعة قبل سنوات من حدوثها ومرشحة للتكرار بين ظهرانيها. فبمقدار ما تعتبر ازمة البلقان القومية ـ الطائفية ـ العرقية محكاً لضمير العالم، تعتبر أيضاً اختبارا لامكانات اوروبا وقدرتها على حسم مشكلة أوروبية قبل ان تكون دولية. وهذا الاختبار خرجت منه أوروبا بفشل فاضح: فشل على صعيد الاتفاق على مبادرة خاصة وفشل على صعيد المساهمة العملية في تدخل يفرض على النظام الصربي ابسط ما تنادي به أوروبا من احترام لحياة الانسان وكرامته.

الا ان الادهى في قائمة الفشل الأوروبي يبقى الفشل في اثبات أي مقدرة عملية على الدفاع عن أمن اوروبا الذاتي، الذي تشكل حروب البلقان تهديده الابرز الآن. فرغم المؤتمرات والمناقشات والنداءات عجزت المجموعة الاوروبية، حتى الآن، عن اتخاذ قرار حاسم يلجم العدوان الصربي على مسلمي البوسنة. فكيف بعدوان اخطر؟

ومهما غطت المجموعة الاوروبية عجزها السياسي العسكري بمبادرات انسانية ومبررات استراتيجية يبقى اسلوب تعاملها ـ وربما الأصح «لا تعاملها» ـ مع أزمة البوسنة علامة استفهام كبرى حول جدوى قيام كيان اوروبي واسع يضم اربعاً من دول «مجموعة السبع» الصناعية في العالم... غير قادر على حسم أزمة تنشب في عقر داره وتعتبر صغيرة بالمقاييس الدولية.

«الشرق الأوسط»

* * *



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : المصور
التاريخ : ٢٥ يونيو ١٩٩٣

بسبب اتفاقية « ماستريخت » :

مشكلة فى فرنسا بين الأغلبية الحاكمة !

رسالة باريس
من : فريدة الشوباشى

المصدر : المصــــور



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٥ يونيو ١٩٩٢

●● يتعاظم الشعور بمدى خطورة مشكلة البطالة فى فرنسا ومن هذا المنطلق لم يتحفظ رئيس الجمعية الوطنية ، اى رئيس البرلمان ، فيليب سوجان فى ابداء راى بالغ الانتقاد لسياسة رئيس الحكومة ادوار بالادور الاقتصادية ولموقع كارثة البطالة فى سلّم اولويات هذه السياسة ●●



شركاء قمة "ماستريخت" .. قبل إنتهاء شهر العسل

وكانت الاوساط الفرنسية التى تعرف طبيعة سوجان ومواقفه من سياسة فرنسا التى لم تتغير توجهاتها الأساسية بعد انتقال السلطة من الاشتراكيين الى اليمين والوسط ، لاسيما انضمام باريس الى معاهدة "ماستريخت" والمضى بحرص على طريق الوحدة الاوربية ، تترقب نزول سوجان الى الساحة لكى يقرص بالادور قرصة موجعة وهو ما حدث بالفعل منذ ايام عندما انتقد بعنف سياسة الحكومة التى تعتبر رأيه امتدادا لسياسة حكومة بيير برجوفوا الاشتراكية .

وفى ندوة عن "المستقبل" تحدث فيليب سوجان مطولا واوضح فى بداية خطابه ان مأساة البطالة التى وصفها بانها "ميونخ" اجتماعية حقيقية (فى اشارة الى معاهدة ميونخ عام ٣٨ التى اطلقت شيطان التوسع والهيمنة الالمانى من عقاله) تحمله على الخروج عن واجب التحفظ الذى تصور اصدقاؤه انهم سيجبرونه على الالتزام به عندما انتخبوه رئيسا للبرلمان .. فماذا قال فيليب سوجان لكى ينطلق النقاش ويبقى محتدما حتى الآن فى الاوساط والمحافل السياسية الفرنسية وكانه الفى الحجر الذى كسر ركود المياه الآسنة .

أبرز ماقاله رئيس البرلمان هو ان سياسة الحكومة ترتكز على ثلاثة افكار خاطئة هى : اولا الاعتقاد بان مشكلة البطالة فى فرنسا ستجد الحل من خلال انتعاش محتمل للتنمية العالمية . وثانيا اعتبار مبدأ حرية التبادلات دون عوائق ولا ضوابط عاملا فعالاً فى خلق عمالة فى

فرنسا . والخطا الثالث متصل بالخطا الثاني كما قال من حيث انه يطرح مبدا ان غياب قدرة فرنسا عن العمل يفرض عليها خيار التضحية بنفسها والانصهار والذوبان بالتالي في وعاء التبادلات الاقتصادية العالمية الجامحة نحو عدم الانضباط .. فمبدا حرية التبادلات الذى التزمت به فرنسا والاسرة الاوربية دون حصولهما على معاملة بالمثل تشبه صورة الحمل الاوربى مقيداً فى وتد ، فى الوقت الذى تتهدده فيه شراهة ونهم منافسين اكثر وحشية بمراحل" .

وكان فيليب سوجان الذى يعارض اتفاقية ماستريخت واضحا فى انتقاده لخضوع اوربا وفرنسا للارادة الامريكية فى اتفاقيات "الجات" التى تضع قيودا كثيرة خاصة فيما يتعلق بالمنتجات الزراعية ، بينما الولايات المتحدة الامريكية واليابان اتخذتا اجراءات منفردة لحماية اسواقهما . واضاف ان اتفاقيات الجات تجاهلت مشكلة البطالة التى تسمم المجتمعات الاوربية والفرنسية بشكل خاص حيث تشكل الصادرات الزراعية فى فرنسا جزءا مهما من ثروتها القومية ودخلها العام .

وبعد ان استشهد فيليب سوجان باجراءات الحماية الاقتصادية التي اقدمت عليها من جانب واحد واشنطن وطوكيو لتوافق ذلك مع مصلحة كل من البلدين ، انتقد مقولة ان الحماية الاجتماعية تضر بالعمالة وشدد على اهمية دور القطاع العام فى الحفاظ على توازن المجتمع وتماسكه وعلى الذين يقولون ان القطاع العام عائق امام القدرة الفرنسية على المنافسة العالمية قال سوجان ان القطاع العام يمكن ان يمثل ورقة مهمة فى يد فرنسا فى مجال مكافحة البطالة . وامام هذه الكارثة التي تهدد المجتمع الفرنسى راى فيليب سوجان ضرورة تغيير القيم والخيارات الاساسية تغييرا شاملا وبشكل عاجل . فالسائد حتى الآن كما قال هو ربط مكافحة البطالة والتغلب عليها بتحقيق الانتعاش الاقتصادى او انتهاء دورة الكساد وتحسين وضع الفرنك الفرنسى وخفض التضخم الى ادنى الدرجات واطلاق مجال التنافسين الصناعى والانتاجي وكان البطالة قد تحولت الى احد ملحقات التسوية .. واضاف سوجان ان سياسات الحكومات المتعاقبة لم تتغير منذ عام ٧٣ إبان الصدمة النفطية وهى ترتكز على النظريات نفسها التى لم تتبدل منذ عام ٣٠ . وقد اتهم فيليب سوجان الحكومة الحالية بوضع مشكلة البطالة التى هى اخطر واعقد المشاكل بنظره فى مرتبة ثانوية ولهذا دعا الى حلف اجتماعى جديد يضمن لكل فرد مكانه ومن ثم موقعا له فى العمل داخل المجتمع ، وشدد على ان حكومة بالادور تُقدم على مشكلة البطالة : الدفاع عن العملة وخفض العجز فى موازنات الدولة والكفاءة الانتاجية وتشجيع ودفع حرية التبادلات .. وقد القى سوجان بقنبلة حقيقية عندما تناول بقسوة نظرية الخصخصة الكاملة باعتبارها النموذج الوحيد المطروح ، اذ قال إن هذا الاعتقاد هو بمثابة انتحار للبلد وقد حان الوقت لتوقف الخلط المستمر بين العائد المالى والمصلحة الاجتماعية .

لقد فتح فيليب سوجان ، بارائه تلك التى اعلنها عاليا وبوضوح ، باب الحوار الحقيقى على مصراعيه بشان القضايا الاساسية بحيث بات من الصعب بعدما قاله تجنب الخوض فى هذه القضايا . ولكن ما قاله سوجان يعكس ولاشك انقساما جوهريا حول التوجهات السياسية والاقتصادية للحكومة ليس داخل الاغلبية الحاكمة فحسب ، بل ايضا داخل حزب التجمع الديجولى الذى ينتمى اليه كل من بالادور وسوجان وبدا واضحا ان هناك تصادما بين رؤيتين سياسيتين مختلفتين ومن ثم فإن هناك مواجهة بين سوجان الذى يطرح نفسه كوريث للجنرال ديجول وبين بالادور الذى يعتبر نفسه تلميذا لجورج بومبيدو وقدم سياسته الاقتصادية على هذا الاساس .

ويرى المراقبون ان استراتيجية سوجان الذى طرح جديا إفلاس السياسات الاقتصادية السائدة ، اراد ان يقطع الصلة مع سياسة حكومية لم يعد الكثيرون يراهنون على نجاحها من جهة ومن جهة



اخري ان يطرح نفسه كبديل .. واذا كان الجدل لا يزال حاميا بين مؤيد لرؤية سوجان ومخالف له من جميع التيارات .

فالاكيد ان إجماعا تبلور للإشادة بشجاعة الرجل وجسارته على الجهر بارائه وانتقاد ما يعتبره خطرا يتهدد وطنه ومجتمعه .

ولابد من الاشارة الى ان تصريحات سوجان تاتى فى وقت اظهرت فيه نتائج استطلاعات الراى التى اجريت اخيرا ان شعبية الرئيس الفرنسى فرانسوا ميتران بدات فى الصعود وشعبية رئيس الحكومة إدوار بالادور تتجه بوضوح نحو الهبوط وكان الفرنسيين يشكون فى إدراك الحكومة لمدى خطورة الوضع .

المصدر : الشرق الأوسط

التاريخ : ٦ـ ٢ يونيو ١٩٩٢

الوحدة الأوروبية في بيت الأشباح

باسم الجسر

● البطالة، الخوف على الهوية، التراجع الاقتصادي، وانبعاث النزعات القومية والعرقية والدينية، أشباح تخيم فوق كل اجتماع أو مؤتمر أوروبي، وهو ما حصل في قمة كوبنهاغن



المصدر : الشرق الأوسط

التاريخ : ٢٦ يونيو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

كان من المفروض ان يتوج اجتماع رؤساء الدول الاوروبية في «كوبنهاغن»، العام الاول من «الوحدة الاوروبية»، التي ولدت، جديا، بعد توقيع معاهدة «مايستريش»، لا سيما بعد ان انضمت الدانمارك اليها. ولكن الضباب - وهو من ظواهر الدانمارك - عاد من جديد يغطي الوحدة الاوروبية. فلا الاثنتا عشرة دولة اوروبية غربية استطاعت الاتفاق على حل واحد، او حلول مشتركة، للازمة الاقتصادية التي تتخبط فيها. ولا هي استطاعت الاتفاق على كيفية انهاء القتال في يوغوسلافيا. ترى هل ماتت الوحدة الاوروبية قبل ان تولد، كما تردد بعض الاوساط الاميركية، وبشيء من الشماتة؟

جاك دولور، رئيس «اللجنة الاوروبية» (وهي بمثابة حكومة اوروبية، او مجلس تنفيذي للمجموعة)، الذي جاء الى المؤتمر متعكزا على عصا، لالم في ظهره، دعا الرؤساء الى استبعاد التشاؤم في المستقبل الاوروبي، بالرغم من كل الصعوبات التي اخذت تعترض طريقه. كما دعا الى استبعاد سياسة الحماية الاقتصادية بوجه الدول الصناعية المنافسة للدول الاوروبية، اي الولايات المتحدة واليابان وبعض دول جنوب شرق اسيا. ولكن النصائح التي قدمها «المسؤول التنفيذي - الاداري الاول عن الوحدة الاوروبية»، لم تلق موافقة الحاضرين الاجماعية، ولم تقنع رجال المال والاقتصاد في فرنسا والمانيا وبريطانيا، بتغيير مواقفهم وسياساتهم الاقتصادية. ولم يكن هذا الاحباط الاقتصادي الملاحظ هو الاحباط الوحيد، بل لعل الموقف الواقعي و«الهروبي» من الحرب في يوغوسلافيا، هو الذي اعطى الانطباع بان الوحدة السياسية الاوروبية، كالوحدة الاوروبية، بل اكثر منها، لا تزال مجرد امنية.

17 مليون عاطل عن العمل في اوروبا الغربية، و10 ملايين عامل اجنبي، وعشرات الملايين من ابناء اوروبا الشرقية الذين يتطلعون الى الهجرة من بلادهم الى الغرب الاوروبي: تلك هي الارقام التي تقض مضاجع الحكومات الاوروبية. البطالة والخوف على الهوية والتراجع الاقتصادي، ثم انبعاث النزعات القومية والعرقية والدينية في يوغوسلافيا، بل في بلاد اوروبية عدة - وان باشكال اقل عنفا - تلك هي «الاشباح» التي تخيم فوق كل اجتماع او مؤتمر اوروبي، والتي تجعل البعض «يترحم» على ايام الحرب الباردة و«الخطر السوفياتي» التي كانت «على الاقل» تحجب هذه الازمات الاقتصادية والسياسية، التي لم تكف عن التفجر منذ سقوط حائط برلين وسقوط الاتحاد السوفياتي، بعده، بقليل.

هل القارة الاوروبية «مريضة» حقا؟ ام هي تشكو، كما هي الحضارات والامم عندما تبلغ اوجها، ويبدا انحطاطها من «مرض وهمي»؟ لا شك في ان هنالك تراجعا اقتصاديا واضحا، وان هنالك بطالة وان هنالك منافسة خارجية، اميركية واسيوية، وان الاوروبيين يتوجسون شرا من «غزو» بشري شرقي وجنوبي. ولكن اين هذا كله من المشاكل والماسي التي تعاني منها شعوب ودول العالم الثالث، والتي يبلغ عدد سكانها اكثر من ثلاثة ارباع البشرية؟ اين ذلك من الجوع الذي يتضور منه عشرات الملايين في افريقيا، ومن مئات ملايين العاطلين عن العمل في اسيا واميركا الجنوبية؟

في الواقع ليست اوروبا في ازمة اقتصادية حادة - ولا الولايات المتحدة، ايضا - بل انهما بلغتا حد التناقضات التي اوجدتها الليبرالية الاقتصادية المطعمة بالعدالة الاجتماعية القصوى والمرتكزة على الانتاج والاستهلاك المتزايدين، وعلى الاستعاضة عن الانسان بالآلة والاتمتة. لقد استطاع «فورد» ان يتغلب على ماركس ولينين، ولكن غورباتشوف قدم للغرب الراسمالي الليبرالي المنتصر على الشيوعية، هدية «سامة»، حين سحب الاتحاد السوفياتي من المنافسة العالمية، واسقط الأيديولوجية الاشتراكية من قاموس السياسة. لقد وجدت الدول الغربية الكبرى والدول الاوروبية في الطليعة، نفسها وكانها تعود الى القرن التاسع عشر، ايام الحروب القومية والنزاعات العرقية، والحماية الجمركية والنزعات الشوفينية المعادية للغرباء، وهذا في الوقت الذي كانت فيه هذه الدول تستعد للإقدام على الخطوة قبل النهائية لتحقيق الوحدة الاوروبية. هذه الوحدة التي يجمع المفكرون الاوروبيون على اعتبارها قدر اوروبا وطريق صمودها وتقدمها.

«مايستريش» أم «ساراجيفو»؟ هذا هو السؤال «الدرامي» الذي لم يغب عن بال المجتمعين في كوبنهاغن. الوحدة، رغم كل الصعوبات والعقبات؟ أم ترك الصرب والمسلمين والكرواتيين، وربما غيرهم في المستقبل، يحلون صراعات مصيرهم بانفسهم وبقوة السلاح؟ لا



المصدر : الشرق الاوسط

التاريخ : ٢٦ يونيو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

هذا ولا ذاك، بل تعزيز لقوات الامم المتحدة والرضوخ للامر الواقع الصربي هنا، والتمسك بالمواقف المعطلة لمعاهدة «مايستريش» والوحدة الاوروبية هناك. والدعوة الى عقد اجتماعات اخرى ومكثفة بين الخبراء لايجاد حلول او مخارج للازمات.

نعم، لقد قدمت الشيوعية للغرب، وهي تسقط مع الاتحاد السوفياتي، هدية سامة وخطرة، اذ فوجئ بكل هذه الازمات الاقتصادية التي تفجرت الواحدة تلو الاخرى. لقد جربت الحكومات الاوروبية اكثر من عشرة حلول لازمة البطالة، دون ان تنجح في خفض عدد العاطلين عن العمل. واسباب ذلك ظاهرة للعيان: التكنولوجيا الحديثة والمتطورة بسرعة باتجاه زيادة الانتاج، ادت الى الاستغناء عن كثير من الايدي العاملة. والضمانات الاجتماعية، من المهد الى اللحد، حملت الدول الاوروبية اعباء مالية غير طبيعية. فلا هي قادرة على الغاء هذه الضمانات الاجتماعية التي يعتبرها الشعب مكاسب نهائية، ولا هي قادرة على الصمود في وجه المنافسة الاجنبية ان هي لم تشجع الاتمتة وبالتالي تخفيض كلفة الانتاج. وبالتالي الابقاء على هذا العدد من العاطلين عن العمل ومساعدتهم اجتماعيا. انها الحلقة المفرغة، او «تربيعة الدائرة»، حسب التعبير الفرنسي، وليس اغلاق الحدود في وجه الغرباء العرب او الشرق اوروبيين، هو الحل الافضل (وان كان يرضي الراي العام) بل الحل قد يكون في ما المح اليه رئيس المجلس النيابي الفرنسي «فيليب سيغان» في خطاب اخير (تضايق منه رئيس الحكومة ورفيقه في الحزب الجمهوري «ادوار بالادور») حين قال: «الازمة الحقيقية هي ازمة ثقافة، ولا بد ان يبدا التغيير من هذه الناحية».

لم يكن «سيغان» اول سياسي او غربي يثير هذه الناحية الثقافية - او الحضارية - في الحديث عن اسباب الازمات السياسية والاقتصادية التي تعاني منها الدول الاوروبية الغربية. بل ان البيئويين ومن تبقى من المفكرين اليساريين سابقا، لا يكفون عن الترديد بان الازمة الحضارية في الغرب ستظل على تفاقمها وترديها ما لم يحدث تغيير جذري في طريقة العيش والتفكير والانتاج والاستهلاك. ولكن كيف يتحقق هذا التغيير والتكنولوجيا تلتهم الوقت وتتحكم بعقل الانسان وبسلوكه ولا تدعه يستغني عنها والا حكم عليه بالوقوع تحت رحمة من يمتلكها او يتفوق عليه في ميدانها. اوليست تلك هي ماساة العرب في نزاعهم مع الغرب واسرائيل؟ وهل بات للقوة العسكرية، مثلا، وهي التي ما زالت تحسم النزاعات، الى حد ما بعيد، قيمة او تاثير بدون تكنولوجيا؟

لم يصدر عن اي من رؤساء الدول الاوروبية ما من شانه اعادة النظر بمبدا الوحدة الاوروبية، ولكن الشعور السائد، اكثر فاكثر، وفي العواصم الاوروبية هو ان الوحدة التي ولدت مع معاهدة «مايستريش» تعاني يوما بعد يوم، وكلما حاول اصحابها ايقافها على رجليها، من امراض وعلل لم تلحظ او تستجد كل يوم. فمن كان يتصور، مثلا، ان التحدي السوفياتي - الشيوعي الذي كان احد اسباب الدعوة الى الوحدة الاوروبية، سوف ينهار ويتحول «العدو» السوفياتي والدول الدائرة في فلكه، عبئا ومسؤولية اوروبية غربية؟ من كان يحسب ان الاقتصاد الالماني سوف يصاب بنكسة بعد توحيد المانيا؟ من كان يحسب ان الولايات المتحدة سوف تتحول من حليف لاوروبا الغربية الى منافس مر؟ من كان يحسب ان حرب الخليج سوف تؤدي الى خسارة الاقتصاد الاوروبي للاسواق والرساميل العربية التي كانت قد ساهمت كثيرا في الازدهار الاقتصادي، في السبعينات والثمانينات؟

ترى هل كانت اصوات اجراس الحزن في ساراجيفو، اعلى من اناشيد الوحدة الاوروبية في كوبنهاغن؟ ان الاوروبيين ليسوا مستعدين للذهاب الى الحرب، بعد اليوم، لا من اجل البوسنة، او الصرب، او لتصفية الخلافات بينهم، كما كانوا يفعلون في القرن التاسع عشر، وحتى منتصف القرن العشرين. ولكن الخطر الحقيقي الذي يهددهم بخسارة مكانتهم العالمية، وربما بابتداء «الانحطاط»، هو انغلاقهم على انفسهم، واتباع سياسة الحماية واغلاق الحدود، ورفع الحواجز الجمركية وادارة ظهرهم للعالم، واستبدالهم الطموح الى الوحدة والتقدم الانساني - لا التكنولوجي فحسب - بالاستهلاكية - الانتاجية المطلقة والعنصرية القومية.

ولا شك في ان هذا الجدل سوف يكون في مقدمة جدول اعمال دول معاهدة «مايستريش» في كل اجتماعاتها المقبلة.



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٠ يونيو ١٩٩٣

البطالة والجماعة الأوروبية

خيمت مشكلة البطالة فى بلدان الجماعة الاوروبية على اجتماعات قمة هذه المجموعة المنعقدة حاليا ، وذلك بعد ان دخلت مرحلة الخطر واصبحت لا تؤثر فقط على الأداء الاقتصادى، ولكنها اتسعت بنطاقها لتشمل كافة جوانب المجتمع ، ولتهدد النسيج الاجتماعى والسياسى لهذه البلدان. وخاصة ان المؤشرات والاحصاءات المنشورة تؤكد استمرار هذه الظاهرة وتفاقمها عاما بعد اخر ، حيث ينتظر ان يرتفع معدل البطالة الى ١٢٪ خلال العام القادم ، مع ما يعنيه ذلك من تعطل اكثر من سبعة عشر مليونا من الافراد .

من هنا تبذل الجهود والمحاولات من اجل تعديل المسار الاقتصادى ، وللخروج من المازق الراهن ، ولكن المشكلة تكمن فى طريقة المعالجة، فالحكومات الاوروبية تنظر الى مشكلة البطالة بها ، دون مراعاة البيئة الدولية والاقليمية التى تتحرك فيها اقتصاديات هذه الجماعة . الامر الذى يؤدى الى فشل كافة الحلول المقترحة اذ ان الحل يتطلب تعديل الآليات الحالية لعمل النظام الاقتصادى الدولى ، بما ينشط الطلب داخل كافة المجتمعات ، لكى يتيح فرصة اعادة النشاط الاقتصادى من جديد وهى قضية تتطلب توافر الارادات السياسية لكافة القوى الفاعلة فى النظام الاقتصادى العالمى ، بغية تحسين شروط التجارة الدولية وحل كافة القضايا الاقتصادية للعالم الثالث عموما ، والبلدان الاقل نموا على وجه الخصوص.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : 

التاريخ : ٢٨ يونيو ١٩٩٣

الدول السبع الصناعية تبحث إنشاء صندوق لتمويل الخصخصة فى روسيا

قمة طوكيو تناقش سبل دفع عجلة النمو الاقتصادى فى العالم

ماكو هارى (اليابان) - ر - ذكرت مصادر فى صندوق النقد الدولى أن الدول السبع الصناعية الكبرى دخلت المرحلة النهائية من المفاوضات للموافقة على إنشاء صندوق يقوم بتوفير التمويل اللازم لعملية خصخصة المؤسسات والشركات الروسية التابعة للدولة.

وأضاف المصدر أنه من المحتمل أن تحظى فكرة إنشاء الصندوق بالموافقة خلال اجتماع قمة الدول السبع الصناعية الذى يبدأ فى السابع من يوليو المقبل ويستمر لمدة ثلاثة أيام فى العاصمة اليابانية طوكيو.

وقد بحث مسئولون كبار فى الدول السبع وهى الولايات المتحدة واليابان وألمانيا وفرنسا وإيطاليا وبريطانيا وكندا فى اجتماع لهم بضاحية ماكوهارى قرب طوكيو الإجراءات الكفيلة بدفع عجلة النمو الاقتصادى فى العالم إلا أن مصادر مطلعة أوضحت أن المسألة سوف تتطلب إجراء مزيد من المباحثات حتى يمكن التوصل الى اتفاق حول اجراءات تعزيز النمو الاقتصادى العالمى بشكل فعال.

وأشارت مصادر نقدية أن الولايات المتحدة الأمريكية اقترحت تحديد أهداف رقمية معينة بين الدول السبع الصناعية بالنسبة لمعدلات النمو الاقتصادى والحساب الجارى والعجز فى الميزانية إلا أن مصادر اخرى اوضحت ان مسئولين أوروبيين ويابانيين لم يوافقوا على الاقتراح وقالوا إن تحديد أهداف معينة للنمو يختلف مع الواقع الاقتصادى.

وقد ناقش مسئولو الدول السبع الذين يعدون لاجتماع قمة طوكيو المقبل قضية تخفيف الديون عن كاهل الدول الأكثر مديونية فى العالم وبخاصة فى أفريقيا إلا أنهم لم يتوصلوا الى اتفاق بهذا الشأن.

ومن المعروف أن صندوق تمويل عملية خصخصة الشركات والمؤسسات الحكومية الروسية والذى اقترحته ادارة الرئيس الامريكى بيل كلينتون لضم ٤ مليارات دولار من الدول السبع الصناعية ومؤسسات التمويل الدولية يتعرض حاليا لمحاولات الخفض بسبب العوائق والمشكلات الخاصة بالميزانية فى الدول السبع الصناعية.

وذكر مسئولون أمريكيون أن اجمالى المبلغ الجديد لم يتم تحديده. بعد إلا أنه من المتوقع أن يشمل حوالى ٥٠٠ مليون دولار توفرها الدول السبع بينما توفر مؤسسات وهيئات التمويل الدولية ٥٠٠ مليون دولار اخرى.

وصرح بريان أتوود رئيس برنامج المساعدات الاجنبية الامريكية بأن واشنطن ستعرض تقديم ١٢٥ مليون دولار من جانبها فى اجتماع قمة طوكيو المقبل كما ستحاول زيادة هذا المبلغ.

وكان ايجور جيدار رئيس الوزراء الروسى الاسبق قد صرح فى واشنطن يوم الاربعاء الماضى أن صندوق تمويل عملية الخصخصة هو الاسلوب الوحيد الاكثر أهمية من المساعدات والتى يمكن أن يقدمها الغرب لروسيا.



المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١ / نوفمبر / ١٩٩٢

الفوضى تعصف بأسواق الصرف الأوروبية

النظام النقدي الأوروبي على وشك الانهيار
مكاسب كبيرة للين والدولار و«السويسري»

لندن: «الشرق الأوسط» ـ ر

سيطرت المضاربات على اسواق الصرف الاوروبية أمس وتدهورت عدة عملات الى قاع هوامش التذبذب المسموح لها ضمن النظام النقدي الأوروبي، فيما هبط الفرنك الفرنسي دون قاع هامش التذبذب، وذلك على الرغم من سلسلة عمليات تدخل مكثفة شاركت فيها معظم البنوك المركزية في دول المجموعة.

وعكست حدة المضاربات على العملات الضعيفة في النظام النقدي الأوروبي تصاعد احتمالات انهيار النظام، وذلك في اعقاب رفض البنك المركزي الالماني «البوندزبنك» خفض سعر الخصم خلال اجتماعه يوم أمس الأول.

وتكثفت عمليات تدخل البنوك المركزية بعد ان هبط الفرنك دون قاع هامش التذبذب المسموح له ضمن الية الصرف الاوروبية، إذ راوح بين 3.4307 و3.4312 فرنك للمارك مقابل السعر الأدنى البالغ 3.4305 فرنك للمارك، وتردد بانه هبط في إحدى المراحل الى 3.4400.

وقال متعاملون ان عددا متزايدا من المستثمرين يبيع الفرنك باسعار دون حده الادنى في الالية توقعا لخفض السلطات قيمة الفرنك او لتعويم كامل للآلية.

ورغم تحسن الدولار امام العملات الاوروبية فإنه تراجع الى مستوى متدن جديد مقابل الين الياباني حيث راوح حول 104.27 وهو ادنى مستوى له منذ الحرب العالمية الثانية. وجاء هذا التراجع مع استمرار تحول المستثمرين الى الين الذي بات ينظر اليه كـ«ملاذ امن» وسط الاضطرابات الشديدة التي تشهدها اسواق الصرف.

وتحسن الين بقوة ايضا امام المارك، حيث تراجع الاخير دون مستوى الـ60 ينا النفسي، وبلغ 59.95 ين وهو أدنى مستوى له منذ الحرب العالمية الثانية.

وقال محللون ان الجنيه الاسترليني مهيا للاستفادة من اي انهيار لآلية اسعار الصرف على الامد القصير على الاقل، واشار ديفيد كولمان الخبير الاقتصادي في مؤسسة «سي اي بي سي» في لندن «اتوقع مزيدا من الاقبال على الاسترليني لشرائه كملاذ امن وقد يعود الى مستوى 2.60 مارك في الاجل القريب».

غير أن محللين اقتصاديين قالوا ان انهيار الآلية سيواصل تعزيز الدولار مقابل مجموعة من العملات منها الجنيه الامر الذي سيؤدي الى تحرك صعودي متواضع للرقم القياسي لسعر الصرف الفعلي للجنيه الاسترليني.

واخترق الفرنك السويسري حاجز الـ87.50 سنتيم سويسري للمارك نتيجة الاقبال الكبير على شرائه كملاذ آمن في مواجهة الشكوك التي تحيط بعملات الية الصرف الاوروبية، ولم يستبعد محللون فنيون ارتفاعه الى مستوى 86.30 سنتيم للمارك. ونفى متحدث باسم بنك البرتغال المركزي أمس الشائعات التي ترددت حول سحب الاسكودو البرتغالي من الية الصرف الاوروبية.

ووصف المتحدث الشائعات التي انتشرت في بروكسل عن خروج الاسكودو البرتغالي والبيزيتا الاسبانية من الآلية بانه «ليس لها أساس من الصحة».

ورفع البنك المركزي البلجيكي امس سعر الخصم بمقدار نقطة مئوية واحدة (من 8.5 في المائة الى 9.5 في المائة) لدعم سعر الفرنك البلجيكي المتدهور، كما رفع سعر لومبارد من 10.50 في المائة الى 11.50 في المائة، وسعر لومبارد الخاص من 12 في المائة الى 13 في المائة.

كما ارتفعت اسعار الفائدة الاسبانية قصيرة الاجل، وبلغ سعر فائدة ليلة واحدة 15.250 في المائة. 15.50 في المائة مقابل 13.875 في المائة و14.125 في المائة. فيما قاوم بنك اسبانيا المركزي اغراء زيادة اسعار الفائدة الرئيسية للدفاع عن البيزيتا اذ ابقى سعر تدخله اليومي دونما تغيير عند 11.05 في المائة، وذلك على الرغم من اقتراب سعر صرف العملة الاسبانية من قاع هامش التذبذب البالغ 84 بيزيتا للمارك.

في الدنمارك قال رئيس البنك المركزي اريك هوفماير ووزيرة الاقتصاد ماريان جيلفيد أن «الدنمارك ستستخدم جميع السبل المتاحة لتواصل سياستها القائمة الخاصة بأسعار الصرف المستقرة».

ولم تستجب الأسواق لتصريح ادلى به جوهان فيلهيلم جادوم عضو مجلس ادارة البنك المركزي الألماني (البوندزبنك) وأشار فيه الى أن البنك مستعد للتغاضي عن هبوط اسعار التدخل الفنية في سوق المال كنتيجة لارتفاع المعروض النقدي. وأوضح بقوله «من المتوقع ان تزيد السيولة في سوق النقد، لكن حتى اذا هبطت أسعار الفائدة في سوق النقد عن سوق الخصم فاننا لن نطرح سندات خزانة لامتصاص السيولة».

وقال محللون ان هذه الخطوة «ترقى الى مستوى تخفيض فعلي في أسعار الفائدة تحت مسمى اخر» وتهدف الى انقاذ الية اسعار الصرف من الانهيار، واعرب محلل في سويس بنك عن اعتقاده بان البوندزبنك «يحاول تخفيف التوترات في الآلية بدرجة تكفي لمرور اليوم بسلام».



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢ يوليو ١٩٩٣

أعلى محكمة تحدد مصيرها

هل تخالف ماستريخت دستور المانيا؟

□ كارل سروه (المانيا) - رويتر :

بدات أعلى محكمة المانية امس جلسات الاستماع لتحديد ما إذا كانت اتفاقية ماستريخت للوحدة الاوروبية تخالف الدستور الالمانى. على ان تصدر قرارها فى سبتمبر القادم.

وسوف توجه المحكمة الدستورية، التى تضم ٨ قضاة تساؤلها لعدد من الشخصيات العامة حول ما إذا كانت الاتفاقية تخالف دستور ١٩٤٩.

ومن الشخصيات التى تستجوبها المحكمة وزير الخارجية كلاوس كينكل ووزير المالية ثيو فيجيل ورئيس البوندسبنك هيلموت شليزنجر.

ويرى منتقدو الاتفاقية انه بنقل السلطة الى بروكسل، فإن ثمة تناقضا مع الدستور الذى ينص على أن «كل السلطات تنبثق من الشعب».

كانت المانيا قد صدقت على الاتفاقية قبل الموعد النهائى الأصلى فى ٣١ ديسمبر ١٩٩٢، وسعت بون الى التقليل من اهمية القضية التى تنظرها المحكمة، واستنكرت التوقعات عن ان التصديق يمكن ان يتعرض للخطر.

ومن المنتظر ان يواجه المستشار الالمانى هيلموت كول حرجا شديدا اذا اصدرت المحكمة قرارها ضد التصديق على ماستريخت.





اقتصاد عالمى

منظمة «OECD» :

تفاوت أداء أوروبا الشرقية فى اندفاعها نحو اقتصاد السوق

□ فيينا - رويتر:

أعلنت منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية أن منطقة أوروبا الشرقية تنقسم إلى ثلاث مناطق اقتصادية تتزعمها كل من بولندا ودول البلقان والاتحاد السوفييتى.. وأوضحت أن اقتصاديات تلك المناطق تتفاوت على التوالى بين نمو متزايد وصراعات حول الاصلاحات الاقتصادية وأخيرا ارتفاع معدلات التضخم.

ووفقا للتقرير نصف السنوى للمنظمة فإن بولندا قد بدأت بالفعل فى تحقيق انتعاش معتدل ومن المتوقع أن تتمكن المجر وجمهورية التشيك من تحقيق انتعاش أواخر العام الحالى.

أما عن جمهوريات بلغاريا ورومانيا وسلوفاكيا فإنها تواجه مزيدا من التراجع الاقتصادى بينما لم تظهر دول الاتحاد السوفييتى المستقلة أية بوادر على الانتعاش.

ويتوقع مركز أبحاث الدول الصناعية أن يواصل الناتج المحلى لدول أوروبا الشرقية ـ الذى انخفض بالفعل بنسبة ٥٪ خلال العام الماضى انخفاضه بنسبة ١٪ خلال العام الحالى على أن يشهد نموا معتدلا خلال عام ١٩٩٤ يصل إلى ٢٪.

وفى كومنولث الدول المستقلة حيث انخفض الإنتاج بنسبة ١٨٪ خلال العام الماضى لا يزال الاقتصاد يشهد مزيدا من التردى وسط تزايد معدلات التضخم.

وذكر المركز أنه حتى الآن لم يتم إحلال علاقات السوق محل نظام التخطيط المركزى المنهار ويرى أن استمرار عدم التنظيم الاقتصادى على نطاق واسع يهدد أهداف الاستقرار والانتعاش.

ومن المتوقع أن يساعد النمو فى القطاع الخاص على انتعاش اقتصادات تلك البلدان، فضلا عن الآمال المنعقدة على انتهاء أسوأ مراحل الانخفاض فى إنتاج القطاع العام. وسيعتمد النمو الاقتصادى على استمرار نمو الصادرات وطلب المستهلك إلى جانب الاستثمار الخارجى غير أن ذلك الانتعاش سيتعرقل فى حالة استمرار مرحلة الركود فى دول أوروبا الغربية وخاصة إذا ما قامت المجموعة الأوروبية بوضع مزيد من العراقيل أمام الواردات.

ومن المتوقع أن تواصل معدلات البطالة ارتفاعها لتضع مزيدا من الضغوط على الحكومات.. وبرغم الاصلاحات المصرفية فمن المحتمل أن تتسبب القيود الائتمانية فى كبح جماح الاستثمارات.

ويذكر أنه بعد تفكك اتحاد تشيكوسلوفاكيا تحطمت جميع التطلعات بإمكانية تحقيق نمو اقتصادى فى التشيك ومن المتوقع أن تشهد جمهورية سلوفاكيا مشاكل اقتصادية.

ولا تزال الأوضاع فى كل من رومانيا وبلغاريا غير مستقرة إذ لم تنته بعد كافة الاصلاحات الهيكلية الأساسية لتأكيد الاستقرار الاقتصادى.. ومن المستبعد أن تتمكن بلغاريا، المثقلة بأعباء الديون، من تحقيق نمو اقتصادى قبيل العام القادم.

وبرغم التردى الاقتصادى الذى يجتاح جمهوريات الاتحاد السوفييتى السابق فإن الاصلاحات الهيكلية، وخاصة فى روسيا، بدأت تخطو خطواتها الأولى وترى المنظمة أنه من الضرورى توزيع المساعدات الغربية بطريقة فعالة وتتوقع أن تساهم تلك المساعدات فى مساندة التعديلات التجارية فى كومنولث الدول المستقلة.



المصدر : آخر ساعة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٧ يوليو ١٩٩٣

كلام دبلوماسي | طارق فودة

عيون النمسا على قطار الوحدة الأوربية ولا خوف من الاندماج !

النمسا -- سبعة ملايين نسمة .

سنة ١٩٣٨ قال أودلف هتلر لا يوجد شيء اسمه النمسا ، إنما هى إحدى المقاطعات الألمانية . واجتاحها .. اكلها .. وظلت هكذا جزءا لا يتجزأ من المانيا حتى انهار الرايخ الثالث ، وتم احتلال المانيا وتحرير النمسا واصبح يطلق عليها منذ ذلك الوقت : بلد الحياد الدائم - والسبب - انها تقع فى قلب أوروبا بين ما كان يعرف بالكتلة الشرقية والكتلة الغربية . حدودها تلامس سويسرا والمانيا وإيطاليا غربا . وسلوفينيا جنوبا ، والمجر شرقا - وتشيكيا وسلوفاكيا شمالا وشمال شرق .. يعنى باختصار : همزة الوصل بين الشرق والغرب .

فى بداية ١٩٩٢ تم انضمام النمسا رسميا إلى المجموعة الاوروبية (١٢ دولة) لتصبح عضوا كامل العضوية بداية ١٩٩٥ - فى غضون ١٨ شهرا من الآن . وبذلك تعود النمسا إلى معترك الاقتصاد الأوروبى الواحد تحارب معركته جنبا إلى جنب مع ١٥ دولة فى ذلك الوقت حيث تصبح خارطة أوروبا الغربية - جغرافيا - كلها سوقا أوروبية واحدة فيما عدا سويسرا ..

هذه الدول هى : المملكة المتحدة - الدانمارك - هولندا - بلجيكا - المانيا - فرنسا - لكسمبورج - إيطاليا - اسبانيا - اليونان - البرتغال - ايرلندة . ثم يكون انضمام السويد - النرويج - فنلندا - النمسا - كلها ١٦ دولة .

وتبقى سويسرا خارج المجموعة .

سفير النمسا فى القاهرة بيتر براديرجر رجل له مواقف مشهورة وحاسمة فى مساندة العلاقات النمساوية المصرية اولا . والسياحة إلى مصر ثانيا . والأمن على أرض مصر ثالثا .

لكن : من موقعه السياسى - سفيرا لبلاده فى مصر . سألته :

● ما هو وضع النمسا الآن فى خضم المجموعة الأوروبية ؟ ..

— بدأنا الحوار مع المجموعة أول يناير ١٩٩٣ ومن المفروض ان ينتهى بنهاية ١٩٩٤ ، ونصبح عضوا كامل العضوية بداية يناير ١٩٩٥ .

قلت للسفير :

● النمسا : دولة لها دور هام فى السياسة العالمية ، فكيف تتصور هذا الدور بعد اندماجها فى المجموعة ؟

— إننا متفقون على انك تستطيع ان تلعب دورك الكامل - كدولة داخل المجموعة . سواء فى المجالات السياسية أو الاقتصادية أو اية مجالات اخرى . تلعب افضل داخل المجموعة من الدور الذى يمكن أن تلعبه وانت خارج المجموعة .

وأنت تعرف انه من الناحية السياسية - المجموعة الأوروبية - تحاول أن تلعب دورا اكبر .

● ومن الناحية الاقتصادية - الا تتصور ان



المصدر : آخر ساعة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٧ يوليو ١٩٩٣

هذا يؤثر على النمو الاقتصادى للنمسا كدولة ؟ ..

— على العكس لقد اجرينا دراسة ووصلت إلى اننا سنتقدم اقتصاديا بعد اندماجنا فى المجموعة ويقدر حجم نمونا السنوى بعد الاندماج بـ نصف فى المائة ١/٢ ٪ وهذا كبير جدا إذا قيس بملايين الشلنات النمساوية .

وهناك طبعا أشياء سلبية فى عملية الاندماج لكننا وجدنا ان الأشياء الإيجابية اكبر بكثير. ستكون هناك صعوبة فى بعض المجالات لكننا سنتغلب عليها .

وسوف يكون علينا ان نشترك ـ أو ان ندفع فى ميزانية المجموعة ـ لكن ما سنكسبه فى عملية التقدم الاقتصادى سيغطى على ما ندفعه .

ومن ناحية الأمن ـ اضاف السفير ـ حيث تنمو صراعات فى كل مكان ، هام جدا ان تكون داخل مجموعة من ان تقف هكذا بمفردك فى مهب الريح ـ سننتمى إلى مجموعة امنية أكبر ـ تعطيك أمانا اكبر .

أما الدور الذى تلعبه النمسا فيما بين الشرق والغرب . أو فيما بين دول المجموعة وبين دول الشرق الأوسط ، فسوف يتأصل دورها . أو هى ستلعب دورا افضل .

قلت للسفير :

● طبعا عندما تنضمون إلى المجموعة الأوروبية سيكون انضمامكم على اسس قمة ماستريخت ـ يعنى اندماجا مباشرا وكاملا مع المجموعة ـ الا يخشى بعض الافراد هذا الاندماج المطلق ؟ ..

— هناك بعض الناس يخشون من هذا لكننا نهدىء من مخاوفهم .

من قبل كانت أيرلندة متخوفة من دخول المجموعة لعلاقاتها الوثيقة مع بريطانيا ـ المملكة المتحدة ـ لكنها وجدت انها تجنى الآن افضل .

وهناك اناس يخشون من اندماج النمسا فى المجموعة للعلاقات القوية مع المانيا لكن ما نحصل عليه باندماجنا فى المجموعة افضل من علاقات قوية مع دولة واحدة .

احب ايضا أن أضيف : انه بفتح الأسواق مع اوروبا الشرقية فإننا نرى تجارة عظيمة ومزدهرة مع هذه الدول .

● والعلاقات مع دول اوروبا الشرقية .. أليست هناك مشكلات ؟

لديهم مشكلات . ونحن لا نرى مساعدتهم فقط بالمال ، وإنما لابد ايضا من مساعدتهم بالمعرفة Know how وبالتكنولوجيا لإصلاح مساراتهم السياسية والاقتصادية .

وها أنت ترى بولندا مثلا . سنة ١٩٩٣ هى اول سنة لا يحدث لها انكماش اقتصادى وإنما نمو .

والمجر وتشيكيا وسلوفاكيا لا تتأخر عن بولندا



بلجيكا ترأس المجموعة الأوروبية وتنفتح على قضايا العالم الثالث

بروكسيل - «الوسط»

وسط ترحيب الاوساط الأوروبية، استهلت بلجيكا رئاستها الدورية لمجموعة الـ ١٢ حتى ٣١ كانون الأول (ديسمبر) المقبل بعد سلسلة ازمات رافقت الرئاستين السابقتين للمملكة المتحدة والدانمارك.

تاريخياً، فترات الرئاسة البلجيكية كانت مثمرة على الصعيد الاوروبي، لكن هذه المرة ضغط الازمة الاقتصادية وتراجع وتيرة النمو، من المفترض ان يؤثرا على مساحة المناورة التي يتمتع بها رئيس الوزراء البلجيكي جان لوك دوهان ووزير خارجيته ويلي كلاس، ثم هناك مواعيد حاسمة على جدول الاعمال الأوروبي على امتداد الشهور الستة المقبلة. ومن المفترض كذلك ان يتم تنسيق رفيع المستوى بين الرئاسة البلجيكية ومفوضية بروكسيل، على عكس الاتجاه الذي سيطر خلال ترؤس بريطانيا والدانمرك المجموعة. غير ان مستقبل مشروع البناء الأوروبي، كما اقرته معاهدة ماستريخت، يتوقف الى حد كبير، على مدى حلحلة التناقضات المتراكمة وتحديد خط واضح للسياسة الخارجية والامن المشترك.

هناك اولويات عدة مطروحة الآن، ولكن حسب نسب متفاوتة من النجاح، انطلاقاً من اعتبارات بعضها اقليمي ودولي، وبعضها الآخر على صلة مباشرة بالوضع الاقتصادي المتازم في اوروبا.

فمن جهة اخرى، من المفترض ان تدخل معاهدة ماستريخت حيز التطبيق في الخريف المقبل، بعد شهر واحد من تصديق بريطانيا عليها. وقد تقرر مبدئياً «الاحتفال» بهذه المناسبة من خلال عقد قمة استثنائية في مبنى شارلمان، مقر المجلس الوزاري الاوروبي في بروكسيل.

من جهة ثانية، ستناقش القمة العادية في كانون الأول (ديسمبر) المقبل «الكتاب الابيض» الذي باشرت المفوضية اعداده حول البطالة والنمو والتنافس الخارجي.

وثالثاً، سيتم اعداد مكثف للمرحلة الثانية من الاتحاد الاقتصادي والنقدي ابتداء من اول العام المقبل، ويفترض ذلك تاسيس «المعهد النقدي الأوروبي» الممهد للبنك المركزي المشترك والعملة الموحدة، والمرجح ان يستقر في فرانكفورت... على مقربة من البوندسبنك.

رابعاً، تتزامن بداية الرئاسة البلجيكية مع تعيين مدير عام جديد لمنظمة «الغات»، هو المفوض الاوروبي السابق بيتر شيترلند، ويراهن المسؤولون في المفوضية على ختام «دورة الاورغواي» خلال الشهر الاخير من عام ١٩٩٣، على اساس اتفاق سياسي عام «شامل ومتوازن» لا يزال غارقاً حتى الآن في «وحول الخلافات» الاوروبية - الاميركية، لا سيما حول الملف الزراعي.

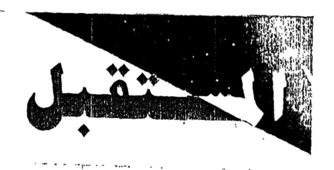
خارجياً، تشكل المسالة اليوغوسلافية، اولوية مطلقة، ولا يستبعد ان يتم على اساسها اول اختبار «للسياسة الخارجية والامن المشترك».

لكن، بخلاف رئاستي لندن وكوبنهاغن، حيث الاولوية هي لتوسيع المجال الجغرافي للمجموعة الاوروبية باتجاه النمسا واسكندينافيا، ثم الانفتاح على الشرق على حساب الجنوب، يبدو ان بروكسل، ستمنح



اهتماماً بارزاً للمشكلات الاقليمية خارج المدى الاوروبي، ولقضايا العالم الثالث، وفي مقدمتها ازمة الشرق الاوسط ومستقبل العلاقات مع المغرب العربي ومشكلات افريقيا.

ان المنطق البلجيكي في التعامل مع المشروع الأوروبي، كان دائماً على اساس فيديرالي، فهل ينجح جان - لوك دوهان حيث فشل جزئياً بول راسموسن، وقبله جون مايجور؟ ■



أوروبا الكبرى الموّحدة
٢٥ دولة تنتظر دورها للدخول

■ المصاعب تتزايد والاعباء تتراكم أمام مشروع الوحدة الأوروبية ، حيث تثور تساؤلات بين دول المجموعة الـ ١٢ عما إذا كانت المجموعة بحاجة فعلا إلى مزيد من الاعضاء للانضمام إليها ؛ في الوقت الذي تنظر جهات دولية كبرى ، وفي مقدمها الولايات المتحدة ، بعدم الرضى نحو مشروع التكامل الاوروبي ، فماذا يبدو في الأفق للمرحلة المقبلة من المشروع ؟



المصدر : الكفاح العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٠ يونيو ١٩٩٣

إذا كان مشروع الوحدة الاوروبية في المرحلة الراهنة دخل في الطور الثاني من مرض تصلب الشرايين، فإن جاك ديلور رئيس لجنة المفوضية الاوروبية وأحد أكبر المتحمسين لمشروع الوحدة يقفز من مكان إلى اخر هذه الايام مستعينا بعصاه لأنه مصاب بنوبة حادة من تصلب العصب الوركي الذي يمتد إلى أسفل القدم مسببا له العرج، وحيث تعرج معه، دول المجموعة الاوروبية التي يقودها إلى مشروع التكامل الاقتصادي والسياسي منذ ٨ سنوات.

وبالاضافة إلى هذه العوارض، لا يبدو الافق مطمئنا بالنسبة لدول المجموعة الاوروبية، لانه بعد مراجعة قادتها للوضع الاقتصادي العام أصيب هؤلاء القادة بالاحباط. فالنمو الاقتصادي خلال العام ١٩٩٣ كان معدوما، والبطالة ارتفعت باضطراد، وهبطت صادراتها على الصعيد الدولي إلى مختلف الاسواق. فيما فشلت مختلف الحكومات الاوروبية في خلق فرص جديدة للعمل.

وعلى الصعيد السياسي تبين للقادة الأوروبيين الذين التقوا اخيرا في الدانمارك أن الصورة لا تقل قتامة. فالحرب الدائرة في أجزاء من يوغسلافيا السابقة تهدد بالامتداد إلى أجزاء أخرى من البلاد، وربما إلى دول أوروبية شرقية وبلقانية مجاورة، بعد الفشل في التوصل إلى تسوية. والتاخير مستمر في تعديل صيغة معاهدة «ماستريخت» حول بعض القضايا السياسية والاقتصادية بين دول المجموعة التي وقعتها، والتي يفترض أن يجري تعديلها لتسريع عملية الوحدة الاوروبية. وهناك مصاعب أمام انضمام حوالى ٢٥ دولة أوروبية أخرى إلى مشروع «ماستريخت» خصوصا أن بعض هذه الدول تشعر بحاجة ملحة إلى الانضمام للمشروع وهي تبدو في حالة يائسة لكي تنجز ذلك.

إلا أن القادة الاوروبيين الذين اجتمعوا في الدانمرك، ولدى تبينهم أنهم عاجزون عن تحقيق تقدم فاعل على صعيد معالجة الركود الاقتصادي العام او إنجاز تسوية لمشكلة البوسنة، لجاوا إلى التركيز لأول مرة على مسالة دخول أعضاء جدد إلى المجموعة الاوروبية ومشروع معاهدة «ماستريخت» خصوصا دول أوروبا الشرقية بعد أن تستوفي هذه الدول شروط الالتحاق بالمعاهدة من الناحيتين الاقتصادية والسياسية، وحيث لاحظ هؤلاء القادة أيضا دلائل تقدم في المحادثات مع دول أوروبية أخرى من «رابطة التجارة الاوروبية الحرة»، منها النمسا والسويد والنرويج وفنلندا، للمشاركة في مشروع الوحدة الاوروبية، خصوصا أن فنلندا باتت مؤهلة أكثر من غيرها للالتحاق، وقد يحسم هذا الامر في العام المقبل.

كذلك وجه زعماء دول المجموعة الاوروبية دبلوماسييهم لإنجاز «اتفاقيات تجارة حرة» مع دول البلطيق التي انفصلت عن الاتحاد السوفياتي السابق ولم تدخل «كتلة الدول المستقلة» التي تاسست بعده؛ وذلك كي تساهم هذه الاتفاقيات في حفظ مقاعد على «لائحة الانتظار» لجمهوريات البلطيق حتى تحصل الاخيرة على العضوية الكاملة في مشروع «ماستريخت».

الالتفات إذاً إلى إطار «أوروبا الكبرى»، هو ما بحثه الزعماء الاوروبيون أخيرا في الدانمرك عندما أدركوا صعوبة تحقيق إنجازات على صعيد المشاكل الداخلية الأساسية، كالركود الاقتصادي ومضاعفاته والأوضاع السياسية المتوترة والصدامات الدموية العرقية.

لكن ألا توجد صعوبات وربما عراقيل كبيرة، أمام توسيع إطار مشروع الوحدة الاوروبية في المرحلة الراهنة؟ أم أن القادة الاوروبيين يبحثون عن «استعراضات خارجية» يغطون بها على الفشل الداخلي؟

في اي حال، كيف نظر المجتمعون الى المرحلة المقبلة، على الساحة الاوروبية، وكيف توقعوا انضمام أعضاء جدد إلى معاهدة «ماستريخت»؟

الانضمام إلى مشروع الوحدة الاوروبية سياتي على مرحلتين من وجهة نظر القادة الاوروبيين، في الأولى تتقدم الدول الغنية اقتصاديا والمحايدة سياسيا من وسط أوروبا وسكندينافيا، وفي الثانية تتبعها الديمقراطيات الجديدة من دول الكتلة الشرقية السابقة والاتحاد السوفياتي (السابق). ولكن يشار هنا إلى وجود عقبات وصعوبات أمام توسيع معاهدة «ماستريخت» ومشروع الوحدة الاوروبية، لأنه من بين الدول الاربع التي تجري معها مفاوضات للانضمام إلى «ماستريخت»، وهي السويد والنرويج، والنمسا، وفنلندا، يبدو أن فنلندا وحدها ستتمكن وستوافق على الالتحاق بالمجموعة الاوروبية في الموعد المقرر نظريا، وهو كانون الثاني - يناير ١٩٩٥. فيما زال الرأي العام في الدول الثلاث الباقية غير مقتنع بجدوى العضوية في المشروع، وذلك بسبب معارضة المزارعين وبعض جماعات الضغط الاخرى في هذه الدول. أما في سويسرا، فقد رفض الناخبون السويسريون في العام الفائت المشاركة في مشروع «المنطقة التجارية الاوروبية الحرة» مع دول المجموعة الاوروبية، وكان ذلك إشارة إلى عدم اقتناع السويسريين بماستريخت حتى ذلك الحين.

إلا أن بعض المراقبين السياسيين يلفت إلى إمكانية موافقة هذه الدول السابق ذكرها جميعها على الالتحاق بمشروع الوحدة الاوروبية، لكن ذلك لن يحدث

بالتاكيد في الموعد المقرر نظريا ، اي في أوائل العام ١٩٩٥ ، وقد ياخذ وقتا أطول من ذلك بكثير ، على رغم ان هذه الدول تتمتع بميزات اقتصادية تؤهلها للدخول وتعتبر دولا غنية ومستقرة سياسيا .

والمشكلة الكبيرة التي يواجهها القادة الاوروبيين هي تقاطر مجموعة كبيرة من الدول الاوروبية الفقيرة وانتظارها بفارغ الصبر للدخول في المجموعة الاوروبية ، حيث ترى هذه الدول في العضوية ضمن المجموعة املها الوحيد في التنمية والحفاظ على المؤسسات الديمقراطية الوليدة ، وابرز هذه الدول هي دول الكتلة الشرقية السابقة ، مثل رومانيا التي صرح رئيسها «اليسكو» بان الشعور السائد في شرق أوروبا هو أنه لا مجال للتطور بدون الالتحاق بركب «ماستريخت» ؛ وذلك رغم انه ما من دولة من الدول الشرقية الشيوعية السابقة لديها المؤهلات الاقتصادية او الاستقرار السياسي للعضوية في مشروع الوحدة الاوروبية ، أو حتى القوة الذاتية لتحمل تحرير الاقتصاد واتجاهه إلى النمط الحر وهنا يضاف ان تركيا التي تعتبر اكبر واقوى دولة اقتصاديا في منطقة البلقان ، والاكثر الحاحا للدخول في المجموعة الاوروبية . ما زالت في نظر بيروقراطيي المجموعة غير مؤهلة للعضوية .

ورغم كل الضجة التي صدرت عن «مؤتمر كوبنهاغن» حول توسيع مشروع ماستريخت ، تشير المعلومات إلى ان معظم القادة الاوروبيين يفضلون تسخين المشروع على نار هادئة لكي ينضج ببطء وثبات . فآلية صنع القرارات في المجموعة الاوروبية صممت أساسا لمجموعة صغيرة لا تتجاوز الست أو التسع دول ، وحيث يقول «جاك دولور» رئيس المفوضية الاوروبية إن صنع القرار بين مجموعة من ١٢ دولة يسبب صراعا . فكيف إذا صارت ١٦ دولة ، فسيصبح عندئذ كابوسا . أما إذا بات عدد الدول ٢٥ دولة ، فيعلق رئيس المفوضية الاوروبية أن النظام سيصاب في هذه الحالة بالعقم .

أما على الصعيد الاقتصادي ، فسيسبب التوسع السريع في ماستريخت مشاكل متعددة . فمعظم دول أوروبا الشرقية يزداد إنتاجها الزراعي وستحقق فوائض في هذا المجال في وقت قريب ، وسترغب ببيع هذه الفوائض لدول المجموعة التي تعاني أساسا من فوائض ضخمة حاليا في هذا المجال . كذلك إذا منحت دول أوروبا الشرقية وتركيا حرية الانتقال لمواطنيها داخل دول المجموعة ، وهو حق وارد في بنود ماستريخت . فسيعني ذلك بروز حوالى ١٠٠ مليون شخص يفتشون عن عمل في ظروف اقتصاد أوروبي غربي يعاني من تفاقم وارتفاع البطالة بالاساس.

في أي حال ، يتوقع المحللون السياسيون والاقتصاديون الاوروبيون ان يكون تواتر الدول الاوروبية للانضمام إلى مشروع الوحدة على النحو الآتي :

الدول الاسكندينافية والنمسا وسويسرا ستبدو في وضع مذهل أكثر من غيرها ، ولذلك سيكون انضمامها أسهل ، وستليها دول وسط أوروبا ، مثل بولندة وتشيخيا وسلوفاكيا وهنغارية ، ثم تجيء بعد هذه الدول تركيا وبلغاريا ورومانيا ، وأخيرا الجمهوريات السوفياتية السابقة ودول البلطيق في مقدمها .

قد يعمد هذا النسق للانضمام وقد لا يعمد ، لكنه في الارجح سيتعثر لأن دولا متعددة سترى أنها غير قادرة على الالتحاق بمشروع الوحدة الاوروبية حتى في العام ٢٠٠٠ لأنها لن تكون مؤهلة اقتصاديا وسياسيا في ذلك الموعد ، إذ ان معظمها بحاجة إلى نصف قرن لإعادة التاهيل ، وعند ذلك قد يكون المشروع كله بات في خبر كان . ■■

غسان كنج

المصدر : الوفد
التاريخ : ١٢ يونيو ١٩٩٣



المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تحديات جديدة أمام المجموعة الأوروبية

الخلاف على سياسة عسكرية وإقتصادية مشتركة يهدد إستمرار الوحدة

أمريكا تستثمر الخلافات الأوروبية لممارسة دور الزعامة

رسالة لاهاي
سعيد السبكي

مضت ستة أشهر كاملة على بدء الوحدة الأوروبية، تمخضت خلالها عن تحديات وتطورات داخلية وخارجية خطيرة تثير مخاوف وقلق الحكومات الأوروبية وهي مؤشرات لا تنبيء بالخير، رغم الآمال والأحلام التي بذلتها الحكومات لشعوبها من جنى ثمار الوحدة بسرعة، وعلى الرغم من أن الحلم الأوروبي في إقامة وحدة أوروبية شاملة قديم العهد، حيث بدأ عقب توقيع معاهدة السوق الأوروبية المشتركة ويطلق عليها اسم «المجموعة الاقتصادية الأوروبية» في ٢٥ مارس ١٩٥٧، والتي تكونت من ست دول هي المانيا الغربية، إيطاليا، فرنسا، ودول البينولكس (بلجيكا، هولندا، لوكسمبرج) والذي أعتبر وقتئذ من أهم الأحداث في تاريخ أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، بل ونقطة تحول في تاريخ العالم الحديث، فالسوق الأوروبية المشتركة بثرواتها تشكل قوة اقتصادية تجعلها ذات وزن في معترك الحياة الدولية المعاصرة.

لكنها مازالت تسير في طريق تحقيق الأمل الأوروبي القديم إنطلاقاً من إيمانها بأن وحدة أوروبا هي السبيل الوحيد لاحتلال أوروبا المكان اللائق بها بجانب الولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى الوصول لوحدة سياسية تكفل لها القدرة على التأثير في الساحة الدولية.

ومن ناحية أخرى إسدال الستار بصفة نهائية على الخلافات العرقية القديمة بين الشعوب الأوروبية والتي كانت سبباً في حروب ضارية.

ولقد رحبت أمريكا في حينه بإنشاء السوق الأوروبية المشتركة، لأنها كانت ترى منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وجوب أن تكون أوروبا موحدة مستقرة تتمتع باقتصاد قوي، وكانت الرؤية الأمريكية لها أهداف عديدة أهمها ضمان عدم تحول أوروبا الغربية إلى الشيوعية، ومن ناحية أخرى فانه يمكن بذلك خلق قوة لها وزنها تزيد من قوة المعسكر الغربي أمام المعسكر الشرقي، لذلك تجاهلت أمريكا الآثار السلبية لتلك السوق على اقتصادها، بالرغم من معرفة





خبراء الإقتصاد الأمريكي بأن تكوين سوق أوروبي عملاق بشكل منافسة مباشرة للصناعات الأمريكية، كما أن السياسة الزراعية الأوروبية المشتركة التي تتبعها تلك الدول أدت بالفعل إلى نقص صادرات أمريكا إلى أوروبا، ومن هنا نستطيع فهم الرؤية الأمريكية في أنها فضلت المزايا السياسية التي تكسبها من إنشاء السوق الأوروبية المشتركة لأنها تفوق بكثير المساوىء الاقتصادية التي تسببها لها.

وقد هاجم الإتحاد السوفيتي ودول أوروبا الشرقية قيام السوق الأوروبية منذ إنشائها، ليس فقط لأن معظم دولها أعضاء في حلف شمال الأطلنطي، وأنها تزيد من قوة المعسكر الغربي، وإنما أيضاً باعتبارها تكتلاً اقتصادياً دولياً يؤدي إلى اتجاه كثير من الدول النامية إليها، وبالإضافة إلى ذلك أيضاً لأن صادرات دول أوروبا الشرقية لدول السوق ستتأثر سلبيا بسبب القيود التي تفرض على صادراتها من جانب دول تلك السوق.

في نفس الوقت واجهت كثير من دول العالم إنشاء السوق الأوروبية المشتركة بإقامة تكتلات اقتصادية فيما بينها، فعقدت بريطانيا مع ست دول أوروبية أخرى هي سويسرا، النمسا، السويد، النرويج، الدنمارك، والبرتغال في عام ١٩٥٩ معاهدة ستوكهولم التي بموجبها إنشئت «منطقة التجارة الحرة الأوروبية» لمواجهة السوق المشتركة.

وقد استطاعت السوق الأوروبية المشتركة التغلب على مواجهة التكتلات الاقتصادية الأخرى بأن سمحت بانضمام دول أخرى من خارج السوق كأعضاء منتسبين، مع مراعاة عدم المساس بمصالح أوروبا العليا في كافة المجالات، وكان هذا نجاح إنتصرت به أوروبا على التكتلات الخارجية ،وإدخرت كل أرصدة النجاح لتضيفه إلى مقدمات الوحدة الأوروبية، ولكن هل حققت هذه الأرصدة شيئاً ملموساً؟، الإجابة حتى الآن لا.. فمن الناحية العسكرية مازالت أوروبا تبحث عن سياسة جديدة للأمن والدفاع المشترك، وما زال هناك خوف مجهول لدى الحكومات الأوروبية من روسيا، وعلى الرغم من إعلان الجنرال فلاديمير لوبوف رئيس أركان القوات المسلحة السوفيتية مؤخراً بأن الأسلحة السوفيتية ستبقى تحت قيادة مركزية، وتأكيده في اجتماع خاص بحلف الأطلنطي، إن النظام السوفيتي الجديد سيكون له وزارة واحدة للدفاع وقيادة متكاملة تسيطر على الأسلحة السوفيتية خاصة النووية، إلا أن الخوف والقلق الأوروبي من إحتمالات قيام الجمهوريات السوفيتية بتصرف عسكري لا مركزي مازال قائماً، وقد حذر جون ميجور رئيس الوزراء البريطاني من أن الاتحاد السوفيتي مازال يشكل قوة عسكرية ونووية ضخمة.

وقد أعلنت «إليزابيت جاوجو» وزيرة الشئون الأوروبية في فرنسا والمستشارة السابقة للرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران انه في حالة فشل الأوروبيين في تنظيم انفسهم، وتحمل مسؤلياتهم الجديدة، ستكون الفرصة سانحة لتسلم امريكا زمام الأمور الأوروبية، وحذرت بانه في حالة عدم قيام أوروبا بدورها ستتأخر أوروبا سبعين عاماً للوراء، في نفس الوقت نادى الرئيس الفرنسي ميتران باعطاء البرلمان الأوروبي سلطات تزيد من فاعليته، وتضمن له المساهمة في تحقيق الأهداف الأوروبية والحفاظ على المكاسب التي حققتها أوروبا، ووصف جاك ديلور رئيس اللجنة التنفيذية للمجموعة الأوروبية في تصريح له أثناء اجتماع وزراء خارجية أوروبا، عدم التوصل لإتفاقية الإتحاد السياسي حتى الآن بانه اللعب بالنار.

أوروبا وحلف شمال الأطلنطي

ولعل أوروبا كانت تريد من الوحدة شكلاً يضمن لها إستقلالية القرارات السياسية والعسكرية، وهي رغبة وإرادة أوروبية عامة تستند على إنتهاء الخطر السوفيتي، هذا الخطر الذي كانت تتخذه أمريكا ذريعة دائمة للدفاع عن أوروبا والتدخل في شئونها، أما بعد سقوط المعسكر الشرقي وحل حلف وارسو، فإن أوروبا ترى أنه لابد من تضاؤل الدور الأمريكي في الدفاع عن الغرب، لكن الحذر من امريكا وخوف أوروبا لم يجعلها تنهي الخلافات فيما بينها أو تقرب من وجهات النظر، فالمانيا وفرنسا تقرران تكوين جيش أوروبي، وبريطانيا وإيطاليا لا تريدان الخروج من تحت الغطاء العسكري الأمريكي، أما السياسة الأمريكية الحالية فتريد بقاء الحلف الأطلنطي تحت زعامتها، حتى في حالة رفض فرنسا إقامة جيش أوروبي بالتعاون مع المانيا.

وعندما تقدمت فرنسا والمانيا باقتراح إنشاء جيش أوروبي



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٠٢ يوليو ١٩٩٢

تحت إشراف ـ الاتحاد الأوروبي ـ "WEU" الذي يضم كل دول المجموعة الأوروبية الإثنتي عشرة ماعدا الدنمارك وايرلندا واليونان، فقد قوبل هذا الإقتراح بالتردد من باقي الدول، فهولندا ما زالت تتساءل عن علاقة هذا الجيش في حالة قيامه بالحلف الأطلنطي، ويكشف هذا التساؤل حقيقة الرغبة الهولندية في مساندة الموقف الأمريكي وعدم رغبتها في التخلي عن الزعامة واستمرارها في لعب دور المايسترو في سياسة الدفاع الأوروبية، وبريطانيا أيضا تدعم وجهة النظر الأمريكية بصفة علانية، وذلك بعكس الدبلوماسية الهولندية التي لا تريد حتى الآن إعلان موقف صريح بهذا الصدد، فهي تريد كسب كل الأطراف وهذا أمر صعب تحقيقه.

الجانب الإقتصادي

اما الجانب الاقتصادي داخل دول المجموعة الأوروبية فهو يمثل عقبات وعبات، وزير الخارجية الهولندي أعلن مؤخراً

إستعداد بالده لدفع مساعدات مالية لأوروبا الشرقية قدرها مليون دولار في السنة، بينما يعلن المستشار الألماني هيلموت كول في كل مناسبة دولية عن الإهتمام بقضايا التقدم التكنولوجي من أجل بناء وتطور ألمانيا، وهذا يثير القلق الأوروبي والأمريكي في وقت واحد، وبالرغم من أن باقي الدول الأوروبية لا تعلن صراحة عن خوفها من عودة المارد الألماني القوي من جديد، إلا أن مسئولاً على مستوى عال رفض ذكر اسمه صرح للوفد بأن دول البينولكس ـ هولندا ـ بلجيكا ـ لوكسمبرج ـ يفرض عليها موقعها الجغرافي اليقظة الدائمة، حيث أن منطقة البينولكس تقع

بين المانيا وفرنسا، واضاف قائلاً : نحن لم ننس ما حدث في الحرب العالمية الثانية ولا نريد أن ننسى فاتحاد غرب أوروبا أمام مشكلة تنظيمية سياسية واقتصادية خطيرة تهددة بالإنقسام بدلاً من الوحدة، حيث أن أكبر الدول الأعضاء فيه وهما المانيا وفرنسا تريدان تكوين جيش أوروبي مستقل، وبريطانيا وهولندا تعارضان، وأمريكا تستثمر هذا الخلاف في وجهات النظر وتغذيه من أجل بقاء الحلف الأطلنطي في دور الزعامة التي تريدها، في الوقت الذي تسعى فيه أوروبا للاستقلالية.

الخلافات الأوروبية حول يوغسلافيا

اما الخلاف الأوروبي حول يوغسلافيا فهو يأخذ بعداً ثالثاً في بذر الشقاق وتشتيت الوحدة، ففي سنوات الحرب الباردة عقب الحرب العالمية الثانية بقيت يوغوسلافيا منطقة عازلة بين الشرق والغرب وكان هذا هدف أوروبا الغربية لإقامة محور توازن، أما بعد سقوط حائط برلين وتحطيم الأسوار الشيوعية في الشرق الأوروبي فلم يعد دور يوغسلافيا يحقق كل مصالح دول المجموعة الأوروبية، وبالرغم من أنه في بداية الأزمة اليوغسلافية كان هناك شبه إجماع للمحافظة على وحدة اتحاد يوغسلافيا، إلا أن هذا التأييد لم يستمر طويلاً حيث كشفت التطورات الأخيرة النقاب عن وجود خلافات أوروبية ـ أوروبية، أدت إلى تصاعد وإستمرار الحرب الأهلية هناك، ولقد أوضح الإنقسام الأوروبي أنه يوجد جماعتان، الأولى بقيادة فرنسا وبريطانيا تؤيد الإبقاء على أسلوب العلاقة

بين الجمهوريات اليوغسلافية كحد أدنى للحل، والجماعة الثانية بقيادة المانيا وإيطاليا داخل منظمة الأمن والتعاون الأوروبي وهي تؤيد الانفصال والاستقلال، وحتى بعد إنتهاء الأزمة اليوغسلافية بأي صورة فان يوغسلافيا لن تنسى الدماء التي دفعتها ثمنا لاختلاف مواقف ووجهات النظر الأوروبية.

بعد أخر للخلافات

اما البعد الرابع في بذر الشقاق بين دول أوروبا فمصدره الشعوب التي كانت شيوعية، فبعد أن تأكدت حكومات أوروبا الغربية من تحطيم الستارة الحديدية، وسقوط المارد الشيوعي الذي كان يهدد أمن وسلامة شعوبها، أعلنت في المحافل الدولية تأييدها لشعوب أوروبا الشرقية، وأكدت أنها ستقدم المساعدات وستساند الديمقراطية الوليدة، وزرعت الآمال في نفوس مجتمعات انتظرت حريتها بلهفة وشوق، وتحملت من اجلها المرارة والهوان لسنوات طويلة إمتلأت خلالها السجون والمعتقلات بالمناضلين والمكافحين من أجل الحقوق الشرعية للإنسان، لكن الوعود الأوروبية ظلت حبيسة أوراق البيانات والتصريحات الصحفية لحكومات غرب أوروبا التي إنصرفت تسعى لتحقيق مصالحها، ولقد شعرت المجتمعات الشرق أوروبية بالمرارة، واتضح هذا من تحذير زعماء تشيكوسلوفاكيا والمجر وبولندا للغرب، من أن فشل التجربة الديمقراطية في أوروبا



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ يوليو ١٩٩٣

الشرقية سيعرض مستقبل اوروبا كلها للخطر وإتهموا الغرب بالتخلى عن مسئولياته..

كما حذر الرئيس البولندى ليخ فاونسا من أن هبوط مستوى المعيشة فى أوروبا الشرقية سيحول الشعوب إلى طاقات متفجرة تهدد بالاضطرابات والمعارك العرقية والطائفية، وقد اكد رئيس المجر بأن عدم التوصل لحل مشاكل اوروبا الشرقية قبل نهاية هذا القرن سيقسم أوروبا مرة أخرى، ولكن بدلا من «الستار الحديدى» الذى فصل بينهما فى عهد الحكم الشيوعى، سيهبط «ستار إجتماعى خطير» ومع كل ما تقدم يثور التساؤل، هل ستنجح بالفعل الوحدة الأوروبية فى رأب الصدع وحل الخلافات بين الدول الأوروبية.



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٣ يوليو ١٩٩٣

دروس من قاعة الذهب

■ عدنان بسيو ■



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ١٣ يوليو ١٩٩٣

يحلو للاقتصاديين والمحللين الماليين الغربيين على ضوء الصعوبات التي يواجهها نظام آلية أسعار الصرف الأوروبية، أن يقارنوه بما آل إليه تاريخيا نظام قاعدة الذهب في أواسط الثلاثينات.. وهم يتخذون هذه المقارنة كوسيلة مهمة وفعالة لبحث أسباب ودوافع المشاكل التي يعانيها نظام آلية أسعار الصرف الأوروبي وأخذ الدروس ما أمكن من نظام قاعدة الذهب الذي انهار في أعقاب الحربين العالميتين الماضيتين.

ونذكر جميعا أنه قد تم استبدال نظام قاعدة الذهب تاريخيا بنظام أسعار الصرف الثابتة بموجب اتفاقية «بريتون وودز» في منتصف الاربعينات من خلال انشاء صندوق النقد الدولي وتحديد أسعار صرف العملات للأعضاء على أساس ثابت هو محتوى كل عملة ورقية من الذهب مقارنة باونصة الذهب الخالص.

وقد انهار هذا النظام أيضا في أوائل السبعينات نظرا للازدياد الفلكي في أرقام التبادل التجاري الدولي، مما أجبر العديد من الدول إلى ترك نظام سعر الصرف الثابت واللجوء إلى تعويم عملاتها وفق قوى السوق من عرض وطلب، وهو النظام المعمول به حاليا في معظم أنحاء العالم.

ولهذا النظام كما لنظام قاعدة الذهب ايجابيات وسلبيات يمكن حصرها إذا ما أخذنا العوامل الموضوعية الهيكلية لاقتصاد البلد المعنى بعين الاعتبار. ويضيق مجال هذا المقال لحصر الايجابيات والسلبيات لكل نظام ولكن يكفى أن نسلط الأضواء على اتجاه اقتصادى حديث يوضح أن لنجاح أى نظام عوامل لابد من أخذها بعين الاعتبار إذا ما أريد له الديمومة والبقاء. ومن أهم هذه العوامل أن يكون هناك بلد يتمتع باقتصاد قوى ذى كفاءة وإنتاجية وأداء تسنده سياسات ذات توجه دولى لا اقليمية ضيقة.

من هذا المنطلق يذهب الاقتصاديون الغربيون إلى القول بان نجاح نظام قاعدة الذهب كان بسبب قبول بريطانيا العظمى انذاك لتحمل مسئولياتها كدولة استعمارية كبرى ورائدة للثورة الصناعية بسماحها بخروج ودخول العملات الذهبية دون قيد أو شرط، مما يولد الآلية التلقائية لتصحيح الاختلالات التي تحدث في الموازين التجارية وموازين المدفوعات. وفي أعقاب الحرب العالمية الأولى لم تستطع بريطانيا بسبب اشتراكها الفعال في الحرب من مواصلة دورها كراع لنظام قاعدة الذهب، وحل محلها انذاك أمريكا وفرنسا اللتان جمعتا ما يقرب من ٦٠٪ من إجمالى احتياطيات الذهب وقد رفضتا القيام بدور بريطانيا وفرضتا القيود على حركة رؤوس الاموال والبضائع مما ساعدعلى انتشار الكساد في البلدان الأوروبية الاخرى التي كانت تعانى من عجوزات في موازينها التجارية ومدفوعاتها وحساباتها الجارية.

ويعيد التاريخ نفسه حينما أصبحت أمريكا راعية لنظام أسعار الصرف الثابتة بموجب اتفاقية «بريتون وودز» وسماحها بتداول الدولار كعملة احتياط دولية للمبادلات والتسويات المالية الدولية واحساسها بان هذا النظام قد شكل عبئا على اقتصادها واحتياطياتها من العملات الأجنبية والذهب، وقرارها عام ١٩٧١ بعدم سماحها بمبادلة العملات الأجنبية بالذهب، الذى كانت تحتفظ باكبر احتياطى منه في العالم في خزائن «فورت نوكس» وسماحها ايضا بتعويم الدولار وقد تبعتها دول أخرى متعددة ومازالت.

ولكن الأسرة الاقتصادية الأوروبية لم تجد في نظام أسعار الصرف المتغيرة والمعوقة ما يخدم توجهاتها الاقتصادية نحو الوحدة الاقتصادية والسوق النقدية الموحدة، ومن هنا خططت لنظام آلية أسعار الصرف بحيث تكون أسعار صرف عملات الدول الاعضاء ثابتة مع بعضها البعض ضمن حدود وسقوف واضحة ومحددة. وكان هذا النظام يقوم على أساس تقويم أسعار الصرف بموجب سلة عملات أوروبية احتل فيها المارك الالمانى أكثر من ٣٠٪ وأصبح العملة الرئيسية التي يمكن اعتبارها عملة احتياط اقليمية بحكم أن ألمانيا هى الدولة الاكثر تقدما صناعيا واداء اقتصاديا مما جعلها بالفعل لا بالقول القوة المسيطرة والمتحكمة في سياسات السوق الأوروبية المشتركة. وهو وضع يذكرنا بوضع بريطانيا أيام قاعدة الذهب وأمريكا أيام نظام أسعار الصرف الثابتة وقد هدف المخططون الاوروبيون إلى أن يكون نظام آلية أسعار الصرف مرحلة مؤقتة للوصول إلى العملة الأوروبية الواحدة والسوق النقدية الموحدة. وكما حدث في النظامين السابقين أخذ هذا النظام بالتفكك وانسحاب العديد من أعضاء الأسرة الأوروبية منه مثل بريطانيا وإيطاليا وغيرهما والسبب الرئيسى وراء هذا التفكك بحسب رأى الاقتصاديين الغربيين هو تفضيل ألمانيا لمصالحها الوطنية لا مصلحة الأسرة الأوروبية المشتركة وهو نفس الموقف الذى وقفته بريطانيا وأمريكا حيال النظامين المنوه عنهما أعلاه. وقد بدا هذا التفضيل واضحا برفض ألمانيا تخفيض أسعار الفائدة لديها لكى تحد من تدفق رؤوس أموال الدول الاخرى إليها وهى مازالت تحتفظ هى وفرنسا حتى الآن باسعار فائدة عالية ليست لها مبررات اقتصادية وجيهة.

وهذا الموقف الالمانى هو الدرس الأول من نظام قاعدة الذهب بأن أبقاء أسعار فائدة عالية



المصدر : العالم اليوم
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : م / يوليو ١٩٩٣

سيؤدى إلى أن تعانى الدول المتمسكة بسعر الفائدة العالى من كساد اقتصادى عميق كما حدث لدول الفائض من الذهب سابقا.

أما الدرس الثانى اعتقاد بمقارنة نظام قاعدة الذهب بنظام آلية أسعار الصرف فهو أن الاحتفاظ والاستمرار بالعضوية فى النظام على ضوء سيطرة وهيمنة قوة اقتصادية كبرى سيكون باهظا ويشكل عبئا لا قبل للاقتصاد المعنى بتحمله وهو ماهو مشاهد الان من انسحاب أعداد كبيرة من الدول الاعضاء فى نظام الية أسعار الصرف تماما كما حدث للمشاركين فى نظام قاعدة الذهب فى الماضى وأدى إلى انهياره بالكامل.

هذا ما يقوله التاريخ الاقتصادى المعاصر والسؤال الحق الذى قد يتبادر إلى الذهن هو: وما دخلنا نحن بذلك كله وهل يهمنا من قريب أو بعيد؟ هذا سؤال وجيه كما وأنه ساذج لإننا لا نعيش فى معزل عن العالم الذى حولنا كما وان عملاتنا ليست منفصلة عن العملات الدولية الاخرى، إذ إن العديد من دولنا العربية مرتبطة عملاتها بشكل أو اخر بسلة عملات منتقاة أو بحقوق السحب الخاصة أو بالدولار مباشرة فبعضها ترك عائما والبعض الاخر أخذ بنظام سعر صرف ثابت مرتبط بالدولار أو سلة عملات يهيمن عليها الدولار. معنى هذا أن ترك الامور النقدية للظروف يشكل خطرا مقيما على مصيرنا الاقتصادى برمته إذ إن عملاتنا محكومة بعوامل خارجة عن نطاق سيطرتنا وتحكمنا مما يعمق من التبعية الاقتصادية الحالية ويعرض مصالحنا جميعا للخطر.

الدرس الأول والأخير الذى يمكن استخلاصه انه ليس هناك نظام لأسعار الصرف ثابت على الدوام وأن علينا أن ندرس بعناية أين تكمن مصالحنا الحيوية والاستراتيجية وأن اختفاء الجنيه الاسترلينى كعملة احتياط دولية فضلا يمكن أن يشكل درسا وهو أن الدولار الأمريكى قد يختفى كعملة احتياط دولية هو الاخر. حينما يمكن تصور الكارثة التى تحيق باقتصادياتنا. وغالب الظن أنها قد تكون فى الخطورة والابعاد بحيث لا يمكن تصورها.

تلك المخاوف تقودنا إلى ضرورة التفكير من الان بكيفية التعايش مع نظام أسعار الصرف غير الثابتة وأن نجد لانفسنا حلا لا يعتمد على هذا النظام أو ذاك لأنها إلى زوال. والسؤال هو أى حل؟ الحل موجود لدى صندوق النقد العربى وديناره العربى الذى تقبع التقارير والتوصيات على رفوفه وكأنها «بطة ميتة» فهل هناك من يعيد لهذه البطة حياتها.. اننا نأمل وما أضيق العيش لولا فسحة الأمل. وسبحان من يحيى العظام وهى رميم.

———



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٥ يوليو ١٩٩٣

التكامل الاوروبي ينال فرصة انتعاش جديدة (١ من ٢)

الحلم الاوروبي بدأ في اتفاقية روما وتتوج في معاهدة ماستريخت

كاظم جواد شُبَّر *

□ في الاول من تموز (يوليو) الجاري الغت تسع دول اوروبية القيود على حركة الاشخاص عند نقاط الحدود البحرية والبرية. ومن المحتمل ان تُلغى الضوابط الجمركية عند المطارات الجوية في كانون الاول (ديسمبر) المقبل، الامر الذي يتيح حرية حركة البشر والبضائع أكثر من السابق بين تلك الدول.

لا شك ان هناك الكثير من العقبات تقف في وجه استكمال اوروبا وحدتها الا ان الاساس من تلك الحواجز قد ازيل. والزمن يتكفل بازالة القيود السابقة. فما هي الانجازات التي تحققت؟ وما هي تلك العقبات؟

■ لا شك ان اقرار الناخبين في الدنمارك لمعاهدة «ماستريخت» التي تنص على تكثيف التكامل الاوروبي اعطى قوة دفع جديدة لذلك الاتفاق الذي يستهدف تحقيق المزيد من الصلات والتنسيق والتعاون بين الشعوب المنتمية للقارة الاوروبية.

وكان رؤساء حكومات المجموعة (١٢ دولة) عقدوا اجتماعهم في كانون الاول ١٩٩١، وتم الاتفاق على عرض المعاهدة على برلمانات الدول الاعضاء او الناخبين للموافقة عليها كي تصبح قانوناً ملزماً في النهاية.

وجاءت «ماستريخت» تتويجاً لسلسلة مساع تاريخية لتوحيد اوروبا، بعضها نجح وفشل بعضها الآخر، الا ان الوحدة الاوروبية بقيت حلماً يداعب خيالات القادة والزعماء والشعوب الاوروبية. وبنجاح تجربة الديموقراطية في كثير من الدول الاوروبية، ترسخت في اذهان الوحدويين فكرة «وحدة الحوار والديموقراطية» باعتبارها احدى الطرق وانجعها للوصول الى الهدف. ومن بين القادة الاوروبيين المتحمسين للوحدة الاوروبية كان ونستون تشرشل، رئيس وزراء بريطانيا السابق، وجون مونيه وميشل جوبير، السياسيان الفرنسيان اللذان ما ان عادا من منفاهما الى الوطن حتى قررا ان يقيما علاقات وطيدة مع المانيا واعتبرا رائدا الوحدة الاقتصادية الاوروبية في ما بعد.

واختيار المانيا بالذات من بين الدول الاوروبية جاء نتيجة ايمان الحزب الديموقراطي المسيحي في البلدين بفكرة انشاء «وحدة عالمية كبرى» مؤلفة من شعوب العالم كله. من جهة اخرى، ارادت فرنسا التعاون مع المانيا لمنع حدوث حرب اخرى وارساء دعائم الوحدة الاوروبية.

بدأ التعاون الفرنسي - الالماني عام ١٩٥٠ في استخراج خامات الحديد واستغلال مصادرها، وبعد تطور هذه الصناعة المهمة أنشئ في باريس الاتحاد الاوروبي للفحم والصلب عام ١٩٥٢ وانضمت اليه، الى فرنسا والمانيا الغربية، بلجيكا وهولندا وايطاليا ولوكسمبورغ، وهي الدول الست التي انشات بمجموعها المجموعة الاقتصادية الاوروبية في العام ١٩٥٧ بعد ان صادقت على اتفاقية روما.

اتفاقية روما

في ٢٥ اذار (مارس) ١٩٥٧، خطت الدول الاوروبية خطوة ايجابية نحو الوحدة فوقعت الدول المؤسسة للمجموعة الاوروبية «اتفاقية روما» الاقتصادية واسست «المجموعة الاقتصادية الاوروبية» و«المجموعة الاوروبية للطاقة الذرية». ثم انضمت المملكة المتحدة والدنمارك وايرلندا الى هذا التكتل عام ١٩٧٣ واليونان ١٩٨١ ثم البرتغال واسبانيا ١٩٨٦، وصارت المجموعة الآن تدعى بـ «المجموعة الاوروبية» فقط اذ حذفت كلمة «الاقتصادية» من عنوانها في اشارة واضحة الى ان مجالات التعاون والتنسيق تجاوزت الحقل الاقتصادي الصرف وامتدت الى ميادين جديدة، ابرزها السياسة الخارجية والمجال العسكري والامني والنطاق الاجتماعي. وتمتد هذه النشاطات الى قضايا الضرائب والرسوم على السلع المستوردة، والدعم للزراعة والمزارعين، والسياسة التقنية، والتصدير، وتنمية اقطار العالم الثالث، وتطوير المناطق الفقيرة داخل البلدان الاعضاء، والسياسة الخارجية، والتجارة الدولية، والتعاون الامني، وتوحيد المعايير والمواصفات، والاعتراف المتبادل بالشهادات العلمية والمهنية.

بدأ في اول العام ١٩٥٨ تنفيذ اتفاقية روما، وتاسس «البرلمان الاوروبي» الذي تطور في عام ١٩٧٩، واصبح الآن يضم ٥١٨ عضواً ينتخبون من كل الدول الاعضاء. وينعقد البرلمان في ستراسبورغ في دوراته العادية وفي بروكسيل في الدورات الطارئة. وتفتح معاهدة «ماستريخت» الطريق لزيادة صلاحيات هذا المجلس وتقوية دوره داخل اجهزة المجموعة الاوروبية.

وفي عام ١٩٥٩، وقعت اتفاقية اقتصادية اخرى تم بموجبها خفض ١٠ في المئة من التعرفة الجمركية بين الدول الاوروبية، ثم وضعت اسس السياسة الجمركية الداخلية عام ١٩٦٨، وفي العام نفسه وضعت السياسة الاقتصادية العامة لتحديد الاسعار وحماية المنتوجات من البضائع الرخيصة

المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٣ يوليو ١٩٩٣

ثاتشر تعلن اعتزامها مواصلة هجومها على معاهدة ماستريخت

لندن - من مسعود الحناوى - تعتزم البارونة مارجريت ثاتشر رئيسية وزراء بريطانيا السابقة مواصلة هجومها على معاهدة الوحدة الاوروبية «ماستريخت» فى الجلسة التى سيعقدها مجلس اللوردات البريطانى غدا ويناقش فيها ابعاد المعاهدة.

وأكدت ثاتشر انها تعتزم ان تدعو فى جلسة الغد الى تاييد اجراء استفتاء في بريطانيا حول المعاهدة مشيرة الى انها لا تبغى مطلقا تحطيم صورة جون ميجور رئيس الوزراء البريطانى الذى يؤيد المعاهدة.

المستوردة من الخارج، ووجد المختصون ان تكلفة المنتجات الصناعية الاوروبية لا سيما المنتجات الزراعية، اكثر من تكلفة المنتجات المستوردة فاضطرت الدول الاوروبية الى دعم منتجاتها الزراعية.

وعلى رغم بلورة السياسة الزراعية المشتركة عام ١٩٦٢ التي تم بموجبها دعم دخل المزارعين عن طريق المحافظة علي اسعار السلع الزراعية، الا ان النزاع ما زال دائراً بين الدول الاوروبية الزراعية والصناعية. فيرى بعض المعارضين للدعم الحكومي انه في الوقت الذي يُرصد ما يزيد على نصف موازنة المجموعة لغرض دعم الزراعة عن طريق ضمان اسعار دنيا لمجموعة محاصيل ومنتجات زراعية وحيوانية، فان المزارعين يشكلون فئة لا تتجاوز نسبتها ٦ في المئة من اجمالي القوى العاملة في اوروبا. الى ذلك فان روح المنافسة بين الدول الاوروبية خصوصاً على المنتجات الزراعية لعبت دوراً كبيراً في تاجيج الصراع بين الفئات الاوروبية ذات العلاقة. فعلى سبيل المثال، اتُهم فرنسوا ميتران من قبل المزارعين الفرنسيين بانه يريد اغراق السوق الفرنسية باللحوم المستوردة من بريطانيا، فبادر المزارعون الفرنسيون بقطع الطرق على الشاحنات البريطانية المحملة بالاغنام، وقاموا بحرق جزء كبير منها، كما هاجموا مستوعات الاسماك البريطانية المستوردة.

جهاز المجموعة

تتكون المفوضية العامة للمجموعة من ١٧ عضواً في الوقت الحاضر، منهم الرئيس ونوابه، تختارهم الحكومات الاعضاء. ومهمة المفوضية الاشراف على تطبيق القوانين والاتفاقات التي تصدر من قبل المجلس الوزاري. وبموجب معاهدة «ماستريخت» سيتقلص عدد اعضاء المفوضية العامة الى ١٢ عضواً، وسيجري تعيين الرئيس من قبل الحكومات الاعضاء عن طريق التوافق المشترك وبعد التشاور مع البرلمان الاوروبي. وبعد اتمام هذا التعيين يجب ان تنال المفوضية العليا بكاملها ثقة البرلمان الاوروبي. وبموجب بنود ماستريخت ايضاً ستمدد فترة ولاية المفوضية العامة من اربعة الى خمسة اعوام اعتباراً من اول كانون الثاني (يناير) ١٩٩٥.

يجتمع المجلس الوزاري الذي يتالف من رؤساء الحكومات الاعضاء ثلاث مرات في السنة وذلك منذ عام ١٩٧٤ لاتخاذ السياسات على اعلى المستويات. وغالباً ما يُشار الى اجتماعات هذا المجلس بـ «القمة الاوروبية» او «مجلس رؤساء الحكومات» كما ان هذا المجلس خول صلاحيات تخصصية للوزراء الاوروبيين في حقول عدة، كالتجارة والزراعة والتقنية والامن والسياسة الخارجية. ولهذا فان هنالك على نحو متكرر جلسات يعقدها وزراء الزراعة في الدول الاعضاء، او وزراء الصناعة او غيرهم كلما تطلب الامر، اضافة الى القمم الدورية والاستثنائية. ويعتبر البرلمان الاوروبي كالهيئة التشريعية للمجموعة، ومحكمة العدل الاوروبية هي الهيئة القضائية الوحيدة.

وفي عام ١٩٧٧، تاسس «مجلس المدققين» الذي يتمثل بعضو واحد من كل دولة. وهو مسؤول عن مصاريف ومدخول المجموعة الاوروبية. وتاسس في العام ١٩٥٨ «بنك الاستثمار الاوروبي» وهو مؤسسة شبه اهلية وشبه مستقلة تتولى دراسة المشاريع وتمويلها، خصوصاً مشاريع البنية التحتية للاقطار الاعضاء. غير ان المصرف يقوم ايضاً بتمويل المشاريع في الاقطار الاخرى. لا سيما بلدان العالم الثالث واقطار اوروبا الشرقية.

وفي عام ١٩٥٨، تاسست الهيئة الاجتماعية والاقتصادية وهي هيئة استشارية تتكون من ثلاث منظمات: منظمات اصحاب العمل، نقابات العمال، ومنظمة تضم الحرفيين والمستهلكين والزراعيين واصحاب الاعمال الصغيرة. ومن مهمات هذه الهيئة اعطاء النصائح في ما يخص سياسات الدول الاعضاء على المستوى الاقتصادي العام.

نظام النقد الاوروبي

من بين الاهداف الرئيسية للمجموعة الاوروبية هو اصدار عملة موحدة واقامة «بنك اوروبي مركزي» لذلك اشرفت على تاسيس «نظام النقد الاوروبي» عام ١٩٧٨ لتنظيم حركة العملات في تلك الدول، وبدأ العمل بهذا النظام عام ١٩٧٩. وانبثق عن نظام النقد الاوروبي نظام «الية صرف النقد» التي يراسها وزراء المال الاوروبيون ورؤساء البنوك المركزية للدول الاعضاء. وبموجب هذا النظام يعين لكل عملة اوروبية منظمة الية تحدد سقفها الاعلى والادنى، بهدف ان تبقى القيمة السوقية لتلك العملة تتراوح داخل اطار الحدين. اضافة الى وجود قيمة مركزية لكل عملة تحدد ازاء وحدة النقد الاوروبية «اكو».

ويكون من واجب المصارف المركزية الاعضاء في النظام التعاون في ما بينها لغرض ابقاء العملات المختلفة ضمن الحدود المرسومة، اي ان هذه المصارف تبيع وتشتري عملات في السوق الحرة وعلى نحو متكاتف ومنسق حتى لا تخرج قيمة ابة عملة عن حدّيها الاعلى والادنى. غير ان النظام يسمح باعادة تقويم العملات تجاه بعضها البعض - وايضاً تجاه الـ «اكو» - بين الفينة والاخرى وبموجب تبدل الاحوال الاقتصادية للبلدان المعنية في اوروبا والعالم اجمع.

ومطلوب من كل حكومة في النظام انتهاج السياسات المالية والنقدية المناسبة كي تحافظ على قيمة عملتها ضمن الحدود المقررة، من قبيل التحكم باسعار الفائدة وعرض النقد وغير ذلك. غير ان عضوية نظام النقد الاوروبي لم تصبح الزامية حتى الآن، على رغم الفوائد التي يوفرها النظام في ضبط الاستقرار النسبي لجهة اسعار صرف العملات.

مثّل النظام النقدي الاوروبي حتى مطلع شهر حزيران (يونيو) عام ١٩٩٢ اكثر نماذج التعاون النقدي الاقليمي تطوراً وفعالية على المستوى العالمي، حين نجح في السنوات الخمس السابقة في اقامة منطقة من الاستقرار النقدي في اوروبا من خلال الحفاظ على اسعار الصرف التبادلية بين عملات دول المجموعة الاوروبية، وفي الوقت نفسه حافظ على القيمة الشرائية لهذه العملات. الا ان التوتر الشديد الذي سيطر على اسواق الصرف الاوروبية في الشهور الماضية وبلغ ذروته بانسحاب عملتين من النظام، الجنيه الاسترليني والليرة الايطالية، في ايلول (سبتمبر) ١٩٩٢ وتخفيض اسعار صرف عدة عملات اخرى منها البيزيتا الاسبانية والكراون الدنماركي والفرنك البلجيكي

عكس وجود ثغرات كبيرة في النظام، ما ادى الى تصلب الحكومة البريطانية وتمسكها بعدم العودة الى نظام النقد الى ان يتم تجاوز التفاوت بين العملات الاوروبية على رغم تاكيد رئيس الوزراء جون ميجور على اهمية موافقة البرلمان على معاهدة «ماستريخت».

منذ عام ١٩٧٩ وحتى عام ١٩٩٢ كانت اللجان المنبثقة عن مجلس المجموعة الاوروبية تجتمع باستمرار وحسب البرنامج المحدد لها لوضع القوانين واللوائح الاوروبية الموحدة، لتمهيد الخطوات اللاحقة في سياق تحقيق حلم بناء «اتحاد اوروبي» في المجالين الاقتصادي والسياسي خصوصاً. ودابت هذه اللجان الوزارية والفنية على تقريب الدول الاعضاء وزيادة التنسيق والتعاون والحوار بينها في الحقول الثقافية والمهنية والقانونية والتجارية والتقنية والديبلوماسية.

وبعد تعيين جاك ديلور رئيساً للمفوضية الاوروبية، وهو وزير مال سابق في الحكومة الفرنسية الاشتراكية، عام ١٩٨٥، قام رؤساء المجموعة الاوروبية بخطوة نحو توحيد السوق قبل نهاية ١٩٩٢ بهدف تقوية اقتصاد المجموعة في مواجهة الولايات المتحدة واليابان، وحصلت المفوضية على سلطات اوسع في ميادين التجارة والزراعة والتقنية والبيئة والابحاث والشؤون الاجتماعية.

احداث اوروبا الشرقية

عام ١٩٨٩ وما بعده، شهدت اوروبا الشرقية تحولات جذرية تمثل في انهيار المجموعة الشيوعية، ما احدث ضغوط كبيرة ارغمت الدول الاعضاء في المجموعة الاوروبية على اتخاذ سياسات اقتصادية وسياسية وحدوية. وما دعم هذا الاتجاه اعادة توحيد المانيا الذي ادى الى احداث مخاوف من عودة سلطانها على اوروبا فرات المجموعة الاوروبية ان المخرج هو التوصل الى اتفاق لتمتين اواصر التعاون والتنسيق في ما بينها.

والحقيقة ان تلك التغييرات التاريخية في اوروبا الشرقية وما لحقها من تفكك للاتحاد السوفياتي اوجدت سجالاً داخل المجموعة. فبعض القادة والمنظرين ارادوا تكثيف التعاون بين الاعضاء الحاليين وتعميق الخطوات الرامية لاقامة اوروبا الاتحادية او الفيدرالية، بينما وجد البعض الآخر ان الظروف الجديدة تتطلب توسيع عضوية المجموعة قبل توطيد اواصر التعاون. وكانت رئيسة الوزراء البريطانية السابقة مارغريت ثاتشر، ابرز مؤيدي التوجه الثاني، الا ان الراي الاول هو الذي بقي منتصراً. ويذكر ان ثاتشر اعتلت قمة الحكم في المملكة المتحدة العام ١٩٧٩، حينما بدات سياستها الاوروبية بالتشدد حيال الوحدة الاقتصادية، وباشرت معركتها لتحجيم مساهمة بريطانيا في موازنة المجموعة ما سبب ازمة مالية داخلها.

ومن اشهر ما اتفقت عليها دول المجموعة هو التوقيع على الميثاق الاجتماعي في ستراسبورغ عام ١٩٨٩، الذي الزم الدول الموقعة بتنفيذ بنود الميثاق من حيث التمسك بحقوق العمال والمحافظة على مستويات معينة لشروط العمل. غير ان بريطانيا لم توقع على الميثاق، واتهمته ثاتشر بانه «مظهر من مظاهر الاشتراكية» الذي يراد له ان «يغزو بريطانيا من الباب الخلفي» فاتهمها جاك ديلور رئيس المفوضية الاوروبية بانها شلت حقوق العمال في بلادها وزادت من فقر الفقراء البريطانيين.

ويمكن اعتبار قمة رؤساء حكومات المجموعات التي انتهت في ماستريخت يوم ١١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٩١ بمثابة منعطف تاريخي في علاقات هذا «التجمع الدولي» الذي تصاعد نفوذه تدريجياً على مدى العقود الثلاثة الماضية. فتلك القمة التي عقدت في مدينة «ماستريخت» الهولندية اسفرت عن ابرام اتفاق واسع لتكثيف وتمتين عرى التعاون بين الشعوب المعنية، اذ امتدت بنود المعاهدة الى الجوانب الاقتصادية والمالية والامنية والدفاعية الى السياسة الخارجية.

فعلى الصعيد المالي والاقتصادي، تقرر انجاز الاتحاد الاقتصادي والمالي بحلول العام ١٩٩٩ بالنسبة للاقطار الاعضاء التي تلتزم معايير معينة، مثلما تنص المعاهدة على زيادة الضغوط على الحكومات لاستقرار اسعار الصرف في اطار النظام النقدي الاوروبي. كما انشئ صندوق مالي تماسكي لمساعدة الاقطار الافقر ضمن المجموعة. كذلك، تقرر اقامة المركز النقدي الاوروبي في العام ١٩٩٤ كمقدمة لانشاء المصرف المركزي الاوروبي.

اما على الصعيد السياسي، تؤكد المعاهدة على بلورة سياسات مشتركة في المجالين الخارجي والامني، الامر الذي «قد يؤدي الى دفاع مشترك». وجرى تبني سياسات اجتماعية متطورة، الا ان بريطانيا لم توافق على المساهمة في هذا الميدان، وتم كذلك تطوير الهيكل العام لمسائل القضاء والشؤون الداخلية، مثلما جرى تطوير مجلس المدققين.

غداً: استثناءات ماستريخت.

* استاذ جامعي وكاتب اقتصادي.



المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٠٦ يوليو ١٩٩٣

إحباط محاولة تاتشر لعرقلة اتفاقية الوحدة الأوروبية

لندن - مسعود الحناوى - ألحقت الحكومة البريطانية هزيمة ساحقة بالعناصر المحافظة فى مجلس اللوردات الذين تقودهم مارجريت تاتشر رئيسة الوزراء السابقة والذين يدعون الى اجراء استفتاء شعبى فى بريطانيا حول معاهدة الوحدة الأوروبية «ماستريخت» وذلك فى الجلسة الساخنة التي شهدها المجلس حيث صوت ٤٤٥ عضوا ضد إجراء الإستفتاء بينما صوت ١٧٦ عضوا فى صالحه.



المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٢ يونيو ١٩٩٢

ماستريخت: وحدة أوروبية بالتقسيط

● انتصار اتفاقية ماستريخت المتواضع في مجلس اللوردات البريطاني لا يزيل من طريق الوحدة الأوروبية عامل فرقتها الاساسي... أي العامل الاقتصادي

اذا كان رفض مجلس اللوردات البريطاني اقتراح طرح اتفاقية «ماستريخت» على استفتاء شعبي انتصارا لدعاة الوحدة الاوروبية في المملكة المتحدة... فهو انتصار متواضع لا يزال مرهونا باقتراع مجلس العموم على الاتفاقية الاسبوع المقبل. واقتراع مجلس العموم على الاتفاقية لا يزال مرهونا، بدوره، بموقف الاحزاب مما يسمى «بالفصل الاجتماعي» للاتفاقية.

إنْ في الدنمارك - التي خرجت عن صمتها تجاه الاتفاقية بـ«لا» و«نعم» - ام في المانيا - التي حرك حنينها العاطفي للمارك مشاعر عدائية للوحدة النقدية الاوروبية - أم في بريطانيا - التي تخشى ان تغرق الجزيرة في بحر من التشريعات الاوروبية - تبدو اتفاقية «ماستريخت» وصفة لوحدة لا يمكن تحقيقها الا بالتقسيط.

بالنسبة لاستحقاقات مصيرية كالوحدة الاوروبية تصح مقولة «في التاني السلامة» اكثر مما يصح اي شعار «ثوري» اخر. واذا كانت الوحدة الاوروبية المنشودة وحدة رائدة في مضمونها اللاقومي فقد تكون وحدة نموذجية، في مقاربتها المرحلية لاستحقاقها النهائي خصوصا ان قاسمها المشترك هو المصلحة الاقتصادية المشتركة اولا.

عامل التنوع القومي والعرقي داخل الوحدة المنشودة يفرض، بحد ذاته، مقاربة متمهلة للاستحقاق الوحدوي الاوروبي. وبمقدار ما تتوصل فسحة التمهل الى تذليل عقبات الوحدة قبل قيامها بمقدار ما تضمن استمراريتها. ولا يخفى ان محاولات تسريع خطى الوحدة خلال السنوات الثلاث الماضية انما سرع في ابراز نقاط التباين الاوروبي حول درجة الوحدة المطلوبة وحق الدول الاعضاء في تسيير شؤونها الداخلية واستطرادا حدود السلطة المركزية في بروكسل.

وهذه الحقوق القطرية التي عرفت باسم «التبعية» تحولت الى قضية لا تقتصر فقط على تحديد المرجع التشريعي الاخير لقوانين دول المجموعة الاوروبية وانظمتها بل تتعداها الى تخوف متزايد من احتمال فقدان حكومات المجموعة لقرارها الاقتصادي في وقت يتحول فيه العامل الاقتصادي من عامل توحيد الى عامل تفريق.

باختصار اصبحت الظروف الاقتصادية المتفاوتة لدول المجموعة الاوروبية عامل تمهل جديداً يضاف الى العوامل التشريعية والسياسية التي تفرض على مسيرة الوحدة خطى بطيئة وعلى دعاتها نفسا طويلا، فتباين مستوى التطور الاقتصادي بين دولة اوروبية واخرى افرز عملات «قوية» واخرى «ضعيفة» داخل نظام النقد الاوروبي واضطر الجنيه الاسترليني والليرة الايطالية الى الخروج من الية النظام او القبول بخفض قسري لسعري صرفهما على المارك الالماني.

واليوم يعود المارك الالماني الى المعاناة من ضغوط الوضع الاقتصادي في المانيا الموحدة فتنعكس معاناته ترنحا في سعر صرف الفرنك الفرنسي ايضا.

في ضوء هذه المعطيات قد تكون سياسة «الخطوة خطوة» الاسلوب الاسلم لتحقيق وحدة اوروبية صعبة بقدر ما هي طموحة.

«الشرق الأوسط»

* * *



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٦ يوليو ١٩٩٣

التكامل الاوروبي ينال فرصة انتعاش جديدة (٢ من ٢)

التضخم والكساد والبطالة عقبات تعترض المجموعة الاوروبية

كاظم جواد شبّر *

□ تناولت حلقة الامس تطور الفكرة الاوروبية من التنسيق الاقتصادي الى وحدة النقد والتعاون الامني والدفاعي وتوحيد السياسة الخارجية. وتتطرق حلقة اليوم الى العقبات التي تعترض وحدة المجموعة في مرحلة يسودها الكساد والتضخم والبطالة والتنافس بين الشركات للسيطرة على السوق القارية.

■ لم تخل الاتفاقية من السماح باستثناءات لبعض الدول التي ارادت الانسحاب من بعض بنودها. فبريطانيا مثلاً لم توافق على «الميثاق الاجتماعي» الذي ينص على تطوير تدريجي لظروف الشغل، وتصعيد التشاور بين المديرين والمشتغلين، والمساواة بين الجنسين في المعاملة، والسعي للاستفادة من خبرات الاشخاص المعزولين عن سوق العمل. وكانت حجة بريطانيا ان مثل هذا الميثاق يحد من قدرات الادارة وصلاحياتها في اتخاذ القرارات التي تنسجم مع مصلحة كل مؤسسة او شركة، ويجب ان تبقى الاسواق حرة الى ابعد الحدود الممكنة، بما في ذلك سوق العمل.

وحقيقة الامر هي ان شرائح عديدة من المجتمعات الاوروبية عارضت ولا تزال بعض بنود المعاهدة. فبعض هذه الشرائح تجد في زيادة التقارب بين الدول فرصة لمزيد من الهيمنة الالمانية، خصوصاً وان اقتصاد هذه الدولة هو الاقوى في اوروبا ومصرفها المركزي (بوندسبنك) يتصرف الآن وكأنه المصرف المركزي الاوروبي. كما ان الوطنيين في كل دولة يندمون ويأسفون لتلاشي دور حكوماتهم القطرية ويرون في التقارب المنشود وتقوية الجهاز الاوروبي المركزي تجاوزاً على السيادة الوطنية لكل بلد عضو، ويستنكرون الالغاء المزمع للعملات الوطنية لاحلال الـ «اكو» محلها. بالاضافة الى شروط تحقيق الوحدة المالية والاقتصادية بين الدول الاعضاء التي تعد، في نظر الكثيرين، صعبة للغاية.

وفعلاً ازيلت اعتباراً من اول كانون الثاني (يناير) ١٩٩٣ الضوابط التجارية لمرور السلع بين الاقطار الاعضاء، وانتهت العملية الرتيبة لكمال الاستمارات الجمركية ولضريبة القيمة المضافة، مثلما جرى انهاء القيود الحكومية على اجور النقل، واصبحت المصارف حرة لانشاء فروع لها داخل الاقطار الاعضاء. بيد ان القيود على حركة الاشخاص، خصوصاً الحاجة لمعاينة جوازات السفر، لا تزال قائمة خلافاً لما كان مقرراً.

وحسب ما اعلن حديثاً، زالت هذه القيود على حركة الاشخاص عند نقاط الحدود البحرية والبرية في الاول من تموز (يوليو) الجاري، ويؤمل الغاء هذه الضوابط عند الموانئ الجوية في نهاية كانون الاول (ديسمبر) المقبل. وهذا ينسحب فقط على تسعة بلدان اعضاء ما يدعى بـ «مجموعة شينغن» التي هي عبارة عن اعضاء المجموعة دون بريطانيا وايرلندا والدنمارك. فالمؤشرات القائمة تشير نحو مواصلة هذه الاقطار الثلاثة في تطبيق انظمة رقابتها على الاشخاص الى ما بعد نهاية العام ١٩٩٣. وتتذرع الحكومات المعنية بان تاخرها في هذا السبيل ناجم عن مشاكل فنية وسياسية، على رغم ما تلوح به مفوضية المجموعة من امكان اتخاذ اجراءات قانونية بحق البلدان المخالفة.

ومهما يكن الامر، فقد اقيمت اعتباراً من اول السنة الجارية سوق حرة للسلع والخدمات ضمن البلدان الـ ١٢ الاعضاء في المجموعة. وتضم السوق في داخلها قرابة ٣٥٠ مليون مستهلك. ويبلغ الناتج الوطني الاجمالي للاقطار الاعضاء نحو ٥١٠٠ بليون دولار، ويمثل ربع الناتج الاجمالي للعالم باسره. ومن المقرر ان تتسع السوق الموحدة في النصف الثاني من السنة الجارية لدول المنطقة الاوروبية للتجارة الحرة (باستثناء سويسرا) المسماة اختصاراً بمجموعة «افتا».

ويذكر ان «افتا» تضم سبعة اقطار هي النمسا والسويد وسويسرا وايسلندا والنروج وفنلندا وليختنشتاين. وبخصوص سويسرا، قرر الناخبون فيها عدم الالتحاق بالسوق الحرة الجديدة التي تقرر ان تعرف بـ «المنطقة الاوروبية الاقتصادية». ويذكر ان التعاون بين التكتلين (المجموعة الاوروبية و«افتا») تواصل لفترة طويلة، غير ان «افتا» ركزت جهودها على تسهيل التجارة الحرة بين اعضائها، بخلاف اختها الاكثر شهرة التي اهتمت باوجه عديدة للتعاون بين دولها الاعضاء.

وبسقوط الحواجز بين الدول الاوروبية، يصبح الفرق بين الاوروبي والآخر هو القدرة على العطاء، لأن الانفتاح بانفراجاته الواسعة سمح للمواطنين الاوروبيين والشركات الاوروبية بحرية التنافس بعدما توفرت حرية انتقال الافراد والسلع والخدمات ورؤوس الاموال. ولم يعد الاوروبي يُسال عند الحدود عن البضائع المجمركة، على رغم اختلاف الضريبة المضافة على السلع بين دولة واخرى. وتبلغ الضرائب المضافة في الوقت الحاضر كالآتي: المانيا ١٥ في المئة، الدنمارك ٢٥ في المئة، ايرلندا ٢١ في المئة، بلجيكا ١٩.٥ في المئة، ايطاليا ١٩ في المئة، بريطانيا ١٧.٥ في المئة.

وبناء على النظام الاقتصادي الذي ترتكز عليه معاهدة «ماستريخت» تتوقف حركة التجارة بين البلاد الاوروبية على جودة السلعة، لان حرية الاختيار والمقارنة اصبحت واسعة جداً. وصار من المنطقي انتقال السلع الجديدة المنافسة للسلع الوطنية من موطنها الصناعي الى مناطق اوروبية اخرى، الامر الذي سينعكس على اتجاه رؤوس الاموال والاستثمارات، كما سينعكس على «حروب التسويق» التي ستندلع بين شركات دول المجموعة لان كل شركة ستحاول غزو المجال التسويقي للشركات الوطنية وستسعى بحملاتها الاعلانية الاقتراب من مستهلكين لم تكن توجه لهم حملاتها الدعائية من قبل.

وفي اطار الاستعداد لهذه المنافسة، بدا العديد من الشركات الاوروبية، خصوصاً في المانيا، باعادة ترتيب اوضاعه لاحالة العاملين الذين تبلغ اعمارهم فوق الخمسين الى المعاش. واستغنت شركات اخرى فعلاً عن آلاف العاملين وفي مقدمها «مرسيدس» الالمانية التي قررت الاستغناء عن خدمات ١١٨٠٠ وظيفة من بين مجمل العاملين البالغ عددهم ٤٠٠ الف موظف. واغلقت شركات بريطانية عديدة بعض عملياتها او اعادت هيكلة انشطتها ورشدتها بهدف الاستفادة من تقنيات حديثة او تخفيض تكاليف الانتاج او تحويل بعض فعاليات الانتاج والتسويق والابحاث الى داخل القارة الاوروبية بغية الارتقاء بمستواها التنافسي قبال مؤسسات الاعمال الاخرى المشتغلة في الحقل ذاته. وتسبب كل هذا - الى حال الركود الاقتصادي - في استمرار تصاعد حجم البطالة داخل بريطانيا اذ زادت الآن عن ثلاثة ملايين عاطل عن العمل، بينما يقترب العدد الكلي للعاطلين في اقطار المجموعة الـ ١٢ من ١٨ مليوناً.

وكانت «ماستريخت» قد حددت الخطوط العريضة للمعاهدة وهي:

- تحديد اسعار الصرف بشكل لا رجعة فيه تمهيداً لاصدار عملة موحدة.

- ستكون سياسات الدول الاقتصادية موضع اهتمام مشترك وسيتفق وزراء المال في الدول الاعضاء على الخطوط الارشادية العامة للسياسة الاقتصادية مع انشاء جهاز للمتابعة والمراقبة.

- تلتزم الدول الاعضاء بخفض العجز في موازنتها على ان لا يزيد عجز الموازنة الفعلي او المقترح عن ٣ في المئة من اجمالي الناتج القومي باستثناء حالات معينة.

واقر المؤتمرون في «ماستريخت» مراحل الوحدة المالية والاقتصادية بثلاث مراحل:

الاولى، تعزيز التعاون الاقتصادي تدريجياً وفق بنود الوحدة النقدية والاقتصادية التي بدأت في الاول من تموز (يوليو) ١٩٩٠. ومن اهم هذه البنود ان تدخل الدول الاعضاء عملاتها ضمن الية «النظام النقدي الاوروبي» تمهيداً لاصدار عملة موحدة واقامة بنك مركزي في المرحلتين اللاحقتين.

الثانية، تبدأ في الاول من كانون الثاني (يناير) ١٩٩٤ وسيتم خلالها انشاء المركز النقدي الاوروبي ليتولى مراقبة النظام المالي الاوروبي ووظائف صندوق التعاون النقدي الاوروبي والاعداد للمرحلة الثالثة.

في المرحلة الثالثة ترفع مفوضية المجموعة الاوروبية والمركز النقدي الاوروبي، وفي موعد لا يتجاوز ٣١ كانون الاول (ديسمبر) عام ١٩٩٦، تقريراً لرؤساء حكومات المجموعة حول مدى التزام الدول الاعضاء باربعة معايير للانضمام للوحدة النقدية والاقتصادية الكاملة وهي:

١ - الا يزيد معدل التضخم السنوي على ١.٥ في المئة عن معدل التضخم في افضل ثلاث دول بالمجموعة من حيث الاداء الاقتصادي.

٢ - الا يتجاوز عجز الموازنة ما هو محدد في بند السياسة الاقتصادية.

٣ - الا تزيد نسبة الفائدة على القروض الطويلة الاجل في اي دولة باكثر من نقطتين مئويتين عن مثيلاتها في افضل ثلاث دول من حيث الاداء الاقتصادي.

٤ - الا يكون قد جرى خفض سعر صرف العملة الوطنية امام عملة اي دولة عضو اخرى في غضون العامين السابقين على الاقل.

بعد ذلك يقرر رؤساء حكومات الدول بالاجماع ما اذا كانت المجموعة مستعدة لدخول المرحلة الثالثة، وستمنح الدول التي تفشل في الالتزام بالمعايير المحددة مزيداً من الوقت للانضمام او تمنح - كما هو الحال مع بريطانيا - استثناء لانها قد لا تكون راغبة في الانضمام.

وبناء على ما ورد في المعاهدة من ضرورة موافقة الدول الاوروبية على المعاهدة، فقد طرحت فعلاً في ١٢ دولة اوروبية للتصديق عليها، فوافقت البرلمانات في ثماني دول عليها، بينما اقرها الناخبون في فرنسا وايرلندا. وفي الدنمارك، رفض الناخبون الاتفاقية في الاستفتاء الاول الذي جرى في حزيران (يونيو) ١٩٩٢، ثم اقروها اخيراً في التصويت الذي جرى في ايار (مايو) ١٩٩٣ بعد ان اقرت قمة ادنبرا للرؤساء الاوروبيين بعض الضمانات لصالح الدنمارك. وفي بريطانيا، لم تزل المعاهدة امام البرلمان لغرض المصادقة النهائية.

وجاءت قمة ادنبرا لدول المجموعة الاوروبي في العاشر من كانون الاول (ديسمبر) ١٩٩٢ تكملة لمؤتمر القمة الاوروبية الاستثنائي الذي عقد في برمينغهام في ١٦ تشرين الاول (اكتوبر) في العام نفسه. وتراس ميجور هذه القمة، التي خرجت بقرارات مهمة على طريق الوحدة الاوروبية، اذ قرر رؤساء دول وحكومات المجموعة زيادة الموازنة عن طريق زيادة حصة كل دولة فيها من نسبة ١.٢ في المئة من الدخل القومي الى ١.٢٧ في المئة وبهذ سيتم توفير مبلغ ١٥١٥ بليوناً من وحدات النقد الاوروبية الخاصة تستخدم في زيادة معونات المجموعة للدول الاربع الفقيرة فيها وهي: اسبانيا والبرتغال واليونان وايرلندا، اعتباراً من عام ١٩٩٩. وحاول المستشار الالماني هيلموت كول رفض هذه الزيادة الكبيرة في الموازنة مما ادى الى وقوع مشادة بينه وبين رئيس وزراء اسبانيا فيليب غونزاليس، وهم الاول بمغادرة قاعة الاجتماعات لولا تدخل بعض القادة واعادته الى مقعده.

ومن الامور التي اقرتها قمة ادنبرا زيادة الاستثمارات الاوروبية المشتركة في مجالات النقل والاتصالات الى ٢٤ بليون جنيه استرليني لمكافحة ارتفاع معدلات البطالة في الدول الاعضاء. ووافقت المجموعة على فتح باب التفاوض مع كل من النمسا والسويد وفنلندا والنروج للانضمام للمجموعة في الوقت الذي اعطيت فيه الدنمارك وضعاً خاصاً في اطار «ماستريخت» باستثنائها من العملة الاوروبية الموحدة ومن نظام الدفاع الاوروبي المشترك. واستجابت المجموعة ايضاً لمطلبين دنماركيين اخرين هما:

- تقليل مجالات تدخل المجموعة في الشؤون الوطنية للدول الاعضاء عن طريقة اعتماد مبدأ «الفرعية»، الامر الذي يشير نحو تخويل المزيد من الصلاحيات الى الاقطار الاعضاء بصدد اتخاذ الوان معينة من القرارات.

- اضفاء صفة الانفتاح على اتخاذ القرارات، اي ان توضح قدر المستطاع الاسباب الموجبة والكامنة خلف كل قرار، مع محاولة ترشيده وبيان الجهة التي تولت دراسة الامر وصياغة القرار النهائي.

واعتبرت المصادر الرسمية في كوبنهاغن ان قمة ادنبرا هي انتصار للشعب الدنماركي الذي صوت على هذه القرارات بالايجاب عن طريق اقرار معاهدة ماستريخت بنسبة ٥٧ في المئة تقريباً في الاستفتاء الاخير.

وبخصوص العلاقات الاوروبية - العربية المستقبلية، سوف تنعكس مقررات ماستريخت ايجابياً على هذه العلاقات اذا ما وقعت المجموعة الاوروبية اتفاقات مع البلاد العربية بشان حرية التجارة. وتتخوف بعض الدول العربية من الاخلال بميزان التجارة العربية - الاوروبية اذا ما تنازلت اوروبا الموحدة عن بعض حصصها المخصصة للصادرات العربية، لارضاء اليونان واسبانيا والبرتغال.

وقد تتاثر منتجات الدول العربية النفطية والبتروكيماوية سلباً اذا ما رغبت الدول الاوروبية في حماية قطاعاتها الكيماوية المحلية وفرضت ضريبة على الطاقة الكربونية، كما اقترحت المفوضية الاوروبية اخيراً. وسيكون ذلك مثار خلاف بين الجانبين العربي والاوروبي لانه سيعيق النمو الاقتصادي للدول المنتجة للنفط عن طريق الحد من صادراتها الهايدروكاربونية والبتروكيماوية.

ومع كل هذا وذاك، تبقى معاهدة «ماستريخت» تتفاعل ببنودها وشروطها داخل الدول الاعضاء في المجموعة الاوروبية التي تتوقع شعوبها ان تعود عليها ايجابياً وتخرجها من المشاكل الاقتصادية العالقة، كالبطالة والتضخم والركود الاقتصادي، الذي يضرب حالياً اسواق العديد من الدول الاعضاء. كذلك، تامل الحكومات الاعضاء وشعوبها ان تؤدي المعاهدة لتقوية اوروبا الغربية وعلو شانها في منافسة اليابان والولايات المتحدة خصوصاً، وايضاً في مواجهة التحديات الجسام التي تزخر بها فترة ما بعد الحرب الباردة.

---

* استاذ جامعي وكاتب اقتصادي.



الجماعة الأوروبية

السياسة هدفها الأبعد

اعد محمد عتريس إبراهيم وكيل الوزارة للشئون الخارجية فى مجلس الشعب دراسة عن الجماعة الاوروبية تحت عنوان «الجماعة الاوروبية : السياسة هدفها الأبعد»

اشار فيها إلى ان مقر هذه الجماعة مدينة بروكسل . وكانت قد بدات نشاطها باسم : المجموعة الاوروبية الاقتصادية، ثم صار اسمها : الجماعة الاوروبية. والآن - تغير اسمها فى معاهدة ماسترخيت(١) واصبح: الاتحاد الاوروبى. لكن الاسم الذى يوافق أكثر من غيره منجزاتها التى لا يرقى إليها شك هو الاسم غير الرسمى الذى استخدمه عامة الناس منذ وقت طويل: السوق المشتركة.

محمد عتريس

وذلك أن الجماعة الاوروبية كانت فى الأصل اتحادا جمركيا يضم بلجيكا وفرنسا وإيطاليا ولوكسمبرج وهولندا وألمانيا الغربية. وكانت قد أنشئت بمقتضى معاهدة روما فى ٢٥ مارس ١٩٥٧، وبدا سريان هذه المعاهدة اعتبارا من اول يناير ١٩٥٨. وهدف السوق المشتركة، كما قررته المعاهدة هو تجميع الموارد الاقتصادية الكلية للدول الاعضاء فى اتحاد اقتصادى يلغى التعريفات الجمركية وحصص الواردات والصادرات بين الدول الاعضاء، ووضع تعريفة جمركية واحدة على السلع المستوردة من الخارج. وكان مقررا أن يتم هذا التوحيد بالتدريج على امتداد فترة تتراوح بين ١٢ إلى ١٥ سنة، وتقوم السوق المشتركة، اثناء هذه الفترة الانتقالية، بتحقيق حرية انتقال اليد العاملة وراس المال بين الدول الاعضاء، وتقوم كذلك بوضع سياسات موحدة فى ميادين التجارة الخارجية والزراعة والنقل.

وفى عام ١٩٦١ تم إلغاء جميع القيود التى كانت مفروضة على حصص التجارة بين الدول الأعضاء. وفى عام ١٩٦٥ خفضت التعريفات الجمركية بينها بنسبة ٨٠٪. وتباهت السوق المشتركة بانها حققت فى عام ١٩٦٦ لأعضائها الستة زيادة فى الانتاج الصناعى بنسبة ٦٧٪، وزيادة فى إجمالى الناتج القومى بنسبة ٥١٪ . وفى منتصف عام ١٩٦٨ تم بالفعل إلغاء التعريفات الجمركية بين الدول الاعضاء، وتحقق اتحاد جمركى كامل جنبا إلى جنب مع سياسة زراعية موحدة.

فى عام ١٩٦٧ ابرمت معاهدة اندماجية هى معاهدة بروكسل وبمقتضاها ادمجت المجموعة الاوروبية للفحم والصلب مع كل من المجموعة الاوروبية الاقتصادية والمجموعة الاوروبية للطاقة الذرية، لتصبح المجموعات الثلاث تنظيماً واحدا هو: الجماعة الاوروبية. وحلت مفوضية الجماعة الاوروبية ومجلس وزراء الجماعة الاوروبية محل الاجهزة التنفيذية للمجموعات الثلاث. وللجماعة الاوروبية برلمان يعرف باسم البرلمان الاوروبى، ويعقد دوراته فى ستراسبورج بفرنسا وفى لوكسمبورج كذلك. كما أن للجماعة محكمة تعرف باسم محكمة العدل الاوروبية ومقرها لوكسمبورج.

وفى عام ١٩٧٠ اعلنت الجماعة عن عزمها تحقيق وحدة اقتصادية ونقدية بحلول عام ١٩٨٠ (وهو ما عرف باسم

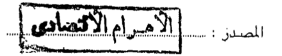
مشروع فرنر). وعندما سقط الاقتصاد العالمى فى حماة الركود التضخمى بسبب الازمتين البترولية في عامى ١٩٧٤ و ١٩٧٩ قدم الرئيس الفرنسي جيسكار ديستان والمستشار الالمانى هلموت شميت مشروعهما الخاص بالنظام النقدى الاوروبى (EMS) وذلك كحل لانعدام استقرار النظام النقدى الدولى. ومنذ ذلك الحين اصبح النظام النقدى الاوروبى الاساس لمشروعات الاتحاد الاقتصادى والنقدى فى اوروبا.

وفى عام ١٩٨٥ استقر راى اعضاء الجماعة الاوروبية على وجوب تحويل الاتحاد الجمركى بينهم إلى سوق مشتركة حقيقية وذلك بإزالة ما تبقى من حواجز غير جمركية بينهم وإزالة العقبات الاخرى حتى تتحقق حرية التجارة كاملة فيما بينهم. وفى عام ١٩٨٧ بدأ تنفيذ القانون الاوروبى الموحد الذى يتضمن برنامج السوق الموحدة ويسمح بتدفق السلع والأشخاص وراس المال في منطقة يمثل إنتاجها حوالى ربع الانتاج الاقتصادى العالمى، وكان هذا بمثابة خطوة هائلة خطتها الجماعة الاوروبية قدما فى مسيرتها.

والبرنامج فى مجموعه يمثل وصفة لتحقيق النمو، فالصناعة الاوروبية تواجه مشكلة تدهور قدرتها على المنافسة الدولية - خصوصا فى مواجهة البلدان الصناعية الجديدة الواقعة على حافة المحيط الهادى ،التى تقوم بغارات كبيرة على أسواق الجماعة الاوروبية. كجزء من استراتيجيتها للتغلب على هذا، حققت الحكومات الاوروبية ومشرعوها الغلبة للعقلية التى تفكر فى ضوء مصالح الجماعة على العقلية التى تفكر فى المصالح القومية الضيقة. والسوق الواحدة تستلزم تحقيق التوافق والانسجام بين اللوائح والقوانين الخاصة بالمنتجات والتجارة والنقل والأشخاص. وكل هذا وضع الجماعة الاوروبية بثبات على طريق السمو على المصالح القومية وتخطيها. والقانون الأوروبى الموحد ومعاهدة ماستريخت، لا يقدم أى منهما برنامجا لدولة اوروبية فيدرالية؛ لكن الدول اعضاء الجماعة تدرك ان تخليها رسميا عن سيادتها فى مجالات هامة كانت ترى فيما مضى انها سيادة قومية مطلقة هذا التخلى يمكن أن يحقق هو وتجميع الموارد والقوى اقصى الفوائد لجميع الأطراف. كان التفاوض بين أعضاء الجماعة حول إزالة الحواجز التجارية سريعا وسهلا، لكن ساسة أوروبا وزعماءها كان يطمحون دائما وبشكل لايتبدل ولا يتحول، إلى نقل التكامل الاوروبى إلى مرتفعات السياسة العليا.

وحتى عندما شرعت الدول الاعضاء المؤسسة للسوق فى تنفيذ عملية التكامل الاقتصادى ، كان هدفهم إضفاء الطابع السياسى الواضح على مشروعهم الاقتصادى. لقد حققت خطة شومان لعام ١٩٥٠ شيئا جديدا فى مجال التعاون الاقتصادى وتحرير التجارة عندما اخضعت صناعات الفحم والصلب فى الدول الاعضاء الستة لقواعد ولوائح موحدة، لكن الهدف الابعد لهذا المشروع الاقتصادى الجديد كان هدفا سياسيا فى المقام الاول وذلك على حد تعبير روبرت شومان، وزير خارجية فرنسا فى



المصدر : الأهرام الاقتصادى


التاريخ : ٩ يوليو ١٩٩٢

ذلك الوقت - كان الهدف الابعد من إنشاء الجماعة الاوروبية للفحم والصلب هو جعل الحرب بين فرنسا والمانيا ، امرا لا يتطرق إليه التفكير بل جعلها امرا مستحيلا من الناحية العملية، على حسب تعبير شومان. كانت المهمة الرئيسية لفالتر هالشتين اول رئيس للمفوضية الاوروبية، كما جددتها معاهدة إنشاء الجماعة الاوروبية، كانت الإشراف على إزالة التعريفات الجمركية بين الدول الاعضاء وإقامة تعريفة جمركية واحدة لها مع العالم الخارجي. لكن عبارته التي كان يرددها على الدوام كانت: «لسنا في مجال التجارة والاعمال، وإنما نحن في مجال السياسة».

ومن الشخصيات الرئيسية التي أسهمت في إنشاء الجماعة الاوروبية وينستون تشرتشيل الذي كان رئيسا لوزراء المملكة المتحدة في المدة ١٩٤٠ - ١٩٤٥ وفي المدة ١٩٥١ - ١٩٥٥ وكان قد اقترح إنشاء «الولايات المتحدة الاوروبية»، وكونراد اديناور مستشار المانيا الغربية من ١٩٤٩ إلى ١٩٦٣ الذي جعل من المانيا الغربية واحدا من الأعمدة الرئيسية للتكامل الاوروبي. وكان بول هنري سباك، وزير الخارجية ورئيس الوزراء في بلجيكا القوة المبدعة وراء التوصل إلى معاهدة روما عام ١٩٥٧ التي انشأت الجماعة الاوروبية. أما روبرت شومان، وزير خارجية فرنسا فيما بين ١٩٤٨ و ١٩٥٣، فهو الذي دفع بالتقارب بين فرنسا والمانيا خطوات إلى الأمام بإقامة الجماعة الاوروبية للفحم والصلب ودعا شارل ديجول رئيس فرنسا (١٩٥٨ - ١٩٦٩) إلى فكرة «أوروبا الفرقاء» لمقاومة النفوذ الامريكي. ودفع روى جنكينز (المملكة المتحدة) رئيس المفوضية الاوروبية فيما بين ١٩٧٧ او ١٩٨١ عن النظام النقدي الاوروبي لتحقيق الاستقرار للعملات الاوروبية.



محاولة جديدة لتعطيل إقرار معاهدة ماستريخت فى بريطانيا

لندن - مسعود الحناوى - رفع اللورد ريس موج رئيس تحرير جريدة التايمز البريطانية السابق دعوى قضائية امام المحكمة العليا لايقاف او تاجيل الخطوات التى تتخذها الحكومة البريطانية من اجل التصديق على معاهدة ماستريخت للوحدة الاوروبية السياسية والنقدية بحجة وجود اخطاء وعيوب قاتلة فى الاجراءات القانونية لعملية التصديق

تاتى هذه المحاولة التضامنية لتعطيل التصديق على المعاهدة بعد ثلاثة ايام من محاولة سابقة لاجراء استفتاء شعبى حول المعاهدة بعد رفض الاغلبية فى مجلس اللوردات لهذا الاقتراح وقبل يومين من عرض مواد الفصل الاجتماعى فى المعاهدة على مجلس العموم البريطانى فى جلسة تاريخية تعقد بعد غد الخميس قد تواجه فيها الحكومة هزيمة بسبب المتمردين من اعضاء حزب المحافظين فى المجلس على الحكومة .



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٠ يوليو ١٩٩٢

ميجور يواجه معركة ماستريخت فى مجلس العموم

يخطىء من يعتقد ان الانتصار الساحق الذى حققه حزب المحافظين الحاكم فى بريطانيا خلال اقتراع مجلس اللوردات فى الاسبوع الماضى. فى واحدة من أسخن الجلسات التى شهدها المجلس عبر تاريخه العتيق. حول اتفاقية «ماستريخت» يمكن ان يضمن. أو حتى يساعد. حكومة جون ميجور فى مجرد تمرير نفس الاتفاقية عندما يتم التصويت عليها فى مجلس العموم البريطانى «البرلمان» بعد غد الخميس.

رسالة لندن:

مسعود الحناوى

فى خصومتها للشق الاجتماعى من الاتفاقية.. إلا انهم فى نفس الوقت مستعدون للتصويت بجانب المعارضة لصالح الفصل الاجتماعى من أجل إسقاط والغاء الاتفاقية باكملها!!

وتؤكد المصادر قريبة الصلة بهؤلاء المتمردين انهم الآن أكثر تصميما وإصرارا على إلحاق الهزيمة بحكومة جون ميجور حول هذه المعاهدة بعد الانتصار الساحق الذى حققه على زملائهم فى مجلس اللوردات!!

وهكذا وضعت الالاعيب السياسية حكومة جون ميجور فى موقف لا تحسد عليه لمواجهة هذا اللغز المحير بين معارضة متحمسة مع الحكومة على مسالة الوحدة الاوروبية لكنها مستعدة للتصويت باسقاطها من اجل احراج الحكومة وعدم التضحية بالشق الاجتماعى.. وبين اعضاء حزب المحافظين المتمردين الذين يتفقون مع موقف الحكومة الرافض للفصل الاجتماعى لكنهم فى نفس الوقت مستعدون للتصويت لصالحه بهدف الغاء المعاهدة!!

والسؤال الآن: هل هناك فرصة لفوز حكومة المحافظين فى اقتراع الخميس القادم.. أم ان احتمالات الهزيمة أكبر؟

يؤكد المراقبون السياسيون هنا ان احتمالات هزيمة حكومة جون ميجور فى هذا الاقتراع قائمة.. بل وقوية.. وان رئيس الوزراء نفسه يهيئ لاجراء اقتراع ثقة بالمجلس فى حالة فشله فى الحصول على الاغلبية المطلوبة، وانه يخاطر بالفعل بمستقبله السياسى.. ووظيفته على عرش داوننج ستريت باصراره على الاقدام على خطوة التصديق على «ماستريخت» دون التنازل عن موقفه.. إلا ان احدا فى نفس الوقت لا يعرف على وجه التحديد عدد اعضاء حزب المحافظين المتمردين الذين سيصوتون ضد الحكومة وسيكون لهم تاثير فعال فى نتيجة الاقتراع!!

ولذلك.. فان حكومة جون ميجور قد بدات تحشد كل طاقاتها وتجمع كافة عناصرها من الآن من اجل الاستعداد للمعركة المصيرية القادمة.. لدرجة ان اثنين من الوزراء الرئيسيين فى الحكومة يلزمان فراش المرض باوامر الاطباء.. سوف ينسيان اوجاعهما.. ويهجران الفراش ليتوجها إلى مجلس العموم البريطانى يوم الاقتراع للإدلاء بصوتيهما على أمل ان تعبر الحكومة هذه المحنة العصيبة.. وهما جون باتين وزير التعليم الذى يرقد حاليا بالمستشفى إثر اصابته بفيروس جعل الاطباء ينصحونه بضرورة الراحة والعلاج.. ومايكل هيزلتاين وزير الصناعة والتجارة الذى لا يزال فى مرحلة النقاهة من الأزمة القلبية الحادة التى كان قد تعرض لها.

جون ميجور



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحياة

التاريخ : ٢١ يوليو ١٩٩٤

وجهة نظر طبقية في الخلافات الاقتصادية داخل بلدان المجموعة الأوروبية

مهدي دخل الله *

■ ليست الايديولوجية الراسمالية ايديولوجية متجانسة او احادية البنية كما يحلو للبعض ان يتصور. فعلى رغم ان هناك اتفاقاً تاماً واساسياً بين جميع القوى التي تتبنى هذه الايديولوجية حول المصلحة الراسمالية العليا المشتركة، الا انه لا يمكن الاستهانة بالاختلافات بين القوى التي تمثل، مجتمعة، مصلحة راس المال وتسعى لتحقيق اهدافه وتثبيت نظامه. وبالمقابل، لا يحق لباحث المغالاة في تضخيم هذه الاختلافات والخلافات، واستنتاج نتائج منها لا تمت الى الواقع بصلة.

من المعروف انه في عصر التطور الراسمالي المتواصلة، ومع انحسار تاثير الايديولوجيات والحركات المناهضة للراسمالية في الدول الصناعية الكبرى، ظهرت قوتان اقتصاديتان اساسيتان في بنية النظام الراسمالي، الاولى هي البورجوازية الصناعية والثانية هي الطغمة المالية.

وبعد الحرب العالمية الثانية جرت تحولات بنيوية مهمة في العلاقات بين هاتين الفئتين، بل ظهر نوع من الاتحاد بينهما، وخاصة بعد ان سيطرت الطغمة المالية او كادت على أهم المرافق الصناعية واصبحت هذه الطغمة هي نفسها البورجوازية الصناعية في كثير من الاحيان. لكن هذا الاتحاد كان اتحاداً فيزيولوجياً فحسب، اي تماثل في الأشخاص، لكن الاستقلال الوظيفي لكل من راس المال المالي وراس المال الصناعي ما زال موجوداً مع كل ما تسحبه هذه الاستقلالية خلفها من تمايز في المصلحة الاقتصادية واختلاف في المفاهيم والنظريات، وبالتالي في السياسة الاقتصادية.

ونكتفي الآن بالتركيز على ناحية واحدة تهمنا في هذه العجالة وتفسر لنا خلفية الخلافات البريطاني - الفرنسي الدائم داخل المجموعة الاوروبية، وهذه الناحية تتعلق بجزء مهم من النظرية الاقتصادية الراسمالية: الجزء المعني بـ «نظرية التكامل الاقتصادي». وفي اطار هذه النظرية يتضح الخلاف بين ممثلي البورجوازية الصناعية (ويمثلهم حكام فرنسا والمانيا) وبين ممثلي ايديولوجية الطغمة المالية (بريطانيا في عهد التاتشرية). فالفئة الاولى تؤمن بالنظرية التدخلية (المؤسساتية) في الاقتصاد وتعمل على استعمال اجهزة الدولة وقوانينها اداة طيعة لتنفيذ مصالحها. اما الفئة الثانية فتؤكد على ضرورة التدرج نحو انهاء «الوظيفة الاقتصادية للدولة» كلية واعادة عصر الليبرالية الذهبي بمفاهيمه والياته الجديدة (New Liberalism).

من الواضح ان مصلحة الصناعة تتطلب حماية السوق الوطنية (او الاقليمية في حالة التكامل) وتنسيق عناصرها وضبطها خوفاً من «التنافسية الفوضوية»، بينما تتطلب مصلحة الطغمة المالية والنقدية تحرير العملية التمويلية والنقدية من كل تدخل بهدف استعمال النقد والمال سلاحاً في توجيه الاقتصاد داخلياً والسيطرة على الاقتصادات الاقل نمواً خارجياً.

وفي مثل هذا التمايز نشأت نظريتان في اطار النظرية العامة للتكامل الاقتصادي، إذ ينطلق ممثلو البورجوازية الصناعية، الذين يؤكدون على اهمية تدخل الدولة لحماية الاقتصاد الوطني من التاثيرات السلبية من الخارج، في فهمهم للعملية الاقتصادية، من موقف يتسم بالعملية والواقعية، فعندهم ان «المجموعة المتكاملة» لا بد وان تلتزم بشروط تنسيقية وتوحيدية تؤمن تطوراً متناسقاً لاقتصاداتها وان كان ذلك سينتقص من سيادة كل دولة على حدة.

وهم لذلك يؤكدون ضرورة دعم المؤسسات المشتركة للمجموعة ويؤيدون دعم «دولة بروكسيل المشتركة» التي تضم مقر المجموعة ومؤسساتها. ونرى ذلك واضحاً في مشروع جاك ديلور، والذي تشكل كل مرحلة من مراحله انتقاصاً متزايداً للسيادة الوطنية لكل عضو وبالتالي تعميقاً وتوطيداً لـ «السيادة الجماعية».

والسيادة الجماعية او السيادة فوق القومية (Supranational) تظهر بشكل حساس وصعب عند بحث قضايا التعاون النقدي بشكل خاص وهي المرحلة التي وصلت اليها المجموعة حالياً. وهذه الحساسية لا تنبع من كون «العملة مؤشراً اساسياً على سيادة الدولة» فحسب، بل لأن البدء في عملية توحيد العملات بهدف الغاء العملة الوطنية في النهاية تقضي بالتدريج على السلطة المطلقة للطغمة المالية في البلد الأكثر تطوراً داخل المجموعة والذي يرتبط بارتباطات اقتصادية محددة مع الخارج كبريطانيا (وخاصة مع دول الكومونولث).

في المقابل فإن البورجوازية الصناعية التي ترغب في انشاء سوق اقليمية واسعة متكاملة تريد، في جملة ما تريد، ان تروض مراكز القوى المالية والنقدية وتضعها تحت تصرفها انطلاقاً من الحقيقة القائلة ان المال هو الوسيلة، والانتاج هو الهدف وليس العكس. وان الوسيلة لا بد وان تخضع لمنطق الهدف وآليته. وإذا كان هدف المنتج هو تحقيق انتاجه اي طرحه في السوق ومبادلته، فإن التبادل التجاري داخل السوق الاقليمية يبدو وكانه المؤشر الاول والاساس لقدرة التكامل على البقاء. ومن اجل هذا لا بد من توطيد «سلطة فوق قومية» تؤمن عمليات الامتيازات الاقراضية والائتمانية والتسهيلات في المعاملات النقدية والدفعية بهدف تطوير التبادل وبالتالي توسيع الانتاج وزيادته بشكل مستمر.

وليس ابغض على «الليبراليين» من تدخل الدولة في الاقتصاد، فهذا مبدأ عام، لكن التطورات بعد ازمة الكساد في الثلاثينات دفعت بفرنسا «الليبرالية الاقتصادية» الى القبول على مضض ببعض تدخلات الدولة

في الاقتصـ... على ان تكون هذه التدخلات ضيق، ومؤقتة هدفها اعادة «الوضع الليبرالي الطبيعي». وهكذا ظهرت الـ...ية «الليبرالية الجديدة» التي حاولت إظهار تفهم للواقع الجديد ولكن من دون التخلي عن الشعار الليبرالي الكبير «دعه يعمل، دعه يمر». والفلسفة الليبرالية تناسب، كما سبق وذكرنا، الطغمة المالية ومصالحها بشكل خاص. واعتراض الليبراليين الجدد على تدخل الدولة في الاقتصاد انتقل، بالطبع، الى اعتراضهم الشديد على مفهوم «السيادة فوق القومية»، وهم يناهضون سلطات المؤسسات فوق القومية المشتركة ويعتبرون انها يجب ان تكون فنية وتنسيقية فقط، بينما يكون القول الفصل لمؤسسات السيادة الوطنية.

ويعتقد ممثلو نظرية «التكامل الوظيفي» ان هدف التكامل الاول اعادة شروط «قابلية التحويل» للعملات داخل المنطقة المتكاملة تمهيداً لخلق ظروف تسمح بقابلية تحويل العملات في جميع انحاء العالم. وفي مثل هذا الطلب تمكن ملاحظة امور عدة:

١- قابلية التحويل للعملات هو بديل لتوحيدها والغائها تدريجياً، بل هو، على العكس، توطيد لاستقلالية العملة الوطنية، وبالتالي للسيادة الوطنية.

٢- الهدف هو تكامل العالم بكامله واطلاق حرية التجارة فيه بشكل مطلق، لا انغلاق المجموعة الاقليمية المتكاملة على نفسها.

٣- وبالتالي فإن المهم، في المحصلة، إحلال التوازن الخارجي لكل دولة على حدة وفي اطار عالم متكامل (على الطريقة الليبرالية)، لا الاهتمام بالتوازن بين الدول الاعضاء في المجموعة والتخلي عن اهمية التوازن الخارجي للمجموعة مع العالم، ولكل دولة عضو على حدة مع دول العالم خارج المجموعة.

وهكذا نرى أن الليبراليين الجدد يضعون نصب اعينهم «التكامل الدولي العام»، وهو حق يراد به باطل لانه يرى أن هذا التكامل يجب ان يتم في ظروف الاقتصاد الدولي الليبرالي. ومن المعروف انه في بنية كهذه للاقتصاد العالمي تتمكن الاقتصادات المتطورة من تعزيز سيطرتها على الاقتصادات الاضعف بشكل افضل.

ولئن ساعد ما سبق في توضيح الماهية العميقة للخلاف البريطاني – الفرنسي وجذوره النظرية، فإنه لا بد من التاكيد على ان هذا الخلاف يدور في اطار البنية الراسمالية التعددية نفسها، وهو، عليه، ليس خلافاً تناحرياً، بل هو مجرد خلاف حول الاسلوب والتفاصيل. اما الهدف فهو واحد: تطوير وتوطيد العملية الراسمالية في ظل كل اقتصاد وطني على حدة، وداخل الاقتصادات المتكاملة ككل ومن ثم في اطار الاقتصاد الدولي الواسع. والدليل البيّن على هذا انه لا توجد احزاب سياسية تمثل الطغمة المالية بشكل منعزل ومستقل، ولا احزاب اخرى تمثل البورجوازية الصناعية بمفردها، بل ان الخلاف بين الفئتين يدور داخل اطار الحزب الواحد. فمثلاً كانت مارغريت تاتشر تتزعم التيار الذي يمثل مصالح راس المال المالي والطغمة النقدية والمالية في حزب المحافظين، مقابل تيار ادوارد هيث الشهير الذي يميل الى البورجوازية الصناعية ومصالح راس المال الصناعي، وهو التيار الذي ادخل بريطانيا الى السوق الاوروبية المشتركة في اوائل السبعينات.

وبسبب هذا الاختلاف النظري (او لنقل العقائدي)، فإن الاختلاف في السياسة الاقتصادية كان اكثر وضوحاً. فبينما كانت سياسة هيث الاقتصادية تهتم بالانتاج والصناعة والعمالة وتستعمل الادوات المناسبة للتعامل مع هذه القضايا، كانت سياسة تاتشر تتركز على قضايا اخرى لها ادواتها المميزة كالقضايا النقدية (مكافحة التضخم كهم اول).

اما جون ميجور فيمثل نوعاً من الحل الوسط بين تركة هيث التي ادخلت بريطانيا في عضوية السوق وتركة تاتشر التي طالما وقفت عقبة كاداء في وجه ما يسمى «بيروقراطية بروكسيل» وتوجهاتها الضاغطة. ويمكن القول ان ميجور واعوانه انما يمثلون نزعة التعقل عند كل من الفئتين، الصناعية والمالية، وهي النزعة التي تهتم بالمصالح العليا للراسمالية وتضغط على الفئتين لايجاد لغة مشتركة بينهما.

وفي المانيا يمثل كول داخل الحزب الديموقراطي المسيحي التيار الذي يميل الى البورجوازية الصناعية مقابل ذاك التيار، في الحزب الحليف (الاجتماعي المسيحي)، لتيار السياسي الراحل شتراوس الذي يؤيد مصالح الطغمة المالية. لكن المانيا، ولاسباب جيواقتصادية وجيوسياسية معينة كانت دائماً اميل من بريطانيا الى التكاملية الاوروبية حتى بالنسبة لتيار شتراوس. لذلك كان المحور الالماني – الفرنسي اشد استقراراً رغم انه حالياً يمثل نوعاً من التحالف بين الديموقراطية المسيحية في المانيا والاشتراكية في فرنسا.

الدليل الثاني على هامشية مثل هذا الخلاف هو قبول بريطانيا مبدئياً، بفكرة «الوحدة النقدية الاوروبية»، واقتصار اعتراضاتها فقط على التوقيت المبكر لمثل هذه العملية. وللتذكير نقول ان هذا الموقف رضيت به تاتشر المتصلبة عام ١٩٨٩ حيث وافقت في القمة الحادية والاربعين للمجموعة التي انعقدت في مدريد على «مشروع غونزاليس» الذي مثل حلاً وسطاً سبق ماستريخت ووافق عليه جميع الدول الاعضاء في المجموعة، ويتالف هذا المشروع من اربع نقاط هي:

١ – الالتزام بمبدأ «الاتحاد النقدي»، وهو ما تصرّ عليه فرنسا.

٢ – قبول خطة ديلور كاساس يمكن الانطلاق منه في دراسة خطوات الاتحاد النقدي مع العمل بصور متوازية في مجالات اخرى تتعلق بالاندماج (مثل حرية انتقال عوامل الانتاج) وهو ما تصرّ عليه بريطانيا.

٣ – البدء بتطبيق المرحلة الاولى من مشروع ديلور بحلول تموز (يوليو) ١٩٩٠. ولقد حلّ ميثاق ماستريخت هذه القضية في ما بعد.

٤ – تسجيل رغبة بعض الزعماء في عقد مؤتمر حكومات دول المجموعة قريباً للاتفاق على الآلية الضرورية للاتحاد النقدي وتسجيل رغبة الآخرين بالتمهّل حول الموضوع ودراسته بالتاني.

ان التذكير بنقاط غونزاليس الاربع هذه، والتي سبقت ماستريخت، هو مقصود الآن، لانه يقدم لنا خير دليل على صحة التوقعات والتقديرات التالية:

– ان التوجه التاريخي العام للاحداث يميل الى جانب نظرة ممثلي التكامل المؤسساتي (البورجوازية الصناعية)، وان فرسان الطغمة المالية والنقدية يضطرون دائماً الى التراجع التكتيكي واحياناً الاستراتيجي امام تطورات الاحداث ومنطقها. فمشروع غونزاليس وبعده ميثاق ماستريخت يؤكدان هذه الظاهرة وخاصة اذا اخذنا بعين الاعتبار خسارة حزب المحافظين قبل سنوات في انتخابات البرلمان الاوروبي والتي عادت لتتكرر لاحقاً.

– ان التغيير البنيوي الذي يتوضح تدريجاً في الاقتصادات الراسمالية الاوروبية يؤكد تقهقهر وانحسار تاثير الطغمة المالية والنقدية وادواتها ومفاهميها، وهو ما يشير الى ان القرن المقبل سيسجل تعاظماً في دور الدولة ومؤسساتها في اطار الاقتصادات الوطنية والاقتصاد الاوروبي المتكامل. وهذا الامر يعيد قضايا الانتاج والعمالة الى مركز الاهتمام وهو توجه صحي بالمحصلة. ولا شك ان نجاح بيل كلينتون الديموقراطي في الولايات المتحدة وطروحه مفاهيمه المناقضة كلية للريغانية انما سيساهم في سيادة هذا المنطق وهذا التوجه الراسمالي العام.

---

* كاتب وجامعي سوري.

المصدر : الحياة
التاريخ : ٢١ يونيو ١٩٩٣

المنازعات تتمحور حول علاقة الصناعة بقيود السوق الاوروبية

السعي لإقرار "ماستريخت" يقلب توازن التحالفات السياسية في بريطانيا



□ لندن – من اليسون سميث وجون ميسون:

FT اعترفت الحكومة البريطانية اخيراً بان مصادقة بريطانيا على معاهدة «ماستريخت» يجب ان تنتظر نتائج الحملة التي تشنها الجماعات المعارضة لهذه المعاهدة في بريطانيا، والهادفة الى عدم إضفاء الشرعية عليها.

وجاء اعتراف الحكومة هذا فيما عزّز الفريقان المتواجهان المتخاصمان في مجلس العموم (وفي مجلس اللوردات) البريطاني استعداداتهما الخاصة بجلسة المناقشات الحاسمة التي ستعقد غداً في مجلس العموم البريطاني في شأن الفصل الخاص بالجانب الاجتماعي في المعاهدة. ويعني هذا كله ان المصادقة على المعاهدة ستتأخر حتى الخريف المقبل.

ولم يتردد المحافظون الرافضون للاندماج في المجموعة الأوروبية، او المشككون في جدوى هذا الاندماج، والذين عقدوا اجتماعاً بغية رسم خطط «المواجهة» في الاعراب عن ثقتهم بقدرتهم على الحاق الهزيمة بالحكومة البريطانية ووضع عراقيل اضافية في طريق المصادقة على المعاهدة. الا ان اثارة احتمال التوصل الى «صفقة» بين الحكومة ونواب الحزب الوحدوي الايرلندي الشمالي تاتي في اجواء مثقلة بالمناورات السياسية والخداع، فيما اعلن ايضاً ان السير باتريك مييهيو، وزير الداخلية لشؤون ايرلندا الشمالية سيجتمع مع نواب من الحزب الوحدوي بعد ظهر غد.

وفيما اتفق الجميع على ان اصوات الاحزاب الثانوية الممثلة في مجلس العموم البريطاني قد تقرر مصير نتيجة المناقشات، ظهر بصيص ضوء آخر بالنسبة الى الآمال التي تعقدها الحكومة في هذا الصدد عندما تبيّن ان اعضاء حزب الديموقراطيين الاحرار منقسمون على انفسهم في شأن التكتيك الذي يجب عليهم ان يتبعوه في مرحلة التصويت النهائية.

وعلى رغم ان جون ميجور، رئيس الوزراء البريطاني قال انه لا يعتبر التصويت غداً امراً مرتبطاً بالثقة في حكومته، يجمع المراقبون على ان فشل الحكومة، اذا حصل، سيؤدي الى مزيد من الضعف في سلطته ونفوذه السياسي كرئيس للوزراء. الا انه حتى الذين يعتقدون بان الحكومة لا بد منتصرة الخميس، والذين يعتبرون موالين لهذه الحكومة يعترفون بانه لا مفر من الهزيمة اذا اخذ المرء في الاعتبار عدد النواب الذين يؤيدون المعاهدة وعدد الذين يعارضونها. فاذا توحدت احزاب المعارضة كلها وانضم اليها عشرة نواب محافظين متمردين، فان الحكومة ستفقد اكثريتها المؤلفة من ١٨ نائباً فقط.

واستمد المعارضون للاندماج مع دول المجموعة الأوروبية والمشككون في جدوى هذا الاندماج شجاعة من القرار الذي اتخذه قاضيان من قضاة المحكمة البريطانية العليا اول من امس بالسماح للورد ريس موغ بطلب اجراء اعادة نظر قانونية شاملة في خطط الحكومة الخاصة بالمصادقة على معاهدة «ماستريخت» علماً بان اللورد ريس موغ من الشخصيات المهمة التي تتزعم حملة انتقاد رئيس الوزراء البريطاني.

واثناء هذه المراجعة القانونية التي تبدأ الاثنين المقبل، سيسعى اللورد ريس موغ الى استصدار امر قضائي يحول دون المضي في عملية المصادقة على المعاهدة في شكلها الراهن على اساس ان طريقة الحكومة في الحصول على هذه المصادقة، حسب ما يقول اللورد ريس موغ، خاطئة قانونياً ودستورياً.

ولم تحاول الحكومة البريطانية عرقلة ما بذله اللورد ريس موغ من جهود اخيراً من اجل استصدار الامر القضائي من قاضيي المحكمة العليا، وقالت انها لا ترغب في عرقلة الطلب الذي تقدم به اللورد المعارض الى المحكمة العليا.

وقال المحامون الذين يمثلون دوغلاس هيرد، وزير الخارجية البريطاني، ان الحكومة لا تنوي المصادقة على المعاهدة، اي لا تنوي التقدم بطلب الى مجلس العموم للمصادقة على المعاهدة، قبل فراغ المحاكم من النظر في دعوى اللورد ريس موغ.

ومن جهة اخرى شدد ناطق حكومي على ان الحكومة ستعارض مضمون التحدي القانوني الذي طرحه اللورد المعارض.

وفي طلب المراجعة القانونية، قال محامو اللورد ريس موغ ان الحكومة تستغل الحق الذي يمنحه الدستور البريطاني للملكة (اي للحكومة) بتجاوز البرلمان البريطاني على نحو لم يحاوله احد منذ كانت اسرة ستيوارت مالكة في بريطانيا (اي منذ عام ١٧١٤) وان السلطات القضائية المعاصرة اقامت الدليل على ان موقف الحكومة البريطانية الراهنة لا يمكن الدفاع عنه قانونياً.

ويستند تحدي اللورد ريس موغ القانوني الى ثلاثة اسس هي اولاً ان من شأن المعاهدة ان تنقل السلطات الخاصة بتقرير سياسة بريطانيا الخارجية الى بروكسيل وان تزيد السلطات الممنوحة للبرلمان الاوروبي. اما الأساس الثالث فهو ضرورة استثناء البروتوكول الاجتماعي من المعاهدة.

ومن المنتظر ان تتم المراجعة القانونية في غضون اسبوع، قبل اجازة المحاكم الصيفية، مما يسمح للحكومة باستئناف الحكم في آب (اغسطس) المقبل.

وعمت الفوضى والارتباك في دوائر الحكم البريطانية اخيراً حول مدى الانعكاسات التي سيتركها التوجه الى المحاكم على المناقشات التي ستجري في مجلس العموم الخميس (على اعتبار ان لا يجوز البحث عادة في امر تنظر فيه المحاكم).

ويبدو ان تكتيك الحكومة يتمحور حول محاولة انشاء تحالفين مختلفين في عمليتي التصويت المنفصلتين اللتين ستجريان بعد انتهاء المناقشات. وقيل انه اذا تم قبول التعديل الذي اقترحه حزب العمال المعارض والقائل بان على الحكومة ان تمتنع عن المصادقة على المعاهدة الى ان تلتزم الفصل الخاص بالشأن الاجتماعي في المعاهدة، فربما تمنّع وزراء الحكومة البريطانية عن التصويت ضد تعديل حزب العمال.

ويبدو ان غاية الحكومة من وراء هذا كسب دعم المشككين في جدول الاندماج بدول المجموعة الأوروبية، الذين يريدون عرقلة المصادقة على معاهدة «ماستريخت» عن طريق ضمان رفض النواب لمشروع القرار النهائي لكي ينتفي وجود المبررات الفنية (القانونية) لقرار برلماني رسمي. اما اذا خذل مجلس العموم تعديل حزب العمال، فربما صوّت الديموقراطيون الاحرار مع الحكومة بهدف السماح لعملية المصادقة على المعاهدة بالمضي قدماً.



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢١ يوليو ١٩٩٣

دعوى أمام المحكمة العليا البريطانية تؤخر التصديق على ماستريخت

□ لندن - «العالم اليوم»

تبدأ المحكمة العليا فى بريطانيا الاسبوع القادم نظر دعوى اللورد ريس موج ضد مشروع قانون معاهدة ماستريخت، الأمر الذى يعنى من الناحية الفنية تأجيل التصديق على المعاهدة التى كانت الحكومة تعتبرها فى حكم القانون.

قال موج — رئيس تحرير التايمز السابق — إن دعواه تستند إلى أن مشروع القانون المعروض على مجلس العموم واللوردات يختلف عن نصوص السياسة الخارجية والدفاعية عن المعاهدة الأصلية والتى صدقت عليها حكومات ١١ دولة ولم يتبق غير بريطانيا.



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ يوليو ١٩٩٣

المحكمة العليا تقبل دعوى لورد « موج »

عقبة جديدة تؤخر التصديق على ماستريخت في بريطانيا

□ لندن - إبراهيم نوار:

تعرضت حكومة المحافظين في بريطانيا لضربة قاسية بعد قرار المحكمة العليا قبول الدعوى التي قدمها اللورد ريس موج ضد مشروع قانون معاهدة ماستريخت الذي طلبت الحكومة من مجلس العموم واللوردات التصويت عليه، وستبدأ المحكمة العليا اعتبارا من الاسبوع القادم نظر الدعوى، الامر الذي يعني من الناحية الفنية تأجيل التصديق على معاهدة ماستريخت التي كانت الحكومة تعتبرها في حكم القانون.

وقال اللورد ريس موج رئيس تحرير صحيفة التايمز سابقا ان مشروع القانون الذي قدمته الحكومة إلى البرلمان يختلف عن المعاهدة التي اقرتها الدول الاعضاء في المجموعة الاوروبية والتي صدقت عليها حكومات ١١ دولة ولم يتبق غير بريطانيا.

واوضح ان دعواه ضد الحكومة تقوم على أساس ان مشروع القانون المعروض يختلف في نصوص السياسة الخارجية والدفاعية عن المعاهدة الاصلية وتتضمن المعاهدة تحويل جزء من سلطات الدولة إلى المجموعة الأوروبية في مجالات السياسة الخارجية والدفاع وهو ما يعني سحب جزء من سلطات مجلس العموم واللوردات فيما يتعلق باقرار السياسة الخارجية والدفاعية لبريطانيا.

ومعنى ذلك، من وجهة نظر اللورد ريس موج، ان الحكومة تضلل النواب واللوردات. وقال ان المعاهدة يجب ان تعرض بكاملها على مجلس العموم واللوردات والا يعرض مجرد مشروع قانون تصوغه الحكومة يختلف عن المعاهدة الاصلية.

وبذلك فإن الحرب ضد ماستريخت أصبحت تدور في ثلاث جبهات في وقت واحد، مجلس العموم، مجلس اللوردات ثم اخيرا المحكمة العليا، لكن ساحة الحرب الأخيرة تختلف كثيرا عن ساحة الحرب في مجلس العموم واللوردات ففي البرلمان يمكن للحكومة من خلال التحالفات السياسية تجنب الهزيمة، لكن في المحكمة العليا، فإن الأمر يخضع للقضاء والقانون سواء من حيث الإجراءات أو من حيث التوقيت.

وإذا كانت الحكومة تعتبر ان التصديق على ماستريخت قرار سياسي، فإنه لم يصبح كذلك الآن بعد ان دخلت المحكمة العليا حكما في النزاع بين الأطراف المختلفة.

وطبقا للتقديرات المتفائلة فإن مسار دعوى اللورد ريس موج ضد الحكومة يمكن ان يكون على الوجه التالي:

– شهر يوليو: نظر الدعوى في المحكمة العليا.

– شهر أغسطس: انتقال القضية إلى محكمة الاستئناف.

– شهر سبتمبر: انتقال القضية من محكمة الاستئناف إلى مجلس اللوردات وهو أعلى سلطة قضائية في بريطانيا.



جون ميجور

ويمكن عمليا ان تطول جلسات نظر القضية الامر الذي يعني احتمال الا تستطيع الحكومة البريطانية التصديق على معاهدة ماستريخت قبل نهاية العام الحالي.

ومن المتوقع ان تخسر حكومة المحافظين التصويت الذي سيجرى في مجلس العموم اليوم الخميس بشأن ضم أو عدم ضم الميثاق الاجتماعي إلى مشروع القانون المقدم من الحكومة إلى مجلس العموم. ولكن حتى إذا فازت الحكومة بالتصويت، فإن خطوة اللورد ريس موج قطعت الطريق على الحكومة للتصديق بسرعة على معاهدة ماستريخت.

٠٤٠٧



مجلس اللوردات البريطاني يصادق على معاهدة ماستريخت

● لندن – رويتر – اقر مجلس اللوردات البريطاني بغالبية كبيرة مساء اول من امس الثلثاء معاهدة ماستريخت للوحدة الاوروبية، وازال بذلك واحدة من اخر العقبات التي تعترض سبيل التصديق على المعاهدة في بريطانيا.

وعلى رغم ان موافقة مجلس اللوردات تعني فوز حزب المحافظين الحاكم في معركته ضد المناهضين للوحدة الاوروبية فأن رئيس الوزراء جون ميجور لن يستطيع التصديق رسمياً على المعاهدة قبل ان يجري مجلس العموم اليوم (الخميس) تصويتاً على تعديل قدمته المعارضة.

وتنظر المحكمة العليا في طعن في سلامة اجراءات التصديق على المعاهدة قدمه المناهضون للوحدة. ويواجه ميجور احتمال الهزيمة على ايدي المتمردين داخل حزب المحافظين الذين يعارضون المعاهدة بشدة.

التصويت على ماستريخت بمجلس العموم البريطاني جو من الغموض والقلق يسيطر على الساحة السياسية

لندن - من مسعود الحناوي - بدات فى ساعة متاخرة من مساء امس اجراءات التصويت على البنود الاجتماعية فى معاهدة ماستريخت للوحدة الاوروبية بمجلس العموم البريطانى ، وذلك وسط جو من الشك والقلق ازاء النتيجة التى سيسفر عنها الاقتراع من ناحية ، والخطوة التى ستقدم عليها حكومة جون ميجور فى حالة هزيمتها فى هذا الاقتراع ، خاصة بعد ان ألمح رئيس الوزراء الى انه قد يمضى فى اجراءات التصديق على المعاهدة بدون الفصل الاجتماعى حتى لو لم يفز بدعم وتأييد البرلمان لموقفه .

وقد شهدت اللحظات الاخيرة التى سبقت الاقتراع امس جهودا مكثفة من جانب الوزراء وقيادات حزب المحافظين لاقناع اعضاء مجلس العموم بالتصويت الى جانب الحكومة . كما عقد ميجور اجتماعات فردية مع اعضاء حزبه المتمردين على الوحدة الاوروبية لاقناعهم .

وترددت شائعات عديدة متضاربة حول الضغوط التي تمارس على اعضاء حزب المحافظين المتمردين قبل ساعات من الاقتراع . الا ان احد المتمردين اكد انه رغم كل هذه الضغوط فلا تزال اعداد كبيرة من اعضاء الحزب سيصوتون ضد الحكومة والمعاهدة



المصدر : الشرق الاوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٣ يوليو ١٩٩٣

جولة في خلفية التصويت البريطاني على اتفاقية ماستريخت



لندن: من ريتشارد اومارا*

عادت اتفاقية ماستريخت حول الوحدة النقدية والسياسية في اوروبا لتكون بؤرة تفجر ازمة سياسية جديدة في بريطانيا.

ويتعرض رئيس الوزراء جون ميجر، مرة اخرى، لخطر زعزعة الثقة بزعامته مع تصويت مجلس العموم (ليل امس) على الميثاق الاجتماعي الذي تتضمنه المعاهدة.

معروف ان اتفاقية ماستريخت ستجمع دول المجموعة الاوروبية ضمن وحدة نقدية واعتماد عملة واحدة، ربما بنهاية القرن الحالي. كذلك تضع المعاهدة الآلية المناسبة لصياغة سياسات موحدة في مجالي الدفاع والدبلوماسية. وباختصار، تقرب الاتفاقية مواقف الدول الاعضاء، بطريقة او باخرى، اكثر بكثير مما هو حاصل الآن. ويذكر ان عدد الدول الاعضاء حالياً يبلغ 12 دولة وسيصبح عما قريب 16 دولة.

دول المجموعة كلها عرفت في الواقع نوعاً من المعارضة للابعاد المركزية التي تنص عليها الاتفاقية.

وفي بعض هذه الدول خاضت الحكومات معارك شرسة لضمان المصادقة عليها كما كان الحال في فرنسا، بينما في الدنمارك هزمت الاتفاقية اولاً ثم وافق عليها الشعب في استفتاء ثان.وهكذا صادقت كل بلدان المجموعة ـ حتى امس ـ على المعاهدة باستثناء بريطانيا. ففي بريطانيا يتمتع خصوم الاتفاقية بقوة اكبر وصوت أعلى من اي نقاد للمعاهدة في دول اوروبا الاخرى. ويزيد وضع الاتفاقية ككل حرجاً ان ابرامها يتطلب موافقة كل الدول الاعضاء عليها.تعزى قوة المعارضة البريطانية للاتفاقية الى انها تدعو ضمناً الى التنازل عن بعض السيادة الوطنية ضمن الوحدة الاوروبية. وهذا امر لا يستسيغه البريطانيون.والاتفاقية التي وقع عليها ميجر في مدينة هولندية صغيرة اسمها ماستريخت في ديسمبر (كانون الاول) 1991، باتت حجر الاساس لسياسته الاوروبية. وانهيارها قد يؤدي الى سقوطه. الا ان الطريف في تصويت ليلة امس في مجلس العموم البريطاني، ان اعضاء المجلس لا يصوتون على الاتفاقية نفسها في الواقع، بل على اقتراح تقدم به حزب العمال المعارض يدعو فيه الى القبول، غير الملزم، بالميثاق الاجتماعي الذي تنص عليه الاتفاقية. والميثاق الاجتماعي، فصل في الاتفاقية ينص على الحقوق والامتيازات التي يجب ان يتمتع بها العمال في كل دول المجموعة. وينص الفصل ايضاً على عدد ساعات العمل التي يمكن فرضها على العامل، بجانب تحديد الاجور الدنيا وظروف العمل في المصانع وضمان امتيازات معينة للنسوة والاطفال العاملين وضمانات اخرى حول الاجازات وغيرها.

وكان ميجر اثناء التفاوض على المعاهدة قد افلح في ان يفرض على المجموعة استثناء بريطانيا من الالتزام بالميثاق الاجتماعي الذي صادق عليه بقية الاعضاء. وروج ميجر لذلك الاستثناء يومذاك على انه انتصار سياسي كبير، على اساس انه سيعطي صاحب العمل ـ المؤيد بصورة طبيعية لحزب المحافظين ـ في بريطانيا امتيازات تجعله يتفوق على نظيره الاوروبي، وهذا سيجذب المزيد من الاعمال والرساميل الى بريطانيا لانها ذات سوق عمالة «اكثر تحرراً».

في المقابل حزب العمال المعارض، الذي يؤيد المعاهدة في الغالب لكنه يصر على قبول بريطانيا بالميثاق الاجتماعي بالنظر لوزن نقابات العمال في الحزب، لا يملك الاصوات البرلمانية الكافية لضمان النصر في ما يدعو اليه حتى لو انضم اليه الديمقراطيون الاحرار (حزب المعارضة الثاني).لكن عدداً من اعضاء حزب المحافظين، اي حزب ميجر، هددوا منذ فترة بالتصويت لصالح مبادرة حزب العمال، لا لانهم يؤمنون بما تدعو اليه المبادرة بالنسبة للميثاق الاجتماعي بل رغبة منهم الحاق الهزيمة بميجر واحراجه، وبالتالي ازاحته ومعه اتفاقية ماستريخت.



المصدر : الشرق الاوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٣ يوليو ١٩٩٣

ويبقى هناك خطر اخر يتربص بمستقبل الاتفاقية، وهو التحدي الذي باشره معارضوها المحافظون امام المحاكم. ويقول هؤلاء أن بريطانيا لا يمكن ان تصادق على الاتفاقية بحجة انه لا يحق للحكومة التنازل عن سلطاتها للتحكم في السياستين الخارجية والدفاعية دون موافقة برلمانية خاصة.

ولكن رغم الاجواء السياسية المحمومة التي ترافق التصويت، ورغم القضية المرفوعة امام القضاء كان الانطباع السائد امس ان الاتفاقية ستظفر بالمصادقة، مع العلم ان مجلسي العموم واللوردات ابدا اصلاً توقيع الحكومة على الاتفاقية.

ولدى رئيس الوزراء صلاحية المصادقة على الاتفاقية دون اللجوء الى مجلس العموم بموجب الية دستورية تسمى «الحق الملكي». وقد اوضح انه سيستخدم تلك الآلية اذا خسر.

---

* خدمة «لوس انجليس تايمز»



المصدر : المساء

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٣ يوليو ١٩٩٣

التصويت على طرح الثقة..في حكومة «ميجور»

تأجيل التصديق على معاهدة ماستريخت بعد خسارة المحافظين..في البرلمان

لندن- وكالات الانباء: خسرت الحكومة البريطانية فى الاقتراع البرلمانى حول معاهدة ماستريخت.. الامر الذى يؤجل تصديق بريطانيا على المعاهدة.. التى تحدد طريقا لوحدة سياسية ونقدية اوربية.. حصلت حكومة المحافظين على ٣١٦ صوتا مقابل ٢٢٤ صوتا.

وبسبب هذه الخسارة دعا جون ميجور رئيس الحكومة.. مجلس العموم للتصويت اليوم على طرح الثقة فى حكومة المحافظين.
أوضح ميجور فى كلماته بعد التصويت على الشق الاجتماعى انه لن ينتظر الى ابعد من اليوم للتصويت على طرح الثقة فى حكومته.
يرى المراقبون السياسيون فى العاصمة البريطانية ان هناك احتمالا كبيرا وفرصة للحكومة للحصول على ثقة مجلس العموم الا ان مستقبل ميجور كرئيس الوزراء وزعيم لحزب المحافظين اصبح محل تساؤل كبير الان.

على صعيد اخر.. اكد عدد كبير من اعضاء مجلس العموم من حزب المحافظين والرافضين لاتفاقية ماستريخت انهم سيؤيدون الحكومة اليوم خلال طرح الثقة عليها امام مجلس العموم.

البرلمان البريطاني يوجه «لطمة قوية» للحكومة البريطانية

النواب يرفضون معاهدة «ماستريخت».. و«ميجور» يدعو للتصويت بالثقة على حكومته

مستقبل رئيس الوزراء في الميزان.. ومخاوف من حدوث اضطرابات سياسية كبيرة



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوفد

التاريخ : ٢٤ يوليو ١٩٩٣

لندن ـ وكالات الأنباء :

عقد أمس البرلمان البريطانى جلسة تاريخية خاصة وعاجلة للتصويت على الشق الاجتماعى لمعاهدة ماستريخت للوحدة الأوروبية فى محاولة أخيرة لكسب تأييد الأعضاء المتمردين عن حزب المحافظين، رفض البرلمان البريطانى طلب الحكومة بالموافقة على السياسة التى تتبعها فيما يتعلق بالشق الاجتماعى للمعاهدة بفارق ٨ أصوات. اكد أعضاء البرلمان عزمهم على اسقاط المعاهدة ووصفوها بأنها تمثل «الاشتراكية من الباب الخلفى»..

اعلن جون ميجور رئيس الوزراء البريطانى عقب إعلان نتائج التصويت انه سيطرح مشروع قرار للتصويت على الثقة بحكومته، أكد مسئولون حكوميون أن «ميجور» الذى تدنت شعبيته الى مستوى قياسى واثق من الهروب من الأزمة بفوزه فى الاقتراع الذى سيجرى فى وقت لاحق وفى حالة خسارته فسيدعو الى انتخابات عامة.

أوضح المسئولون أن دعوة «ميجور» الى الاقتراع على الثقة بحكومته محاولة يائسة بعد فشل مناوراته السياسية فى الحصول على موافقة نواب البرلمان على «ماستريخت».

توقعت المصادر الدبلوماسية وقوع اضطرابات سياسية كبيرة فى البلاد وخاصة فى سوق الأوراق المالية، واشارت الى تدنى سعر الجنية الاسترلينى ليصل الى اقل مستوى.

وتؤكد استطلاعات الرأى تراجع شعبية حزب المحافظين الى المركز الثالث بعد حزبى العمال والاحرار الديمقراطيين.

من ناحية اخرى ترددت الأنباء حول توصل جون ميجور الى عقد صفقة سياسية هامة مع نواب حزب «الستر الاتحادى» والبالغ عددهم ٩ نواب تتعلق بالوضع الأمنى فى ايرلندا الشمالية مقابل التصويت لصالح حكومته. أوضحت الأنباء ان الصفقة ابرمت بعد مشاورات مكثفة اجراها ميجور مع ممثلى الحزب من جهة ووزير شئون ايرلندا الشمالية باتريك ميهيو من جهة أخرى تمنح هذا الحزب دورا من صياغة السياسة الأمنية فى اقليم اليستر.



انتهت معركة ماستريخت

● تعرضت المعاهدة لشكوك كثيرة منذ خروج بريطانيا من اتفاقية توحيد العملة والتي كان من مضاعفاتها خسارة هائلة للجنيه الاسترليني فيما عرف بيوم الاربعاء الاسود

خاض حزب المحافظين البريطاني معركة عنيفة من اجل التصديق على معاهدة «ماستريخت» اوشكت أن تؤدي الى استقالة الحكومة واجراء انتخابات عامة جديدة، او في احسن الاحوال اللجوء الى استفتاء الناخبين حول المعاهدة. وهو الاجراء الذي لم يرحب به احد في البرلمان البريطاني، على الرغم من لجوء فرنسا والدنمارك اليه للمصادقة على المعاهدة وكانت التقاليد البريطانية قد جرت على عدم الالتجاء الى الاستفتاء باعتبار ان البرلمان هو ممثل للشعب بشكل مؤكد، وبالتالي فإن قراراته حاسمة ولا داعي للجوء بين وقت وآخر الى القفز عليه وتخطيه الى الشارع مباشرة. وكانت الاحزاب البريطانية الممثلة في البرلمان مجمعة على هذا الموقف، وهو ما حدث فعلاً بشأن ازمة المصادقة على المعاهدة.

وجاء الاعتراض على المعاهدة من جانب اعضاء في حزب المحافظين بمن فيهم البارونة تاتشر التي كانت ترى في المعاهدة شيئاً من التنازل عن السيادة البريطانية لا تقبله ولا يجوز من وجهة نظرها ومن وجهة نظر الاعضاء الآخرين الرافضين للمعاهدة وقد تعرضت المعاهدة لشكوك كثيرة منذ خروج بريطانيا من اتفاقية توحيد العملة والتي كان من مضاعفاتها خسارة هائلة للجنيه الاسترليني في بورصة التعامل في ما عرف بيوم الاربعاء الاسود، وأدى الى ان تطالب بريطانيا بخروجها من تلك الاتفاقية وهو ما حدث فعلاً.

وجاء الخروج الثاني على المعاهدة في الميثاق او الشرط الاجتماعي. فقد اتفقت دول الوحدة الاوروبية على نظام قانوني يكفل للعمال حقوقا معينة من حيث ساعات العمل ومكافآت الخدمة وغيرها مما اعتبره عدد كبير من حزب المحافظين البريطاني عودة الى النظم الاشتراكية يضعف فرص الاستثمار وخاصة بريطانيا تحاول منذ الكساد الاقتصادي الذي تعانيه ان تفتح الطريق امام زيادة الاستثمار باعتباره العلاج الصحيح للأزمة الاقتصادية. وهكذا طالبوا باستثناء بريطانيا من المصادقة على هذا الجزء من المعاهدة ولكن حزب العمال رفض ذلك وقدم اقتراحاً بالتصويت على المصادقة على الميثاق الاجتماعي ضمن المعاهدة. وبالفعل تم التصويت عليه بالأمس فتساوت الأصوات ورجح صوت رئيسة البرلمان جانب الرفض.

على ان الأمور تعقدت مع ذلك بسبب اقتراح الحكومة بالموافقة على المعاهدة، اذ تكاتف المتمردون المحافظون مع العمال وجاءت نتيجة التصويت في غير صالح الحكومة.. هذا على الرغم من ان حزب العمال موافق أصلاً على المعاهدة.. وهنا لجأ رئيس الوزراء جون ميجر الى طرح الثقة بالحكومة ووصلت الأزمة بذلك الى الذروة، مما اضطر المتمردين المحافظين، الى الوقوف الى جانب الحكومة واستطاعت ان تفوز بالثقة، لان البديل عن ذلك هو سقوط الحكومة.. وجاءت الخطوة التالية باقتراح طرحته الحكومة بالتصويت على المصادقة على المعاهدة دون الميثاق الاجتماعي ففازت أيضاً وبنفس عدد الاصوات.. وبذلك انتهت الأزمة.

ولا شك ان كثيراً من الافكار الأيديولوجية قد طرحت اثناء الصراع على الميثاق الاجتماعي، ولدى معارضيه كلام نظري كثير يكاد يتبلور في ان الحقوق الكثيرة التي يتضمنها للعمال من شأنها ان تربك العملية الاقتصادية وتضع قيودا على نمو الاستثمار وتقدم الاقتصاد.. وهي قضية نظرية تحتمل الجدل، ولن تحسمها الا التجربة العملية، ولعل هذا هو الحسنة الرئيسية لذلك الصراع الحاد الذي أوشك ان يسقط حكومة المحافظين.

«الشرق الأوسط»



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٤ يوليو ١٩٩٣

تصويت ينقذ حكومة ميجور ويفتح الطريق لتصديق ماستريخت

□ لندن - «الحياة»:

■ فازت حكومة المحافظين البريطانية في اقتراع على الثقة امس ازال اخر عقبة في مجلس العموم امام التصديق رسمياً على معاهدة ماستريخت للوحدة النقدية والسياسية الاوروبية.

وكان رئيس الوزراء جون ميجور الذي تدنت شعبيته الى مستوى قياسي هدد حزبه المنقسم بالدعوة الى اجراء انتخابات عامة مبكرة اذا هزم في الاقتراع.

وحصلت الحكومة على تاييد ٣٣٩ صوتاً مقابل ٢٩٩ صوتاً، لتنهي بذلك ١٥ شهراً من الصراع البرلماني المرير الذي اضعف قيادة ميجور وعمق الانقسام في صفوف حزبه.

وكان متمردون في حزب المحافظين يعارضون معاهدة ماستريخت بحجة انتقاصها من السيادة البريطانية الحقوا هزيمة مهينة بالحكومة عندما صوتوا اول من امس الخميس الى جانب المعارضة العمالية ضد مشروع قرار لتمرير المعاهدة.

وصوت مجلس العموم في وقت سابق امس بغالبية ٣٣٩ صوتاً مقابل ٣٠١ صوت ضد تعديل تقدم به حزب العمال لإجبار الحكومة على العدول عن استثناء بريطانيا من الشق الاجتماعي للمعاهدة الذي ينظم قوانين العمل والقوانين الاجتماعية في دول المجموعة الاوروبية.

وتظهر استطلاعات الراي ان شعبية حزب المحافظين تراجعت الى المركز الثالث بعد حزب العمال وحزب الاحرار الديموقراطيين الصغير.



تحذير من منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية

١٪ فقط نموا و٣٦ مليون عاطل هذا العام فى الدول الصناعية الكبرى

٣/٤ عجز الموازنة الامريكى و ٢/٣ العجز الاوروبى.. عجز هيكلى

ديون القطاع العام الاوروبى ٦٣٪ من الناتج المحلى الاجمالى

اليابان..

الوحيدة التى تتمتع

بفائض كبير

فى الميزانية

وديون قطاع عام

ضعيفة



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٢٠ يوليو ١٩٩٣

□ باريس – لوكسمبورج – «العالم اليوم» – خاص:

تتوقع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الا يزيد النمو في اقتصاديات الدول الصناعية الغنية كثيرا عن ١٪ هذا العام، اما البطالة فسوف ترتفع للعام الثالث على التوالي ليصل عدد العاطلين الى ٣٦ مليونا وهو رقم قياسي لم يحدث من قبل.

كانت الحكومات في السابق تقابل مثل هذه التوقعات التعيسة بوصف روشتة علاجية تستخدم ادوية عالم الاقتصاد «كينز» اما في الوقت الراهن فيبدو ان الحكومات قد اصابها الشلل واصبحت عاجزة عن اتخاذ اية تدابير علاجية، اما الاقتصاديون فقد اعتادوا على حث الحكومات لاقتراض مزيد من النقود عند حدوث الركود.. غير ان هذه النصيحة قد صارت غير مجدية في الوقت الراهن؟

كان الخبراء ينصحون الحكومات بضرورة ابقاء السياسة النقدية بين يدى بنك مركزى مستقل يستهدف اساسا استقرار الاسعار ولكن هذه النصيحة تجعل السياسة المالية غير خاضعة لرقابته، والان ينصح المحللون حكومات امريكا واوروبا بضرورة ان يكون العجز في الميزانية صغيرا وليس كبيرا لتحقيق الانتعاش الاقتصادى المنشود، وهذا الامر بطبيعة الحال يجعل «كينز» يتلوى في لحده.

وعندما ازدادت حدة الكساد تفاقما في اوروبا طالب رجال الاعمال والناخبون بضرورة اتخاذ تدابير مالية توسعية اسوة باليابان التي من المتوقع ان ينجو اقتصادها من هاوية الركود في اواخر هذا العام وذلك بفضل التحفيز المالى الذى اتخذته مؤخرا.. فلماذا لا يحدث ذلك ايضا مع اوروبا؟

وهذه المطالب جعلت صناع السياسة في امريكا واوروبا يفهمون لماذا لم تؤثر كثيرا تدابير الميزانية في زيادة الانتاج وتوفير الوظائف كما كان الحال سابقا حيث ان معظم الحكومات بدات العلاج من مستوى اقتراض غير مناسب لان سياستها السابقة لم تترك لها مجالا تستخدم فيه هذه القروض لدعم الطلب.

وقد ارتفع متوسط عجز ميزانية دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية من ١٪ من الناتج المحلى الاجمالى عام ١٩٨٩ الى ٤٫٢٪ هذا العام كما ان اجمالى ديون قطاعها العام قفز من ٤٢٪ عام ١٩٨٠ الى حوالى ٦٣٪ من الناتج المحلى الاجمالى هذا العام.

ومن الطبيعى ان يزداد العجز تضخما حيث تنكمش ايرادات الضرائب وتتضخم مدفوعات الضمان الاجتماعى ومع ذلك تقع تبعة هذا على جزء فقط من نسبة القروض المرتفعة.

وترى منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ان ثلاثة ارباع عجز الميزانية الامريكية وثلثى عجز الميزانية الاوروبية انما هو عجز هيكلى وانه سيطول حتى لو وصل نشاطها الاقتصادى الى الذروة.

وتبدو الحالة الصحية لماليات الحكومات عليلة للغاية وذلك بالنسبة للضغوط التى يشهدها الانفاق العام على المعاشات والتامين الصحى كلما ارتفعت اعمار السكان، وتتضمن السياسات الحالية التى تنتهجها معظم الحكومات على مستويات مرتفعة باستمرار للديون.

ولا عجب ان المتعاملين في الاسواق المالية لم يعودوا ينامون جيدا ويصرخون مطالبين بعوائد السندات طويلة الاجل التى كانت مرتفعة بالمقاييس السابقة.

ومن المعروف انه كلما تضخمت الديون العامة تشجعت الحكومات على تخفيف العبء الحقيقى لديونها بان تترك التضخم يزداد حدة، وللتخلص من هذه المخاطر يطالب المستثمرون بمدفوعات فائدة مرتفعة تعوق الاستثمار والنمو.

ويمكن ان تكون التدابير المالية التوسعية عديمة الجدوى في حد ذاتها اذا قوبل تأثيرها على الطلب باسعار فائدة مرتفعة.

وفي الواقع اذا ساعد الانخفاض في عجز الميزانية على حدوث انكماش كبير في عوائد السندات طويلة الاجل فإن ما يسمى بميزانية التقشف سوف تعمل على انتعاش الانتاج وسوق الوظائف في الاجل المتوسط. وكلما ازدادت حالة المالية العامة سوءا ازداد احتمال عدم وجود اى تأثير لتدابير التحفيز قصيرة الاجل باستثناء اليابان فقط ذات الاقتصاد القوى الذى يتمتع بفائض كبير في الميزانية وديون ضئيلة في القطاع العام.

وفي اشارة من التقرير الى ان السوق هى صاحبة القرار الاخير، فإن تقرير المنظمة يوجب على الحكومات ان تلتزم بخطة صادقة متوسطة الاجل تستهدف تقليص عجز ميزانيتها اذا ارادت ان تقلل عوائد السندات ومن ثم تحسن طموحات النمو في الاجل الطويل.

ولكن اذا انتهجت الحكومات هذا المسار هل يجب الا تحيد عنه...

وهل يمكن تأجيل التخفيضات الموعودة حتى يتسنى للعجز ان يزداد تلقائيا بسبب الكساد؟

الاجابة الحقيقية على ذلك تكمن في الاسواق المالية وما يجرى فيها، اذ لن يشعر المتعاملون في السندات بقلق كبير بسبب ارتفاع القروض الناشيء عن الكساد اذا كانوا واثقين بانه سيتم سداد تلك القروض عندما تتحسن الظروف.

كما ان الدروس المستفادة من التاريخ تقرر ان الزيادات الدورية نادرا ما تنعكس بصورة كاملة، وفي اواخر الثمانينات على سبيل المثال قامت حكومات متعددة باستخدام ايرادات الضرائب المرتفعة الناتجة من الانتعاش في خفض الضرائب بدلا من ان تقوم بسداد ديونها.



المصدر : العالم اليوم

المنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٦ يوليو ١٩٩٣

ولذلك ارتمت الحكومات فى احضان هذا الكساد وهى مثقلة بنسبة مرتفعة للديون بالنسبة للناتج المحلى الاجمالى هذا فضلا عن انه بمجرد ارتفاع العجز فان اية زيادات دورية فى القروض ستؤدى الى ارتفاع فى اسعار الفائدة طويلة الاجل، اما اذا استطاعت الحكومات استرداد مصداقيتها المالية – كما حدث فى اليابان – فإنها تستطيع من جديد ان تستفيد من سياستها المالية استفادة فعالة.

والمبدأ الذى يجب ان تعتنقه الحكومات هو تجنب السياسات المالية قصيرة الاجل التى تعرض النمو الطويل الاجل لاخطار جسيمة ويقول كينز «انه على الاجل الطويل سنكون قد متنا جميعا» اما الآن فيقول الاقتصاديون بصدد الفروض التى اقترحها كينز اننا مازلنا فى ذلك الاجل الطويل اما كينز فقد انتقل الى الرفيق الاعلى.



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحيـــاة

التاريخ : ٢٠٧ يوليو ١٩٩٢

اذا بوشر تطبيق الوحدة الآلية والنقدية
الاندماج الاقتصادي الأوروبي معرض للتباطؤ

توحيد شطري ألمانيا وفر مثالاً عملياً

□ لندن - من بيتر نورمن:

FT شكل ما حدث الاسبوع الماضي في مجلس العموم البريطاني اثناء المصادقة على معاهدة «ماستريخت» مسرحية درامية ممتازة جذبت الانظار وجعلت من السهل على المرء ان يتناسى او ان يغيب عن باله الغرض الاساسي من هذه المعاهدة، اي انشاء وحدة اقتصادية ومالية في اوروبا.

لكن، ولان احدى عشرة دولة من الدول المشاركة في المجموعة الاوروبية اكملت كل مراحل المصادقة على المعاهدة، فان بعض الخبراء الاقتصاديين بدا اظهار اهتمام خاص بالمشاكل التي يمكن ان تنشا في حال تحققت الوحدة المالية الاوروبية فعلاً، او بدات تتحول الى حقيقة واقعة.

ويسلط هذا الاهتمام وبعض ما يفعله هؤلاء الخبراء الضوء على المخاوف التي يثيرها من امكان ان تؤدي الوحدة الى الحاق ضرر بالغ بالاعمال القائمة وبالشركات وذلك في مناطق واسعة من دول المجموعة الاوروبية.

وفي اخر عدد نشر الشهر الجاري من مجلة «الدراسات الاقتصادية» نصف السنوية التي تصدرها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية يقول ستيفن انغلندر وتوماس ايغبو، ان اوروبا ستواجه صعوبات في معالجة الاضطرابات والقلاقل الاقتصادية الاقليمية التي ستنجم حالما تبدا بتطبيق سياسة واحدة موحدة على الصعيدين المالي والنقدي.

ويؤيد كل من برنارد كونولي ويورغن كروغر، اللذان ينشطان في المفوضية الاوروبية، وجهة نظر انغلندر وايغبو. اذ يقول هذان المسؤولان، في مقال نشراه في المجلة الفصلية «روشيرش ايكونوميك دي لوفان» التي يصدرها قسم العلوم الاقتصادية في جامعة «لوفان» الكاثوليكية الذائع الصيت، ان معايير التقارب الاقتصادي التي تنص عليها معاهدة «ماستريخت» والتي تركز على مسالتي التضخم والعجز في الموازنة لن تكون كافية لضمان جعل الوحدة المالية الاوروبية تسير بنجاح.

وكان المسؤولان في المفوضية الاوروبية يكتبان بصفتهما الشخصية، لكن الدراسة التي اجرتها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية تحظى منهما بدعم كبير خاص. وفي المقال الذي كتبه كل من انغلندر وايغبو توضح حاشية ان الموضوع الذي كتب عنه هذان الرجلان كان من اقتراح معظم كبار الخبراء الاقتصاديين الناشطين لدى منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

وعلى رغم ان الخطط الراهنة الخاصة بالوحدة المالية الاوروبية لا تلحظ تحقيق هذه الوحدة قبل ١٩٩٧ معتبرة العام ١٩٩٩ حداً اقصى ثانياً زمنياً لتحقيق هذه الوحدة، فان الدراستين تشيران الى ان تحقيق هذه الوحدة سيكون محاطاً بمخاطر تزيد تنوعاً وخطورة عما توقعه الموقعون على معاهدة ماستريخت في شباط (فبراير) من العام الماضي.

والامر الذي يسبب قلقاً خاصاً ان القوة الكامنة للوحدة المالية الاوروبية ضعيفة في مواجهة الصدمات الاقتصادية.

ولا يعتقد انغلندز وايغبو بان وضع العمالة مرشح للتبدل على نحو مبكر. ويقول هذان الخبيران انه من غير المحتمل ان تصل حركة انتقال العمالة عبر الحدود القومية في الدول الاثنتي عشرة الى المستوى الذي يجب ان تتمتع به منطقة لها عملة واحدة موحدة «في المدى المتوسط» باستثناء حالات محدودة جداً مثل تدفق العمالة بين ايرلندا وبريطانيا على سبيل المثال.

اما كونولي وكروغر فيقولان انه سيتعين على دول المجموعة الاوروبية تحقيق تقارب اقتصادي ابعد بكثير من متطلبات معاهدة ماستريخت التي تقتصر على خفض معدلات التضخم واسعار الفائدة في المدى الطويل وخفض المديونية الحكومية في دول المجموعة كافة من اجل انجاح الوحدة المالية الاوروبية.

ويضيف كونولي وكروغر قولهما «ان التقارب في اوضاع وشروط العرض سيحدد الى حد بعيد وحاسم مستقبل فرص العمل» وسيتعين على دول المجموعة الاوروبية ان تقرب ما بين الاداء الانتاجي لكل منها قبل جعل الوحدة المالية الاوروبية نافذة. وبعد تحقيق هذه الوحدة ستكون نسبة العائد الحقيقية المتوقعة في اي دولة من الدول الى العائد الحقيقي المتوقع في كل من الدول الاخرى عاملاً حاسماً في تحديد فرص العمل الاقليمية.

وبعد اخذ طبيعة معاهدة ماستريخت والوحدة المالية الاوروبية في الاعتبار، يعرب كونولي وكروغر عن شكهما في ما اذا كانت الوحدة المالية الاوروبية ستفيد بالفعل المناطق الافقر في اوروبا. ويقولان في احدى الفقرات من مقالهما انه من المحتمل ان يؤدي تحديد اسعار صرف العملات الى «ابطاء عملية الاندماج الاقتصادي وعملية لحاق بعض الدول بالدول الاعضاء الاخرى، وربما الى ايقاف هاتين العمليتين تماماً».

ويركز انغلندر وايغبو على الصعوبات التي

ومن المشاكل الخاصة بهذه الوحدة، التي اتت على ذكرها الدراستان المذكورتان، ان مجموعة الدول الاوروبية نفتقر الى وجود ظاهرة انتقال العمالة عبر الحدود القومية، كما تفتقر الى المرونة الكافية في الاجور والاسعار ما يتنافى مع وجود استعداد جيد لاقامة الوحدة المالية.



تسببها الصدمات الاقتصادية للوحدة المالية الاوروبية. وبالنظر الى عدم وجود متسع لخفض قيم العملات او لزيادة قيمها، يقول الخبيران، «سيتعين مباشرة التعديلات الخاصة باسعار الصرف الحقيقية الواقعية، عندما تدعو الحاجة اليها عن طريق احداث تغيير في التكلفات النسبية وفي الاسعار. لكن اذا كانت الاجور والاسعار تفتقد المرونة في هذه الدول منفردة او جمعاء فقد تتطلب تعديلات من هذا القبيل اجراء تبدلات كبيرة في طريقة استخدام امانات الانتاج والعمل».

ويقول الخبيران في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية انه سيتعين زيادة المرونة بصورة ملحوظة سواء في سوق العمل او في حركة انتقال العمالة والانتاج بين مناطق دول المجموعة المختلفة للحؤول دون ترك الاختلال المحلي لمستويات العرض يحدث ذبولاً سلبية على الدخل وفرص العمل في دول المجموعة كافة.

وتعطي المشاكل التي سببتها الوحدة الالمانية للدول المشاركة في الية سعر الصرف الاوروبية فكرة عن الصعوبات التي يمكن ان تنشأ بعد تحقيق الوحدة المالية الاوروبية.

ويعرب الخبيران عن قلق خاص من ان تتطلب اقتصادات دول المجموعة الاوروبية زيادات كبيرة في معدلات البطالة لتعويض اي صعود مفاجئ حاد في معدلات التضخم.

ووجد الخبيران من خلال محاكاة الوحدة المالية الاوروبية عبر استخدام الكومبيوتر ان التبدلات النسبية في الاجور والاسعار تعمل ببطء شديد على اعادة المتنافسين الى ما كانت عليه، وتكلف كثيراً من ناحية الانتاج. وفي محاكاة اخرى للوحدة المالية الاوروبية وجد الخبيران ان معدلات الاجور والاسعار والبطالة استمرت غير موحدة خمس سنوات بعد ارتفاع الاجور محلياً وبصورة احدثت «صدمة» اقتصادية.

ولا يعتبر هذا النوع من القلق حول الوحدة المالية الاوروبية امراً جديداً، اذ صدرت تحذيرات متعددة من مشروع الوحدة المالية الاوروبية عندما نشر في العام ١٩٨٩ تقرير ديلور الذي اعطى زخماً حاسماً لفكرة الوحدة الاقتصادية والمالية الاوروبية.

وكان اندرو كروكيت، رئيس القسم الدولي في بنك انكلترا قال، في وقت مبكر من العام الجاري، امام «اللجنة المولجة بشؤون الخزانة وموظفي الدولة» في مجلس العموم البريطاني، ان معايير التقارب الخاصة بالوحدة المالية الاوروبية يجب ان تاخذ في الاعتبار ايضاً كيفية استجابة الاقتصادات الاوروبية للصدمات الاقتصادية مثل الصدمة التي حدثت لدى توحيد المانيا.

ويدعم التشدد في الدراستين الاقتصاديتين الاخيرتين على ضرورة تحسين مستوى المرونة في سوق العمل، الى حد ما، معارضة الحكومة البريطانية للفصل الخاص بالشأن الاجتماعي - العمالي - في معاهدة ماسريخت.

والجدير بالذكر في هذا المقام ان بريطانيا توصلت بعد مفاوضات الى امتلاك الحق في عدم دخول الوحدة المالية والاقتصادية الاوروبية، وفي التخلي عن الفصل الخاص بالشأن الاجتماعي في المعاهدة. لكنها ستكون مفارقة حقيقية لو ثبت في الاخير ان بريطانيا مؤهلة اكثر من غيرها من الدول الاثنتي عشرة للوحدة المالية والاقتصادية بعدما اظهر تراجع معدلات البطالة لديها على مدى الاشهر الستة الماضية المرونة الكبيرة التي تمتلكها في سوق العمل.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٢٢ يوليو ١٩٩٣

بعد فشل محادثاتهما التجارية

المجموعة الأوروبية تتجه إلى تقييد وارداتها من الألومنيوم الروسي



□ موسكو ـ خاص:

أكدت مصادر مطلعة أن المحادثات التى جرت مؤخرا فى موسكو بين روسيا والمجموعة الأوروبية، فشلت فى حل الخلافات التجارية بينهما والتى تركزت بشكل خاص حول واردات المجموعة الأوروبية من الألومنيوم.

وتقول صحيفة فاينانشيال تايمز إن المجموعة تتجه نحو تقييد وارداتها من الالومنيوم من روسيا وغيرها من دول الاتحاد السوفييتى السابق وهو ما قد يحرم روسيا من جانب من العملة الصعبة التى هى فى أمس الحاجة إليها.

وفيما أشار «جيورجى جابيونا» نائب وزير التجارة الخارجية الروسية إلى أن الاقتصاد الروسى لم يعد اقتصادا موجها، وأنه أصبح اقتصاد سوق، طالب المسئول الروسى المجموعة الاوروبية بأن تعامل روسيا باعتبارها دولة اقتصاد حر وليس أكثر أو أقل من الأخرين.

لكن «هوجو بارمن» كبير المفاوضين مع روسيا من المجموعة الأوروبية قال إنه من الواضح أن تجارة روسيا مازالت تجارة دولية ومازال لديها بقايا الاقتصاد الموجه.

ويقول «جابيونا» إن روسيا سبق أن أعلنت عن رغبتها فى الانضمام إلى عضوية الجات التى تسعى إلى إلغاء أو خفض التعريفات الجمركية بين الدول الاعضاء فيها، وأن روسيا تأمل فى الحصول على هذه العضوية بحلول نهاية العام الحالى.

وأضاف «جابيونا»: «إن سوقنا من أكثر الاسواق انفتاحا فى العالم فليس لدينا تعريفات على أى شىء تقريبا». وأشار إلى وجود قيود على السلع الروسية فى دول المجموعة مثل السيارات فى أسبانيا والبرتغال وأجهزة التليفزيون فى فرنسا.

ويوافق كبير مفاوضى المجموعة الاوروبية



المصدر : العالم اليوم

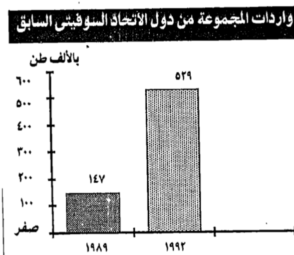
التاريخ : ٢٠ يوليو ١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

على وجود هذه القيود، لكنه يقول إنها فى سبيلها إلى الإلغاء، لأن المجموعة تعارضها بشدة، لكنه ذكر أن الالومنيوم له وضع استثنائى إذ إن إحصائيات المجموعة تبين أن صادراتها إلى دول الاتحاد السوفييتى السابق وصلت فى عام ١٩٨٩ إلى ١٤٧ الف طن، بينما بلغت واردات المجموعة من هذه الدول ٥٢٩ الف طن عام ١٩٩٢ (منها ٨٥٪ من روسيا وحدها وهى زيادة تصل نسبتها إلى ٢٥٠٪).

فى نفس الوقت نمت سوق الالومنيوم فى المجموعة الاوروبية من ٣,٨٦ مليون طن إلى ٤,٢٤ مليون طن أى بنسبة ١٤٪ فقط.

ويقول «بارمن» إن الالومنيوم الذى تم تصديره إلى المجموعة قد بيع بأسعار منخفضة للغاية ولا يمكن للمنتجين الاوروبيين التنافس معه. ولا تريد المجموعة أن تضع سقفا للواردات من الالومنيوم لكنها سوف تضطر إلى ذلك إذا لم تنخفض الصادرات من روسيا ودول الاتحاد السوفييتى السابق الاخرى.





ضجة سياسية فى بريطانيا :

ميجور يصف ٣ من وزرائه بأنهم «أوغاد» لموقفهم من ماستريخت

لندن - ١. ب - تفجرت فى بريطانيا ضجة سياسية جديدة فى اعقاب المعركة السياسية الساخنة التى خاضها رئيس الوزراء جون ميجور حول اقرار معاهدة ماستريخت فى مجلس العموم البريطانى .

فقد نقلت صحيفة الاوبزرفر عن جون ميجور وصفه لثلاثة من وزرائه بانهم «اوغاد» بسبب فتور تاييدهم لمعاهدة ماستريخت ، وقد ادلى ميجور بهذا التعليق بشكل خاص لاحد المحررين بعد اللقاء الذى اجرته معه شبكة التليفزيون المستقلة بعد وقت قصير من فوز حكومته باقتراع على الثقة ليلة الجمعة الماضية وقالت الصحيفة ان ميجور نعت وزراءه بهذا الوصف وهو لا يعلم ان ميكرفون محرر الشبكة لايزال فى حالة التشغيل بعد انتهاء المقابلة التى اجراها معه . وقام عدد من موظفى شبكة بى بى سى التى كانت تراقب الحديث بتسريب ما قاله ميجور.

وقد طلب رئيس حزب المحافظين سير نورمان فولر من شبكة بى بى سى اجراء تحقيق حول ملابسات افشاء حديث خاص جرى بين رئيس الوزراء واحد الصحفيين ولم يكن ميجور يعلم انه مسجل .

وقال نورمان لشبكة بى بى سى التليفزيونية ان اى وزير يرفض سياسات الحكومة يجب ان يستقيل من منصبه.

وفى نفس الوقت اظهرت اخر استطلاعات للراى تراجع المحافظين بـ ١٥ نقطة خلف حزب العمال حيث قال ٣١٪ من الناخبين انهم سيعطون اصواتهم لحزب المحافظين اذا اجريت الانتخابات الان بينما قال ٤٦٪ انهم سيعطون اصواتهم لحزب العمال.

كلام دبلوماسى
● طارق فوده

الوحدة الأوروبية .. فى مهب الريح !..

● مرة أخرى ماستريخت تقفز إلى سطح السياسة الأوروبية ..

صباح الخميس ٢٢ يوليو :

مرة أخرى تقفز اتفاقية ماستريخت إلى سطح السياسة الأوروبية عندما يصوت البرلمان البريطانى بـ : نعم أو : لا على بنود اتفاقية ماستريخت .

مرة أخرى تدخل اتفاقية ماستريخت بؤرة الضوء ، أو حافة التحدى .. من قبل ، فازت بنود الاتفاقية بأغلبية ضئيلة عند الشعب الفرنسى .

وبأغلبية أكثر ضآلة عند أبناء الدانمارك بعد ان صوتوا عليها مرتين . وبعد أن استثنوا من بنودها القضية الاجتماعية الأولى وهى حرية الحركة أو الاندماج الكامل Full integration كما يطلقون عليه . وهى حرية الحركة والحياة والاندماج فى أى مكان وفى أى مجتمع .. وكذلك اخضاع الكورونة الدانماركية اخضاعا مطلقا للعملة الأوروبية الموحدة : إيكو ECU أو إلغاؤها واستخدام العملة الموحدة مع نهاية سنة ١٩٩٩ .

وما على اتفاقية ماستريخت تجتاز اختبارا دستوريا فى برلمان ألمانيا البوند ستاج Bundestag ومعناه بالألمانية يوم الاتحاد والترابط .



● جون ميجور
وتحدى البرلمان البريطانى



● بنوا كاربون بيليختبير
سفير بلجيكا فى القاهرة



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : آخر ساعة

التاريخ : ٢٨ يوليو ١٩٩٣

صباح الجمعة ٢٢ / ٧

كانت مأساة للدنيا كلها عندما صوت البرلمان البريطانى ـ مجلس النواب ضد اتفاقية ماستريخت ـ على الرغم من ان مجلس اللوردات كان قد صادق عليها من قرابة الثلاثة الاسابيع .

وبذلك وضع مجلس النواب حكومة جون ميجور أمام امتحان غاية فى القسوة . بحيث طالب جون ميجور على الفور ، ولحظة انتهاء جلسة البرلمان باجراء الثقة على حكومته .

والذى حدث هو ـ مع اعتراض عشرين نائبا من نواب المحافظين على اتفاقية ماستريخت ، فقد فشلت الحكومة ـ مع اغلبيتها الضعيفة على تحرير الاتفاقية .

ولكن من المنتظر ـ مساء اليوم ـ الا يخذل هؤلاء النواب العشرون حكومتهم . وإلا كان على بريطانيا أن تسقط الحكومة برمتها ، وان يدخل النواب جميعا إلى معترك انتخابات قد تطيح بهم هم انفسهم .

لذلك فمن المنتظر أن تكسب الحكومة البريطانية اقتراع الثقة . وبالتالى تكون قد مررت اتفاقية ماستريخت ، باعتبار أنها واحدة من خططها ..

والذى أعجبنى فى تعليق واحد من اساتذة القانون فى جامعة لندن مساء امس ، انه قال بالحرف الواحد :

ان المشكلة ان ٨٠ او ٩٠ ٪ من الشعب البريطانى لم يقرأوا اتفاقية ماستريخت .

ومن هنا فإننى انا شخصيا اقول :

ان القضية عند المجتمع الأوروبى وعند رياسة المجموعة الأوروبية هى قضية إعلام .

نعم ـ الناس لايعرفون اتفاقية ماستريخت ولم يقرأوها

لا هنا ، ولا هناك .

وان ماستريخت ببساطة تجسد الوحدة الأوروبية الكاملة .

الاندماج الكامل Full in regration

فليس هناك اقتصاد كامل دون اندماج كامل ـ فلا يمكن ان يزدهر شعب اوروبى على حساب شعب آخر .

فاما أن تكون اوروبا مزدهرة

او اوروبا غير مزدهرة .

اوروبا متحدة .

او اوروبا غير متحدة .. هكذا ببساطة ودون تعقيدات .

كل الناس فى الشارع الأوروبى يريدون اوروبا متحدة . يريدون حرية الحركة حرية العمل . حرية القول ـ حرية أن يعيش الواحد منهم فى أى مكان . البريطانى فى الجزر اليونانية واليونانى عند أبواب كامبردج كلهم يريدون ذلك .

ولكن : ولا واحد منهم يريد أن يتخلى عن أنه بريطانى النزعة والجنسية والقومية والعصبية ويملأ جيبه بالجنيهات الاسترلينية كيف ؟ ! ..

وسفير بلجيكا ـ هو الآن رئيس مجموعة سفراء اوروبا الـ ١٢ ـ فى القاهرة واوروبا الـ ١٢ غير اوروبا بكل دولها . المقصود بالـ ١٢ هم سفراء المجموعة الاوروبية حتى الآن والذين يصبحون ١٦ سفيرا بإذن الله مع مطلع سنة ١٩٩٥ .

ولأن بلجيكا تراس المجموعة الأوروبية فى هذه الأشهر الستة ، من اول يوليو إلى آخر ديسمبر ١٩٩٣ ، فإن سفير بلجيكا فى القاهرة او فى اية دولة اخرى يرأس مجموعة سفراء اوروبا لهذه الفترة كما ان وزير خارجية بلجيكا يرأس مجلس وزراء خارجية دول اوروبا لهذه الفترة .. ويعقد الاجتماع الختامى ـ او رياسة المجموعة فى مدينة بلجيكية قبل انتهاء مدة الستة الأشهر التى نحياها .

كل دولة من دول أوروبا الـ ١٢ تحاول تحقيق اقصى ما تستطيع اولا لصالح المجموعة وثانيا لصالح العلاقات الأوروبية ـ العالمية هولندا نجحت فى أن تمرر اتفاقية ما يعرف باتفاقية ماستريخت وهى التى وضعت فيها أوروبا النقط على الحروف فى كل ما يتعلق بالوحدة الأوروبية الكاملة . بكل الصعوبات التى تمر بها ـ بكل قوة القرار ـ بكل إرادة الانطلاق نحو أوروبا موحدة افضل . وكانت هذه القمة فى مدينة ماستريخت التى تقع فى مثلث صغير جنوب هولندا ـ وشمال بلجيكا وغرب المانيا . مثلث لم يكن اصلا تابعا لهولندا منذ مائة سنة . لكنها ـ أى ماستريخت اصبحت الآن جزءا لا يتجزأ من هولندا . بل مدينة أوروبية من الطراز الأول لها صيتها وسمعتها العالمية .

ماذا تريد بلجيكا أن تصنع لأوروبا فى ظل رياستها .. وماذا تستطيع ان تفعل لدولة أوروبية شقيقة هى البوسنة والهرسك وماذا تستطيع أن تصنع للعلاقات الأوروبية العربية .

هذا ما حاولت أن أجد الاجابة عليه عند بنوا كاربون بيليختبير Benoit Carbon Belichtbier

سفير بلجيكا فى القاهرة والذى لم يعش بيننا لأكثر من عشرة أشهر حتى الآن لكنه سرعان ماستوعب الحياة على ارض مصر حتى انه يقيم فى بيته ندوات للشعر العربى يقوم فيها بعض الشعراء المصريين بإلقاء اشعارهم أمام جموع الضيوف من مصريين وأجانب .

قال السفير البلجيكى :

ـــ إن رياسة البلجيك للمجموعة الأوروبية تأتى فى فترة هامة جدا . بعد موافقة الشعب الدانمركى على اتفاقية ماستريخت ، وبعد مانتوقعه من موافقة البرلمان البريطانى على ماستريخت ـ وذلك بعد أن وافق مجلس اللوردات فعلا على الاتفاقية وهو موقف إيجابى .

هذا يعنى أنه فى أكتوبر سوف نكون قادرين على تنفيذ اتفاقية ماستريخت .

وكما تعلم فإننا فى بلجيكا نؤيد بقوة هذه الاتفاقية .

ولكن من اجل تحقيقها ، فلابد أولا من تحقيق



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٨ يونيو ١٩٩٢

العوامل التى تعمل على نجاحها ـ الوحدة المالية والاقتصادية .

والوحدة المالية والاقتصادية على درجة كبيرة من الأهمية ، الاقتصاد أساسى ، والبطالة موجودة فى أوروبا . وتقوية التعاون المالى والاقتصادى هدف ـ يؤدى تحقيقه إلى المضى قدما فى الوحدة الاجتماعية .

وهذه تقود بدورها إلى : المواطنية الأوروبية European citzsrnship

وعندما يتحقق هذا فإننا نستطيع فعلا أن نجرى الانتخابات فى الشارع الأوروبى . بمعنى اننا نستطيع أن ننتخب أى شخص من أى موقع .

ولا يمكن الوصول إلى المواطنية الأوروبية إلا باتباع طريق خطوات واضحة المعالم ومؤكدة .

قوة البرلمان الأوروبى

نحن نريد قوة البرلمان الأوروبى فى كل النواحى لأنه عن طريق قوة هذا البرلمان فقط ، فإنه يستطيع أن يقوم بواجبه .

لابد من أن ننشىء أو نعمل على إنشاء البنيان الأوروبى European structure

ولابد من أن نملأ الفجوة الاعلامية Information gap حتى نخبر الأوروبيين بما نصنعه بالضبط وكيف أن هذا البنيان الأوروبى يدفع حياتهم إلى الأمام

توسيع الخارطة الأوروبية

وفى ظل رياسة بلجيكا يبدأ الحوار الفعلى مع اربع دول لتوسيع خارطة أوروبا .. أو زيادة المجموعة الأوروبية بدخول السويد ـ النرويج ـ فنلندا ـ والنمسا إلى داخل المجموعة . هؤلاء جميعا ـ هم المرشحون الجدد وأعضاء المجموعة يرحبون بهم . ولكنهم يدخلون على أسس ماستريخت فهم يدخلون بعد وضع اتفاقية ماستريخت وليس قبلها ، ومن هنا فإنهم يقبلون بكل ما تقول به ماستريخت .

وفى رأينا نحن البلجيكيين أن هذا هام جدا ـ لأننا نستهدف الوحدة الفيدرالية Federal union

وهذا يعنى تقوية البنيان ـ وامكانية التقدم فالعالم الخارجى يرى أحيانا أننا لا نستطيع أن نتخذ موقفا موحدا تجاه واحدة من القضايا الدولية .

● ● ●

انت تعرف أن مساحة الستة اشهر مساحة ضيقة للعمل ، لكننا نحاول أن نكمل مابدأناه . وما بدأناه هو : البنيان الأوروبى . ونحن نرجو أن نستطيع أن نعمل أكثر أو أسرع من غيرنا . فباعتبار أن بلجيكا هى الدولة الرئيس . حكومتها فى بروكسل وأن قيادة مؤسسات المجموعة الأوروبية ـ يقع الكثير منها فى بروكسل ، فهذا يسهل العمل ـ تجعل وصول الأفكار والمقترحات والاجراءات أسرع . كيلومتر واحد يفصل مابين المجموعة الأوروبية ومجلس وزراء بلجيكا .



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٢٩ يوليو ١٩٩٣

تحديات جديدة في انتظار معاهدة ماستريخت

حلم الوحدة الأوروبية لايزال بعيدا عن الواقع



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٩ - ٢ - يونيو ١٩٩٣

□ بروكسل - أ.ب:

لاشك ان الموافقة البرلمانية البريطانية على معاهدة ماستريخت للوحدة الاوروبية مؤخرا كان يمكن ان تستحق الاحتفال والاشادة بها، لو انها حدثت قبل ذلك بفترة كافية ويرى المراقبون ان المعاهدة لاتزال تواجه العديد من التحديات القانونية فى بريطانيا والمانيا وهى تحديات تهدد بتأخير عملية تنفيذ الوحدة النقدية والسياسية الاوروبية.

وحتى عندما يحين موعد تطبيق المعاهدة على أرض الواقع فمن المؤكد انها ستكون بعيدة عن تصور الوحدة الأوروبية المحدد فى نصوص المعاهدة.

وكانت الحكومة البريطانية قد تغلبت يوم الجمعة الماضى على المعارضة القوية الداخلية التى جاهدت لمنع اللحاق بدول المجموعة الاوروبية التى وافقت على المعاهدة الداعية لخلق سياسات خارجية مشتركة وعملة أوروبية واحدة بحلول نهاية العقد الحالى.

ومن جانبه يقول فين لاروسين الاستاذ بالمعهد الاوروبى للإدارة العامة فى ماستريخت بهولندا: «لاشك ان الوحدة الاوروبية إذا جاءت فى وقت أقرب من المحدد لها فإن ذلك سيكون طيبا، ولكن المشكلات الخاصة بالمجموعة الاوروبية ادت إلى موقف جعلنا غير متأكدين تماما من الطريق الذى سنسلكه وماذا يمكن ان نفعل».

وتعانى العديد من دول المجموعة الاوروبية حاليا من أسوأ ركود منذ عشرات السنين، بالاضافة إلى أن معدلات البطالة مرتفعة للغاية كما ان العملات - بما فيها الفرنك الفرنسى الذى كان قويا ذات يوم تعانى فوضى عارضة ومن تدنى اسعارها.

وقد أدت المشكلات الاقتصادية إلى تصاعد الشكوك بشأن قدرة معظم دول المجموعة على مواجهة الالتزامات المطلوبة بحلول عام ١٩٩٩ وهو الموعد المقرر لافتتاح البنك المركزى الاوروبى المنوط به اصدار العملة الأوروبية الموحدة «الايكو». وكان انهيار آلية سعر الصرف الأوروبية فى سبتمبر الماضى قد أدى لخروج الاسترلينى والليرة الايطالية من نظام سعر الصرف الذى يجمع عملات دول المجموعة ويهدف إلى منع حدوث تقلبات عنيفة فى أسواق العملات. كما ان عملات الدانمارك وفرنسا وايرلندا والبرتغال واسبانيا تعرضت لهجوم شرس من جانب المضاربين.

ويمكن القول حاليا ان هناك عددا قليلا من دول المجموعة هى القادرة على الالتزام بالشروط الاقتصادية الصارمة للوحدة الاوروبية مثل معدلات تضخم منخفضة وعجز طفيف فى الموازنة واستقرار العملة.

فضلا عن ذلك فإن طموحات المجموعة الأوروبية بشأن منافسة الولايات المتحدة فى النفوذ السياسى على مستوى العالم اصيبت بخيبة أمل بسبب عجز المجموعة عن وقف القتال العرقى الدائر فى البوسنة والهرسك. وقد بلغ العجز الأوروبى مداه يوم الجمعة الماضى عندما رفض الرئيس الصربى سلوبودان ميلو سفيتش استقبال وزير الخارجية البلجيكى ويلى كلاوس الذى شغل منصب رئيس المجموعة الأوروبية حاليا وكان فى مهمة خاصة لحث الأطراف المتنازعة على العودة لمائدة المفاوضات.



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٩ يونيو ١٩٩٣

وكانت آمال المجموعة الاوروبية قد بدت أكثر اشراقا فى ديسمبر عام ١٩٩١ عندما توصل زعماؤها بعد مفاوضات مطولة فى مدينة ماستريخت الهولندية إلى اتفاق يقضى بالزام الدول على العمل معا فى إطار الوحدة المستهدفة وفى يونيو ١٩٩٢ رفض الناخبون الدانمارك الاتفاق، ثم وجه الفرنسيون طعنة جديدة للاتفاق فى سبتمبر الماضى عندما جاءت موافقتهم على المعاهدة بأغلبية طفيفة جدا.

وفى محاولة لانقاذ الحلم الاوروبى وافق زعماء المجموعة على اعفاء الدانمارك من الشروط الاساسية الخاصة بالسياسة الدفاعية، والعملة الموحدة والمواطنة وكذلك التنسيق فى مجالى القضاء والشرطة وقبل الدانماركيون التنازلات ووافقوا على المعاهدة.

ولاغراء البريطانيين بالموافقة على المعاهدة أعفيت بريطانيا من الخطط الخاصة بالعملة الموحدة بالاضافة إلى استثنائها من الشروط التى تمنح المجموعة سلطات بشأن حقوق العمال. وبعد ١٩ شهرا كاملة من المعاناة لم يتمكن جون ميجور رئيس الوزراء البريطانى من الفوز بموافقة مجلس العموم البريطانى إلا بعد ان هدد بالاستقالة واجراء انتخابات عامة مبكرة. وعلى الجانب الألمانى هناك أيضا العديد من المشكلات التى تمثل تهديدا «لماستريخت» حيث تطالب القوى السياسية الحكومة الالمانية بالاحتفاظ بالسيادة الوطنية فى إطار الوحدة الاوروبية.

وفى بلجيكا أكدت الصحف ان ماستريخت ستواجه صعوبات جمة خلال الفترة المقبلة مما يلقى بظلال من الشك على تحول حلم الوحدة الاوروبية إلى واقع ملموس قريبا.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : [illegible]

التاريخ : ٢١ [illegible]

المحكمة العليا البريطانية ترفض الطعن فى تصديق البرلمان على معاهدة ماستريخت

لندن ـ و ـ رفضت المحكمة البريطانية العليا أمس الطعن المقدم فى تصديق البرلمان على معاهدة ماستريخت الخاصة بالوحدة الأوروبية.

وكان المحرر السابق بجريدة التايمز البريطانية لورد ريس ـ موج قد قدم هذا الطعن قائلا: إن التصديق على المعاهدة سيؤدى الى تخويل الحكومة سلطات فى مجالى السياسة الخارجية والأمن بطريقة غير مشروعة وبدون موافقة البرلمان.

وصرح محامو موج بأنهم سيقررون فى الأسبوع القادم ما إذا كانوا سيستأنفون الحكم أم لا..

كما يمكن إحالة القضية إلى مجلس اللوردات الأمر الذى يؤخر تصديق بريطانيا النهائى على المعاهدة إلى شهر سبتمبر القادم.

ومما يذكر ان بريطانيا كانت آخر دولة بالمجموعة الأوروبية لم تكمل عملية التصديق البرلمانى على المعاهدة مما اضطر رئيس الوزراء جون ميجور إلى الدعوة لاقتراع على القضية فى البرلمان.



على هامش ماستريخت البريطانية

اذا كانت مارغريت ثاتشر في بريطانيا بمثابة رونالد ريغان في الولايات المتحدة، فهل يكون جون ميجور هو الصنو المقابل لجورج بوش؟

ربما كان لهذا السؤال بعض الوجاهة اذا ما تذكرنا ان تاريخي البلدين كثيراً ما اتبعا مسارين متوازيين، وكثيراً ما عاشا تحقيباً متشابهاً، وعرفا التحولات الكبرى نفسها بشكل متقارب، مع بعض الاسبقية الزمنية، والتي لا تتعدى البضع سنوات، لصلحة هذا الطرف او ذاك.

وهكذا، فان ثاتشر ذات النفس النضالي التبشيري في الدعوة والعمل على انفلات اقتصاد السوق من اي عقال يمكن ان يكبله، او في الدفع باتجاه تحييد دور الدولة في الحياة الاقتصادية وتخفيض هذا الدور الى اكثر نسبه ضموراً، قابلها وزامنها على الشاطئ المقابل للمحيط الاطلسي رونالد ريغان، حاملاً القناعات نفسها، وإن بتشنج اقل، وباعتماد اكبر على وسائط الاتصالات الحديثة وما لها من مشهدية لها وقع السحر على الناس، إن احسن استخدامها. وكان ريغان ممن يتقنون هذه اللعبة الى ابعد الحدود.

ميجور وبوش هما من جيل الخلفاء. كلاهما ترعرع سياسياً في كنف سابقه، ووعد باستئناف سياسته، ولكن بنجاح اقل، بل بطريقة لا يمكنها ان توصف، من حيث المال، إلا بالاخفاق.

فبوش، كما يعلم الجميع، عاش اخر فترات حكمه، وعلى رغم الانتصار الديبلوماسي والعسكري الذي تحقق له في حرب الخليج، يجابه ادنى نسب التدني في شعبيته، ويجابه الصعوبات حتى داخل حزبه ومن طرف معسكره السياسي والفكري، حتى كانت الانتخابات الاخيرة التي اعادته الى ولايته تكساس، جذلاً يمرر وقته في صيد السمك، حتى انه لم يبق بطلاً إلا في اعين الكويتيين!

ميجور يجابه وضعاً مشابهاً جداً، وإن اختلفت تفاصيله، لاختلاف واقع البلدين وحجمهما. فهو ما انفك منذ حوالي السنتين يكابد الصعوبات بانواعها (احالة شركة سكك الحديد، بريتش رايل، الى القطاع الخاص، خيار خروج الجنيه الاسترليني من الثعبان النقدي الأوروبي، الذي رفضه ثم رضخ له... الخ)، حتى كانت المغامرة السياسية المثيرة التي عاشها الاسبوع الماضي امام مجلس العموم وكادت ان تودي بحكومته، بل بحكم حزب المحافظين، وهو يسعى الى دفع البرلمان الى إقرار معاهدة ماستريخت.

ففي هذه المناسبة، وجد ميجور نفسه في صراع مع بعض النواب من حزبه، ممن لم يترددوا في التواطؤ ضده، بدافع القناعة او الحسابات السياسية، مع المعارضة العمالية من اجل احباط سياسته الأوروبية، حتى اضطر رئيس الوزراء البريطاني الى وضع الثقة بحكومته على كفة الميزان، مهدداً نواب حزبه بالانتحار السياسي، اي بالتخلي عن الحكم لفترة لا يعرف مداها إلا الله.

ذلك ان فشل الحكومة في نيل الثقة كان يعني حل البرلمان، او هكذا قال ميجور فلا يبقى امام الملكة الا اخذ العلم بذلك، والدعوة الى انتخابات اشتراعية جديدة. وبما ان مزاج الرأي العام ليس في صالح المحافظين هذه الايام، كما تدل على ذلك عمليات استقصاء الراي ونتائج بعض الانتخابات المحلية التي جرت هنا وهناك في البلاد، فانه من المرجح جداً أن تكون مثل تلك الانتخابات كارثة على المحافظين.

وهكذا، كان على ميجور ان يذهب بالتهديد الى هذا المدى الاقصى من أجل اعادة شيء من اللحمة الى اغلبيته البرلمانية.

ولكن ما موضوع الخلاف حول معاهدة ماستريخت؟

انه الجانب الاجتماعي. فلقد سبق لحكومة لندن ان فاوضت بقية الاطراف الأوروبيين في هذا الصدد وتمكنت من ان تحصل من هؤلاء على حلها من الانضواء تحت الاجراءات والقوانين الاجتماعية نفسها المعمول بها في سائر بلدان القارة العجوز.

حكومة لندن خاضت هذه المفاوضات ونجحت فيها، لاعتقادها ان حصولها على هذا الوضع الخاص داخل المجموعة الأوروبية من شانه اولاً ان يجعل من الانتماء الى أوروبا امراً مقبولاً لدى البريطانيين، وهم كما يعلم القاصي والداني، شعب شديد الحرص على تغذية فرادته وانكفائه على جزيرته. وهو من ناحية اخرى، من شانه الا يناقض السياسة الاقتصادية الليبيرالية المتبعة من قبل الحكومة للخروج من الركود الاقتصادي، والا يعرض الثمار المرجوة منها الى الخطر. ومعلوم ان الكثيرين من رجال الاقتصاد يرون انه اذا ما كانت حدة الركود الاقتصادي في أوروبا اشد مما هي عليه في بلدان كالولايات المتحدة او اليابان، فذلك بسبب الكلفة الاجتماعية الباهظة، من ضمان صحي وسواه، في الاولى.

المعارضة العمالية لا ترى الى الامور من هذه الزاوية، وهي ترى ان لا بد من انخراط بريطانيا في المجال الاجتماعي الأوروبي، وقد قدمت في البرلمان تعديلاً في هذا الصدد، نال مساندة عدد من النواب المحافظين، سواء تم ذلك بدافع الحرص على ذلك الجانب الاجتماعي او اتخذ مطية لافشال الانتماء الى المجموعة الأوروبية اصلاً.

وهكذا، كاد ميجور ان يفقد السلطة، وكل الدلائل تشير الى ان ذلك ليس الا امراً مؤجلاً الى حين، بسبب ذلك الجانب الاجتماعي، تماماً مثل جورج بوش الذي خسر الرئاسة بسبب «عدم اكتراثه بمعاناة الاميركيين»، اي بسبب تلك الانعكاسات المجحفة التي تراكمت بحق ضعفاء الحال من جراء سياسة الليبيرالية الاقتصادية التي لا رادع لها.



غير ان اجراء مثل هذه المقارنات قد يكون مما يتلهى بها المعلقون ان لم يتم التنبه الى الاستنتاج الرئيسي الناجم عنها، والذي مفاده ان فكرة العدالة الاجتماعية، او جرعة منها، ودور الدولة كضابط لها، بدأت تعود الى الحياة السياسية من جديد، بعد ان غيبتها ليبيرالية الثمانينات بشكل شبه كامل، وبعد ان نالت منها كثيراً تجربة التوتاليتاريات الشيوعية او سواها، عندما اتخذتها تبريراً لارساء ابشع مظاهر الاستبداد في رقاب الناس.

بطبيعة الحال ليس في التذكير بهذه الفكرة من جديد يجترح المعجزات، غير ان ذلك لا يعفي من الاشارة الى نقطتين اساسيتين، اولاهما انه يجب على الفكر والسجال السياسيين ان يستعيدا هذه الفكرة من اجل اعادة النظر فيها ومن اجل اعادة صياغتها داخل تركيبات فكرية جديدة بعد ان انهار بعض الايديولوجيات، بحيث تصبح من جديد هاجساً حاضراً. فليست مشاغل الدنيا لتقتصر فقط على مفاوضات السلام وقضية البوسنة والحقد الغربي، الحقيقي او المزعوم، على الاسلام، على اهمية كل ذلك، كما قد يتبادر الى ذهن من يقرأ صحافتنا.

اما النقطة الثانية، فهي كيف يمكن طرح هذا الموضوع على المستوى العالمي وفي علاقات الشعوب ببعضها، خصوصاً ان الاقتصاد اصبح كوني المجال، وبالتالي كوني الاجحاف في احيان كثيرة.

... ام اننا نريد لكل ذلك ان يبقى سلاحاً في يد دعاة التطرف يجندون ضحايا التنمية في مواجهة الاوضاع القائمة وفي معركة كسر اواصر الاتصال بالعالم الخارجي؟

صالح بشير



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١ أغسطس ١٩٩٣

بعد الهزائم المتلاحقة للفرنك الفرنسي والكرون الدانماركي

أزمة العملات الأوروبية تنذر بانهيار آلية سعر الصرف

عملت التطورات الأخيرة فى أسواق المال الأوروبية على تصاعد المخاوف بشأن مستقبل آلية سعر الصرف الأوروبية بعد أن عجز كل من الفرنك الفرنسي والكرون الدانماركي والبيزيتا الأسبانية والاسكودو البرتغالي على تحقيق أي نهوض منذ الهجوم الذي تعرضت له يوم الخميس الماضي بعد قرار البنك المركزي الألماني «البوندسبنك» بعدم خفض سعر الخصم مما يجعل مستقبل آلية الصرف الأوروبية فى خطر.

وقد ازدادت خطورة الموقف بعد أن أعلن عدد من أبرز خبراء السوق أن فرصة الأسعار الحالية فى الاستمرار مع بداية الأسبوع الحالي لا تزيد على خمسين فى المائة.

ويقول المراقبون إن انهيار نظام آلية سعر الصرف الأوروبية قد بات وشيكا بعد أن قاسى الفرنك الفرنسي المزيد من الهزائم وتراجعه عند الاقفال إلى أدنى مستوى له داخل نظام آلية أسعار الصرف الأوروبية عند ٣,٤٣٠٥ فرنك مقابل المارك.

وقد تراجع الفرنك الفرنسي مقابل الدولار عند الاقفال فى نيويورك أيضا ليبلغ ٥,٩٧٦٥/١٥ فرنك للدولار عقب انخفاضه إلى ٥,٩٨٣٥ فرنك مقابل الدولار فى المعاملات المبكرة.

تفاؤل لمستقبل الدولار

وفى الوقت الذي لم يحرز سعر صرف الدولار تقدما جديدا مقابل المارك فى نيويورك عند الاقفال إلا أن المعنويات المتفائلة بشأنه تنامت فى الوقت الذي تصاعدت فيه أزمة نظام آلية سعر الصرف الأوروبية بصورة كبيرة.

وقد بلغ سعر صرف الدولار مقابل المارك ١,٧٤٢٥/١٥ مارك عند الاقفال فى نيويورك دون حدوث تغير يذكر عما كان عليه عند الافتتاح إلا أن الدولار ارتفع مقابل الين ليبلغ عند الاقفال ١٠٤,٨٠/٧٠ ين مقابل ١٠٤,٥٠/٤٠ ين عند الافتتاح وكان قد بلغ عند اقفال يوم الخميس الماضي ١,٧٣٩٠/٠٠ مارك و١٠٦,٥٣/٤٨ ين.

ويقول المتعاملون إن الين ظل هو عملة الاختيار فى الوقت الذي فرت فيه الأموال من عملات آلية أسعار الصرف الأوروبية ليرتفع إلى ١٠٤,٢٥ ين مقابل الدولار قبل أن يتخلى عن البساط للدولار فى ظل التصحيح.

وقد تراجع الدولار مقابل الفرنك السويسري عند الاقفال ليبلغ ١,٥٢٥٥/٤٥ فرنك مقابل ١,٥٢٩٠/٨٠ فرنك سويسري عند الافتتاح.

إلا أنه ارتفع مقابل الدولار الكندي ليبلغ ١,٢٨٦٠/٥٥ دولار كندي مقابل ١,٢٨٤٠/٣٥ دولار كندي عند الافتتاح. هذا فى الوقت الذي ارتفع فيه سعر صرف الاسترليني مقابل الدولار ليبلغ عند الاقفال ١,٤٨٢٢/١٥ دولار مقابل ١,٤٧٨٠/٧٠ دولار عند الافتتاح.

كما ارتفع سعر صرف الدولار الاسترالي أيضا ليبلغ عند الاقفال ٠,٦٨٠٥/٩٥ من الدولار الأمريكي مقابل ٠,٦٨٦٨/٦٣ منه عند الافتتاح.

بداية الأزمة

وكانت الأزمة قد اندلعت منذ شهر سبتمبر من العام الماضي مع تزايد الضغوط على بعض العملات المدرجة فى ذلك النظام، وأدت إلى خروج كل من الاسترليني والليرة الإيطالية من عضوية آلية سعر الصرف فى الوقت الذي تم فيه خفض كل من البيزيتا الأسبانية والاسكودو البرتغالي والجنيه الايرلندي.

ولكن الفرنك الفرنسي والكرون الدانماركي كانا الأكثر تعرضا لحدوث تغييرات فى قيمتيهما حيث إن كليهما قد اقتربا بشكل كبير من أدنى مستوى لهما داخل نظام آلية سعر الصرف.

ولعل الرسوم البيانية تشير إلى أن تحركات الفرنك والكرون الدانماركي قد سارت بشكل متواز منذ شهر سبتمبر الماضي. ولكن سعر الفرنك الفرنسي تراجع مؤخرا ليصبح أضعف عملة داخل نظام آلية سعر الصرف بدلا من الكرون الدانماركي وذلك بعد الأنباء التى أشارت إلى حدوث ارتفاع فى المعروض النقدي الألماني بمعدل بلغ ٨,٣٪ خلال النصف الأول من العام الحالي وجاء ذلك الارتفاع فى المعروض النقدي متجاوزا مستوى النمو المستهدف من جانب بوندسبنك والذي تراوح من ٤,٥٪ إلى ٦,٥٪.

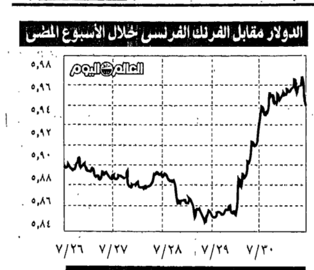
وقد أدت تلك الزيادة إلى تراجع الآمال إزاء إمكانية اقدام البنك المركزي الألماني على إجراء خفض فى أسعار الفائدة لديه.



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : 1 أغسطس 1993

الدولار مقابل الفرنك الفرنسي خلال الأسبوع الماضي



ومن الناحية النظرية يرى المراقبون ان الكرونا الدانماركى سيكون أكثر عرضة لعمليات المضاربة وتأثيراتها السلبية بسبب وجود احتمالات كبيرة حاليا لكى يقوم البوندسبنك على دعم الفرنك الفرنسى نظرا لأن سعر صرف الفرنك أمام المارك سيعد بمثابة المحرر الرئيسى الذى يرتكز عليه نظام آلية أسعار الصرف.

والسبب الثانى وراء إمكانية تعرض الكرون الدانماركى لضغوط يرجع إلى أن العملة الدانماركية تعد هى العملة الوحيدة داخل نظام آلية أسعار الصرف التى تتمتع بسعر جيد أمام المارك.

وتشير التقديرات الاخيرة من جانب بنك كريديت سويس فرست بوستن إلى أن القوة الشرائية للكرون امام المارك يتم تقييمها حاليا عند مستوى أعلى بحوالى ٢٥٪ من قيمتها الفعلية فى الوقت الذى يتم فيه تقييم الفرنك الفرنسى باقل من ٥٪ من قيمته الفعلية.

ومن بين الأسباب الأخرى التى تبرر إمكانية تعرض الكرون لعمليات مضاربة هى الضغوط والصدمات التى تلقتها الدانمارك نتيجة عمليات الخفض فى قيمة عملات الدول الأوروبية الأخرى مثل عملات السويد والنرويج وفنلندا التى كانت ترتبط بنظام النقدى الأوروبى.

غير أن تلك العوامل قد تمثل اهمية محدودة بالنسبة للمضاربين فى العملة حيث إن القضية الحقيقية بالنسبة لهم تتمثل فى مدى إمكانية إقدام حكومات الدول الأوربية التى تعانى من ركود اقتصادى شديد على إبقاء أسعار الفائدة لديها عند المستويات المرتفعة.

وكانت الدانمارك قد قامت فى التاسع عشر من شهر يوليو الماضى برفع سعر الخصم لديها بنسبة ٢٪ ليبلغ ٩,٢٥٪ وشهد الكرون انتعاشا طفيفا بينما لم يقدم بنك فرنسا على أى خطوة جديدة الأمر الذى كان له انعكاس سلبى على العملة الفرنسية.

وتترقب الأسواق الآن نتائج اجتماع كبار المسئولين الماليين الفرنسيين والألمان، خاصة الذى سيعقد بعد غد الثلاثاء.

ولا تعرف مصادر السوق إلى أى حد تتحمل المؤسسات الاستثمارية الكبيرة مسئولية هذا الضغط ويقولون إن دخولها فى السوق كثيرا ما يكون العامل الحاسم.

وعلى الجانب الآخر من ميدان المعركة تقف البنوك المركزية الأوروبية على أهبة الاستعداد للقيام بعمليات تداخل فى السوق لشراء الفرنك وتعجز مصادر السوق عن تقدير الكمية التى أخفقتها هذه البنوك فى التدخل يوم الخميس الماضى، وتبدى قلقا إزاء هذه الكمية بالنظر إلى أن معظم التدخلات التى حدثت استهدفت إما الدفاع عن العملة الوطنية للبنك المركزى المعنى او لحماية العملات الأضعف. وقد لجأ بنك فرنسا إلى التدخل غير المعلن فى السوق كى لا يعرف أحد مقدار ما أخفقته لحماية الفرنك. ويقول أحد الخبراء إن البنوك المركزية قد تواصل التدخل على هذا النحو لأكثر من بضعة أيام. وكانت البنوك المركزية لكل من فرنسا وأسبانيا وبلجيكا قد استأنفت تدخلها عند بداية معاملات يوم الجمعة الماضى، ومع ذلك التصقت العملات الضعيفة بعناد بقاع نطاق التذبذب المخصص لها.

قنبلة موقوتة

وهناك قنبلة موقوتة أخرى قد تنفجر فى وجه العملة الفرنسية، تمثلها البطالة فى فرنسا إذ تمارس ضغطا على الحكومة الفرنسية للشروع فى حفز الاقتصاد بخفض أسعار الفائدة ولكنها لا تستطيع أن تفعل ذلك قبل أن تخفض المانيا أسعار الفائدة أو خفض قيمة الفرنك داخل آلية سعر الصرف الأوروبية أو خروجه منها.

ولعل من الملاحظ أن ارتفاع معدلات البطالة فى فرنسا تمثل عامل الضغط الرئيسى على الحكومة الفرنسية للبدء فى اتخاذ إجراءات تساهم فى انعاش الاقتصاد وذلك من خلال خفض أسعار الفائدة لديها.

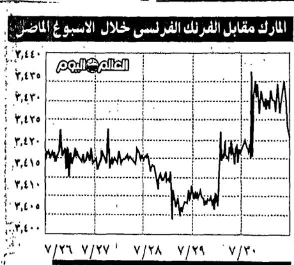
غير أن إقدام فرنسا على إجراء خفض فى أسعار



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١/٦ أغسطس ١٩٩٣

المارك مقابل الفرنك الفرنسى خلال الاسبوع الماضى



الفائدة لديها يرتبط اساسا بمدى إمكانية إقدام البوندسبنك فى المانيا على إجراء خطوة مماثلة فى أسعار الفائدة لديه وبالتالى يمكن لفرنسا الاقدام على خفض قيمة الفرنك أو تتخذ إجراء آخر بتعليق عضوية العملة الفرنسية من نظام آلية أسعار الصرف الاوروبية.

ويرى المراقبون أن تلك المقترحات التى كشفت عنها مصادر مضطلعة فى السوق، جاءت لتعكس توصل القيادة السياسية فى بون وباريس لإجراء مزيد من التعاون الاقتصادى بين البلدين.

ويرى احد المراقبين أن الحتمية السياسية للحفاظ على بقاء نظام آلية أسعار الصرف الاوروبية ستملى على البوندسبنك إجراء عمليات خفض فى أسعار الفائدة لديه.

ويمكن القول إن البوندسبنك قد عمل على دعم مصداقيته داخل المانيا من خلال الخطوة التى اتخذها يوم الخميس الماضى حيث قام البنك بإجراء خفض طفيف فى سعر الاقراض لديه بينما لم يجر اى تغيير فى سعر الخصم.

ولذا فإن البنك المركزى الالمانى سيضطر إلى اتخاذ تحركات سياسية للحفاظ على وضع المانيا بين دول المجموعة الأوروبية.

الاسترلينى بمناى عن التقلبات

ومن المتوقع أن يشهد سعر الاسترلينى مزيدا من الارتفاع امام المارك وذلك بعد قرار البوندسبنك الأخير الخاص بعدم إجراء اى تغيير فى سعر الخصم لديه وهو الأمر الذى ساهم فى دفع المستثمرين للنزوح عن العملات المدرجة فى شبكة آلية أسعار الصرف للاستثمار فى العملات الأوروبية التى تعد بمثابة ملاذ آمن مثل الاسترلينى.

ويبدو أن جوا من الشكوك يخيم حاليا على مستقبل نظام آلية أسعار الصرف الاوروبية، حيث يرى المحللون إمكانية حدوث إعادة تقييم للعملات المدرجة داخل ذلك النظام أو توقف العمل بذلك النظام.

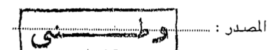
ولذا يلاحظ أن سوق العملة قد أصيب بخيبة أمل حيث كان متوقعا أن يجرى البوندسبنك خفضا فى سعر خصم لديه بحوالى ٥٠ نقطة أساس للمساهمة فى تقليص حدة الضغوط التى يتعرض لها نظام آلية اسعار الصرف.

وبدلا من ذلك قام البوندسبنك بتقليص سعر الفائدة على الاقراض (سعر لومبارد) من ٨,٢٥٪ إلى ٧,٧٥٪ فى الوقت الذى لم يجر فيه اى تغيير على سعر الخصم لديه الأمر الذى دفع المستثمرين على تجنب العملات الضعيفة المدرجة فى نظام آلية اسعار الصرف والتوجه إلى الاسترلينى الذى يقف بعيدا بمنأى عن التقلبات التى يشهدها ذلك النظام.

وفى الوقت نفسه يرى المحللون أن استقرار الانتعاش الاقتصادى فى بريطانيا سيساهم فى إعطاء دعم للعملة البريطانية حيث يتمتع حاليا الاقتصاد البريطانى بحالة من الانتعاش جديرة بالاهتمام وذلك فى الوقت الذى تشهد فيه اقتصاديات باقى دول المجموعة الأوروبية نموا متباطئا كما تعانى بعضها من ركود شديد.

وتعمل بريطانيا حاليا على انعاش اقتصادها من خلال تبنى سياسة نقدية غير متشددة وذلك فى ضوء عدم التزامها بإبقاء أسعار الفائدة لديها مرتفعة أو الحفاظ على قوة الاسترلينى وذلك بعد أن تحررت من التزامات نظام آلية سعر الصرف الأوروبية منذ خروجها منه فى شهر سبتمبر الماضى.



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١ أغسطس ١٩٩٣

حول العالم

أوروبا تغلق الأبواب

يبدو ان حكومات اوروبا الغربية اتفقت هذه المرة على غلق الحدود امام المد الجارف من المهاجرين من اسيا ودول العالم الثالث ومن شرق القارة الاوروبية بعد انهيار ما كان يسمى بالكتلة الشرقية . ولا ينحصر الموقف الاخير في هذا الأجراء وحسب بل إن وزراء الداخلية بتلك البلدان قرروا في اجتماع عقد في شهر ديسمبر الماضى تضييق الخناق على المهاجرين المقيمين بالفعل داخل اوروبا الغربية وإجبارهم على الرحيل بشتى الطرق والوسائل .

نبيل عدلى

والمراقب للاحوال داخل دول غرب اوروبا يستطيع ان يؤكد روح العداء التى تنامت مؤخرا ضد الاجانب وكان من اشهرها اعتداءات شباب النازية الجدد على الاجانب وبخاصة الأتراك والاسيوين .

فماذا يحدث داخل بلدان اوروبا الغربية هذه الاونة ؟

يقول المراقبون إن تدهور اقتصاديات معظم الدول الاوروبية خلال الأعوام القليلة الماضية وما شهدته تلك البلدان من معدلات مرتفعة للبطالة كانت على قمة الاسباب التى جعلت حكومات اوروبا الغربية تتحد ولاول مرة لطرد الجنسيات الاجنبية . بيد أن عام ١٩٩٣ الذى مثل بداية إجراءات الوحدة الاوروبية فرض ضرورة البدء فى مثل هذه الخطوة بدعوى ان شباب اوروبا هم الاولى بالرعاية والعمل داخل السوق الاوروبية الموحدة دون غيرهم .

وهكذا ارتفعت الأصوات من السويد فى الشمال إلى اليونان فى الجنوب تنادى بطرد الاجانب وغلق الحدود بلا رجعة !

وطبقا لبيانات تقرير صندوق الامم المتحدة للسكان الصادر منذ ايام فإن الهجرة غير القانونية قفزت قفزات سريعة خلال السنوات الأخيرة . فخلال الفترة من ١٩٨٠ إلى ١٩٩٢ دخل اوروبا الغربية ما يزيد على ١٥ مليون مهاجر غير قانونى .

ويتوقع الخبراء دخول من ٥ ـ ١٠ ملايين مهاجر اخرين من شرق اوروبا فى اتجاه القارة . ونصف العدد يتجه نحو المانيا بالذات .

ويقول تقرير الامم المتحدة إن هذه الملايين لا تندرج تحت مسمى

٠٤٣٠٦



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : وطني

التاريخ : ١ أغسطس ١٩٩٣

اللاجئين ، فالوصف الدقيق لهذا المسمى لا ينطبق إلا على الأشخاص الذين يتعرضون للاضطهاد السياسى فى حالة عودتهم إلى اوطانهم .

وبالطبع تندفع كل هذه الملايين فى اتجاه أوروبا الغربية باعتبارها جنة الله فى ارضه . وقد عبر عن هذا الوصف المهاجر الرومانى ، انتون لوبو ، الذى قال إن الفرق بين المانيا ورومانيا كالفرق بين السماء والأرض !

وإذا كانت الدول الأوروبية الغربية قد بدأت مثل هذه الاجراءات الصارمة تجاه الاجانب فإن فرنسا تقف فى مقدمة الدول التى تقود حملة الطرد والابعاد .

وقد صرح ، تشارلز باسكا ، وزير الداخلية الفرنسى بما يفيد بان فرنسا لن تكون موطنا للمهاجرين . علما بان فرنسا يعيش بها اربعة ملايين مهاجر قانونى ونصف مليون مهاجر غير قانوني فقط . ولكنها الظروف الاقتصادية الصعبة وإجراءات توحيد القارة حيث يرغب الاوروبيون فى أن تكون قارتهم نظيفة خالصة من اى جنسيات اجنبية .

يذكر ان وزارة الداخلية الفرنسية كانت قد حصلت على تصديق من البرلمان بتضييق إجراءات منح الجنسية للاجانب والتقليل من حجم حقوق الاجانب داخل فرنسا وإعطاء البوليس حق الاعتراض دون سبب لفحص الاوراق الخاصة بالمهاجر فى عرض الطريق .

وفى المانيا او ارض الاحلام فإن موجة طرد الاجانب لا تقل صرامة عن الموجة الحادثة فى باريس حيث مثلت المانيا منذ بداية العقد الحالى الوجهة الاولى لملايين البشر القادمين من شرق اوروبا وغيرها :

وقد قامت حكومة بون بعقد اتفاقيات فى شكل صفقات على بعض دول شرق اوروبا لاعادة الاوروبيين الشرقيين إلى أوطانهم مع تعويض حكوماتهم بملايين الدولارات حتى تتمكن من استيعابهم وخلق ظروف عمل افضل لهم .

وقد اعادت المانيا بالفعل نحو ٢٢ الف رومانى إلى رومانيا خلال الشهور الأولى من العام الحالى . كما وقعت حكومة بون نفس الصفقة مع بلغاريا وبولندا وجمهورية التشيك ، واعادت بالفعل ١٨ الف اوروبى شرقى هذا العام .

ويقول مصدر مطلع بوزارة الداخلية الالمانية ان بولندا ستتلقى منحة فى نهاية العام القادم قيمتها ٧١ مليون دولار حتى تتمكن من استيعاب وتشغيل الالاف العائدة من المانيا .

ومن الاتفاقيات الاخيرة التى عقدتها المانيا مع دول شرق القارة الاوروبية مثل المجر وبولندا والتشيك والسلوفاك قيام تلك الدول بحراسة حدودها حتى لا يتسلل عبرها ملايين البشر بإتجاه ارض الأحلام !

وقد قامت المجر بالفعل خلال العام الماضى بإستعادة ١,٣ مليون شخص إلى ديارهم والحيلولة دون اختراقهم الحدود والعبور إلى المانيا

وفى النمسا قامت السلطات بمنع البوسنيين من عبور اراضيها فى الطريق إلى المانيا .

وفى إيطاليا التى تعتبر مستقرا لنحو ٨٠٠ الف مهاجر قانونى ونحو ٣٠٠ الف مهاجر غير قانونى فإن وزير الشئون الاجتماعية الايطالى فرناندو كونترى صرح بأن السلطات سوف تبقى فقط على النسبة التي تسمح بها حجم العمالة فى إيطاليا ، خاصة وأن نسبة البطالة بلغت فى الوقت الراهن ١٠ ٪

وفى السويد والدانمارك اعلنت السلطات تضييق الخناق على البوسنيين والكروات والصرب الراغبين فى دخول البلدين .وكانت السويد قد اعلنت انها ستسمح للاربعين الفا من البوسنيين المستقرين حاليا فى البلاد بالبقاء ، إلا ان الدانمارك اعلنت انها ستدفع بالاربعة عشر الفا المقيمين بها إلى بلادهم بمجرد انتهاء الحرب الأهلية فى البوسنة .

وتقوم السلطات اليونانية فى الوقت الحالى بإجراءات ترحيل نحو ٢٠٠ الف البانى ضمن نصف مليون مهاجر غير قانونى ينتشرون فى البلاد ويسببون صداعا للحكومة



وفى بريطانيا التى تعتبر واحدة من أقوى الدول الأوروبية صرامة فى هذا الشأن ، فقد عقد البرلمان الانجليزى جلسة صوت فيها لصالح تشديد القوانين وسد الثغرات التى يمكن أن ينفذ منها الأجانب وبخاصة السياحة والدراسة

وحتى اسبانيا قامت بنفس الإجراءات . كما تقوم السلطات حاليا بالتفاوض مع السلطات المغربية لسحب رعاياها المقيمين فى اسبانيا .

ترى هل تستمر موجات الطرد والابعاد وإخلاء اوروبا من كل الجنسيات الأجنبية أم أن سوق العمالة فى أوروبا تستلزم من حكومات أوروبا الغربية إعادة النظر حتى لا تخسر أيدى عاملة رخيصة تسد الحاجة فى قطاعات لا يقبل عليها المواطن الأوروبى من الأساس ؟ !



مصير النظام النقدي الأوروبي

● على الارجح يتضح غداً (الاثنين) مصير نظام النقد الاوروبي بعد العواصف التي هزت الفرنك الفرنسي

لا يوجد امام المجموعة الأوروبية سوى طريقين للخروج من الأزمة العاصفة التي يتعرض لها نظامها النقدي، رمز وحدتها الاقتصادية، الاول هو الختم بالشمع الأحمر على نهاية هذا النظام بتعليق العمل به، او القيام بقفزة كبيرة للامام بإبرام وحدة نقدية سريعة بين المانيا وفرنسا تجعل الفرنك مثل المارك.

وايا يكن الطريق الذي ستختاره بون وباريس، فإن النظام النقدي الأوروبي الذي يعتمد على اسعار صرف شبه ثابتة بين عملات المجموعة بهدف تسهيل التجارة بينها قد دخل طريقا مسدودا منذ فترة، والسبب الرئيسي هو ان الاهداف السياسية تجاهلت المتغيرات الاقتصادية على أرض الواقع، وهو ما عرفه المضاربون والمستثمرون فراهنوا على اسقاط هذا النظام. المتغيرات الاقتصادية هي التي دفعت 6 من كبار الاقتصاديين الدوليين بينهم حملة جائزة نوبل الى اصدار بيان مع اجتماع البوندزبنك الالماني يوم الخميس الماضي يطالبون فيه فرنسا بقيادة الطريق نحو تعليق هذا النظام عن طريق اخراج الفرنك منه لمصلحتها ولمصلحة الاقتصاديات الأوروبية المتعطشة لخفض الفائدة والخروج من الركود. وقالوا في بيانهم ان اوروبا ترتكب نفس الخطأ الذي وقعت فيه في الثلاثينات حينما حاولت الحكومات الدفاع عن العملات في وقت الكساد الكبير بما فاقمه وقاد الى الحرب العالمية الثانية.

ازمة الفرنك الفرنسي في جانب كبير منها مشكلة سياسية، فباريس لاعتبارات تتعلق بالعملة لا تستطيع قبول ان تصبح عملتها عملة درجة ثانية في النظام النقدي الأوروبي اذا خفضت، وبالتالي فانها اذا وجدت ضغوط السوق اقوى منها قد لا يكون امامها سوى الخروج من النظام.

ولكن هذا ايضا له محاذيره السياسية بالنسبة لباريس فجزء مهم وجوهري من استراتيجيتها الأوروبية هو ابقاء المانيا الموحدة تحت سيطرة المظلة الأوروبية، والطريق الوحيد لذلك هو الوحدة الاقتصادية، وسقوط النظام النقدي بالطبع لا يساعد جهود الوحدة الاقتصادية. اقتصاديا البوندزبنك الالماني الذي يقود السياسة النقدية في المانيا يعرف انه يضع نظام النقد الاوروبي في مهب الريح اذا لم يخفض الفائدة بشكل يرضي السوق، ولكنه لو استجاب للضغوط وخفضها بدون توفر الظروف الاقتصادية المحلية التي تسمح بذلك سيفقد مصداقيته وهيبته كحارس للعملة وقيمتها من التضخم، ولذلك لم يفعل مقدما المصالح الالمانية على الأوروبية.

اما باريس فلا توجد لديها مشكلة تضخم، وعلى العكس فإن مشكلتها هي الركود والبطالة التي وصلت الى ارقام قياسية بينما معدلات التضخم منخفضة للغاية، والطريق الفعال المتاح امامها هو خفض الفائدة بشكل كبير لانعاش الاقتصاد، ولكنها لا تستطيع لانها تريد ان تحافظ على عملتها امام المارك.

وقد وصل الفرنك الفرنسي الى سعر الحد الادنى له في نظام النقد الأوروبي، وما زالت الحكومة الفرنسية متمسكة بالدفاع عن الفرنك. والسؤال هو الى اي مدى ستستطيع مقاومة الضغوط؟ والاجابة يبدو انها موجودة لدى البورصة الفرنسية التي سجلت ارتفاعا قياسيا في مؤشر الاسهم 50 نقطة ظهر امس اعتقادا منها انه لا مفر من خفض الفرنك او الخروج من نظام النقد الأوروبي وخفض الفوائد.

والنظرية التي تلاقي قبولا واسعا في الأوساط الاقتصادية والمالية هي اننا نشهد نهاية النظام النقدي الأوروبي بآلياته المعروفة، وان ظاهرة البطالة وهي مشكلة اقتصادية اجتماعية سياسية يجب ان تتقدم في جدول اعمال السياسات الاقتصادية اي اهداف نقدية.

علي إبراهيم

تحرك أوروبي لمحاولة إنقاذ آلية الصرف من الانهيار

لندن: «الشرق الاوسط»

عقدت اللجنة النقدية في المجموعة الاوروبية اجتماعاً طارئا في بروكسل امس، كما اقترحت المانيا عقد اجتماع طارئ لوزراء مالية المجموعة اليوم (الأحد)، فيما وصفته مصادر مالية بانه «محاولة اخيرة لانقاذ النظام النقدي الاوروبي من الانهيار» في اعقاب الاضطرابات الشديدة التي شهدتها اسواق الصرف يوم امس الأول.

ويقول محللون ماليون ان الخيارات المطروحة تشمل رفع سعر صرف المارك الالماني امام بقية عملات النظام، او سحبه من الآلية بشكل مؤقت، او خفض اسعار صرف «العملات الضعيفة» في اطار عملية تعديل شاملة لاسعار الصرف في الآلية، او سحب عملة او اكثر من النظام النقدي، اما الاحتمال الاخير فيتمثل في تعليق العمل بالآلية غير ان ذلك سيكون بمثابة نكسة خطيرة لمسيرة الوحدة النقدية والاقتصادية الاوروبية المستمرة منذ ١٤ عاما.

ويجمع مسؤولون اوروبيون انه يتعين على السلطات النقدية في المجموعة اتخاذ قرارات كفيلة بتخفيف حدة المضاربات في أسواق الصرف، قبل ان تستانف اسواق المال نشاطها غدا الاثنين، والا فان النظام النقدي سيكون عرضة للانهيار بشكل كامل.

واكدت المانيا دعمها للنظام امس، حيث اعلن وزير المالية ثيو فايجل ان النظام النقدي الاوروبي «ضروري ويمكن ان ينجسو من الازمة التي يواجهها حاليا»، كما دافع عن قرار البنك المركزي الالماني (البوندزبنك) عدم خفض سعر الخصم يوم الخميس بقوله ان السياسات النقدية للبوندزبنك «تاخذ في الاعتبار عوامل داخلية وخارجية».

ورفض التعليق على توقعات العديد من الاقتصاديين بأن رفع سعر صرف المارك بات ضروريا للحفاظ على النظام النقدي.

غير ان رئيس الوزراء البرتغالي انيبال كافاكو سيلفا، ناشد المانيا امس المساعدة في انقاذ الية الصرف الاوروبية التي تسودها حالة من الفوضى، واتهم المضاربين بانهم «يحاولون تدمير نظام الصرف».

واشار الى انه يامل «ان تدرك المانيا ان عليها ان تقدم اسهاما من اجل استقرار النظام، ونحن نقف في جانب من يرون في هذه اللحظة ضرورة اتخاذ موقف قوي موحد لانقاذ النظام، لكن هذا



المصدر : الشرق الاوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١ اغسطس ١٩٩٣

يتوقف الى حد كبير على البنك المركزي الالماني».

واضاف قوله «لا يمكن لاحد في هذه اللحظة ان يقدر قوة المضاربين، وما من شك في ان بعض المضاربين يراهنون على تدمير النظام».

وبالنسبة للفرنسيين بدات الازمة النقدية بالتحول الى ازمة سياسية، مع سريان شائعات في باريس حول احتمال استقالة حكومة ادوار بالادور، اذا تم تخفيض سعر صرف الفرنك او خروجه من النظام النقدي الاوروبي، او تعليق النظام باكمله.

وفي غضون ذلك يتساءل الكثير من المتعاملين في اسواق الصرف عما إذا كانت الآلية التي تمهد لتحقيق حلم اوروبا بالوحدة النقدية ستدوم عند استئناف التعاملات في اسواق الصرف.

ويذكر أن انهيار الآلية قد يحدث فوضى نقدية شاملة في المجموعة الاوروبية، إذ يحتمل ان تسارع عدة دول اعضاء الى خفض اسعار فوائدها، لانعاش اقتصادياتها الغارقة في الركود ومكافحة البطالة.

راجع..... «الشرق الاوسط» الاقتصادي



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ١ ابريل ١٩٩٣

مرحبا



فى معاهدة «ماستريخت» التى تنص على قيام عملة أوروبية موحدة باب اجتماعى خاص بحقوق العمال.

اغلب اعضاء حزب المحافظين البريطانى يرى أن هذا الفصل يؤدى إلى هدم الصناعة البريطانية، ومن هنا يعارض الاعضاء هذه الحقوق، بل والمعاهدة كلها، لأن بريطانيا ستصبح فى هذه الحالة جزءا من أوروبا وليست دولة مميزة أو لها طابع خاص.

وحزب العمال البريطانى يؤيد النصوص الخاصة بحقوق العمال، وقد تحفظت عليها الحكومة البريطانية نفسها.

والنتيجة اتفاق بين المعارضين من العمال والمحافظين ضد المعاهدة مما دعا جون ماجور رئيس وزراء بريطانيا إلى طلب التصويت على الثقة بحكومته.

اضطر اعضاء حزب المحافظين إلى التراجع عن موقفهم ضد معاهدة ماستريخت، ومنح ماجور الثقة التى يطلبها والتى تجعله يبقى رئيسا للحزب وللحكومة. والسؤال الذى طرح نفسه فى مجلس العموم يقول:

– هل كان فى استطاعة اعضاء حزب المحافظين حجب الثقة عن الحكومة؟ والجواب إن ذلك امر مستحيل لأن ماجور هدد بحل مجلس العموم والاستقالة واجراء انتخابات جديدة يرجح انها ستسفر عن هزيمة المحافظين وفوز العمال.

والسبب فى ذلك ان المحافظين امضوا ١٤ سنة يحكمون بريطانيا، وقد فشلوا اخيرا فى تحقيق تقدم اقتصادى، وزادت البطالة، والشعب يريد التغيير لتبقى الديمقراطية اى تناوب الحكم وتبادله بين الحكومة والمعارضة.

واعضاء مجلس العموم من حزب المحافظين يعرفون ذلك، ومن هنا كان تاييدهم لماجور محتوما.

وترددت نكات كثيرة تعليقا على تهديد ماجور بحل المجلس.

قيل إن رئيس الوزراء هدد بالخيار النووى اى استخدام السلاح الذرى ضد المعارضين من حزبه.

و معنى ذلك نسف البرلمان، اى حله. وقيل أيضا ان التصويت بعدم الثقة اشبه بتصويت «الديوك الرومى» على عيد الميلاد وفى انجلترا والغرب بصفة عامة يأكلون هذه الديوك ليلة عيد الميلاد. ولو طلب إلى الديوك تصويت على عيدالميلاد، اى أن توافق عليه، فإنها بذلك تصوت على حق ذبحها.. وهذا مستحيل. ومن هنا انتصر ماجور ولكنه خرج مصابا من مجلس العموم فقد اهتز منصبه وقيادته للحزب والحكومة.

ولكن ماجرى فى لندن يؤكد ان اوروبا ليست مؤهلة بعد للاندماج الكامل والوحدة الاقتصادية الشاملة.

فرنسا اضطرت لرفع سعر الفائدة من ٧,٧٥ فى المائة إلى عشرة فى المائة للاحتفاظ بقيمة الفرنك الفرنسى. وزيادة الفائدة تفسر على انه من الافضل للناس ايداع اموالهم فى البنوك والحصول على الفوائد بدلا من استثمارها.

والنتيجة عدم وجود اموال للقيام بمشروعات مما يترتب عليه زيادة البطالة.

والسبب فى ذلك ان البنك المركزى الالمانى – البوند سبانك– لا يريد تخفيض سعر الفائدة.

وهذا يبين المشكلة الاقتصادية بين فرنسا والمانيا.

والمشاكل كثيرة داخل دول السوق الأوروبية المشتركة مما يرجح معه ان تتم الوحدة الاقتصادية بطريقة ابطأ كثيرا مما كان يامله الأوروبيون.

محسن محمد



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحياة

التاريخ : ١١ [illegible] ١٩٩٢

المانيا تؤكد ان آلية الصرف ستنجو وبلجيكا تلوم "المضاربين الانغلوساكسونيين"

المجموعة الاوربية تواصل محاولاتها لانهاء الاضطرابات في اسواق القطع



□لندن - من انطوان خوري:

■ بعدما انتهى الاسبوع من دون ايجاد حل لـ «الحرب» بين المضاربين والمصارف المركزية الاوروبية، طلبت المانيا من بلجيكا امس (رويتر) دعوة وزراء المال لدول المجموعة الاوروبية وحكام مصارفها المركزية الى اجتماع اليوم الاحد للبحث في الاضطرابات في اسواق القطع. وجاء الاعلان عن الدعوة في اليوم الذي اجتمع مسؤولون نقديون من المجموعة في جلسة طارئة وصفت بانها «طويلة ومعقدة» في بروكسيل امس لمناقشة اسوأ ازمة في تاريخ الية الصرف الاوروبية منذ تاسيسها عام ١٩٧٩. وفي غضون ذلك اكد وزير المال الالماني ثيو فيغل ان الآلية ستنجو.

وكانت خطط المجموعة لاقامة وحدة اقتصادية ونقدية بين الدول الـ ١٢ تعرضت للاهتزاز اول من امس الجمعة بعدما تجدد الهجوم العنيف على الفرنك الفرنسي وعملات اوروبية اخرى في اسواق القطع. وتعززت التكهنات بان الحكومة الفرنسية ستسحب عملتها، ولو موقتاً، من الية الصرف. وستكون مثل هذه الخطوة، التي قد تتبعها خطوات اخرى من العملات الاضعف في المجموعة، نكسة كبيرة للآمال الاوروبية باقامة وحدة نقدية تشمل تاسيس مصرف مركزي موحد واعتماد عملة واحدة بحلول نهاية العقد الحالي.

وتضم اللجنة النقدية الاوروبية التي اجتمعت امس كبار المسؤولين في وزارات المال لدول المجموعة ومصارفها المركزية. وهي مكلفة الاشراف على حسن سير عمل الآلية والتفاوض في شان تغييرات مهمة مثل خفض قيمة اي عملة.

وقال المحللون امس انه اذا اعلنت وفاة الآلية اليوم فان حكومات اوروبية عدة من التي سيتضرر اقتصادها، ستلقي اللوم على جهات عدة بينها «المضاربون الانغلوساكسونيون» ومديرو صناديق المال في نيويورك وحتى جورج سوروس المليونير المضارب.

ومهما يكن فان تداعي الدفاعات عن الية الصرف يكشف ضعف محور باريس - بون. وسبب ذلك الموقف التقليدي للمصرف المركزي الالماني (بوندسبنك) الذي فضل مرة اخرى، من منطلق استقلاليته المشهور بها، مصلحة الوضع الالماني الآني على متطلبات الوحدة الاوروبية ورفض خفض فائدة الحسم الرئيسية الخميس الماضي. واعتبرت خطوته تخلياً عن الآلية وشجعت المضاربين على تصعيد الهجوم على الفرنك الفرنسي وبقية العملات. ولم يخف الرئيس فرنسوا ميتران امتعاضه من ذلك في اتصال اجراه اول من امس مع المستشار الالماني هلموت كول.

ودافع وزير المال الالماني امس عن رفض بلاده (اب) خفض الفائدة مشيراً الى ان الفوائد الطويلة المدى تقف الآن عند ٦,٥ في المئة، وهي الادنى منذ فترة طويلة. واكد فيغل ان الية الصرف «ستنجو وتستطيع ان تنجو». وقال ان هناك وسائل عدة لدعم الية الصرف، لكنه امتنع عن اعطاء تفاصيل في شان الاستراتيجية النقدية الالمانية للايام القليلة المقبلة.

وقال خبراء ماليون فرنسيون ان على الحكومة ان تتحرك بسرعة في غضون الساعات المقبلة، والا فانه سيكون من الصعب جداً وقف «مجزرة» سيتعرض لها الفرنك لدى استئناف التداول غداً الاثنين. ويأتي رد فعلهم الجديد، عقب تفاؤلهم السابق مطلع الاسبوع، نتيجة اقتناع متزايد لدى اوساط مالية عدة في باريس بوجود «مؤامرة انغلوساكسونية» يقودها المضاربون في لندن ونيويورك لضرب الفرنك وبالتالي الية الصرف الاوروبية. وحتى رئيس الوزراء البلجيكي جان لوك دوهين الذي تتولى بلاده حالياً الرئاسة الدورية للمجموعة حمل المضاربين بقيادة بريطانيا مسؤولية محاولة اسقاط الية الصرف.

ووصفت صحيفة «غارديان» البريطانية امس السبت ما يجري في الاسواق بانه اكبر لعبة كومبيوتر في العالم. وكتبت «المضاربون بالعملات الاجنبية ضد المصارف المركزية الاوروبية. المتداولون الشبان بقمصانهم المقلمة ضد الرجال الكبار ببزاتهم الرمادية. والرهانات عالية في هذه اللعبة: بلايين الدولارات، ولكن ايضاً اتجاه السياسة الاقتصادية الاوروبية».

من جهتها حثت صحيفة «فايننشال تايمز» البريطانية الواسعة النفوذ المانيا على اخراج المارك من الية الصرف موقتاً لاعطاء الفرنك الفرنسي والعملات الضعيفة الاخرى في الآلية مجالاً للتنفس والسماح للدول المتبقية فيها بخفض كبير في فوائدها. واشارت الى ان الغياب الموقت للمارك من الآلية سيسمح بخفض الفوائد في الدول الاعضاء الاخرى بنسبة نقطتين. واعتبرت ان مثل هذه الخطوة ستنقذ ايضاً حكومة ادوار بالادور التي رهنت بقاءها بنجاح سياسة «الفرنك القوي» التي انفقت البلايين للمحافظة عليها.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشرق الأوسط

التاريخ : ٢ أغسطس ١٩٩٣

اجتماع طارئ لوزراء المالية في بروكسل

المجموعة الأوروبية تسابق الساعة لوضع خطوط الدفاع عن عملاتها قبل استئناف هجوم المضاربين اليوم

لندن ـ بروكسل: «الشرق الاوسط» ـ د

سابق المسؤولون الاوروبيون عقارب الساعة امس لايجاد مخرج من الازمة العاصفة التي تواجه نظام النقد الاوروبي قبل فتح اسواق المال اليوم الاثنين واستئناف المعركة الشرسة الدائرة منذ يوم الخميس الماضي بين البنوك المركزية الاوروبية والمضاربين الذين يتوقعون تعليق العمل بنظام النقد الاوروبي او خفض واسع لقيمة العملات فيه على اقل تقدير.

واختتم صباح امس مسؤولون نقديون اوروبيون يومين من المباحثات حول سبل انقاذ النظام النقدي الاوروبي بتقديم مقترحات وبدائل الى وزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية الذي دخلوا في اجتماع طارئ في بروكسل ظهر امس، وقد رفض المسؤولون النقديون الافصاح عن تفاصيل مقترحاتهم، الا ان تقارير مستقلة افادت بانهم اقترحوا توسيع هامش حركة العملات الاوروبية تجاه المارك الالماني بدلا من الهامش الضيق الذي يبلغ حاليا 2.5% لكل العملات. عدا البيزيتا الاسبانية والاسكودو البرتغالي. المسموح لها بهامش حركة 6%. وكانت البنوك المركزية الاوروبية بقيادة البوندزبنك قد قامت بمشتريات قدرت بين 50 و70 مليار مارك (19 الى 27 مليار استرليني) يوم الجمعة وحده في دعم العملات الضعيفة وهي الفرنك الفرنسي والكرون الدنماركي والفرنك البلجيكي والبيزيتا الاسبانية والاسكودو البرتغالي.

وفي الوقت الذي كانت فيه السوق مليئة بالشائعات المتعارضة حول مواقف الدول الاعضاء قال محللون ان فرنسا التي انهت عملتها الفرنك وهي عند سعر القاع في نظام النقد الاوروبي رغم التدخلات الكثيفة في اسواق المال للبوندزبنك الالماني والبنك المركزي الفرنسي ارادت تحميل المانيا مسؤولية الازمة الحالية لاجبارها على خفض الفائدة فيها، ورفضت طلب اجتماع لتعديل سعر صرف عملتها. ويذكر ان المانيا هي التي دعت الى اجتماع امس في حين ان بلجيكا هي الرئيسة الحالية للمجموعة الاوروبية.

وكانت الازمة قد بدأت عندما لم يسفر اجتماع البوندزبنك الالماني يوم الخميس الماضي عن تخفيض لسعر الخصم الرئيسي وذلك بسبب استمرار معدلات التضخم المرتفعة في الاقتصاد الالماني. واعتبرت صحيفة ايطالية في تعليقها امس ذلك بانه بمثابة تخل من المانيا عن دورها القيادي في اوروبا مفضلة مصالحها المحلية على مصلحة المجموعة الاوروبية.

واستبعد وزير المالية الاسباني بيدرو سولبز امس تخفيض قيمة البيزيتا وذلك في اجتماع ازمة لوزراء مالية المجموعة الاوروبية فى بروكسل.

وردا على سؤال من الصحافيين حول ما اذا كانت اسبانيا ستخفض قيمة البيزيتا، رد سولبز قائلا: لا، وكان يتحدث لدى دخوله الى الاجتماع الذي سيبحث مستقبل النظام النقدي الاوروبي.

والبيزيتا من العملات التي هبطت الى ادنى حد لها في آلية ضبط اسعار الصرف الاوروبية بعد يومين من الضغوط المتواصلة من المضاربين في سوق المال.

ومن جانبه قال مدير الخزانة الاسباني مانويل كوني ان اجتماع اللجنة النقدية للمجموعة الاوروبية الذي اختتم صباح امس بعد 10 ساعات من المحادثات التي بدأت ليلة السبت ترك لوزراء المالية اتخاذ القرارات النهائية بشأن مستقبل آلية ضبط اسعار الصرف الاوروبي. وقال وزير المالية البريطاني كلارك الذي توجه الى بروكسل ان الازمة الحالية تثبت صحة موقف بريطانيا التي خرجت من نظام النقد الاوروبي في سبتمبر (ايلول) الماضي. واضاف ان الجنيه مستقر الآن وبريطانيا اكثر الدول الاوروبية المرشحة لتحقيق انتعاش سريع.»



المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢ أغسطس ١٩٩٣

أزمة نظام سعر الصرف الأوربى



تزايدت الضغوط التى يتعرض لها الفرنك الفرنسى فى اطار نظام سعر الصرف الاوربى ، مما فرض مزيدا من الانتقادات الى موقف البنك المركزى الالمانى ، البوندسبانك . حيث ان حركة المضاربة على العملة الفرنسية ، وفشل الجهود المبذولة من جانب كل من البنك المركزى الفرنسى ونظيره الالمانى ، اوضحا ان ا الامر يقتضى اكثر من مجرد طرح او شراء العملات ، وانه لابد من اتخاذ خطوات موضوعية فى مجال خفض اسعار الفائدة الالمانية اولا. وقد اظهرت التطورات تحويل المستثمرين لمبالغ ضخمة من الاموال ، من السندات الفرنسية الى السندات الالمانية ، رغبة فى تحقيق ارباح عاجلة فى حالة خفض قيمة ، الفرنك الفرنسى ، او خروجه من نظام سعر الصرف الاوروبى.

● محدودية الدور الذى لعبته البنوك الفرنسية فى مجال الدفاع عن الفرنك ، نظرا لارتفاعحجم خسائرها المالية وركود معاملاتها ويضاف الى هذا وذاك ، عزم الحكومة الفرنسية المضى قدما فى سياسة ببيع البنوك الى القطاع الخاص ومن ثم فان تعرضها لمزيد من الخسائر المالية ، يقلل من فرص انجاح عملية بيعها.



مصير ميجور على كف ماستريخت

كتب هشام فؤاد:

وضع جون ميجور رئيس وزراء بريطانيا مستقبله السياسى فى كفة، والتصديق على معاهدة «ماستريخت» فى كفة أخرى عندما طالب البرلمان بالاقتراع على الثقة فى حكومته مما كان سيعجل بإجراء انتخابات برلمانية مبكرة فى حالة هزيمته. وتركت تلك المغامرة المحسوبة تساؤلات عديدة تتعلق بمستقبل جون ميجور السياسى.

وجاء تصديق البرلمان البريطانى على معاهدة «ماستريخت» الخاصة بالوحدة الاقتصادية والسياسية الاوروبية لينهى انقساما حادا فى الراى العام هناك حول قبول أو رفض المعاهدة واستمر أكثر من عام.

وقد تبلور فى جلسة مجلس العموم البريطانى الأخيرة تكتل معارض للتصديق عليها. فحزب العمال يرفض التصديق على المعاهدة بدون الفصل الاجتماعى المتعلق بقوانين العمل والقوانين الاجتماعية فى دول المجموعة الاوروبية وهو ما يصر عليه جون ميجور. ويرى متمردو حزب المحافظين أن اتفاقية «ماستريخت» تنتقص من السيادة البريطانية لحساب البيروقراطية المتعددة الجنسيات القابعة فى بروكسل ببلجيكا. ولم يتخل متمردو المحافظين عن رفضهم للمعاهدة الذى استمر (١٥) شهرا إلا بعد أن طرح ميجور المعاهدة للاقتراع وهو ما كان يعنى فقدانهم لمقاعدهم تحت قبة المجلس فى حالة هزيمتهم.

ويرى المراقبون ان اقرار «ماستريخت» بدون الفصل الاجتماعى سيزيد من تدهور شعبية «ميجور» خاصة فى الاوساط العمالية. فى الوقت نفسه ابدى ١٩٪ فقط من البريطانيين تأييدهم لسياسة ميجور وفقا لآخر استطلاعات الرأى.

ويبقى التساؤل: ما هو مستقبل «ميجور» السياسى، وما مدى إمكانية استمراره فى حكم بريطانيا؟

بعض المراقبين يرجعون ازمة ميجور لضعف شخصيته وعدم حسمه خلافا لشخصية تاتشر. والبعض الآخر يرى تلك الازمة فى ضوء السياسة الاقتصادية. فلم تفلح سياسة الخصخصة التى كانت تاتشر أحد الداعين إليها - بالرغم من تحويل شركات عامة عديدة للقطاع الخاص فى إخراج بريطانيا من مشاكلها المتفاقمة. بالاضافة الى استمرار أزمة الكساد منذ عام ١٩٩٠ والتى أسفرت عن فقدان ربع العمالة فى بريطانيا لوظائفها.

من ناحية أخرى وجه نجاح مظاهرات العمال فى ايقاف إغلاق مناجم الفحم ضربة قوية لسياسات ميجور. ومن هنا يرى المراقبون ان موقف ميجور المغامر بطرح الثقة فى البرلمان يعكس يأسا وليس جراة كما حاول أنصاره أن يصوروه.

ويرى اللورد «جيفرى هاو» وزير الخارجية السابق أن مستقبل ميجور ومصيره السياسى سيصبح غامضا بالفعل ما لم يتخذ موقفا صارما تجاه المتمردين فى حزبه.

ويتساءل البعض عن المدة المتبقية لجون ميجور على عرش «داوننج ستريت». وتأتى الإجابة على لسان أحد أعضاء البرلمان .. أمام ميجور عام واحد لتحسين مركزه. لكن هذا سيكون فرصته الأخيرة.